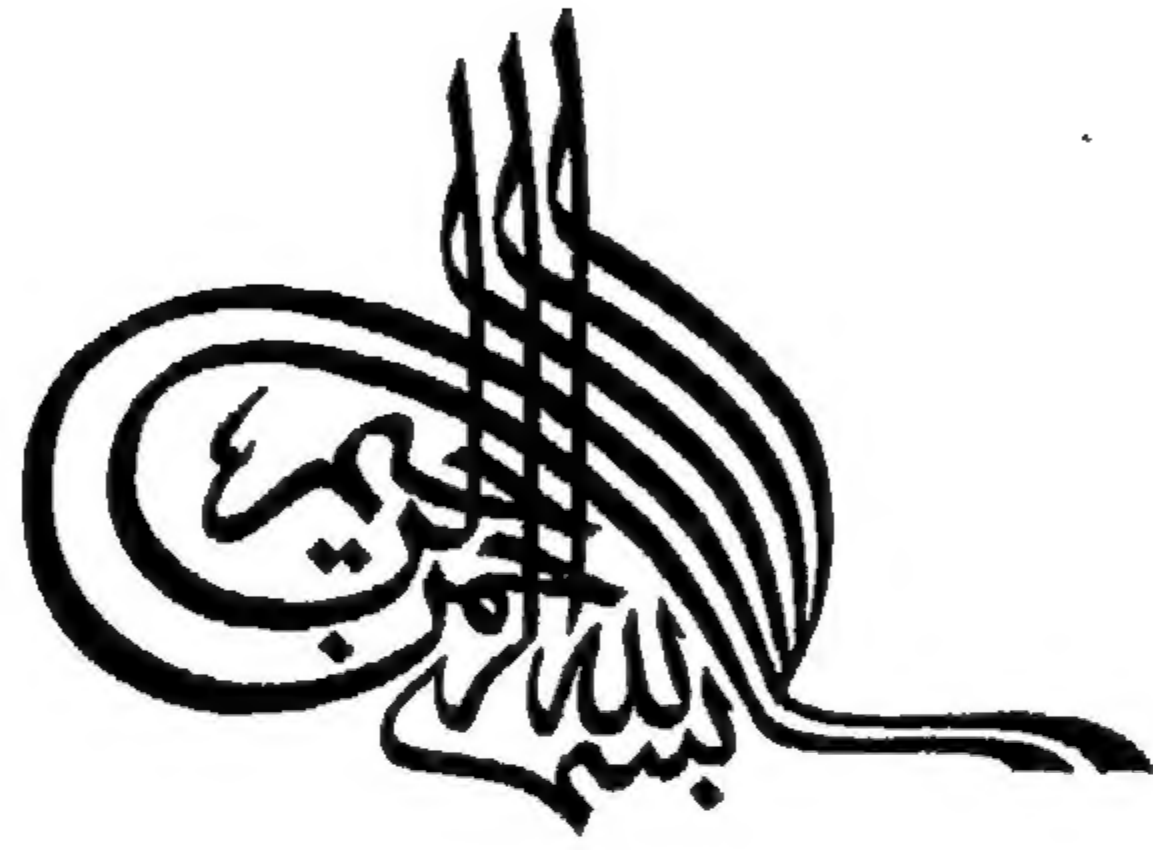


التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد الحرب الباردة)



الأستاذ الدكتور أمين المشاقبة
الأستاذ سعد شاكر شبلي





التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط

التحديات الأمنية للسياسة الخارجية

الأمريكية في الشرق الأوسط

(مرحلة ما بعد الحرب الباردة)

1990 – 2008

تأليف

أ. سعد شاكر شبلي

ماجستير في العلوم السياسية

أ. د. أمين المشاقبة

أستاذ العلوم السياسية



محفوظ
جميع الحقوق

رقم التصنيف : 327. 73
 المؤلف ومن هو في حكمه : سعد شاكر شلبي ، أمين محمد المشاقبة
 عنوان الكتاب : التحديات الامنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990-2008

رقم الإيداع : 2011/8/3050
الوصفات : السياسة الخارجية // الولايات المتحدة الأمريكية // الشرق الأوسط
بيانات الناشر : عمان - دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN 978-9957-32-644-9 (ردمك)

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية.

لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي وجه، أو بأي طريقة كانت إلكترونية، أم ميكانيكية، أم بالتصوير، أم التسجيل، أم بخلاف ذلك، دون الحصول على إذن الناشر الخطي، وبخلاف ذلك يتعرض الفاعل للملاحقة القانونية.

الطبعة الأولى 2012-1433هـ



دار الحزام للنبش والتوزيع

الأردن - عمان - شفا بدران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية

هاتف: +962 6 5231081 فاكس: +962 6 5235594

ص.ب. (366) الرمز البريدي: (11941) عمان - الأردن

www.daralhamed.net

E-mail : daralhamed@yahoo.com

المحتويات

الصفحة	الموضوع
9	مقدمة
11	الفصل الأول الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط
39	الفصل الثاني التحدي العراقي للخروج من المظلة الأمريكية
42	المبحث الأول: حرب الخليج الثانية يناير 1991
42	المطلب الأول: أسباب شن الحرب على العراق
53	المطلب الثاني: الموقف العربي والتأثيرات الدولية على نشوب الحرب
57	المطلب الثالث: نتائج حرب الخليج الثانية
64	المبحث الثاني: حرب احتلال العراق 2003 وتداعياته
65	المطلب الأول: سياسة احتواء العراق
71	المطلب الثاني: مرحلة المواجهة العسكرية
79	المطلب الثالث: نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق
89	المبحث الثالث: تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق، المشكلة الكردية أنموذجاً
89	المطلب الأول: تطورات القضية الكردية على الساحة التركية
96	المطلب الثاني: تطورات القضية الكردية على الساحة العراقية
100	المطلب الثالث: التهديد التركي باقتحام شمال العراق

	الفصل الثالث
105	ظاهرتا الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل
108	المبحث الأول: ظاهرة الإرهاب
110	المطلب الأول: مفهوم الإرهاب
117	المطلب الثاني: أسباب ظاهرة الإرهاب
123	المطلب الثالث: الولايات المتحدة والحرب على الإرهاب
136	المبحث الثاني: ظاهرة انتشار أسلحة الدمار الشامل
139	المطلب الأول: الولايات المتحدة والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل
144	المطلب الثاني: التحدي النووي الإيراني
154	المطلب الثالث: الإستراتيجية النووية الأمريكية
	الفصل الرابع
161	التحدي الإيراني والقوى المحلية الصاعدة في الشرق الأوسط
165	المبحث الأول: الصعود الإيراني كقوة إقليمية في الشرق الأوسط
166	المطلب الأول: التجاذب الإيراني الأمريكي في الصراع على الشرق الأوسط
172	المطلب الثاني: الإستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط
177	المطلب الثالث: الدور الإيراني في الإشكالية الأمنية في الشرق الأوسط
183	المبحث الثاني: القوى المحلية الفاعلة الأخرى في الشرق الأوسط
184	المطلب الأول: حزب الله في لبنان
190	المطلب الثاني: حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية "حماس"
194	المطلب الثالث: القوى السياسية الشيعية في العراق
205	المبحث الثالث: التحالفات الإيرانية مع القوى الفاعلة في الشرق الأوسط
207	المطلب الأول: التحالف الإيراني السوري
212	المطلب الثاني: التحالف الإيراني مع حزب الله
216	المطلب الثالث: التحالف الإيراني مع حركة المقاومة الفلسطينية

الفصل الخامس

219	التحديات المتعلقة بالدعم الأمريكي لإسرائيل ومشروع الشرق الأوسط الجديد
223	المبحث الأول: الدعم الأمريكي لإسرائيل
228	المطلب الأول: الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل
235	المطلب الثاني: الدعم الاقتصادي الأمريكي لإسرائيل
241	المطلب الثالث: الدعم السياسي الأمريكي لإسرائيل
247	المبحث الثاني: مشروع الشرق الأوسط الجديد
247	المطلب الأول: الجذور الأيديولوجية لمشروع الشرق الأوسط الجديد
255	المطلب الثاني: ظروف ولادة مشروع الشرق الأوسط الجديد
267	الخاتمة
289	المراجع
307	جدول زمني بالأحداث التاريخية

مقدمة

يأتي هذا الكتاب لالقاء الضوء على التحديات الامنية للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط، وهو محاولة متواضعة لسبر غور الأحداث التي مرت بها منطقة الشرق الاوسط عموماً والعراق خصوصاً في الفترة الواقعة ما بين 1990-2008 حرب احتلال الكويت وحرب تحريرها وما بعدها، والتركيز على فترة حكم اليمين المحافظ في الولايات المتحدة الأمريكية الذي عاث في المنطقة حروباً وتدميراً لدولتين هما افغانستان والعراق، ناهيك عن اطلاق يد اسرائيل في المنطقة لفرض شروطها على الصراع العربي - الاسرائيلي. وقد حول اليمين المحافظ العلاقات الدولية لمحور واحد هو "محاربة الارهاب" هادفاً منه السيطرة على المنطقة وعلان الامبراطورية الامريكية المهيمنة على العالم، مستنداً الى الحروب الاستباقية، ومحاربة الاسلام والمسلمين.

وقد استندت الولايات المتحدة في سياساتها الخارجية لاستخدام القوة العسكرية لتحقيق اهدافها المعلنة وغير المعلنة بدءاً من السيطرة على منابع النفط، والحفاظ على أمن واستقرار اسرائيل وتفوقها النوعي على دول المنطقة، والادعاء بقدرتها على حل الصراع العربي - الاسرائيلي من خلال ادارة مفاوضات وتحقيق حل الدولتين، وباختصار يمكن القول ان السياسة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط اديرت بشكل كامل ومتناغم من التوجهات الاسرائيلية على حساب المصالح العليا للدول العربية.

ويتكون هذا الكتاب من ستة فصول ويقع في 330 صفحة، يعالج الفصل الاول الاطار النظري للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط، ويغطي الفصل الثاني التحدي العراقي للخروج من المظلة الامريكية، واحتلال العراق سنة 2003 وتداعياته ونتائج هذا الاحتلال.

أما الفصل الثالث فيتناول ظاهرتا الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل كأسباب أعلنتها الولايات المتحدة لشن الحرب، معالجاً معنى ومفهوم وأسباب الإرهاب بالإضافة لموقف الولايات المتحدة الأمريكية من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ويتناول الفصل الرابع، التحدي الإيراني والقوى الإقليمية الصاعدة في الشرق الأوسط مثل التحدي النووي الإيراني وحالة التجاذب الحاصلة بينهما، ويركز الفصل الخامس على التحديات المتعلقة بالدعم الأمريكي لإسرائيل ومشروع الشرق الأوسط الجديد في المنطقة. وأخيراً الفصل السادس الذي اشتمل على خاتمة واستنتاجات عامة حول السياسة الخارجية الأمريكية ويأمل المؤلف أن يضيف هذا الكتاب تحليلاً واقعياً للأحداث ويرفد المكتبة العربية برؤية موضوعية وشاملة لأحداث المنطقة.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة الخارجية

الأمريكية في الشرق الأوسط

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة الخارجية

الأمريكية في الشرق الأوسط

تمهيد:

لم تهتم السياسة الخارجية الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط في بداية تمثيلها الدبلوماسي خلال فترة الحكم العثماني في الأستانة ثم في مصر عام 1834 حيث اتسمت بعدم المبالاة للأحداث الجارية فيها والتردد في اتخاذ مواقف ذات شأن كبير على اعتبار أن المنطقة لا تعنيها كونها تخضع للسيطرة العثمانية، واستمرت هذه السياسة حتى افتتاح قناة السويس عام 1869 وهو الحدث العالمي الذي أعطى المنطقة أهمية إستراتيجية على مستوى الموازين السياسية والاقتصادية فضلاً عن الغزو البريطاني لمصر عام 1882، إذ أن سياسة الولايات المتحدة آنذاك كانت متمسكة "بمبدأ مونرو" الصادر عام 1823 والذي حدد وجه السياسة الخارجية الأمريكية بعدم التورط في المشكلات التي تكون القارة الأوربية طرفاً فيها مع منع دول هذه القارة من التدخل في شؤون العالم الجديد.

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 وبايحاء من جورج لويد رئيس وزراء بريطانيا وافق الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون على مساندة المنظمة الصهيونية العالمية التي عقدت مؤتمرها الأول في مدينة بازل السويسرية عام 1897 برعاية تيودور هيرتزل، ولم تكن هذه المساندة تمثل السياسة الرسمية الأمريكية بقدر ما كانت موقفاً شخصياً من ويلسون، لكن ومع توالي المساعي الصهيونية مع الإدارات الأمريكية نجحت بعض الشخصيات اليهودية في إقناع البيت الأبيض بالأهداف الصهيونية حيث أعلنت الإدارة الأمريكية في عام 1922 تأييدها لوعد بلفور البريطاني الصادر عام 1917.

إن الولايات المتحدة لم تعط الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط إلا بعد أن شاركت هي في الحرب العالمية الأولى، ثم تبلور لديها موقف جديد خلال الحرب العالمية الثانية "1939-1945" على الرغم من عزلتها تنفيذاً لمبدأ مونرو، وقد انحصرت العلاقات الأمريكية مع دول المنطقة وبالأخص منها العربية في إرسال البعثات التبشيرية والقيام ببعض المساهمات الإنسانية. غير أن الحدث الأكبر الذي ترك أثراً عميقاً على الأوضاع السياسية والإستراتيجية في الشرق الأوسط وعلى العلاقات العربية مع الغرب والولايات المتحدة على وجه التحديد هو الاعتراف الأمريكي بقيام دولة إسرائيل في فلسطين مايو 1948 في عهد الرئيس ترومان.

ثم حظيت منطقة الشرق الأوسط بأهمية كبيرة لدى صانع القرار السياسي الأمريكي أثناء مرحلة الحرب الباردة إذ تبلورت فيها مجموعة مصالح كانت تتركز على:

- احتواء النفوذ السوفيتي في المنطقة.
- استمرار تدفق النفط العربي بأسعار معقولة وتفضيلية.
- دعم المواقف السياسية الإسرائيلية وحفظ أمنها وسيادتها.
- الحفاظ على الأسواق التجارية في المنطقة.

وبعد انتهاء الحرب الباردة وما ساد العلاقات الدولية من ظروف ومداخلات دولية وانحياز الاتحاد السوفيتي ظهر مصطلح النظام العالمي الجديد، فأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة في العالم، حيث لم يعد أمامها منافس دولي أو تحالفات معادية ذات شأن لذا استمرت في نفس جهودها الداعية للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط عبر وسائل وأدوات كان أبرزها: التدخل العسكري المباشر وفرض الحلول السلمية غير المتوازنة على الدول العربية المعنية بقضية الصراع العربي الإسرائيلي، فضلاً عن تأثيرها غير المباشر في صياغة القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة العربية والإسلامية، وذلك بغية إيجاد

قناعات لصالح توجهاتها الإستراتيجية في مجتمعات دول المنطقة ونشر قيمها الليبرالية التي تستند على الديمقراطية السياسية والتعددية الحزبية والبرلمانية ونشر الحرية، واحترام حقوق الإنسان واقتصاد السوق.

غير أنها كانت تواجه تحديات كثيرة لسياستها في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وعلى جبهات متعددة داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها برزت فيها التحديات الأمنية، تمثلت في حصول توازنات جديدة أدت لظهور إيران كقوة إقليمية صاعدة في المنطقة، وبعض القوى الوطنية والمحلية الفاعلة كحزب الله اللبناني، وحركة المقاومة الإسلامية في فلسطين حماس، وما تراه الولايات المتحدة الأمريكية بوجود دور لهذه القوى في مشكلة الإرهاب وسعي إيران لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، والتمرد العراقي المضاد للهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط، ثم الاحتلال الأمريكي للعراق وحدث عدد من التداعيات جراء ذلك الاحتلال، كان من أبرزها المشكلة الكردية التي أفرزت حصول تهديدات تركية لاقتحام شمال العراق بحجة ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني وغيرها، فضلاً عن كون الولايات المتحدة كانت تقاوم أعداء مجهولين وغامضين مع تعدد ميادين المواجهة في ظل الحقيقة القائلة بأن تحقيق النصر في العديد من هذه المعارك لن يجلب لها الأمن ولا يخفف من حجم التهديد الذي تواجهه بسبب إمكانية توفر الفرص لأعدائها في الحصول على الأسلحة النووية.

وفي إطار هذا الكتاب سيتم التعامل مع المفاهيم والمصطلحات الآتية:

مفهوم التحديات

اشتق مصطلح التحديات من كلمة تحدى "ت ح د ا" وتحدى الشيء: حذاه، وفلاناً تحدى: طلب مباراته في أمر. وحد: فلان حذاً: قتر عليه في الخير والرزق. وحذاه: حذاه أي صرفه⁽¹⁾.

(1) أنيس، إبراهيم وآخرون (1972). المعجم الوسيط - القاهرة، دار المعارف، ص 183.

إن التحديات ليست سوى مجموعة معقدة من الظروف والإشكاليات التي ننتجها في الواقع والمستقبل بإرادتنا ورغباتنا الواعية وغير الواعية، نحن نخلق التحديات ونفرزها من جلدتنا، ونهيئ الظروف المناسبة لإنتاجه⁽¹⁾.

وتناول الكاتب والمفكر الإسلامي المعروف يوسف القرضاوي معرفاً هذه المفردة وقائلاً ما معنى التحديات:

هي التساؤلات التي تحتاج إلى إجابات والمشكلات التي تحتاج إلى حلول والاعتراضات التي تحتاج إلى ردود، هذه التحديات أصبحت كلمة تستعمل كثيراً وعندما نتحدث عن التحديات كأننا نتحدث عن ردود أفعال على ما يثيره الآخرون عنا أو حولنا فنحن لا نفعل وإنما ننفعل وأنا أريد أن نبدأ لا أن نبحث عن التحديات ونبحث استجاباتنا لها.. على كل حال الاستجابات لتحديات هي نوع من فكر ورؤية الواقع ومعالجته ولا بأس بذلك⁽²⁾.

وفيما يتعلق بموضع كتابنا هذا، فنرى إن مصطلح التحديات يعني " تلك الصعوبات أو المشكلات التي تعترض السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وهي تلك التعقيدات التي تحتاج إلى استجابات لا بد أن تكون ضمن إستراتيجية محددة أو تكتيك معين، كما أنها تشمل المخاطر التي يتعرض لها الأمن القومي الأمريكي والتي تؤثر على المصالح الحيوية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والعالم " .

مفهوم السياسة الخارجية

لم يتفق الباحثون والمهتمون في العلوم السياسية والعلاقات الدولية على تعريف لمصطلح السياسة الخارجية، فيرى حامد ربيع بأنها "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود

(1) غلوم، (د ت). الموقع الإلكتروني: <http://www.balagh.com/thaqafa/thaqafa.htm>

(2) القرضاوي، يوسف (2007). تحديات في الفكر الإسلامي، الموقع الإلكتروني: <http://www.alsahafa.Info/index.php?type=3&id=2147508464>

حضاري او التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تتطوي وتتدرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية"⁽¹⁾.

ويقول مازن الرمضاني عنها "السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار"⁽²⁾.

وعرفها أمين المشاقبة بأنها "تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول" أو بأنها "السلوك السياسي الخارجي"، أو بمعنى "رد الفعل المتخذ من قبل دولة ما مقابل العالم الخارجي والهادف نحو تحقيق غرض ما في وقت ما"⁽³⁾.

وقد تناول عبد المجيد العزام في كتابه "عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية"⁽⁴⁾ تعريف روي مكريدس Roy Macridis للسياسة الخارجية لأي دولة بأنها "ميدان أفعالها تجاه دول أخرى، وهي برنامج يعد لتحقيق أفضل موقع ممكن للدولة بالطرق السلمية أو بأي طريقة أخرى دون اللجوء للحرب"⁽⁵⁾.

وتناول شارلز هيرمان Charles Herman المصطلح فقال بأنها: "تلك السلوكيات الرسمية التي يقوم بها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلهم، التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية"⁽⁶⁾.

(1) سليم، محمد السيد (1998). تحليل السياسة الخارجية - القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ص 7.

(2) المرجع السابق، ص 8.

(3) المشاقبة، أمين (2006). التربية الوطنية في الأردن- عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر، ص 359.

(4) العزام، عبد المجيد (1998). عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية - عمان، وزارة الثقافة، ص 9.

(5) Roy C. Macridis, "How Foreign Policy is Made" Foreign Policy in Word Politics'. Roy C. Macridis (Princeton, N.J: Prentic-Hall.1958,P.12).

(6) Charles Herman, Policy Classification, in, The Analysis of International Politics, edite, James Rosenau, Free Pres. New York. 1972. P. 13.

وتطرق محمد السيد سليم في كتابه "تحليل السياسة الخارجية"⁽¹⁾ ما تناوله فيرنس وسنايدر حيث أنهما يربطان السياسة الخارجية بقواعد العمل فيقولان عنها: "منهج للعمل أو مجموعة القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلاً أو تحدث حالياً، أو يتوقع حدوثها في المستقبل". من خلال التعريفات الواردة آنفاً عن مصطلح السياسة الخارجية فإنه يمكن لنا أن نخلص إلى تعريف يتمثل في كونها: "هي النشاط أو مجموعة الأنشطة والبرامج والسلوكيات التي تصاغ من قبل صناع القرار السياسي في الوحدات المسؤولة داخل الدولة بهدف تحقيق أهداف عامة للدولة في المحيط الخارجي".

مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط

عرف الياباني الأصل الأمريكي الجنسية فرانسيس فوكوياما السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط بأنها: "النشاط الذي يمارسه صانع القرار في الإدارة الأمريكية على المستوى الخارجي تجاه منطقة الشرق الأوسط والمتمثل بالدعوة لنشر قيم الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان، يوازيه توجه فكري يركز على دور الثقافة في خلق الرفاه الاقتصادي وتعزيز المصالح الأمريكية في المنطقة والعالم"⁽²⁾.

وقد بدأت الإستراتيجية الأمريكية تهتم بالشرق الأوسط مع تزايد أهمية النفط إذ اتسمت السياسة الأمريكية بعدة سمات كان الدور الأهم فيها يأتي من خلال السياسات المتبعة من قبل الرؤساء خلال سنوات حكمهم في البيت الأبيض حيث برزت عدة محطات في هذه السياسات يمكن الوقوف على أبرزها: مثلاً مصطلح "حافة الهاوية" الذي يعني التهديد باستخدام القوة العسكرية ضد أية دولة تستهدف

(1) سليم، مرجع سابق، تحليل السياسة الخارجية، ص 7.

(2) فوكوياما، فرانسيس (1992). نهاية التاريخ - بيروت، دار العلوم العربية، ترجمة حسن الشيخ، ص 16.

الدول الصديقة والحليفة للولايات المتحدة الأمريكية إذ خول مبدأ الرئيس الأمريكي أيزنهاور استخدام القوات المسلحة في رد أي عدوان صادر من منظومة الدول الشيوعية ضد أي دولة في الشرق الأوسط. كما تبلورت خلال هذه الفترة الزمنية والتي سميت بمرحلة الحرب الباردة عدد من المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والتي تركزت على: احتواء النفوذ السوفيتي، ودعم سيادة إسرائيل وأمنها، والحصول على النفط بأسعار معقولة وتفضيلية والسيطرة على منابعه في الشرق الأوسط، والمحافظة على استقرار وسلامة الدول الصديقة والحليفة في المنطقة ومساندة حكومات كل من مصر والسعودية والأردن بالإضافة إلى ضمان حرية الملاحة التجارية وتأمين الوصول إلى المنطقة بسلام⁽¹⁾.

مفهوم الشرق الأوسط

الشرق الأوسط هو منطقة إقليمية أوسع من الشرق الأدنى وتتمتع بمواصفات وتراكيب وتعقيدات ومسالك تربط شرق الكرة الأرضية بغربها وتتألف من مجموعة أقاليم متنوعة تقع في غرب آسيا والتي تتوسط العالم وتحيط بها بحار عديدة. وهذه المنطقة تعد من أغنى مناطق العالم بثرواتها النفطية، وهي تتوسط الشرقيين الأدنى والأقصى⁽²⁾.

لقد ظهر تعبير الشرق الأوسط لأول مرة سنة 1902 حيث أطلقه المؤرخ الأمريكي الفريد تايد ماهان "ليدل به على المنطقة الواقعة بين الهند وشبه الجزيرة العربية ومركزه الخليج العربي"⁽³⁾.

(1) الخطيب، نادر زايد (2005). حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي -

عمان، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، ص 127-128.

(2) الجمل، سيار. المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم، المستقبل العربي،

مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 184، حزيران 1996، ص 14.

(3) Lenzowski, G, (1982). "The middle East in world Affairs", New - York. Connell University pres , P 18.

ثم شاع استخدام المفهوم خصوصاً لدى بريطانيا ومستعمراتها وحلفائها، فمجلد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي يصدر سنوياً في لندن أطلق هذه التسمية على المنطقة التي تشمل تركيا وإيران وقبرص ومنطقة الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية ومصر والسودان وليبيا وتونس والمغرب والجزائر وأفغانستان".

ويطابق المعهد العالمي للشرق الأوسط في واشنطن جغرافياً بين الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، حيث يجعله يمتد من المغرب إلى اندونيسيا ومن السودان إلى أوزبكستان وبذلك فإنه يقرن شعوبها بالدين الإسلامي⁽¹⁾، أما المعهد العالي البريطاني الملكي للعلاقات الدولية فهو يحدد الشرق الأوسط بكل من تركيا وإيران وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب ومصر والسودان وقبرص⁽²⁾.

وعلى ضوء ما تقدم يمكننا التوصل إلى أن منطقة "الشرق الأوسط" تشمل "مصر وفلسطين ولبنان وسوريا والأردن والعراق والكويت وشبه الجزيرة العربية" كقلب النظام، أما أطرافه فهي الدول المحيطة به جغرافياً العربية منها وغير العربية.

مفهوم ما بعد الحرب الباردة

لغرض الوصول إلى مفهوم ما بعد الحرب الباردة، لا بد من التعرف على مفهوم الحرب الباردة Cold War حيث تعرف بأنها "تلك الفترة الزمنية التي شهدت حالة العداء الناشئة في العلاقات بين الكتلتين الشرقية والغربية بعد الحرب العالمية الثانية، والتي اتسمت باستخدام كل طرف لأدوات الحرب العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية ضد الطرف الآخر، دون أن يؤدي هذا الاستخدام

(1) الكعكي، عجمي أحمد (1986). الشرق الأوسط والصراع الدولي - بيروت، دار النهضة العربية، ص 141.

(2) الكيالي، عبد الوهاب وكامل الزهيري (1974). الموسوعة السياسية - بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 334.

لتصاعد الحرب إلى حد المواجهة المسلحة المباشرة على غرار ما حدث في الحربين العالميتين الأولى والثانية⁽¹⁾.

ويترادف مصطلح الحرب الباردة أيضاً مع نظام توازن القوى ثنائي القطبية الذي يقصد به توزيع إمكانات القوة في العالم على محورين أو كتلتين رئيسيتين تتمحور حولهما بعض الدول، وقد ساد هذا النظام العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية إذ انقسم العالم إلى معسكرين، معسكر الرأسمالية وتقوده الولايات المتحدة ومعسكر الاشتراكية ويقوده الاتحاد السوفيتي السابق⁽²⁾، حيث مر العالم في فترة نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات من القرن العشرين في مرحلة تمثلت بغياب سلطة منظمة الأمم المتحدة إلا أن هذه الفترة عرفت حالة التوازن وسمحت بدون أدنى شك لعدم الوقوع بحرب جديدة شاملة.

إن حالة التوازن التي اتصف بها النسق الدولي آنذاك كانت تتسم بمواجهة بين تحالفين يتمحور كل منهما حول قطب مهيم حيث تشكلت خريطة القوى على هذا النحو في أعقاب الحرب العالمية الثانية بحيث أصبحت النظم الاقتصادية والسياسية والرؤى الفلسفية والإيديولوجية منفصلة بين الشرق والغرب ثم أدى الهلع إلى دفع الدول والقوى المتوسطة المكانة إلى طلب الحماية من جانب هذه القوى المهيمنة أو تلك.

هنا شهدت العلاقات الدولية سيادة نظام توازن القوى ثنائي القطبية، حيث وجدت الولايات المتحدة نفسها تتزعم معسكراً غربياً في مواجهة معسكر شرقي يهيمن عليه الاتحاد السوفيتي إذ انتهى مطاف العلاقات بين هذين المعسكرين إلى نوع من التوازن بدأ يثبت منتصف الخمسينات بفضل التكافؤ الذي تحقق في مجال الأسلحة النووية.

(1) سليم، محمد السيد (2004). تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين - القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 548.

(2) توفيق، سعد حقي (2002). النظام الدولي الجديد - عمان، الأهلية للنشر، ص 16.

أما مفهوم ما بعد الحرب الباردة فهو المصطلح المستخدم للإشارة على "الفترة الزمنية التي انتهى فيها صراع الشرق والغرب" الحرب الباردة "عقب تناثر المعسكر الاشتراكي والقوة السوفيتية العظمى وانهارها دون ضجيج تقريباً دون أن يطلق الغرب طلقة واحدة حيث كان الانهيار مدوياً بدأ من يوليو ولغاية ديسمبر 1989 عندما سقطت أنظمة الحكم الاشتراكية في بولونيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا وبدأت الجيوش السوفيتية انسحابها من دول أوربا الشرقية وأعلن عن قيام حكومات برجوازية تقوم على أنظمة "مدنية" تأخذ بنظام السوق والديمقراطية الغربية".

وهو أيضاً "حالة التبدل المفاجئة لجميع أنساق النظام الدولي الذي كان قائماً" نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي واختفاء أحد القطبين الأساسيين في النظام ثنائي القطبية ليستقر عند نظام القطب الواحد⁽¹⁾.

الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط:

مع تزايد أهمية النفط بدأت الإستراتيجية الأمريكية تهتم بالشرق الأوسط إذ اتسمت السياسة الأمريكية بعدة سمات كان الدور الأهم فيها يأتي من خلال السياسات المتبعة من قبل الرؤساء خلال سنوات حكمهم في البيت الأبيض، فقد تم اعتماد إستراتيجية الاحتواء للنفوذ السوفيتي المستند على مبدأ ترومان الصادر في 12 مارس 1947، بالإضافة إلى سياسة حافة الهاوية المتبعة من قبل حلف شمال الأطلسي الذي أنشئ عام 1949، وسياسة الانتقام الشامل في عهد الرئيس أيزنهاور والذي قامت حكومته بإنشاء حلف بغداد عام 1954 الذي كان بصيغة ميثاق عسكري بين العراق وتركيا وبريطانيا وباكستان وإيران من أجل دعم سياسة الاحتواء للمد السوفيتي تجاه الشرق الأوسط، ثم جاء مصطلح "حافة الهاوية" الذي

(1) رياض، محمد (2001). وراء الحديث عن (النظام العالمي الجديد) ومشروع عالم

(أحادي القطب)، مجلة النبأ العدد 54 شباط 2001، الموقع الإلكتروني:

www.annabaa.org/nba54/aw/ama.htm

يعني التهديد باستخدام القوة العسكرية ضد أية دولة تستهدف الدول الصديقة والحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، إذ خول مبدأ الرئيس الأمريكي أيزنهاور استخدام القوات المسلحة في رد أي عدوان صادر من منظومة الدول الشيوعية ضد أي دولة في الشرق الأوسط⁽¹⁾، كما تبلورت خلال هذه الفترة الزمنية والتي سميت بمرحلة الحرب الباردة عدد من المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، غير أن توالي الإحداث في منطقة الشرق الأوسط مثل فشل العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وقيام الوحدة بين مصر وسوريا عام 1958، ووقوع الاضطرابات في لبنان وسقوط النظام الملكي في العراق عام 1958، وتهديد الأردن، دفع الولايات المتحدة لإرسال قوات المارينز إلى الشواطئ اللبنانية، كما قامت بريطانيا بإرسال قواتها إلى الأردن بدعوى حماية النظام المحافظ القائم من خطر الثورة العراقية⁽²⁾. في عقد الستينيات استبدلت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها التي كانت تتسم بالتشدد والتي كان جون فوستر دالاس من أبرز الداعين لها بأسلوب وسياسة جديدة تقوم على المرونة والتفهم لوجهات النظر العربية حيث اعتمدت على محورين هما:

الأول: خلق رأي عام عربي مؤيد للسياسة الأمريكية من خلال اتباع مبدأ الثواب والعقاب لدول المنطقة بالاعتماد على المعونات الخارجية للدول المؤيدة لسياساتها وحرمان الدول التي تناهض هذه السياسات.

الثاني: ترجيح كفة العلاقات الأمريكية العربية على علاقات العرب مع الاتحاد السوفييتي من خلال تشكيل نشاط سياسي عربي جديد داعم للأهداف والمصالح الأمريكية.

(1) سليم، مرجع سابق، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ص 585.

(2) مجدوب، طه (2001). السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين" في:

الإمبراطورية الأمريكية، ج 1 - القاهرة، مكتبة الشروق، ص 342.

ثم سُنحت الفرصة عام 1967 لإدارة الرئيس جونسون تسديد ضربة قوية للنظام المصري بعد أن زودت إسرائيل بكل ما تحتاجه من معلومات عن أوضاع الجيوش العربية لدول المواجهة "مصر وسوريا والأردن" كما جندت آلاف المتطوعين من جنوب أفريقيا وروسيا ليحاربوا في صفوف الجيش الإسرائيلي وبهذا تخلت الإدارة الأمريكية عن مبادئها وسياساتها السابقة بضمان استقلال دول منطقة الشرق الأوسط كافة، من خلال تشجيعها العدوان الإسرائيلي ودعمها العسكري والسياسي⁽¹⁾.

وفي مطلع عام 1969 تولى ريتشارد نيكسون مهام الرئاسة الأمريكية وجاءت قضية الصراع العربي الإسرائيلي بالنسبة له في المرتبة الرابعة من اهتمامات إدارته بعد القضايا الثلاث الجوهرية وهي الحرب في فيتنام والعلاقات مع الاتحاد السوفيتي والحوار مع الصين الشعبية. فكانت الإستراتيجية الأمريكية تسعى لتجميد الصراع العربي الإسرائيلي والإبقاء على الأرض العربية محتلة مع الاستمرار في دعم وتقوية إسرائيل لتجعل من غير الممكن هزيمتها من قبل العرب مجتمعين، إلا أن هذه الإستراتيجية تأثرت بعاملين أساسيين هما: انتخابات الرئاسة الأمريكية، وفضيحة ووترغيت وهذه الأخيرة أثرت بشكل كبير على وضع الرئيس نيكسون وعطلت قدرته على ممارسة مسؤولياته⁽²⁾.

وبعد اندلاع حرب أكتوبر 1973 اتبعت الإدارة الأمريكية إستراتيجية الخطوة خطوة دون تعديل الهدف النهائي من تجزئة الأزمة والتحرك بشكل منفرد لغرض إدارتها بغية التوصل إلى تسوية للصراع العربي الإسرائيلي مع الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة ونفوذها في المنطقة وتقليص الدور السوفيتي مع تركيز الجهود نحو عدد من الأهداف قصيرة وبعيدة المدى والتي كان من أبرزها:

(1) شاش، طاهر (2001). العلاقات الأمريكية مع العالم العربي وإسرائيل، في: الإمبراطورية الأمريكية، ج1 - القاهرة، مكتبة الشروق، ص 299.

(2) سليم، مرجع سابق، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، 594.

1. تسوية الصراع العربي الإسرائيلي من خلال التوصل إلى سلام شامل عن طريق المفاوضات بين الطرفين وإعادة العلاقات مع الدول العربية التي قطعتها منذ عدوان 1967.

2. استمرار تدفق النفط وبأسعار مناسبة مع حماية منابعه في الخليج والاستقرار السياسي للدول هناك.

3. تعزيز القوات العسكرية الإسرائيلية والحفاظ على تفوقها ضد دول المنطقة.

4. العمل على منع الدول المنتجة للنفط من تكرار سياسة استخدام النفط كسلاح في الحرب كما حصل عام 1973⁽¹⁾.

وأخذت السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عند أوائل الثمانينيات أشكالاً جديدة على ضوء التفاعلات التي كانت جارية في المنطقة ومنها قيام الثورة الإيرانية وسيطرتها على السلطة في إيران، فاعتمدت السياسة الأمريكية على بعض القوى المحلية في المنطقة كالسعودية من أجل المحافظة على أمن الخليج بعد التغير الخطير في موازين القوة هناك. كما استندت السياسة الأمريكية على عدة ركائز كانت الركيزة الأولى فيها القوة العسكرية من أجل الوفاء بالتزاماتها نحو المصالح الأمريكية، فبدأت بإعداد وتطوير القدرة العسكرية الأمريكية، كما قامت تلوح بها كعامل تهديد وردع فعال لخدمة المصالح السياسية والاقتصادية وحماية الأمن القومي، أما الركيزة الثانية فكانت تتمثل بإتباع الرئيس جيمي كارتر لخطوات تسعى لإقامة سلام شامل في الشرق الأوسط يرتكز على: وضع ترتيب لإعادة أغلب الأراضي العربية المحتلة مقابل تنازلات سياسية عربية،

(1) المخادمي، عبد القادر رزيق (2005). مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق والأهداف

والتداعيات - بيروت، الدار العربية للعلوم، ص 46.

وإشراك الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، هذا التحول في السياسة الأمريكية اطلق عليه اسم "مبدأ كارتر" والذي أعلن عنه في يناير من عام 1980⁽¹⁾.

وعندما وقعت الحرب العراقية الإيرانية كان الهم الأمريكي ينصب على منع انتشار الثورة الإسلامية إلى دول المنطقة، فكان الدعم المستمر المقدم من طرف الإدارة الأمريكية لنظام الرئيس صدام حسين، والذي يعزى في كثير من الأحيان إلى الهاجس الأمريكي حيال إيران، فراهنت على عراق صدام حسين⁽²⁾، وعلى الرغم من تناقض هذا الموقف مع الرأي الذي كان يتم تداوله على نطاق واسع في بداية الحرب بكون واشنطن لم تكن راغبة في انتصار بغداد لسبب يعتبره أصحاب ذلك الرأي بكون النظام العراقي قد أنخرط في مناسبات عديدة في مواقف وتصريحات لاذعة ضد الولايات المتحدة وإسرائيل، كما اتضح ذلك من جديد عندما حاول قاداته تزعم المعارضة العربية ضد الرئيس المصري محمد أنور السادات بعد خروجه عن الإجماع العربي بزيارته التاريخية إلى إسرائيل عام 1977⁽³⁾.

إن السياسة الأمريكية إزاء الحرب العراقية - الإيرانية كانت تتسم مع المبدأ الميكافيلي، بجعلها تدوم أطول فترة ممكنة مع السهر على أن لا يحقق أي من الطرفين تفوقاً حاسماً على الآخر، عن طريق مساعدة الطرف الأضعف، عند الحاجة، لإعادة التوازن في الوضع العسكري، كما إن هذه السياسة تكيفت مع حالة الارتياح في السوق النفطية جراء تعاظم دور السعودية في زيادة ضخ النفط إلى الأسواق العالمية نتيجة تناقص صادرات العراق وإيران⁽⁴⁾، كما تدخلت الولايات

(1) الأسمر، خلود (2005). انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية - الإسرائيلية - عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 19 - 20.

(2) تشومسكي، نعم (2004). الهيمنة أم البقاء السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم - دار الكتاب العربي، ترجمة سامي الكعكي، 134.

(3) الأشقر، جليبر (2004). الشرق الملتهب الشرق الأوسط في المنظور الماركسي - بيروت، دار الساقي، ترجمة سعيد العظم، ص 41.

(4) المرجع السابق، ص 41.

المتحدة في حماية ناقلات النفط العملاقة التي كانت تنقل النفط، لصالح الكويت بعد اتساع دائرة حرب الناقلات بين العراق وإيران عام 1985، وهي الحرب التي قام فيها الطرفان بمهاجمة الناقلات البحرية التي تحمل نفط الدولة الأخرى حتى تحرمها من الموارد الناشئة عن تصدير النفط، مما عرض إحدى السفن التي كانت تحمل العلم الأمريكي وهي السفينة سي آيل سيتي في أكتوبر 1987 لهجوم إيراني ردت عليه الولايات المتحدة بتدمير رصيفين للنفط في إيران⁽¹⁾، إلا أن تصرف الولايات المتحدة مع العراق كان مختلفاً فقد أعطته ميزة لم تكن لدى أية دولة أخرى، باستثناء إسرائيل، حيث تعرضت القطعة البحرية USS Stark التي كانت تحرس الممرات البحرية في الخليج في مايو 1987 للهجوم بصاروخين أطلقا من مقاتلة ميراج عراقية، قتل على إثرها جميع أعضاء الطاقم المكون من 37 فرداً، حيث اعتبرت الولايات المتحدة بأن الهجوم كان نتيجة حادث، ولم يدفع العراق أي تعويض عن الهجوم⁽²⁾. غير أن تحسن الأداء العسكري العراقي مطلع عام 1988 مكنه من استعادة جزيرة الفاو التي احتلتها إيران في وقت سابق من عام 1986، ومع هذا التحسن وتكثيف استخدام الأسلحة الكيماوية وافقت إيران على قبول قرار مجلس الأمن الدولي رقم 598 الذي يقضي بوقف إطلاق النار بين الجانبين، وهو ما تم في 8 أغسطس 1988 في أواخر فترة ولاية الرئيس ريغان⁽³⁾.

أما السياسة الأمريكية في عهد الرئيس ريغان فإنها تعتمد على تقديم المساعدات العسكرية إلى إسرائيل بغية تمكينها من مواجهة النفوذ السوفيتي في المنطقة، ومنح المساعدات إلى بعض الدول الصديقة والحليفة بناءً على طلب تلك الدول كالسعودية وباكستان. كما أيدت الولايات المتحدة الغزو الإسرائيلي للبنان

(1) سليم، مرجع سابق، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ص 632.

(2) تشومسكي، نعوم وجلبير الأشقر (2007). السلطان الخطير السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط - بيروت، دار الساقي، ترجمة ربيع وهبة، ص 206.

(3) سليم، مرجع سابق، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ص 632.

عام 1982 والذي كان يستهدف المقاومة الفلسطينية والنظام السوري المؤيد من الاتحاد السوفيتي آنذاك، ثم جاءت مبادرة الرئيس ريغان للسلام في محاولة لإيجاد حالة التوازن في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

ومنذ أواخر الثمانينيات بدأت السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط تتجه نحو استخدام القوة في الصراعات الإقليمية على اعتبار أن الحرب هي استمرار للسياسة بطريقة أخرى حسب ما كان ينادي به كارل كلاوزفيتز في كتابه فن الحرب "On - War"، فاتبعت الولايات المتحدة الأمريكية وسائل متعددة لنقل الصراع إلى المستويات الإقليمية كان من أهمها: استقطاب الدول الإقليمية في المنطقة، والسماح باستخدام قواتها المسلحة في الصراعات الإقليمية، فتوجهت بشكل مباشر إلى منطقة الخليج العربي لمواجهة اجتياح القوات العراقية للأراضي الكويتية في أغسطس 1990، كما نقلت الولايات المتحدة السلاح والتكنولوجيا إلى بعض الدول الخليجية كالبحرين وقطر في سباق محموم للتسلح، إضافة إلى أنها عملت على إدارة الأزمات لا حلها، وخصوصاً في قضية الصراع العربي الإسرائيلي حيث سعت لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط في أعقاب حرب الخليج الثانية عام 1991، فجاءت مبادرة الرئيس بوش الأب "الأرض مقابل السلام" من أجل تحقيق السلام وصولاً إلى مؤتمر مدريد في أكتوبر 1991⁽¹⁾.

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في عهدي الرئيسين بيل كلينتون وجورج بوش الابن، فقد جاء التغيير الأبرز فيها، حيث تحولت سياستها لمحاربة الأصولية الإسلامية كبديل للشيوعية فأصبحت المعادلة الجديدة تفرض عليها السعي لتأمين النفط وحماية إسرائيل ومحاربة الأصولية الإسلامية بحجة مكافحة الإرهاب، إضافة إلى العمل على توسيع نطاق التغلغل الاقتصادي وفتح أسواق جديدة⁽²⁾.

(1) هويدي، أمين، الموقع الإلكتروني: <http://www.balagh.com/islam/cp03dre5e.htm>

(2) مجدوب، مرجع سابق، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين، 387.

كما جاء التعامل الأمريكي مع بعض دول المنطقة من منطلق القوة التي تتمتع بها الولايات المتحدة والتي وفرت لها غطاءً مناسباً جعل بعض الدول في هذه المنطقة عرضة للتدخل الأمريكي، فأوصل حال تلك الدول إلى التشتت والانهيار بعد التعرض لأنظمة الحكم فيها فاعتبرت من "الدول المنهارة"، على أثر دخول القوات العسكرية الأمريكية إلى أراضيها، ومن هذه الدول؛ تأتي الصومال على رأس القائمة، فقد جاء التدخل العسكري الذي قادتة الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1992 فيها ليثير الاهتمام غير المسبوق في حالة الصراع القائمة في هذا البلد الفقير، حيث ساعد التدخل في تنامي التداعيات الداخلية والخارجية التي جعلت من الساحة الصومالية مسرحاً للتأثيرات الدولية والإقليمية، إذ جاء الدور الإثيوبي ليؤدي مهامه كأحد اللاعبين المؤثرين في الحالة الصومالية، بعد انهيار نظام محمد سياد بري وانفصال الشمال عن الجنوب بعد التدخل الأمريكي، وهنا لعبت إثيوبيا دوراً كبيراً بدعم القبائل الصومالية وإشعال نار الفتنة بينها، كما سعت لإبقاء الصومال ضعيفاً من أجل عدم مطالبته مجدداً بإقليم أوجادين⁽¹⁾، وباتت الصومال تمر بظروف سيئة جداً استمرت لسنوات ليست قليلة دفع فيها الشعب الصومالي الكثير من حياة أبنائه نتيجة حالة الاقتتال والمجاعة والأمراض التي اجتاحتها في ظل عدم وجود حكومة مركزية قوية قادرة على إدارة شؤون الدولة بشكل سليم، يرافقه حالة التدخل المستمرة لبعض الأطراف الإقليمية في المنطقة، والتي كان من أبرزها التدخل الإثيوبي الذي لم يتمكن من دعم وتحقيق سيطرة تامة لطرف معين ضد بقية الأطراف الناشطة هناك طيلة فترة التسعينيات والنصف الأول من القرن الواحد والعشرين.

أما عن الدولة الأخرى في قائمة الدول المنهارة التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فهي أفغانستان، هذا البلد الذي

(1) خميس، خلود محمد، الأبعاد الإقليمية لحرب الصومال، السياسة الدولية، العدد 168 إبريل 2007، ص 180.

عصفت به اتون الحرب بعد انهيار نظام حكم الرئيس نجيب الله عام 1992، على أثر رحيل القوات السوفيتية عنه في عام 1989، إذ أرجعت الولايات المتحدة "أمرأء الحرب" إليه ليكونوا مصدرأ لجميع أنواع الكوارث التي ألمت بأفغانستان عقب الاحتلال السوفيتي، غير أن حالة الالتفاف الجماهيري حول حركة طالبان ساعدتها على السيطرة بسهولة شديدة على البلاد عام 1996، وذلك بعد تنامي مشاعر الكراهية لدى غالبية الشعب الأفغاني ضد أمرأء الحرب في التحالف الشمالي، حيث وفرت حركة طالبان للشعب حالة من الاستقرار التي كانوا يفقدون إليها جراء ما أصاب البلاد لفترة زمنية ليست بالقصيرة امتدت من التدخل السوفيتي في حقبة الثمانينيات من القرن المنصرم حتى منتصف التسعينيات⁽¹⁾.

وما أن جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر من عام 2001 حتى دخل التاريخ الأمريكي خلال دقائق قليلة منعطفاً جديداً، على أثر تعرض رموز الدولة السياسية والعسكرية والاقتصادية لهجوم خاطف انتحاري بطائرات مدنية، اختطفت بركابها من داخل الولايات المتحدة لتستهدف وتصطدم بأهدافها وتدمرها، فاتجه الاتهام إلى أسامة بن لادن السعودي الجنسية زعيم تنظيم القاعدة والمقيم في أفغانستان منذ فترة طويلة. عندها أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن شن الحرب على ما يسمى بالإرهاب في كل مكان من دول العالم، ودعا إلى تكوين تحالف دولي للقيام بتلك المهمة تحت قيادة الولايات المتحدة التي طالبت حركة طالبان الحاكمة في أفغانستان بتسليم أسامة بن لادن لمحاكمته في أمريكا أو التعرض لحملة عسكرية للقبض عليه وتدمير تنظيمه والقضاء على الحركة وإقامة حكومة ديمقراطية في أفغانستان.

إلا إن رفض حركة طالبان لتلك المطالب الأمريكية جعل من أفغانستان تدخل ضمن قائمة الدول المنهارة على يد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بدأت

(1) تشومسكي، السلطان الخطير السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الاوسط، مرجع سابق، ص 130.

العمليات العسكرية ضدها في السابع من أكتوبر 2001 وذلك بضرب معسكرات التدريب التابعة للقاعدة بالصواريخ، مع قصف كاسح لمواقع عسكرية حول كابل العاصمة، واستمرت الحملة بضرب أهداف أخرى حتى يوم 19 أكتوبر حيث بدأ الهجوم البري بعملية محدودة ضد هدف معين بالقرب من مدينة قندهار معقل حركة طالبان. ثم توالى المعارك الحربية من خلال قيام القوات الخاصة الأمريكية والبريطانية التي اشتركت في القتال بعمليات مفاجئة على الأرض لإنجاز مهمة السبحث عن ابن لادن والملا عمر وباقي قيادات حركة طالبان وتنظيم القاعدة بعد تكثيف الضربات الكاسحة بصواريخ كروز وطائرات ب 52 وب 2، وتوالى سقوط المدن الأفغانية حيث بدأ بمدينة مزار الشريف، ثم الاندفاع نحو العاصمة كابل آذ سقطت هي الأخرى بيد الأمريكان، ثم انتقل القتال إلى منطقة "تورا بورا" التي يختبئ فيها ما تبقى من مقاتلي طالبان والقاعدة، ولم يتوقف صوت الرصاص حتى مطلع عام 2002 بعد فشل القوات الأفغانية والقوات الخاصة الأمريكية في الوصول إلى أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة والملا عمر زعيم حركة طالبان⁽¹⁾.

أما الدولة الثالثة من قائمة الدول المنهارة فهي العراق الذي تعرض هو الآخر إلى التدخل المباشر من قبل القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها وذلك في مارس 2003، تمكنت الولايات المتحدة على أثرها من إسقاط نظام حكم الرئيس العراقي صدام حسين، بالاستناد على كذبة وجود أسلحة الدمار الشامل في هذا البلد حيث صرح تايلور درامر أحد المسؤولين السابقين في المخابرات الأمريكية في عام 2006 بأن وكالة المخابرات الأمريكية قد أكدت للرئيس بوش قبل الحرب أن العراق لا يملك أسلحة الدمار الشامل، فيما اعترف الرئيس جورج بوش الابن عن حصول أخفاق في توفير المعلومات الصحيحة لإدارته قبل غزو العراق الأمر الذي دفعه للاعتذار عن هذا الخطأ للشعب الأمريكي وذلك في معرض خطاب له مطلع

(1) سعيد، محمد قدي (2002). الحروب الأمريكية في القرن العشرين، في: الإمبراطورية الأمريكية، ج3 - القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ص 36.

شهر ديسمبر من عام 2008، إلا أن النجاح اللافت للنظر الذي حققته إدارة الرئيس بوش قبل نهاية ولايته الرئاسية في 20 يناير 2009 تمثل في التوصل إلى توقيع الاتفاقية الأمنية التي يتم بموجبها سحب القوات الأمريكية من العراق في فترة لا تتجاوز نهاية عام 2011 بحيث أن الاتفاقية تأتي على اعتبار أن الغرض منها هو تحديد الأحكام والمتطلبات الرئيسة التي تنظم الوجود المؤقت للقوات الأميركية في العراق وأنشطتها فيه وانسحابها منه، حيث جاء في أهم البنود التي تتضمنها الاتفاقية العراقية الأمريكية في ما يتعلق بانسحاب القوات وضمن أمن العراق، حسب النص الذي نشره الإعلام الرسمي العراقي:

- تسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي العراقية في موعد لا يتعدى 31 ديسمبر عام 2011 ميلادي.

- تسحب جميع قوات الولايات المتحدة المقاتلة من المدن والقرى والقصبات العراقية في موعد لا يتعدى تاريخ تولي قوات الأمن العراقية كامل المسؤولية عن الأمن في أي محافظة عراقية، على أن يكتمل انسحاب قوات الولايات المتحدة من الأماكن المذكورة أعلاه في موعد لا يتعدى 30 يونيو عام 2009 ميلادي.

- تتمركز قوات الولايات المتحدة المقاتلة المنسحبة في المنشآت والمساحات المتفق عليها التي تقع خارج المدن والقرى والقصبات والتي سوف تحددها اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية.

- تعترف الولايات المتحدة بالحق السيادي لحكومة العراق في أن تطلب خروج قوات الولايات المتحدة من العراق في أي وقت. وتعترف حكومة العراق بالحق السيادي للولايات المتحدة في سحب قواتها من العراق في أي وقت.

- يتفق الطرفان على وضع اليات وترتيبات لتقليص عدد قوات الولايات المتحدة خلال المدد الزمنية المحددة، ويجب ان يتفقا على المواقع التي ستستقر فيها هذه القوات.

- كما تضمنت الاتفاقية بنود أخرى تتعلق بردع المخاطر الأمنية التي قد يتعرض لها العراق وحول حقوق الولاية القضائية على أفراد القوات الأمريكية والمتعاقدين معها ومستخدميه، وحول حق الاحتجاز لأي شخص الا بموجب قرار قضائي عراقي، بالإضافة لتطرق الاتفاقية لكيفية تطبيق الفصل السابع من قرار مجلس الأمن الخاص بالعراق رقم 1790 لسنة 2007 الذي ينتهي العمل به في 31 ديسمبر 2008 وذلك من أجل استرداد العراق مكانته القانونية والدولية التي كان يتمتع بها قبل تبني قرار مجلس الامن الدولي رقم 661 لسنة 1990 بحيث تقوم الولايات المتحدة بمساعدة العراق على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك بحلول يوم 31 ديسمبر عام 2008.

وقد كان من أهم الأسباب التي دفعت الرئيس بوش الابن لإتباع ذلك النهج هو وجود عوامل عديدة أثرت على السياسة الخارجية الأمريكية في هذه المنطقة الحيوية، التي ساهمت في خلق سخط شعبي كبير ضد سياسات الحزب الجمهوري طيلة فترة حكمه التي دامت ثماني سنوات، مما أفشل وصول مرشح الحزب جون مكين للفوز في مقعد الرئاسة خلفاً له، ونجاح مرشح الحزب الديمقراطي باراك أوباما بالفوز بالانتخابات الرئاسية التي جرت مطلع نوفمبر 2008 ولعل أبرز هذه العوامل يتمثل في:

1. هيمنة تيار المحافظين الجدد على الإدارة الأمريكية:

في يناير 2001 تولى جورج بوش الابن مقاليد الأمور على رأس الإدارة الأمريكية وكان يحيط به مجموعة من تيار المحافظين الجدد الذي هو تيار فكري

نخبوي برز بشكل ملحوظ في أربعينيات القرن العشرين وجاء تبلوره الحقيقي في عقد الستينيات حيث شهد أوج حركة الحقوق المدنية والحركة المناهضة للحرب ضد فيتنام⁽¹⁾.

استطاع التيار بواسطة رموزه العاملين في مجال التدريس في الجامعات أو من خلال الكتابة في الصحف والدوريات الكبرى عبر نسج شبكة واسعة لتعميم ونشر أفكارهم في مراكز التفكير ومؤسسات بحثية مثل:

معهد أمريكي أنتربرايس (American Enterprise) ومشروع القرن الأمريكي الجديد ومعهد هيدستون (Headstone) ومجلات فكرية واسعة الانتشار مثل: (National Review) ناشيونال ريفيو و (Commentary) كومنتري وصحف شعبية رائجة مثل: (Wall Street Journal) وول ستريت جورنال، ومن أهم الرموز الفكرية لهذا التيار: المفكر الألماني الأصل ليو شتراوس (1899-1973) الذي هاجر إلى الولايات المتحدة عام 1938، وبول فيريش وريتشارد فيجري وهوارد فيليب وجون دولان، وهؤلاء يشكلون ما يسمى الجيل الأول من مفكري التيار وأيفرينغ كريستول وابنه وليام، ونورمان بوردورتيز، ولورانس كابلينغ ينتمون إلى الجيل المعاصر من مفكري التيار⁽²⁾، وقد ظل التيار بدون قاعدة شعبية إلا أنه كان يعتمد على القاعدة الشعبية لتيار اليمين الديني رغم الاختلافات الفكرية بين رموز التيارين، إلا أن نقطة اللقاء كانت في قضايا السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

إن الدستور الأمريكي ينص على فصل الدولة عن الكنيسة ولا ينص على دين للدولة، إلا أنه لم يكن بالإمكان، أن يصبح أي ملحد رئيساً للجمهورية فلم

(1) الشوربجي، منار (2003). صنع قرار الحرب ضد العراق: الولايات المتحدة الأمريكية من الداخل، في: نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى (محررون)، العدوان على العراق خريطة أزمة.. ومستقبل أمة - القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 268.

(2) ولد أباه، السيد (2004). عالم ما بعد 11 سبتمبر الإشكالات الفكرية الإستراتيجية - بيروت، الدار العربية للعلوم، ص 42.

تتحقق تلك الإمكانية على مدار أكثر من قرنين هما عمر الولايات المتحدة جاء فيها ثلاثة وأربعون رئيساً⁽¹⁾.

إن تيار اليمين الديني أصبح ومنذ بداية عقد التسعينيات قوة مهمة تستطيع حسم المعارك الانتخابية على منصب رئاسة الجمهورية بسبب القوة التنظيمية العالية لهذا التيار، أما تيار المحافظين الجدد فكان يستند على الفكر الليبرالي المناهض للحرب والداعي لاحتواء الشيوعية كما لا يوجد لديه خير مطلق وشر مطلق لذا فقد عجزت الليبرالية عن أدراك الشر الكامن في الشيوعية التي كانت تمثل تهديداً حقيقياً لأمريكا.

هنا جاءت إدارة الرئيس بوش لتستجيب للتيارين معاً حيث كانت: "تتحرك في مربع فكري وسياسي تتدافع فيه المنظومة الفكرية والمطالب السياسية لهذين التيارين، دون باقي فصائل اليمين، ومن ثم نتج سياسات تكون معبرة عن أحدهما في بعض الأحيان أو عنهما معاً في أحيان أخرى"⁽²⁾.

إن أفكار المحافظين الجدد كانت هي المسيطرة على إدارة بوش التي قامت بترتيب أولويات سياستها في منطقة الشرق الأوسط بالإضافة لتأييد هذا التيار للمواقف التي تتخذها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة غير أن تأييدها المطلق كان لمواقف الليكود الإسرائيلي أكثر من بقية القوى السياسية، فكانت:

"الفكرة الأساسية التي تقوم عليها مدرسة المحافظين الجدد هي أولوية النظام السياسي على المؤسسات والتشريعات الدولية، فالخطر الأكبر الذي يهدد المصالح الحيوية الأمريكية يأتي من الأنظمة التي لا تقاسم الولايات المتحدة قيمها السياسية

(1) المعلم، عادل (2002). هل أمريكا علمانية أم متدينة، في: الإمبراطورية الأمريكية،

ج 3 - القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ص 244.

(2) الشوربجي، مرجع سابق، ص 269.

والمدينة. ولهذا فإن أفضل وسيلة لتوطيد أمن أميركا هي تغيير الأنظمة الاستبدادية وفرض المسلك الديمقراطي⁽¹⁾.

2. تأثير اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة على سياسة الإدارة الأمريكية:
لقد تضافرت مجموعة من العوامل والظروف ساعدت الحركة الصهيونية للإعلان عن نفسها إذ كان للنشاطات التي قامت بها الأثر الفاعل في العديد من التغييرات والأحداث التي شهدتها العلاقات الدولية في العصر الحديث حيث كان اليهود وراء تلك الأحداث والتغيرات عبر نشاطاتها العلنية المعروفة أو غير المعروفة الخفية في العالمين الغربي والعربي وفي كل أنحاء العالم وقد كان للحركة الماسونية التي أسسها اليهود دور مؤثر في تدبير مؤامراتهم حيث كانت الأداة لتنفيذ تلك المؤامرات ومنها:

"ظهور الرأسمالية بكل بشاعتها والبلشفية بكل إرهابها والإباحية بكل تدميرها، وهم يسيطرون على رأس المال العالمي والحركة الشيوعية ويتحكمون في الصحافة ووسائل الإعلام، وهم الذين ضغطوا على الإمبراطورية الإنجليزية وجعلوها تصدر وعد بلفور، وهم الذين يحركون اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية ويوجهون الإعلام الأمريكي ويجندون الصوت اليهودي وذلك حتى يسخروا الولايات المتحدة ويرغموها بما لديهم من نفوذ وسطوة وهيمنة على تحقيق مآربهم وتنفيذ مصالحهم"⁽²⁾.

إن نشاط الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية استطاع كسب المزيد من الأعضاء خاصة بعد إصدار بلفور لوعده عام 1917 إذ انضم إلى الحركة العديد من الشخصيات البارزة في الولايات المتحدة لعل أبرزهم كان لويس براندائس الذي تمكن من تغيير موقف الإدارة الأمريكية من الدعوة الصهيونية

(1) ولد أباه، مرجع سابق، ص 84.

(2) الاصباحي، أحمد محمد (2000). قراءة في تطور الفكر السياسي، ج 3 - بيروت، دار البشير، ص 1536.

لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، كما كان لاداء الرئيس الامريكي ثرومان من خلال ممارسته ضغوطاً كبيرة على أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل تمرير قرار تقسيم فلسطين المرقم 181 بتاريخ 29 نوفمبر 1947 ومن ثم الاستجابة للضغوط الصهيونية بإعلان اعترافه بدولة إسرائيل بعد دقائق من إعلان إنشائها عام 1948⁽¹⁾.

وبعد إنشاء دولة إسرائيل سعى اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة نحو توجيه السياسة الخارجية الأمريكية من أجل دعم إسرائيل ومساندة مواقفها وبالفعل تحقق ذلك وأصبح اللوبي من أقوى جماعات الضغط في الولايات المتحدة بالإضافة لنجاحه في جعل العلاقات بين البلدين تكون علاقات خاصة وفريدة.

(1) شاش، مرجع سابق، ص 287.

الفصل الثاني

التحدي العراقي للخروج

من المظلة الأمريكية

المبحث الأول: حرب الخليج الثانية 1991

المطلب الأول: أسباب شن الحرب على العراق

المطلب الثاني: الموقف العربي والتأثيرات الدولية على نشوب الحرب

المطلب الثالث: نتائج حرب الخليج الثانية

المبحث الثاني: احتلال العراق 2003

المطلب الأول: سياسة احتواء العراق

المطلب الثاني: مرحلة المواجهة العسكرية

المطلب الثالث: نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق

المبحث الثالث: تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق المشكلة الكردية أنموذجاً

المطلب الأول: تطورات القضية الكردية على الساحة التركية

المطلب الثاني: تطورات القضية الكردية على الساحة العراقية

المطلب الثالث: التهديد التركي باقتحام شمال العراق

الفصل الثاني

التحدي العراقي للخروج من المظلة الأمريكية

يعد التحدي العراقي للخروج من المظلة الأمريكية أحد التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، حيث شهد العالم في عقد التسعينات متغيرات دولية عديدة كان من أبرزها اندلاع أزمة الخليج وانهيار الاتحاد السوفيتي، فقد أدى اجتياح القوات العراقية للكويت في الثاني من أغسطس 1990 قيام مجلس الأمن الدولي ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة بالتطبيق الحرفي للميثاق بموجب القرار 678 الصادر في 29 نوفمبر 1990 الذي سلم المفاتيح للولايات المتحدة الأمريكية بدلاً من الأمم المتحدة لإدارة الأزمة⁽¹⁾. مما ساعد على تفرد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم بعد انهيار المعسكر الشرقي فأصبحت القطب الأوحده الذي يملك قدرات عسكرية وسياسية واقتصادية بمستوى عال مقارنة بالبلدان الأخرى.

وسيتناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: حرب الخليج الثانية يناير 1991

المبحث الثاني: حرب احتلال العراق 2003 وتداعياته

المبحث الثالث: تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق، المشكلة الكردية أنموذجاً

⁽¹⁾ سيرل، مارسيل (1992). أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد - الكويت، دار سعاد الصباح،

ترجمة، حسن نافعة، ص 13.

المبحث الأول

حرب الخليج الثانية يناير 1991

إن دخول القوات العراقية إلى الأراضي الكويتية في أغسطس 1990 كان هو الفرصة التاريخية المناسبة التي استغلتها الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة العراق، حيث اعتبرت ذلك العمل يستحق العقاب لأنه يعد عملاً من أعمال العدوان لخرقه المبادئ الأساسية للقانون الدولي، فحشدت قواتها لهذا الغرض في تحالف دولي مع 30 دولة ضمت كل من: الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ومصر وسوريا والسعودية والأرجنتين وأستراليا والبحرين وبنغلاديش وبلجيكا وكندا وتشيكوسلوفاكيا والدنمارك واليونان والمجر وإيطاليا والكويت والمغرب وهولندا ونيوزلندا والنيجر والنرويج وعمان وباكستان وبولندا وقطر والسنغال وكوريا الجنوبية وأسبانيا والإمارات العربية المتحدة.

وسيتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: أسباب شن الحرب على العراق

المطلب الثاني: الموقف العربي والتأثيرات الدولية على نشوب الحرب

المطلب الثالث: نتائج حرب الخليج الثانية 1991

المطلب الأول

أسباب شن الحرب على العراق

إن طبيعة التصرف الأمريكي في أعقاب الاجتياح العراقي للكويت الذي حدث في 2 أغسطس 1990 كانت تتطلب إظهار المقدرة في تحقيق أهدافها في المنطقة العربية والتي تتلخص في: حماية مصادر الطاقة واستمرار تدفقها، وحفظ أمن إسرائيل وسلامتها، وتأمين الوجود العسكري في منطقة الخليج بما يضمن التدخل

الفوري في حال تعرض المصالح الأمريكية للخطر، او عند تعرض الانظمة "الصديقة" لما يهدد وجودها، وضمان استمرار القدرة الاستهلاكية الكبيرة للأسواق في المنطقة⁽¹⁾.

لقد كان تطلع الولايات المتحدة لأداء الدور المنوط بها على الساحة الدولية بشكل عام والشرق الأوسط بشكل خاص، بعد تفردا بالهيمنة على النظام الدولي يدفعها لدراسة العديد من البدائل والخيارات التي كانت مطروحة أمامها، فجاءت المؤلفات التي أصدرها عدد من الباحثين والمفكرين الغربيين والتي تتحدد في الصراع الحضاري والفكري الذي سيطغي على العالم خلال القرن الواحد والعشرين، فكان ما أدلى به صموئيل هنتنغتون - أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفارد - في مؤلفه "صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي" يشكل صورة لما سيشهده هذا الصراع في القرن الواحد والعشرين، حيث يقوم الافتراض الأساسي في هذا الكتاب على "إن الثقافة أو الهوية الثقافية الحضارية هي التي تشكل نموذج التماسك، والتفكك، والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة"، ويضيف الكاتب بأن عالم ما بعد الحرب الباردة يتكون من ثمان حضارات تعد الديانة خاصيتها الأساسية من أجل التعريف بها، وهذه الحضارات هي:

- الحضارة الغربية وتضم النموذجين الأوربي والأمريكي وبعض الدول التي استوطنها الأوربيون مثل أستراليا ونيوزلندا.

- الحضارة الكونفوشيوسية أو الصينية.

- الحضارة اليابانية.

- الحضارة الهندوسية أو الهندوكية.

- الحضارة الأرثوذكسية.

- حضارة أمريكا اللاتينية.

(1) السعدون، حميد حمد (2001). فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي -

عمان، دار الطليعة، ص 17.

- الحضارة الإفريقية.

- الحضارة الإسلامية.

ويشير هنتنغتون إلى أن الحضارتين الإسلامية والكونفوشية هما الحضارتان اللتان لا يمكنهما الاندماج في الحضارة الغربية وتسعيان للتحديث بدون "تغريب" وأن الصراع بينهما وبين الحضارة الغربية حتمي⁽¹⁾.

وراج في الفترة ذاتها كتاب "نهاية التاريخ" تأليف فرنسيس فوكوياما، المستشار في وزارة الخارجية الأمريكية، الذي اعتقد فيه نهاية الإيديولوجية وأن التاريخ انتهى عند النموذج الحضاري الغربي وخصوصاً الأمريكي، وأنه سيعم ويخترق كل الحدود.

وصدر كتاب ثالث بعنوان "الاندماج المالي العالمي: نهاية الجغرافيا" تأليف ريتشارد أوبراين الذي يعمل رئيساً للقسم الاقتصادي لمصرف أمريكي أكسبرس، ذهب إلى القول فيه إن تزايد درجة الاندماج والتداخل المالي بين معظم بلدان العالم سوف يترتب عليه ذوبان "الحدود الجغرافية" القائمة بين البلدان، وتآكل مفهوم السيادة القومية للدول.

إن هذه المؤلفات ومثلها كثير تعكس عمق التصور بالانتصار والتفوق الأمريكي الذي كان يبشر بعصر جديد وفق النموذج الأمريكي، فقد تحدث برنارد لويس منذ عام 1990 عن الصراع الحتمي بين الغرب والإسلام الراديكالي، مثلما ذهب إليه بنجامين باربر عن صدام الجهاد وعالم الماك⁽²⁾.

إن الطبيعة الإيديولوجية "الليبرالية الجديدة" التي يمكن أن تصف بها الهيمنة الأمريكية قد أعطت لنفسها المشروعية في التصرف باستغلال القانون والأمم

(1) هنتنغتون، صومائيل (1999). صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي - مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، نقله إلى العربية: مالك عبيد أبو شهيو ومحمود محمد خلف، ص 15.

(2) ولد أباه، مرجع سابق، ص 148.

المتحدة لتحقيق ما تريد وان نظامها ذا القطب الاوحد يرى في منطقة الشرق الأوسط مركزاً مهماً لمصالحه وتطلعاته مع ارتباط كل ذلك بحتمية فرض النموذج الأمريكي على العالم، القائم على قاعدة أن النظام الرأسمالي الأمريكي هو نهاية التاريخ⁽¹⁾.

وخرجت في ذات الوقت رؤى ما بعد الحرب الباردة كانت تعبر عن ضغوط معاصرة تطالب باعتماد دبلوماسية استعراض القوة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول العالم، وبرزت في ذات الفترة عدة تطورات تمثلت في:

1. أن العلاقات الدولية التي تستند على نمط القدر المتوازن نسبياً من هيمنة القطبين العظميين التي سادت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية قد أخلت المكان لعالم مضطرب متعدد الأقطاب تتعرض فيه سلطة الولايات المتحدة القائمة على الهيمنة للتحدي من عدد غير قليل من الأطراف الفاعلة وهي: القطب الروسي، قطب الاتحاد الأوروبي، القطب الصناعي الياباني، القطب الاقتصادي الصيني. في حين ترغب الولايات المتحدة بأن تمارس هيمنة عالمية في نظام "أحادي القطب" عبر ما تتمتع به من قدرات اقتصادية وسيطرة دبلوماسية على المحافل الدولية وهي الطرف الوحيد الأقوى عسكرياً في العالم.

2. وجود الرغبة لدى المسؤولين في الإدارة الأمريكية إلى التهديد باستخدام القوة للإبقاء على سيطرتها ونفوذها، مع توفر قدر واسع من الدعم في أوساط كل من الإدارة والكونغرس والمواطنين لاعتماد سياسة خارجية تتسم بممارسة القوة العسكرية دفاعاً عن مصالح البلاد العالية.

(1) فوكوياما، مرجع سابق، 86.

3. تنامي الابتكارات التكنولوجية الأمريكية التي دفعتها للاعتقاد بقدرتها على تجنب قتل المدنيين ممن لا علاقة لهم بالقتال، مع ابقاء الإصابات التي تتكبدها قواتها والقوات الصديقة متدنية⁽¹⁾.

هذه التطورات كانت تنذر بازدياد احتمالات استخدام القوة العسكرية كأداة من أدوات مواجهة الصراعات التي تدخل فيها الولايات المتحدة طرفاً مباشراً أو عند تعرضها للتحدي أو الخطر، هي أو أي من الأطراف الصديقة والحليفة لها. فأصبحت المخاطر التي تهدد العالم قريبة من منطقة الشرق الأوسط بالذات، بفعل ما ترتب عليها من آثار جراء الإعلان عن انبثاق "النظام العالمي الجديد" الذي لا يمت للواقع والحق والعدل بصلة مثلاً تؤكد المواثيق الدولية، وإنما هو تعبير عن سيادة مصالح القطب المهيمن على المجتمع الدولي، فكانت تأثيراته تمتد لتصل إلى الحياة الداخلية للعديد من البلدان في المنطقة والتي بات أمنها القومي في خطر دائم مع تركيز واضح على نقطة مركزية تتعلق بتهميش وإضعاف الثوابت القومية للدول، الأمر الذي أتاح للولايات المتحدة وبالتعاون مع إسرائيل لرسم صورة جديدة لمستقبل المنطقة في ظل ترتيبات إقليمية تسعى لفرضها على المنطقة⁽²⁾، فكان من أبرزها "مشروع الشرق الأوسط الكبير" الذي طرحته عام 2004 وتعود جذوره لفترات سابقة.

كما تبلورت الرغبة المتزايدة لدى رموز الإدارة الأمريكية في استخدام القوة من أجل الإبقاء على الجوانب الأخطر من النظام الأحادي القطبية تحت السيطرة، فجاءت حرب الخليج الثانية عام 1991 إرضاءً لأولئك الذين يعولون على القوة كأداة للدبلوماسية استناداً لعبارة كلاوزفيتز المأثورة "ليست الحرب إلا استمراراً للمساومة السياسية بطرق أخرى"، حيث كانت أفكار وآراء هؤلاء معبرة عن جيل

(1) بروان، سيوم (2004). وهم التحكم القوة السياسية الخارجية في القرن الحادي والعشرين - بيروت، شركة الحوار الثقافي، تعريب: فاضل جكتر، ص 18-20.

(2) السعدون، مرجع سابق، ص 126.

كامل من الضباط العسكريين في سبعينيات القرن العشرين الذين عايشوا إخفاق الولايات المتحدة في حرب فيتنام، التي كانت تستند على إستراتيجية كندي - جونسون القائمة على الرد المرن والتصعيد المتدرج، فيما تقوم العقيدة الجديدة كما عبر عنها كاسبر واينبرغر وزير الدفاع الأسبق "عدم دخول الولايات المتحدة الحرب إلا في حالة الدفاع عن "المصالح حيوية" مع توفير ما يكفي من التأييد الشعبي والالتزام البرلماني بتأمين الموارد اللازمة لتحقيق الهزيمة الحاسمة للعدو"، ثم جاء كولن باول رئيس هيئة الأركان في عهد الرئيس بوش الأب ليتبنى تلك العقيدة أثناء حرب الخليج الثانية⁽¹⁾.

فكان إظهار الولايات المتحدة الأمريكية للمقدرة العالية في سرعة الحشد العسكري خلال حرب الخليج الثانية بسبب:

"إن حسابات السياسة الخارجية الأمريكية كانت تنطلق من تحديد مصالحها وأهدافها القومية التي تفرض اتباع استراتيجيات وسلوكيات من شأنها تأمين تلك المصالح، وبلوغ الأهداف التي تمت صياغتها بحسب مفهوم تلك المصلحة"⁽²⁾.

ثم جاء وقت تحديد الإستراتيجية التي لا بد أن تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية كي ترسي من خلالها أسس النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، فأعلن الرئيس جورج بوش في خطاب له أمام مجلسي الكونغرس "الشيوخ والنواب" في يوم 6 مارس 1991 النقاط الأربعة المتعلقة بالسياسة الأمريكية في هذه المنطقة الحيوية وهي:

1. ترتيبات أمن جماعي في منطقة الخليج.
2. برنامج التنمية الاقتصادية.
3. اتفاقات رقابة على التسلح وإيقاف انتشار أسلحة الدمار الشامل.

(1) براون، مرجع سابق، ص 27.

(2) الخطيب، مرجع سابق، ص 123.

4. بدء المفاوضات بين إسرائيل والدول العربية⁽¹⁾.

إن تطورات الأحداث في المنطقة شهدت في ظل نظام القطب الواحد إعطاء أهمية لتحقيق مفهوم الأمن الدولي الجماعي، فتوجه المجتمع الدولي نحو الولايات المتحدة الأمريكية لمعالجة الآثار الأمنية والسياسية والاقتصادية لحرب الخليج الثانية، فقامت بهندسة جملة من الاتفاقات الدفاعية عقدتها مع جميع دول منطقة الخليج العربي تمتد بما لا يقل عن عشر سنوات قابلة للتجديد، راعت فيها حاجة دول المنطقة للأمن وحاجتها الإستراتيجية للنفط والنفوذ.

وقد أجازت هذه الاتفاقيات التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة براً وبحراً وجواً مما أعاد عصرأ جديداً من عصور "الاستعمار" بداعي الترتيبات الأمنية والسياسية بوجه "عدو" يشكل وجوده خطراً على الأمن والسلام في المنطقة: "وقد كان للقواعد الجوية والبحرية الموجودة في المنطقة والتي حصلت عليها الولايات المتحدة وبريطانيا تستعمل لضرب ذلك "العدو" واختراق سيادته والتهديد بتقطيعه"⁽²⁾.

وهذا ما جرى لاحقاً حيث شكل العراق أحد التحديات الكبيرة للسياسة الأمريكية في المنطقة، فدخلت قواتها والدول المتحالفة معها أراضيها في شهر ابريل 2003 على صيغة احتلال.

إن مرحلة ما بعد الحرب الباردة كانت تفرض على الولايات المتحدة الأمريكية إتباع سياسة خارجية جديدة في هذه المنطقة بالغة الحيوية تدخل كمرتكزات أساسية تعالج فيها العديد من القضايا المهمة والتي يأتي في مقدمتها، قضية التحدي العراقي للسياسة الأمريكية المهيمنة على الشرق الأوسط.

(¹) شاش، مرجع سابق، ص 301.

(²) السعدون، مرجع سابق، ص 142.

ثم جاءت مبادرة العراق باحتلال الكويت لتشكّل التحدي الأبرز العلني الوحيد والصريح للقضية الأحادية التي كانت قد ولدت آنذاك، فشكّلت قضية التدخل الأمريكي الحاسم الذي قرره جورج بوش الأب عملاً دفاعياً من الناحية الإستراتيجية كونه يدافع عن نظام الهيمنة الذي تعرض للتحدي، وهذا ما يفسره الواقع في الرد العنيف والمدى الواسع للعمليات العسكرية الأمريكية ضد العراق عام 1991 ثم الإمعان في الشروط والتشدد الصريح غير المسبوق في القرار 687 الصادر عن مجلس الأمن الدولي الذي أسس لنظام العقوبات الصارم حيث طبق أسوء تطبيق في تاريخ العلاقات الدولية ضد العراق⁽¹⁾.

إن صورة العراق لدى الولايات المتحدة كانت مستمدة من بابل التاريخية والدينية الواردة في الكتاب المقدس والأسفار اليهودية، كما أنها كانت حاضرة لدى الإعلام الغربي كدولة مارقة تسعى لتطوير قدراتها العسكرية النووية وبأنها مصدر قلق لجيرانها في المنطقة وربما تكون أكثر أنظمة الحكم تسلطاً وشمولاً في العالم. لذا فإن الدلالة الدينية كانت واضحة في سلوكيات الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه العراق قبل شن الحروب ضده.

إن العراق لم يكن بعيداً عن أفكار مستشاري الرئيس بوش الأب وتصوراتهم لشكل المستقبل في القرن الحادي والعشرين، فقد كان العراق حاضراً في مناقشات مجلس الأمن القومي الأمريكي خلال الاجتماعات التي عقدها المجلس في أواخر 1989 وأوائل سنة 1990، كما كان حاضراً في مناقشات لجان كثيرة كانت تدرس احتمالات سقوط الاتحاد السوفيتي وتضع الحسابات الدقيقة لعواقب هذا السقوط. كما إن أهمية العراق جاءت من خلال اعتبارات عديدة والتي كانت من أبرزها⁽²⁾:

(1) سعيد، مرجع سابق، ص 70.

(2) هيك، محمد حسنين (2006) الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، ط 6 - القاهرة، دار الشروق، ص 125-126.

1. ان العراق يملك 113 بليون برميل من النفط المؤكد اي 11% من الاحتياطي العالمي، ولديه 70 حقلاً نفطياً لم يستثمر منها غير 15 حقلاً، مما يزيد من التقديرات غير المحسوبة لاحتياطيات النفط في العالم.

2. أن العراق كان طرفاً في ظاهرة الغضب الإقليمي بعد خروجه من حرب طالت ثماني سنوات مع إيران كان يتلقى فيها الدعم والمناصرة من الغرب حيث توقف بعد انتهاء تلك الحرب، مما أرهق طاقات هذا البلد بعد انصراف المصالح الغربية عنه.

3. دخول العراق طرفاً في قضية أمن إسرائيل وذلك لعدم التزامه باتفاقية هدنة كما أنه لم يدخل مفاوضات سلام أو محاولات لتسوية الصراع مع إسرائيل.

4. كان العراق كطرف في قضية تكديس السلاح في منطقة الشرق الأوسط بعد تسهيل الولايات المتحدة الأمريكية تسليح العراق من أجل تمكينه من صد المد الإسلامي الإيراني ومعاقبة الجموح الجارف لثورة الإمام الخميني التي أطاحت بنظام الشاه الصديق المقرب إلى أمريكا وإسرائيل.

لذا كانت الإستراتيجية الأمريكية تسعى لضرب العراق بشتى الوسائل وللاسباب التالية:

أ. الأسباب المباشرة

أولاً. المحافظة على المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة والتي تعرضت للتهديد جراء العمل العسكري الذي قام به العراق ضد الكويت دون أن يحسب النتائج التي قد تتمخض عن هذا العمل.

ثانياً. التهديد الذي أطلقه الرئيس العراقي مطلع عام 1990 بأنه سوف يدمر نصف إسرائيل إذا حاولت أن تفعل شيئاً ضد العراق، ويقصد بذلك إمكانية استخدام العراق للسلاح الكيماوي المزدوج.

ثالثاً. إن ضرب العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية سوف يعطي درساً حقيقياً لأي قوة إقليمية تتحدى أمريكا خاصة بعد أن أصبحت القطب الأوحـد المهيمن في العالم⁽¹⁾.

ب. الأسباب غير المباشرة

أولاً. القضاء على الرغبة العراقية في الهيمنة على منطقة الخليج العربي: لقد أدرك مخططو وواضعو السياسة الأمريكية وجود رغبة لدى العراق بأن يصبح قوة إقليمية لفرض سيطرته على المنطقة والظهور بمظهر القوة المتحدية للولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد توقف الحرب العراقية الإيرانية⁽²⁾، فبدأ العراق في إعادة تنظيم جهوده لبناء قاعدة تكنولوجية لم يشهد العالم الثالث لها مثيل والتي كان من أبرزها:

1. الحصول على التقنية اللازمة لإطلاق منظومة العابد القادرة على حمل الأقمار الصناعية.

2. إمكانية استخدامه للسلاح الكيماوي المزدوج الذي استطاع إنتاجه.

3. تصنيعه لطائرة الأواكس "عدنان 2".

4. تطوير مدى الصواريخ البالستية "الحسين والعباس".

ثانياً. العمل على تحجيم دور العراق ونفوذه السياسي والاقتصادي في منطقة الخليج أو في مستوى علاقاته وامتداداته النفطية في منظمة الأوبك⁽³⁾.

(1) علي، أحمد إبراهيم (2004). النظام العالمي الجديد وحرب الخليج - بيروت، دار صادر، ص 204.

(2) مصطفى، نادية محمود (2003). "تزع أسلحة العراق"، بالقوة.. آخر حلقات المسلسل، في: العدوان على العراق خريطة أزمة.. مستقبل أمة، نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى (محررون) - القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ص 64.

(3) بكري، محمود (1991). جريمة أمريكا في الخليج - القاهرة، العربية للطباعة والنشر، ص 85.

ثالثاً. الرغبة في معاقبة القيادة السياسية للعراق: إن الرغبة الأمريكية في معاقبة العراق وقيادته لم تكن وليدة الموقف الذي عجل به صدام حسين بعد إصداره الأوامر لقطعات الجيش العراقي باحتلال الكويت، بل أن توجهات العراق كانت محط المتابعة والإهتمام من قبل المعنيين في الإدارات الأمريكية المتعاقبة التي كانت تعلم بأن العراق قد حصل على معظم ما يحتاجه من الدول الغربية لتنفيذ توجهاته:

"كان مساعد وزير الدفاع الأمريكي "ريتشارد بيل" المعروف بتعاطفه مع إسرائيل يسرب المعلومات عن الصفقات العراقية ويعرقل ما أعده أخطرها وهي صفقة الكومبيوترات العملاقة التي تستخدم في التقنيات الأكثر تعقيداً، ومن الأفضل أن نلقي نظرة سريعة على جزء من توصيات لجنة استماع خاصة داخل لجنة العلاقات الخارجية بالكونغرس الأمريكي عام 1981 وحضرها "أدولف تير" ممثل وزارة الخارجية، وممثل البيت الأبيض وقد جاء في أحد التقارير السرية التي أعدت في هذا الشأن ما يلي: أنه من الضروري جداً عرقلة القيادة السياسية العراقية عن تنفيذ أي من الأهداف العراقية وضرورة تحجيم نفوذها"⁽¹⁾.

وقد توصلت اللجنة المشار إليها لعدد من التوصيات والتي حظيت بموافقة ممثل البيت الأبيض وممثل وزارة الخارجية والتي تضمنت: أن خروج العراق منتصراً سيمثل زيادة في أسهمه السياسية والاقتصادية في المنطقة، مما سيشكل عامل خطر وتهديد على جميع الدول الخليجية والتي سيفرض عليها سياسات معينة لغرض أن تتبعه، وإن هذه الدول قد تنفذ هذه السياسات للحفاظ على أمنها واستقرارها، لذا لا بد أن تتحرك الولايات المتحدة سريعاً فمصالحها الإستراتيجية والاقتصادية ستكون معرضة للخطر، كما لا بد من اتباع خطة لتصديق العلاقات الخليجية العراقية من أجل زيادة اعتماد دول الخليج على الولايات المتحدة، فيبقى

(¹) علي، مرجع سابق، ص 202.

التدخل الأمريكي ضد العراق هو الحل الوحيد لأنه سيقضي على كل المخاطر والتهديدات الأمنية والاقتصادية العراقية لمصالح وأمن أمريكا وحلفائها⁽¹⁾.

المطلب الثاني

الموقف العربي والتأثيرات الدولية على نشوب الحرب

اتسم الموقف العربي بالانقسام الحاد على أثر صدور قرار إدانة العراق من قبل مؤتمر القمة العربي الطارئ المنعقد في القاهرة يوم 9 أغسطس 1990 لمناقشة الأزمة الناجمة نتيجة هجوم القوات العراقية على الكويت واحتلاله في 2 أغسطس 1990، حيث نصت المادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية على:

إذا وقع اعتداء من دولة "عربية كانت أو غير عربية" على دولة من أعضاء الجامعة، أو خشي وقوعه، فللدولة المعتدى عليها، أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس "مجلس الجامعة" للانعقاد فوراً⁽²⁾.

حيث طالبت السعودية وبقية دول الخليج العربي تساندها مصر وسوريا بحسم الموقف لإدانة العراق، بعد أن وجدوا أن الأوضاع العربية تتذر بحصول تغيير مفاجئ وانقلاب في المعادلات الإقليمية والدولية وتدفع باتجاه انفراط النظام الإقليمي العربي جراء الصدمة التي تعرض لها⁽³⁾.

يقابل موقف السعودية والأطراف المحيطة بها الموقف الذي وقفه المغفور له الملك الحسين بن طلال ملك الأردن، يسانده اليمن والسودان وليبيا، حيث كان

(1) المرجع السابق، ص 203.

(2) ميثاق جامعة الدول العربية.

(3) الرشيدى، أحمد حسن (2003). النظام العربي وجامعة الدول العربية في ظل الأزمة الأمريكية العراقية، في: نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى (محررون)، العدوان على العراق خريطة أزمة.. ومستقبل أمة - القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ص 187.

يسعى لمعالجة الازمة بالطرق السلمية وفي إطار عربي دون تصعيدها مع معالجة الصدع الذي حدث في الجدار العربي. إلا أن تسارع الأحداث جاء بعد تلقي مراكز صنع القرار الأمريكي لهذا الخطأ الجسيم الذي ارتكبه نظام الحكم في بغداد ليدفع الأمور باتجاه التصعيد وعدم تضييع الفرصة التي كان ينتظرها، وفي ظرف ساعات معدودة كان وزير الدفاع الأمريكي آنذاك ديك تشيني قد وصل المنطقة يرافقه قائد المنطقة المركزية للقوات الأمريكية نورمان شوارسكوف مبتدئين من الرياض حيث جرت الأمور بما لا يشتهي النظام العراقي⁽¹⁾، فكانت النتائج كارثية على العراق والأمة العربية، على أثر اندلاع حرب الخليج الثانية في يناير 1991. كما أن الرغبة الأمريكية كانت جامحة للانفراد والسيطرة المباشرة على تطورات الأحداث في منطقة الشرق الأوسط وذلك بالنظر للظروف والمداخلات الدولية التي سادت في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، خاصة في مواقف الدول الكبرى والتي كانت تمر بظروف موضوعية ذاتية تفسح المجال للولايات المتحدة للعب الدور القيادي البارز في هذه المنطقة الحساسة من العالم، حيث يمكن لنا التوقف عند أبرز تلك الظروف التي أثرت على مواقف الدول الكبرى وهي:

أ. كانت العلاقات الأمريكية الروسية تمر بأفضل أيامها بعد أن تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تحويل خصومها القدامى إلى شركاء جدد يدعمون سياساتها في أكثر مناطق العالم حساسية، ولم يكن موضوع العراق يمثل أي نقطة خلاف بين الطرفين خاصة في سنوات الولاية الثانية للرئيس الأمريكي بيل كلينتون، سوى ما يتعلق بتفسير وتحديد مدى تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بموضوع أسلحة الدمار الشامل العراقية⁽²⁾.

(1) هيكمل، مرجع سابق، 317-318.

(2) شحاتة، رضا (2002). اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو روسيا المعاصرة، في:

الإمبراطورية الأمريكية، ج 3 - القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ص 73.

ب. كانت الصين تمر بظروف غير اعتيادية تتمثل بحاجتها الماسة إلى التسهيلات الائتمانية الغربية من أجل التغلب على المصاعب الاقتصادية التي تمر بها، إضافة إلى أنها كانت لا ترغب في الوقوع بالعزلة الدولية بعد أن فقدت قدراً كبيراً من اعتباراتها في أعين العالم الخارجي بسبب أحداث القمع التي جرت في الميدان السماوي عام 1989، ولم يكن سبيلها للحفاظ على كرامتها أمام الدائنين سوى الامتناع عن التصويت في القرار الأممي المتعلق بقضية العراق⁽¹⁾.

ج. كانت السياسة الخارجية الفرنسية تنتقل من مرحلة التردد إلى مرحلة الحسم في اتخاذ موقف للانحياز إلى المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة، وإن هذا التردد جاء لكونها حليفة للعراق وترتبط معه بصفقات تجارية عديدة تتجاوز حدود السلاح، وأن موقفها في أوروبا كان يغلب عليه الطابع السلبي في عملية استقلال دول أوروبا الشرقية مع قلقها الواضح من إعادة توحيد ألمانيا، لذا كانت تعيش في عزلة نسبية عن أوروبا، كما أن سياسة التعاون الموجهة نحو إفريقيا كانت تشهد العديد من العثرات جراء عدم قدرتها في القضاء على أسباب التخلف الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي⁽²⁾.

د. لم يتحرك البريطانيون بدوافع عاطفية أو أخلاقية إزاء أزمة الخليج وذلك لأنهم قد انحازوا إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية دون تردد، كما لم يسعوا لاتخاذ مبادرات خاصة بشأن الأزمة على اعتبار أن العراق كان يحكم في فترات سابقة من قبل الانتداب البريطاني وأن الكويت كانت تحت الحماية البريطانية، لذا اكتفت بريطانيا بالتصويت على قرارات مجلس الأمن الداعية لاستخدام القوة ضد العراق بالإضافة إلى أنها قامت بإرسال قوة مقاتلة إلى المنطقة أصبحت هي الأكثر عدداً وعدة بعد القوات الأمريكية مباشرة⁽³⁾.

(1) سيرل، مرجع سابق، ص 76.

(2) المرجع السابق، ص 69.

(3) المرجع السابق، ص 121.

هـ. موقف مجلس الأمن الدولي: نصت الفقرة الاولى من المادة الاولى من ميثاق منظمة الأمم المتحدة على المحافظة على السلم والأمن الدوليين، ولهذا الغرض فقد أصبح من واجب هذه المنظمة وهيئاتها المتخصصة وعبر وسائلها التنفيذية اتخاذ الإجراءات الفاعلة لتنفيذ هذا الهدف من خلال اتخاذ الإجراءات الكفيلة لمنع وإزالة ما يهدد السلم العالمي مع السعي الجاد لحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية ووفقاً لمبادئ العدل والإنصاف.

ويعد مجلس الأمن الدولي أهم الوسائل التنفيذية لدى الأمم المتحدة التي تعمل على تطبيق الميثاق وبموجب ما ورد فيه من فصول تنظم إجراءات وطريقة التنفيذ حيث يوفر الفصل السابع سلطة استخدام وسائل الردع والقوة لحل النزاعات التي تهدد السلام العالمي إذ تنص المادة (42) على اتخاذ الإجراءات العسكرية لتنفيذ ذلك، إلا أن مصالح الدول العظمى كانت تعترض تطبيق العديد من المهام التي يفترض أداؤها من قبل مجلس الأمن من خلال استخدام حق النقض الذي تتمتع به تجاه قرارات مجلس الأمن الدولي وبموجب الميثاق. وعندما نشبت الأزمة العراقية الكويتية لم تواجه الولايات المتحدة الأمريكية أية صعوبات في الحصول على التأييد اللازم بضرورة مقاومة التصرف العراقي فوقفت الأسرة الدولية إلى جانبها عند عرض القرارات المتعلقة بالأزمة وطلب الموافقة عليها من قبل أعضاء مجلس الأمن الدولي. وهي قد هيأت السبل كافة لإصدار القرارات بشأن قضية الاحتلال العراقي للكويت في 2 أغسطس 1990 حيث استطاعت تمرير (14) قراراً قبل شن الحرب وبعدها⁽¹⁾.

(1) علي، مرجع سابق، ص 360.

المطلب الثالث

نتائج حرب الخليج الثانية

لقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية والقوات المتحالفة معها من استعادة الأراضي الكويتية ومنع العراق من فرض نوع من الهيمنة على منطقة الخليج العربي البالغة الحيوية للمصالح الأمريكية وحلفائها الغربيين، وذلك في معركة سميت "عاصفة الصحراء" أو "حرب الخليج الثانية" استمرت من 16 يناير إلى 28 فبراير 1991، كانت القوة العسكرية الأمريكية تتكون من (500000) جندي و(1800) طائرة و(100) سفينة حربية⁽¹⁾، جاءت بها إدارة الرئيس جورج بوش الاب من أجل تحقيق غايات وأهداف محددة بعضها يعود لاعتبارات تخص الولايات المتحدة ومصالحها في منطقة الشرق الأوسط، والبعض الآخر يتعلق بالعراق وتطلعاته الإقليمية التي تولدت لديه على أثر انتهاء حربه مع الجارة إيران في أغسطس 1988، والتي عدتها الإدارة الأمريكية تحدياً أمنياً خطيراً لسياساتها الخارجية في الشرق الأوسط، وقد أثرت هذه الحالة على الأوضاع العربية مما أدى إلى انهيار النظام العربي برمته.

لقد تبلور نقاشاً شديداً في الأوساط العربية والغربية قبل انتهاء العمليات العسكرية في نهاية فبراير 1991 حول حقيقة الأهداف المعلنة لعمليات عاصفة الصحراء والتي تعدت تلك الأهداف إلى تدمير القدرة العسكرية العراقية غير التقليدية فهي أساس القضية في الأزمة العراقية حيث استمر هذا النقاش حتى صدور القرار "687" في 3 مارس حيث أقر الوقف النهائي والدائم لإطلاق النار فتطلب من أعضاء مجلس الأمن إجراء مشاوراتهم ثلاثة أيام من أجل وضع

(1) سعيد، محمد قذري (2002). الحروب الأمريكية في القرن العشرين، في: الإمبراطورية

الأمريكية، ج3 - القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ص 22.

الصيغة النهائية للقرار والتي تجاوزت شروط وقف إطلاق النار إلى وضع الجهود الدولية من أجل الحد من التسلح في المنطقة⁽¹⁾.

إن نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة جيوش الدول المتحالفة لتحقيق النصر وضع في اعتبارها أن الحروب الحديثة تخضع لقواعد العلم العسكري التي تتعدى فيه تقنية السلاح، وأبرز ميزات دور المقاتلين الشجعان. وإن عوامل النجاح في هذه الحرب لم تكن في صالح العراق لا على مستوى القوات البرية والجوية ولا على مستوى الأساس النظري لإستراتيجية المعركة، مع اختلال موازين القوى لصالح قوات التحالف على مستوى الوضع النفسي والمعنوي للمقاتلين.

إن التحدي العراقي للولايات المتحدة الأمريكية قد جرى التعامل معه في هذه الحرب من خلال جملة من الوسائل والأساليب المتعددة لتحقيق انتصار حاسم للولايات المتحدة والقوات المتحالفة معها وهزيمة عسكرية فادحة للعراق، تعدت آثارها لتشمل جميع جوانب الحياة العربية الاقتصادية والسياسية والأمنية وأحدثت جروحاً عميقة في جسد الأمة العربية كما أفضت لتحقيق عدد من النتائج كان من أبرزها:

* النتائج المباشرة:

أ- نتائج من خلال العمل العسكري:

قامت الولايات المتحدة الأمريكية في بداية عملياتها العسكرية في العراق بشن هجمات جوية مركزة تجاه عدد من الأهداف الإستراتيجية المرسومة داخل العراق ولمدة زادت عن الشهر الكامل قبل المباشرة بهجومها البري، وقد تمكنت من تدمير الآتي⁽²⁾:

❖ 33 طائرة عراقية مقاتلة مع أربعة حوامات.

(1) مصطفى، مرجع سابق، ص 61.

(2) علي، مرجع سابق، ص 304.

❖ 147 طائرة فرت إلى إيران.

❖ 70 طائرة عراقية كانت جاثمة في ملاجئها.

❖ 3000 دبابة.

❖ 925 عربة مدرعة.

❖ 1485 مدفع ميدان.

ولم تفقد قوات التحالف في هذه الحرب سوى 37 طائرة سقطت 18 منها بالدفاعات الجوية العراقية، أما الأخرى فكانت بسبب أعطال فنية. "وانتهت الحرب في منتصف ليلة 28 شباط/ فبراير 1991 لانسحاب الجيش العراقي من الكويت، وبلغ عدد القتلى في الجانب الأمريكي في العمليات العسكرية 148 وفي غير العمليات العسكرية 121 وبلغ عدد الجرحى 407⁽¹⁾.

ب- نتائج من خلال النشاط السياسي "الدبلوماسي":

لقد تمكنت الولايات المتحدة جراء قبولها التحدي العراقي من تأكيد حقيقة أنها قد أصبحت القوة العظمى الوحيدة في العالم نتيجة استخدامها مفهوم القوة ودمج قدراتها العسكرية والاقتصادية والسياسية في مركب جديد في نوعه لتحالفات مكنتها الحصول على تكليف رسمي من الأمم المتحدة لأداء مهامها في الشرق الأوسط والذي تمثل باستعادة الكويت بعد احتلاله من قبل العراق.

ولأجل تحقيق ذلك اعتمدت الولايات المتحدة على مجموعة من النشاطات مكنتها من الوصول إلى النتائج التي كانت تسعى لتحقيقها جراء دخولها هذه الحرب والتي تتمثل في:

أولاً. عقد عدد من الاتفاقيات العسكرية مع دول منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً دول الخليج العربي التي منحها التفويض اللازم لبقاء قواتها في المنطقة⁽¹⁾.

(1) سعيد، مرجع سابق، ص 25.

ثانياً. عقد حلف عسكري جديد ضم 31 دولة شاركت في الحرب ضد العراق⁽²⁾.

ثالثاً. تطبيق نظام صارم من العقوبات والمقاطعة العسكرية والاقتصادية ضد نظام الحكم في العراق والعمل مع الأمم المتحدة لاتخاذ الإجراءات المناسبة لنزع أسلحته غير التقليدية⁽³⁾.

وبين الجدول رقم 1 النتائج الرئيسية لعمليات اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة لنزع أسلحة الدمار الشامل في العراق.

جدول رقم (1)

النتائج الرئيسية لعمليات لجنة اليونسكوم في العراق⁽⁴⁾

في مجال الصواريخ الباليستية	في المجال الكيميائي
- تدمير 45 صاروخاً بعيد المدى	- تدمير 537ر38 ذخيرة كيميائية
- تدمير 14 رأساً تقليدي	- تدمير 600 طن من العوامل الكيميائية
- تدمير 6 منصات إطلاق متحركة	- تدمير أكثر من 3 آلاف طن من المواد الأولية.
- تدمير 28 منصة إطلاق ثابتة	- تدمير 426 من المعدات الكيميائية
- تدمير 32 منصة إطلاق أرضية ثابتة	- تدمير 91 قطعة معدات إضافية
- تدمير 30 رأساً كيميائي	
- تدمير العديد من معدات الدعم	

(1) علي، مرجع سابق، ص 320.

(2) سعيد، مرجع سابق، ص 22.

(3) تشومسكي، نعوم (2004). الهيمنة أم البقاء السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم - دار الكتاب العربي، ترجمة سامي الكعكي، ص 151.

(4) محمود، أحمد إبراهيم (2002). العراق وأسلحة الدمار الشامل: أبعاد الصراع مع الولايات المتحدة ولجنة اليونسكوم - القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص 170.

في المجال النووي	في المجال البيولوجي
انتهت وكالة الطاقة الذرية من تدمير مكونات البرنامج النووي العراقي في عام 1992، وحتى عام 1994 نقلت جميع المواد النووية الصالحة للاستخدام إلى الخارج ومنها وقود مفاعلات الأبحاث.	- تدمير المنشأة البيولوجية الرئيسة "منشأة الحكم" - تدمير طائفة متنوعة من معدات ومواد إنتاج

* النتائج غير المباشرة:

حققت الولايات المتحدة جملة من النتائج غير المباشرة من خلال شنّها الحرب ضدّ العراق وذلك من خلال النشاطات السرية والعنيفة التي مارستها الأجهزة المختلفة فيها بعد أن فرضت حرباً نفسية ضد الشعب العراقي وقيادته ومقاتليه في جبهة القتال والتي كان من أبرزها⁽¹⁾:

أ. النشاط الإعلامي:

استطاعت الآلة الإعلامية الأمريكية من توظيف الوسائل المتاحة لديها كافة المرئية والمسموعة والمقروءة، لتحقيق أغراضها في التحوير الفكري والخرق القيمي وتغيير الميول والاتجاهات.

ب. النشاط الاستخباري:

استخدمت هذا النشاط في عمليات التسميم السياسي وتعزيز المعلومات وإثارة المخاوف والفتن والاضطرابات في داخل العراق.

(¹) العبيدي، سعد (2001). الحرب النفسية في النظام العالمي الجديد واتجاهات التحصين في

المنطقة العربية والإعلامية، مجلة النبأ، العدد 55 آذار 2001، الموقع الإلكتروني:

www.annabaa.org/nba55/harbnafsia-htm

جـ. النشاط التخريبي:

مارست أدوراً كبيرة في عمليات استعراض القوة وشراء الذمم والتخريب النفسي والقيمي والتلاعب بالآمال والطموحات واستغلال المشاعر الإنسانية وغيرها.

إن الحسم العسكري الذي تحقق للولايات المتحدة في ساحة ملتبهة جاء من خلال إجبار عدد كبير من دول العالم للالتحاق بها ووضع قواتهم تحت تصرفها، ومن لم يرسل قوات عسكرية كان عليه المساهمة في تسديد فاتورة المشاركة بصيغة الدعم المالي كما في حالي ألمانيا واليابان، فأضحت تسيطر على منطقة الشرق الأوسط.

إن النتائج المتحققة في حرب الخليج الثانية المباشرة وغير المباشرة لم ترضي الإدارة الأمريكية، على الرغم من أن العالم أصبح يعتقد أن العراق دفع الكثير بسبب الخطأ الجسيم في حسابات قيادته، ومع ذلك فإن الرئيس الأمريكي جورج بوش "الأب" كان يرى أن المهمة لم تتجز في العراق لاعتبارات تتعلق بالأسباب التي استهدف من أجلها العراق والتي تتجاوز الكويت، وهي أولى من المنطقة العربية وأهم من بقية العالم. لذا فإنه ترك مكانه مرغماً في البيت الأبيض لفشله في الفوز بفترة رئاسية ثانية لبيل كلينتون الذي لم يكن في فكره تغيير السياسة الأمريكية وإنما كان يسعى لتغيير الأسلوب، فاستمرت إدارته ولثمانى سنوات تضع العراق تحت نظرها وتضيق عليه خطواته عبر الحصار الاقتصادي والسياسي والإعلامي، مع توجيه الضربات الصاروخية بين الحين والآخر بحجة أن عملاء عراقيين حاولوا اغتيال الرئيس السابق "بوش الأب" أثناء زيارته للكويت، أو لإعادة تحطيم ما أصلحه العراقيون لبعض مرافق الحياة الضرورية التي سبق أن دمرتها عاصفة الصحراء⁽¹⁾.

(1) هيك، مرجع سابق، 132.

وخلاصة القول فإنه من الواضح ان الولايات المتحدة الامريكية في شنها حرب الخليج الثانية عام 1991 لم تكن تستهدف تغيير النظام القائم في العراق بقدر ما كانت تعمل على إجبار العراق على الانسحاب من الكويت، على الرغم من مطالبة التيار المحافظ الجديد الناشط منذ منتصف التسعينيات في الولايات المتحدة، لأن الرهان الاستراتيجي الأمريكي على عصر "السلام الأمريكي" المزعوم انطلق مع المبررات التي ساققتها عن المناخ السلمي الذي قد تجذر في أوروبا ووصل حده الأقصى في اليابان، وغدت الهند فيه دولة ديمقراطية مزدهرة وقوية لا تشكل مشاكلها المزمنة مع باكستان تحدياً أمنياً عاجلاً، وتبقى الصين حيث تعتبرها الولايات المتحدة بؤرة الخطر المقبل جراء صعودها الاقتصادي وانفاقها الهائل على التسليح وطموحاتها المتزايدة للعب دور إقليمي ودولي متميز لكن هذا الخطر ليس وشيكاً ولا حتمياً. كما أن الوضع الدولي الجديد الذي ترغب الولايات المتحدة بسيادته، لا بد أن يتسم بالتقاء السلم والحرية في الرهان الاستراتيجي العالمي المبني على مسلكها في ممارسة دور الهيمنة، الذي لا تجد صعوبة نوعية في الاستمرار بتأديته، مع توافر نزوع أممي يعكس البنية الأخلاقية التي يرى فيها الأمريكيون هذا العالم الجديد، فكانت المصلحة الإستراتيجية الأمريكية تسعى في مرحلة لاحقة للإطاحة بنظام صدام حسين، و"دعم الديمقراطية" في الشرق الأوسط، وهو في ذات الوقت التزام أخلاقي مطلق بالحرية المزعومة، فجاء التركيز الأمريكي على شرق آسيا بصفتها فضاء الثروة والتقدم الاقتصادي، والشرق الأوسط بصفته مصدر الطاقة الضرورية للاقتصاد الصناعي، وكان تدخلها في الساحة الدولية مباشراً بحجة تحرير الشعوب التي تخضع للاستبداد والاستعباد منذ سنوات الحرب الباردة، فاعتبرت ذلك ربيعاً ديمقراطياً سلمياً لا بد أن ينعم به العالم، فأضحت بموجبه أفغانستان والعراق من "الأمم المحررة" بالمنطق الأمريكي، وعاش شعب العراق ليرى حلقة جديدة من الإستراتيجية الأمريكية التي ما لبثت الانتهاء من معاقبة قيادة طالبان في أفغانستان عام 2002 لتوجه قواتها لاحتلال العراق وإسقاط نظام الحكم فيه، في ابريل من عام 2003.

المبحث الثاني

احتلال العراق عام 2003 وتداعياته

إن نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في فرض تواجدها العسكري في منطقة الشرق الأوسط جاء بعد انتهاء عمليات حرب الخليج الثانية بحجة المحافظة على أمن واستقرار المنطقة، في ظل تراجع دور الأمم المتحدة وبقية دول العالم الكبرى، مما عزز من دورها المنفرد في التلاعب بمقدرات شعوب المنطقة، وطوال فترة رئاسة بيل كلينتون للولايات المتحدة كانت جماعة الضغط الجمهوري "اللوبي" - المطالبة بالإمبراطورية، والسيطرة على البترول، والتحالف مع إسرائيل، وتطويع الشعوب العربية والتلويح بشبح "الخطر" من العراق - تزداد نشاطاً، وتضم إليها مناصرين جدداً، يساعدون على توسيع دائرة نفوذها باستمرار تحت نفس شعار: "ضرورات قرن أمريكي جديد"⁽¹⁾.

ثم أصبح المناخ مهيئاً لها؛ لاختراق الدول العربية وغيرها بالاعتماد على برنامجها المحكم الذي طبقته والذي كان يستند على مراحل عدة مكنها من احتلال العراق في ابريل 2003 والتي تتمثل في المطالب التالية:

المطلب الأول : سياسة احتواء العراق

المطلب الثاني : مرحلة المواجهة العسكرية

المطلب الثالث : نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق

(¹) المرجع السابق، ص 135.

المطلب الأول

سياسة احتواء العراق

وهي السياسة الأمريكية المتبعة تجاه العراق خلال الفترة من يناير 1993 لغاية دخول القوات الأمريكية إلى العراق نهاية مارس 2003 حيث سعت الولايات المتحدة لإتباع إستراتيجية جديدة من أجل فرض هيمنتها المطلقة على الشرق الأوسط بعد إجراء تغييرات جوهرية على سياستها الخارجية في منطقة الخليج، فكانت سياسة "الاحتواء المزدوج عام 1993" التي أبتكرها مارتن أندريك مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت لاحتواء كلاً من العراق وإيران اللذان كانا يشكلان نقطة المواجهة الحقيقية للسياسة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وقد هدفت هذه السياسة عزل العدوين الأساسيين لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وذلك من خلال إبقاء العراق تحت الحصار الاقتصادي والضغط العسكري، ومحاولة تعبئة المعارضة الدولية ضد إيران بالإضافة إلى الحصار الاقتصادي⁽¹⁾.

إلا إن هذه السياسة سرعان ما فقدت فاعليتها وأثبتت فشلها في احتواء الدولتين، فسارعت لإجراء التغييرات الضرورية في إستراتيجيتها خاصة بالنسبة للعراق فسارعت لاعتماد الآلية التالية:

1. مشروع قانون تحرير العراق

بعد بروز عناصر جديدة لها انعكاساتها على مسار الأحداث في المنطقة والتي تمثلت بالكشف عن تطورات كبيرة في مجال الأسلحة الكيماوية والصواريخ طويلة ومتوسطة المدى القادرة على حمل الرؤوس النووية والبيولوجية والصواريخ

(¹) مجدوب، طه (2001). "السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين" في:

الإمبراطورية الأمريكية، ج 1 - القاهرة، مكتبة الشروق، ص 387.

المضادة، والتي جاءت من خلال الحصول على اعترافات ادلى بها حسين كامل المشرف على البرنامج العراقي للتصنيع العسكري بعد هروبه إلى خارج العراق عام 1995 عن نشاطات العراق في هذا المجال، واعترافات عدد من العاملين في البرنامج ذاته من العلماء العراقيين. الأمر الذي دعا مجموعة المحافظين الجدد لكتابة خطاباً مباشراً إلى الرئيس بيل كلينتون بتاريخ 26 يناير 1998 يطالبونه فيه لانتهاز الفرصة والإعلان عن الإستراتيجية الكفيلة بتأمين مصالح الولايات المتحدة وأصدقائها وحلفائها في العالم، وتأكيد سيطرة الولايات المتحدة بخطوات أوسع تضمن إزاحة صدام حسين عن حكم العراق وأن يجري ذلك من خلال الأمم المتحدة أو من قبل الأمريكان منفردين إذا اقتضى الأمر. وكان من بين الموقعين على هذا الخطاب "ديك تشيني ودونالد رامسفيلد وريتشارد بيرل وبول وولفويتز"⁽¹⁾. وبضوء ذلك الخطاب توصل كلينتون مع هذه المجموعة إلى طرح "مشروع قانون تحرير العراق" الذي أقره الكونجرس ليصبح نافذ المفعول، ملزماً للرئيس الأمريكي.

2. نشاطات لجان التفتيش الدولية

جاءت الخطوات الأمريكية المدروسة في هذه الآلية التي لعبت فيها لجان التفتيش الدولية دوراً مهماً في عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل "النووية والبيولوجية والكيميائية" والصواريخ الباليستية التي يزيد مداها عن 150 كم بالتنسيق مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية عبر زرع عدد من ضباط مخابراتها للمشاركة في تدمير جميع تلك الأسلحة العراقية وما يتصل بها من منظومات ومكونات بحثية حيث شمل البرنامج الاممي ثلاثة مكونات رئيسية لغرض إتمام عملية الإزالة والتدمير لهذه الأسلحة، وقد كانت هذه المكونات تركز على:

(1) هيكل، مرجع سابق، ص 137.

أ. مرحلة التفتيش والمسح: وقد ركزت على جمع المعلومات اللازمة لتقييم القدرات العراقية في المجالات المعنية بالتفتيش تمهيداً لبدء عملية التدمير.

ب. مرحلة الإزالة: وشملت إزالة الأسلحة والمنشآت الخاصة بها والتي تتعلق بالصواريخ التي يزيد مداها عن 150 كم وتدمير منصات الإطلاق الخاصة بها ومنشآت الإنتاج والصيانة.

جـ. مرحلة الرصد طويل الأمد: بدأت هذه المرحلة في أغسطس 1994 وتضمنت التأكد من امتثال العراق للالتزامات المفروضة عليه بموجب الفقرة (10) من القرار 687 بشأن عدم السماح للعراق مستقبلاً بامتلاك أسلحة محظورة وطبقاً لخطة اللجنة الخاصة التي أقرها مجلس الأمن بموجب القرار 715 لعام 1991⁽¹⁾.

3. قرارات مجلس الأمن الدولي

جرت عملية تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية عبر عدد من القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي والتي كان يجري أعدادها من قبل المختصين في البعثة الأمريكية حيث نظمت آلية العمل بشكل متسلسل وأنيطت مهمة ذلك إلى اللجنة الخاصة المشكلة من قبل مجلس الأمن لهذا الغرض وهي لجنة اليونسكوم، حيث أصدر المجلس عدد من القرارات لإغراض عمل اللجنة والتي تمثلت في⁽²⁾:

❖ القرار 699: صدر في 17 يونيو 1991، أكد على أن تتمتع اللجنة الخاصة بسلطات مستمرة لتنفيذ الأنشطة التي تتطلبها عملية الإزالة للأسلحة العراقية المحظورة بالإضافة لتحميل العراق تكاليف عمليات التدمير والإزالة.

(1) محمود، أحمد إبراهيم (2003). عملية التفتيش الدولي في العراق، الأبعاد والدراسات في: نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى، العدوان على العراق خريطة أزمة ومستقبل أمة-القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ص 71.

(2) مصطفى، نادية محمود (2003)، مرجع سابق، ص 72.

❖ القرار 700: صدر في 17 يونيو 1991 ونص على تحريم بيع أي أسلحة للعراق.

❖ القرار 715: صدر في 11 أكتوبر 1991، تم فيه إقرار خطة الرقابة الدائمة على العراق لمنع من إعادة تطوير وإنتاج أسلحة الدمار الشامل.

❖ القرار 1051: صدر في 27 مارس 1996، تضمن موافقة مجلس الأمن على آلية الرقابة على حركة الصادرات والواردات العراقية.

وقد شهدت الفترة ما بين 1991 - 1998 عدد من المشكلات بين العراق واللجنة الخاصة - اليونسكوم - التي تعاقب على رئاستها كل من السفيرين السويدي رولف ايكوس والاسترالي جورج باتلر حيث خلصت تقاريرها إلى أن العراق يحاول استغلال عملية التدمير الأحادي الجانب من قبله في التغطية على عناصر معينة في برامج المحظورة، خاصة التي تتعلق بالصواريخ، وقد انهارت عملية التفتيش في شهر ديسمبر 1998، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة لشن عدد من الهجمات الجوية المكثفة ضد العراق بدعوى معاقبته على عدم الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن، فجاءت عمليات ثعلب الصحراء التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لتنفيذ هجمات صاروخية وجوية ضد العراق في الفترة ما بين 16-20 ديسمبر 1998.

❖ القرار 1284: صدر في ديسمبر 1999 شكلت بموجبه لجنة الانموفيك التي كانت تحصل على نسبة 0.8% من عائدات النفط العراقي الذي كان يصدر وفق برنامج النفط مقابل الغذاء - وقع عليه عام 1996 - كموارد مالية إلى اللجنة من أجل تعيين موظفيها بعقود تابعة للأمم المتحدة.

❖ القرار 1441: صدر في نوفمبر 2002 وقد أعتبر بمثابة الفرصة الأخيرة لاستكمال عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، وقد كان هذا القرار بديلاً عن مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة يتضمن فقرات تسمح لها

بتنفيذ هجومات تلقائي ضد العراق في حالة عدم تعاونه مع فرق التفتيش الدولية.

4. تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001

واجهت الإستراتيجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة مصاعب عديدة كانت تكمن في عدم القدرة على تحديد المخاطر التي تهدد النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة وتهيمن عليه، فتارة كانت تتحدث عن صراع هادئ بين أقطاب اقتصادية متناوئة، وتارة أخرى تتلمس صدام بين نماذج حضارية متباينة، إلا أنها في نهاية عهد الرئيس كلينتون بدأت تركز على مخاطر التقاء ما تسميه الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل عدا ما أطلقت عليه الإدارة الديمقراطية بالدول المارقة.

وفي عهد الرئيس جورج بوش الابن، انطلق التيار المحافظ الجديد في قراءته لأولويات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من خلال تجربة التعامل مع العراق التي بنيت على أفكار ومواقف ذات نزوع راديكالي لتعميم النموذج الديمقراطي الأمريكي، فالتقت أفكارهم مع عقيدة بوش الابن الإستراتيجية حيث أصبحوا يدافعون عن تلك الأفكار التي تحدد مهمة أمريكا المستقبلية ومسؤولياتها التاريخية في العالم بثلاثة مبادئ أساسية تتركز في⁽¹⁾:

أ. الانتقال من الردع إلى الاستباق لمواجهة المخاطر المتولدة عن ما يسمى بظاهرتي الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل "الحروب الاستباقية".
ب. الانتقال من الاحتواء إلى تغيير الأنظمة الاستبدادية التي تشكل خطر على المصالح القومية الأمريكية.

ج. الانتقال من الغموض إلى القيادة، أي وعي أمريكا لدورها الريادي في العالم وممارسة مسؤولياتها بصفقتها المحافظة على استقراره وأمنه.

(1) ولد أباه، مرجع سابق، ص 85

وما ان جاءت هجمات 11 سبتمبر 2001 - التي منحت إدارة بوش ما كانت تفتقر إليه سابقاً ذريعة لغزو العراق تكون قابلة للتصديق من الشعب الأمريكي - حتى بادر الرئيس بوش بإطلاق شعاره المتعلق بالحرب العالمية ضد الإرهاب معتبراً إياها أقسى من أي حرب دخلتها الولايات المتحدة فقال:

"إن حربنا ضد الإرهاب يبدأ بالقاعدة ولكنها لا تنتهي عندها. ولن تنتهي هذه الحرب إلا عندما يتم القبض على كل مجموعة إرهابية دولية بإيقافها وتحطيمها.. ومنذ اليوم الأول، فإن كل أمة تستمر في احتضان أو دعم الإرهاب ستعتبرها الولايات المتحدة نظاماً معادياً لها"⁽¹⁾.

وأصبحت إستراتيجية محاربة الإرهاب هي العنوان الرئيسي لمرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط والتي استندت على ⁽²⁾: أولاً: ملاحقة التنظيمات "الإرهابية" بالوسائل العسكرية والاستخبارية والقانونية.

ثانياً: ملاحقة الأنظمة التي تنتج أسلحة الدمار الشامل والسعي لإسقاطها بعد إن تغيرت تسميتها إلى دول محور الشر.

ثالثاً: نشر "قيم الديمقراطية" في المناطق المحرومة منها باعتبارها قيم داعمة للأمن القومي الأمريكي وأن غيابها يعتبر مصدراً رئيسياً للإرهاب والتطرف.

(1) خطاب الرئيس جورج بوش أمام الكونغرس الأمريكي بتاريخ 20 سبتمبر 2001.

(2) ولد أباه، مرجع سابق، ص 80.

المطلب الثاني

مرحلة المواجهة العسكرية

ظلت إدارة الرئيس جورج بوش الابن تؤكد على أن العراق لن يمثل لمضمون القرار 1441 الصادر عام 2002 وبأنه سيواصل عمليات الخداع والإخفاء.

لذا جاءت مطالبة التيار المحافظ الجديد في الإدارة الأمريكية لإسقاط نظام الحكم في العراق، "واعتبرت من هذا المنظور الحلقة الأولى من مسار تطبيق إستراتيجية تقويض الشر ونشر القيم الأمريكية في منطقة تشكل في آن واحد فضاءً حيويًا للمصالح الأمريكية ومركز العداء الراديكالي للنموذج الأمريكي"⁽¹⁾. فقامت الإدارة الأمريكية بتوظيف إستراتيجية متعددة الأبعاد من أجل التشكيك في التزام العراق مع لجنة الانموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث عمدت لإتباع عدة سبل منها⁽²⁾:

أ. تقديم أدلة استخبارية تؤكد استمرار العراق في إخفاء بعض مكونات البرامج المحظورة ولعل لتقرير وزير الخارجي السابق كولن باول أمام مجلس الأمن في 5 / 2 / 2003 الأثر الكبير في دفع أعضاء مجلس الأمن لإصدار قرار يدين العراق.

ب. ممارسة ضغوط على رئيس لجنة الانموفيك "هانس بليكس" ومدير والوكالة الدولية للطاقة الذرية "محمد البرادعي" من أجل إثارة موضوع عدم تعاون العراق معهما.

ج. تسريب تقارير صحفية بشأن انتهاكات العراق المزعومة لقرارات مجلس الأمن الدولي.

(¹) المرجع سابق، ص 47.

(²) محمود، أحمد إبراهيم (2003)، مرجع سابق، ص 84.

وبعد كل ذلك لم تعد الإدارة الأمريكية تتعامل بشيء من الواقعية مع تقارير لجنة الانموفيك وإنما أصبحت تسعى لإصدار قرار ثان من مجلس الأمن يدين العراق ويمهد الطريق أمام استخدام القوة العسكرية ضده، متجاهلين بذلك تقرير هانس بليكس ومحمد البرادعي عن التقدم الحاصل في عمل اللجنة من جراء تعاون العراق معها، إلا أن ذلك لم يكن يشكل عائقاً أمام الولايات المتحدة للمباشرة في شن الحرب وتوجيه ضربات موجعة بقدر ما كان محكوماً بمتغير استكمال حشد القوات الأمريكية في المنطقة وقوات الدول المتحالفة معها لغزو العراق وإسقاط نظام الحكم فيه.

ثم كان للنجاح الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية على حركة طالبان وهزيمتها الأثر المباشر في دفع الإدارة فيها نحو التصعيد الخطير في موقفها من نظام الحكم في العراق بالإضافة إلى تكليفها أحمد الجلبي رئيس المؤتمر الوطني العراقي المعارض لصدام حسين والذي يقيم في أمريكا لأعداد خطة مناسبة لإدخال عدد من أعضاء تنظيمه إلى العراق بعد تلقيهم لفترة من التدريب العسكري بغية الاستيلاء عن أحد المناطق في العراق ومن ثم تأتي القوات الأمريكية لإغراض المساندة والدعم، إذ تبنى هذا الأمر عدد من الصقور^(*) في الإدارة الأمريكية الذين طالبوا أيضاً بتوسيع الحرب الأفغانية لتشمل العراق في رؤية مبكرة من الخطر المحتمل لما يعنيه قيام صدام حسين بتوزيع أسلحة الدمار الشامل "لإرهابيين" مجهولين⁽¹⁾.

وفي هذه الإثناء جاءت النصائح إلى الرئيس بوش من رفاقه منظري منظمة "مشروع من أجل قرن أمريكي جديد" التي جمعت قوميين متصلبين مثل ديك تشيني

(*) الصقور: هو مصطلح سياسي عسكري يقصد به الإشارة إلى الذين يؤيدون استخدام القوة العسكرية على الحلول الدبلوماسية وذلك لغرض فرض سياستهم الخارجية.

(1) هيرش، سيمور (2005). القيادة الأمريكية العمياء الطريق من 11 أيلول إلى سجن أبو غريب - بيروت، الدار العربية للعلوم، ترجمة: مركز التعريب والترجمة، 165.

ودونالد رامسفيلد، والمحافظين الجدد الذين دخلوا البنتاغون كمدنيين يسيطرون على وزارة الدفاع وهم كل من نائب وزير الدفاع بول وولفووتز ووكيل الوزارة دوغلاس فيت والذين أصبح لهم النفوذ الواسع خاصة بعد أحداث سبتمبر إذ كانوا يدفعون باتجاه تأييد استخدام القوة وتبني العمل العسكري ضد صدام حسين الذي يتهمونه بدعمه للإرهاب وهي ذات الفكرة التي كانت سائدة لدى عدد من مستشاري الرئيس لشؤون السياسة الخارجية. كما أن الفكرة تتناغم مع التوجهات العامة للإستراتيجية الأمريكية بأن العمل العسكري سوف يؤدي لفرض السيطرة الكاملة على الشرق الأوسط والعودة إلى مرحلة السيطرة الاستعمارية التي سبق أن سادت العالم بداية القرن العشرين، بالإضافة إلى أنه يحقق الاستيلاء على ثروة المنطقة النفطية واستغلال ذلك في الضغط على الأطراف التي كانت تهيأ نفسها لأداء دور تنافسي مع الاقتصاد الأمريكي وبالأخص منها اليابان والصين والاتحاد الأوروبي.

إن المقاربات التي استندت إليها السياسة الأمريكية في شنها الحرب على العراق كانت مبنية من موقف الحزب الجمهوري في رؤيته التي سبق أن طرحها خلال الحملة الانتخابية للرئيس جورج دبليو بوش التي تضمنت إشارات توحى للعودة إلى المنهج روزفلتي في السياسة الخارجية بغطاء التوجه الويلسوني حيث الارتباط بين المصلحة القومية والقوة ونظام الحكم، ".. في حين يتجه التاريخ نحو الأسواق والديمقراطية، تركت بعض الدول على جانب الطريق، والعراق النموذج الأمثل لتلك الدول. فكان صدام حسين منعزل، وقوته العسكرية ضعفت إلى حد بعيد، ويعيش شعبه في حالة من الفقر والرعب، ولا يملك موقعاً مفيداً في السياسة الدولية. لذا فهو مصمم على تطوير أسلحة الدمار الشامل، ولن يتغير أي شيء حتى يذهب صدام. لذا يجب على الولايات المتحدة أن تحشد كل الموارد التي يمكنها حشدها، بما فيها دعم معارضييه، في سبيل إبطائه⁽¹⁾.

(1) مرقس، سمير (2003). الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية الثروة والدين والقوة: الموقف من الشرق الأوسط والعراق "في: نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى (محررون) العدوان على العراق خريطة أزمة.. ومستقبل أمة - القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ص34"

ويبين الجدول رقم 2 خسائر قوات التحالف في العراق للفترة من 20 مارس 2003 ولغاية 17 أغسطس 2006، وكما يلي:

جدول رقم 2

خسائر قوات التحالف في العراق للفترة من 20 مارس 2003 حتى 17 أغسطس 2006⁽¹⁾

السنة	القوات الأمريكية القتلى	الجرحى	القوات البريطانية القتلى	القوات من جنسيات أخرى القتلى	المقاتلون المتعاقدون القتلى
2003	486	2409	53	40	18
2004	848	7992	22	35	180
2005	846	5947	23	28	102
2006	424	2975	17	12	40
المجموع	2604	19323	115	115	344

لقد كانت الرغبة الجارفة المسيطرة على عقلية الإدارة الأمريكية وقيادة قواتها العسكرية أثناء حرب احتلال العراق تدفع باتجاه ضرورة تحقيق الحسم العسكري السريع، مما جعلها تستغل رخصة الكثافة النارية بأكثر مما كان مقدراً في الخطة الأصلية فاستسلمت إلى أهوائها بالإمعان في ضربة الصدمة والرعب على بغداد التي زادت في بعض الليالي عما يمكن إطلاق عليه الضرب الجوي المروع فوق بغداد وحولها، وطبقاً لتقرير هيئة عمليات القيادة المشتركة، فقد قامت الطائرات الأمريكية فوق ميادين الضرب بـ 41404 طلعة جوية، وأطلقت

⁽¹⁾ شبكة الصارم العراقي - البصرة، 18 أغسطس 2006 الموقع الالكتروني:

19948 قذيفة موجهة إلى جانب 9251 قذيفة غير موجهة، وما ان انتهت الصفحة العسكرية يوم 9 ابريل 2003 بدخول القوات الأمريكية إلى القصر الرئاسي في بغداد، حتى ظهر لدى الإدارة الأمريكية القصور في التخطيط السياسي لما بعد الحرب، ذلك أن المسؤولين الميادين لم يستطيعوا التفريق بين مهام القتال ومسؤوليات الاحتلال، كما أن الحقائق على الأرض في العراق قد كشفت للأمريكان وبعد أيام معدودة على الاحتلال بأن جميع الذرائع "القانونية والأخلاقية" التي دفعت بهم لدخول العراق غير صحيحة وأن القائلين بها كانوا أول من يعرف أنها غير صحيحة وذلك بعد أن ثبت لهم الآتي:

- عدم وجود أسلحة دمار شامل نووية أو كيميائية أو بيولوجية لدى العراق.

- ليس للنظام الذي سقط في العراق إمكانية تهديد الولايات المتحدة أو أوروبا أو جيرانه في ظرف 45 دقيقة.

- ليس للنظام العراقي صلة بتنظيم القاعدة وبما جرى في أحداث 11 سبتمبر 2001.

- أن الشعب العراقي لا يبدو سعيداً بالقوات الأمريكية التي جاءت لكي "تحرره".

ثم كان التخبيط من قبل صانع القرار في واشنطن بشأن خياراته المتعلقة بتنصيب عسكري سابق مثل الجنرال "جي غارنر" أو تعيين موظف دبلوماسي مثل "بول بريمر"⁽¹⁾، الأمر الذي ساعد في بروز الخلافات بين أقطاب الإدارة الأمريكية في تحديد مسؤولية الإشراف على الحكم في العراق فكان التنافس جلياً بين وزير الخارجية آنذاك كولن باول الداعي لحكم البلاد من قبل حاكم مدني وبين وزير الدفاع دونالد رامسفيلد بضرورة تبني العسكريين للإشراف على مقاليد الأمور في

(1) هيكل، مرجع سابق، ص 435.

حكم العراق.. وفي ظل هذه الاجواء التي لم يكن بها الشعب العراقي راضيا عما يجري في بلاده، فقد اتخذت قرارات عصبية متسعة تمثلت بحل الجيش العراقي ووزارة الداخلية والخارجية والإعلام وقوى الأمن الداخلي والقومي في ظن بأن ذلك هو الأفضل في عملية الخلق من جديد، مع وقوع أخطاء جسيمة في عدم مراعاة الظروف التاريخية والدينية والاجتماعية والنفسية للشعب العراقي. فتفق الفكر السياسي الأمريكي عن ميلاد فكرة الفوضى المنضبطة أو الخلاقة كإحدى السياسات التي اتبعتها الخارجية الأمريكية في السعي للسيطرة الكاملة على العراق، بعد تطويع قواه الحية.

لقد اعتبر مايكل ليدين وهو من كبار رجالات المحافظين أن فكرة الفوضى والتغيير من خلالها هي ذات جذور في الفكر الغربي الليبرالي وأنها معلم أساسي في ذلك الفكر وداخل مجتمعه وخارجها، حيث العمل على تدمير النظام القديم والعمل على التقدم نحو المهمات التاريخية، كما شرح جيل دورونسورو إستراتيجية الفوضى الخلاقة بقوله أنها تتضمن استغلال عناصر داخل المجتمع تتطلع نحو التغيير، ودعمها عبر تحريك الإعلام المحلي والعالمي، واختيار رمز يمكنهم من التوحد حوله، وزيادة الضغط تجاه القوى التي يعارضونها⁽¹⁾.

إن حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الفوضى الخلاقة جاء بسبب افتقارها للقدرة على التأثير في البنية العراقية التي لا يوجد داخلها عوامل مساعدة ترتبط بشكل عضوي مع الولايات المتحدة التي تعاني من أزمة ثقة وعداء تاريخي بين أفراد الشعب العراقي، وحيث أن الحاجة الأمريكية كانت ماسة لتوفير المناخ المناسب من أجل تنفيذ مشروعها في العراق، فإنها قد افتقدت للفريق الذي يمكن أن تتدخل لصالحه دون الآخر، وذلك لان الاتهام بالعمالة لها كان جاهزاً، لذلك فإن

(1) قبيسي، هادي (2008). السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظة الجديدة والواقعية - بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ص 58.

دور الفوضى الخلاقة يأتي لإحداث التغيير الداخلي دون التدخل لصالح هذا الفريق أو ذاك.

لكن هذه الفكرة لم تستطع إحداث أي تغيير في المجتمع العراقي الذي رفض الاحتلال بسبب ممارسته الاعتداء على حرية الإنسان وحقوقه، كما أن آلية الاحتلال قد أفرزت الآتي:

- إن الاحتلال الأمريكي للعراق قد قام على القمع والاستبداد.
- أدى الاحتلال لانبثاق ديناميكية مقاومة مسلحة وتأسيس حركات تحرر وطنية جعلت هدفها الأول تنمية الحس الوطني ضد العدو الخارجي⁽¹⁾.
- إن الاحتلال قد ساعد على قيام توازنات هشة ولدت مع وجوده وأسست لانبثاق تقاليد في هيكل الدولة الجديدة جرى اللجوء إليها ضمن الخصوصيات القومية والطائفية الضيقة التي ترشحت في التعبير عن نفسها في أشكال استبدادية مغلقة أوصلت الواقع الجديد إلى هيمنة بعض منها ودفعت البلاد إلى حافة الحرب الأهلية⁽²⁾.

- أدى الاحتلال إلى تفكيك بنية الدولة الاجتماعية وانهيار نظامها المؤسسي والقضاء على البنية التحتية والارتكازية للاقتصاد العراقي⁽³⁾.

- إن استمرار الاحتلال أدى لتصاعد وتيرة العمليات القتالية بين القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها سواء كانت عراقية أو من دول تشارك في التحالف من جهة، وفصائل المقاومة العراقية على اختلاف تنظيماتها وتوجهاتها

(1) أبو رمان، محمد. جدل العلاقة بين القاعدة والتنظيمات المسلحة في العراق، السياسة الدولية، العدد 169، يوليو 2007، ص 161.

(2) النصراوي، صلاح. العراق.. تحولات سياسية وتوازنات هشة، السياسة الدولية، العدد 169 يوليو 2007، ص 157.

(3) راشد، سامح. العراق المحتل.. تقويض الدولة والنظام، السياسة الدولية، العدد 164 أبريل 2006، ص 137.

الفكرية من جهة أخرى، مما أدى لارتفاع ثمن الحرب في المستويين المادي والبشري التي توجب على الولايات المتحدة دفعها.

- إن ثمن حرب العراق بعد خمسة أعوام أصبحت كلفتها أعلى حرب خاضتها أمريكا في تاريخها باستثناء الحرب العالمية الثانية، حيث يقدر حجم الإنفاق الشهري الأمريكي بحوالي 12 مليار دولار، فيما قالت اللجنة الاقتصادية للكونغرس أن فاتورة الحرب كلفت كل عائلة أمريكية 16900 دولار ومن المتوقع أن ترتفع إلى 37 ألف دولار بحلول عام 2017. ويقدر مكتب الموازنة التابع للكونغرس حجم الإنفاق الأمريكي على الحرب مع نهاية السنة المالية 2007 بنحو 413 مليار دولار ستصل في عام 2017 إلى 570 مليار دولار، ويرى المحللون أن حجم الفوائد على القروض المالية التي استلقتها الحكومة الأمريكية لتمويل حربي العراق وأفغانستان ستصل عام 2017 إلى 290 مليار دولار مع إضافة نفقات أخرى تغطي السنوات العشر القادمة تتراوح ما بين 131 - 218 مليار دولار مما يعني أن ثمن الحرب على المستوى المالي ستكلف أمريكا بحلول عام 2017 ما بين 1300 - 2000 مليار دولار، أما على مستوى الخسائر البشرية فهناك أكثر من أربعة آلاف جندي قتلوا في العراق وهناك 60 ألف جندي جرحوا جراحات معظمها خطيرة، ويقدر الباحثون أن 791 ألف جندي قاتلوا في العراق وأفغانستان سيحصلون على إعانات إعاقة، يضاف لهم ما نسبته 39% من عدد الجنود الأمريكيين الذين قاتلوا في حرب الخليج الثانية 1991 يحصلون على معونات إعاقة، لذا تقدر كلفة الحرب بأنها ستصل إلى ما بين 371 - 630 مليار دولار، فضلاً عن الأضرار الاقتصادية والاجتماعية مثل خسارة أو ضعف الإنتاج المقدم للذين أصيبوا بإعاقات مزمنة، كما أثرت الحرب على الاقتصاد العالمي بسبب ارتفاع أسعار النفط حيث كان سعر البرميل مع بدايتها 39 دولار ووصل في شهر أبريل 2008 إلى 110 دولار. أما عن عدد القتلى من العراقيين فالأرقام تتراوح ما بين 50 ألف إلى مليون عراقي، والتناقض الواضح بين هذه الأرقام يعود

لصعوبة جمع المعلومات في ظل تنامي دور المقاومة والمليشيات، كما ان اعداد الضحايا العراقيين عرضة للتسييس من قبل أفراد الحكومة الحالية الذين يخفون حقيقة تلك الأعداد نتيجة القصف الأمريكي والأسلحة الفتاكة وضحايا الأسلحة الأخرى وسيارات المقاومين وضحايا عنف فرق الموت وعصابات الإجرام، أما الذين يعانون من مشاكل صحية ناتجة عن الحرب ذاتها نتيجة سوء التغذية وارتفاع معدلات ضغط الدم والأمراض الناجمة عن تلوث المياه. وهناك منظمة عراقية بريطانية تدعى منظمة حساب الجثث العراقية تقول بأن عدد المدنيين الذين قتلوا حتى منتصف شهر مارس 2008 يتراوح ما بين 82109 - 89605، وهذا الرقم يتوافق مع أرقام الحكومة العراقية التي تستند إلى تقديرات حساب الجثث للقتلى من المقاتلين أو عناصر المقاومة أو أعضاء المليشيات التي تستقبلها دوائر الطب العدلي العراقية "المشرحة"، وهي تعترف بأن تقديراتها ربما تكون أقل من معدل القتل الذي ينتشر في العراق⁽¹⁾.

- أفرز الاحتلال نتائج عديدة ومفاهيم جديدة لم تكن مألوفة في الحياة السياسية العراقية، زادت من مكامن الخطر المحدق بالمجتمع العراقي، وسيناقش المطلب القادم أبرز تلك النتائج.

المطلب الثالث

نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق

لم يسبق للولايات المتحدة الأمريكية أن بلغت هذا الحد من التغلغل داخل منطقة الشرق الأوسط، فقد أصبحت تحتل دولة مركزية من النظام العربي "العراق". كما أنه لم يسبق لهذه الدولة العظمى والقطب الدولي الوحيد أن واجه مثل

(¹) وكالة الأنباء العراقية (2008). إحتلال العراق الأكبر كلفة في تاريخ أمريكا.. والعدد الحقيقي للضحايا العراقيين قد يبقى مجهولاً، الموقع الإلكتروني:

www.iraq-ina.com/showthis.php?tnid=26198

هذه التعقيدات ومظاهر الفشل في التعامل مع قضايا المنطقة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، الفشل في بسط رؤيتها المعدلة التي تتعلق بنشر الديمقراطية وحماية الحريات العامة وحقوق الإنسان وإجراء الإصلاح السياسي في دول منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً العربية، والتي جاءت من أجلها حسب أدعاء المسؤولين الأمريكيين، حيث مثل العراق فيها رأس الرمح الذي به ستخوض الولايات المتحدة غمار معركتها الحاسمة لتحقيق أهدافها المعلنة في المنطقة، إن الأهداف المعلنة لغزو العراق جاءت واضحة وصريحة على لسان القادة الأمريكيين. ويقول خير الدين حسيب مدير مركز دراسات الوحدة العربية عن هذه الأهداف في مقابلة مع قناة الجزيرة القطرية يوم 20 ديسمبر 2006 بأنها تشمل:

1. منع العراق من حيازة وإنتاج أسلحة الدمار الشامل.
2. وجود علاقة بين النظام العراقي وتنظيم القاعدة.
3. القضاء على الإرهاب.
4. إقامة تجربة فريدة لدولة ديمقراطية تكون مثلاً يحتذى بها في الشرق الأوسط.

أما الأهداف غير المعلنة فيحددها بالسيطرة على نفط العراق والقضاء على القدرات العسكرية العراقية من أجل تأمين سلامة إسرائيل فضلاً عن الاستفادة من موقع العراق الاستراتيجي.

وبالنظر إلى تحليلات أمريكية عديدة كالتي ساقها تقرير لجنة بيكر - هاملتون، فإن مظاهر الفشل هذه لا يمكن أن تدفع الولايات المتحدة إلا لتعديل أهدافها وتغيير إستراتيجيتها في المنطقة والعراق، إلا أن الإدارة الأمريكية لا زالت تأخذ بنظريات المحافظين الجدد في أسلوب تعاملها مع قضية العراق والمشكلات التي جاءت بها إليه مع بروز تداعيات عديدة أخرى تمخضت عنها النتائج المباشرة لاحتلال هذا البلد الحيوي في مستوى اقتصاديات العديد من دول العالم كونه فرس الرهان الأول في السباق العالمي للحصول على الطاقة، جراء ما يمتلكه من

احتياطات نفطية هائلة ومؤكدة غير التي لم تكتشف بعد، وما تمثله تلك الاحتياطات من أهمية للغرب أو لأي طرف دولي آخر.

إذن فإن المشروع الأمريكي المعلن في احتلال العراق جاء بأفكار ورؤى من أجل إدارة هذا البلد عبر التبشير بالديمقراطية - على الطريقة الأمريكية - ونقله إلى مصاف دول العالم الحر وإنهاء الديكتاتورية فيه، في حين كانت الممارسة الأمريكية على الواقع وفي الميدان تسعى للارتكاز في المنطقة والسيطرة على الثروات الموجودة في العراق والقضاء على القاعدة الصناعية والعلمية التي بنيت فيه والمستندة على طاقات بشرية كبيرة من العلماء والفنيين وخدمة لمصالح إسرائيل في المنطقة وغيرها من مؤشرات وعناصر القوة الشاملة التي كانت تجعل من العراق دولة ذات ثقل إقليمي ودولي مرموق. وقد أفرزت هذه الممارسة الأمريكية جراء احتلالها للعراق عن الدلالات التالية:

1. إلغاء الدولة العراقية:

شهد العراق عقب الغزو الأمريكي لأراضيه حالات من التدمير العشوائي والمنظم لمرتكزات الدولة العراقية بكل مؤسساتها وبنيتها التحتية فلم يعد لسلطة القانون وجود جراء سماح الاميركان لتنامي حالات النهب والسلب لمقتنيات وموجودات مؤسسات الدولة، بحيث جرى تدمير شامل للدولة وأركانها التي لم يعد يمتلكها جراء سقوط السلطة المركزية التي كانت تحكم الشعب، وأصبحت الأرض تحت سيادة وسيطرة سلطة غير وطنية تابعة لدولة أخرى، أما الشعب فقد خرج من نطاق معادلة التأثير في الوضع العراقي⁽¹⁾، فبرزت تنظيمات وحركات وتجمعات وتيارات وأحزاب سياسية جديدة لم يكن لها وجود في الشارع السياسي، فادعت بعضها أنها قد نشأت في كردستان العراق أو خارجه وقالت الأخرى بأنها كانت تعمل بشكل سري خلال سنوات حكم النظام العراقي السابق⁽²⁾.

(1) راشد، العراق المحتل.. تفويض الدولة والنظام، مرجع سابق، ص 136.

(2) الجاسور، ناظم عبد الواحد، عراق ما بعد الحرب: قراءة في الخريطة الحزبية، السياسة الدولية، العدد 159 يناير 2005، ص 138.

2. تدمير الاقتصاد العراقي:

إن حالة التدمير الشامل والعشوائي التي شهدتها العراق لبنى الدولة في الجوانب السياسية والقانونية تزامن معه القضاء على الاقتصاد العراقي عبر تدمير هيكله الصناعية ومؤسساته الإدارية والتشغيلية، مع استهداف واضح لقطاعات: الخدمات والنقل والاتصالات والطرق ومفردات الحركة الاقتصادية بكل أشكالها الصناعية والتجارية والخدمية، باستثناء قطاع النفط الذي لم يتم استهدافه من قبل قوات الاحتلال، بل جرت محاولات تخريبية جزئية وقعت في فترات لاحقة لعملية الغزو العسكري لأهداف واضحة سواء من قبل عناصر المسلحين العراقيين الذين برز دورهم بصفة مقاومة مسلحة تستهدف الاحتلال، أو عناصر مسلحة تستهدف السرقة⁽¹⁾.

3. بناء الحياة السياسية وفق توجهات فكرة الاحتلال:

منذ وقوع الغزو الأمريكي للعراق وفرض السيطرة العسكرية الشاملة على مقدراته، جاء التدخل مباشراً من قبل الحاكم الأمريكي المدني بول برايمر المعين لحكم العراق لفرض صيغة جديدة في الحياة السياسية تمثلت بإنشاء مجلس الحكم الانتقالي، بعد أن جرى التنسيق مع بعض التنظيمات والأحزاب السياسية التي تصدت للعمل السياسي والتي كانت في المرحلة السابقة للاحتلال تعارض نظام الحكم السابق، فأشركتها الإدارة المدنية في إعادة ترتيب وبناء التركيبة السياسية من خلال تعيين عدد من قادة تلك التنظيمات والأحزاب واستناداً لمعيار تلبية المصالح والأهداف الأمريكية لتشكيل ذلك المجلس، فبرز دور كل من: الحزبان الكرديان الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني على الصعيد الكردي، بينما برز المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بزعامة محمد باقر الحكيم الذي مثله شقيقه عبد العزيز الحكيم

(1) راشد، العراق المحتل.. تفويض الدولة والنظام، مرجع سابق، ص 137.

لعضوية مجلس الحكم كابرز ممثل للشيعة، مع تقريب ثلاثة تنظيمات هي: حركة الوفاق الوطني بزعامة إياد علاوي، والمؤتمر الوطني بزعامة أحمد الجبلي، والحركة الدستورية الملكية بزعامة الشريف علي بن الحسين⁽¹⁾.

لقد كان التخبط والفشل شعارين دائمين لقرارات الحاكم المدني الأمريكي بريمر المكلف بإدارة العملية السياسية في العراق، مع تناغم تلك القرارات مع أهداف وتوجهات السياسيين العراقيين العائدين إلى العراق، فأضحت العملية تسير نحو الانقسامات الطائفية والاستقطاب المذهبي، فعمل الحاكم المدني مع كافة الأطياف والتشكيلات السياسية سواء تلك التي ساهمت في مجلس الحكم أو التيارات والحركات الليبرالية واليسارية والقومية العربية التي لم تسنح لها الفرصة لإشغال مقاعد في المجلس، فكان انطلاق مشروع التغيير والبناء الجديد الذي رعته الولايات المتحدة وشهد بروز وتيرة التنافس بين القوى السياسية الجديدة الفاعلة في الساحة السياسية والطوائف المذهبية والقوميات في محاولة للحصول على أكبر حصة من العملية السياسية، مما دفع الحاكم المدني لإعداد جدولة صدرت باسم مجلس الحكم الانتقالي عن مراحل العملية السياسية وفق فترات زمنية محددة، جرى إيلاغ الأمم المتحدة بمضمونها وكانت حسب التسلسل التالي⁽²⁾:

- تشكيل مجلس الحكم.
- تشكيل مجلس وطني بالاختيار والتعيين وبعده (100) عضو ممثل.
- تشكيل حكومة مؤقتة تنبثق عن المجلس الوطني "المؤقت".
- إجراء انتخابات الجمعية الوطنية يوم 30 يناير 2005 تحت إشراف الحكومة المؤقتة.

(1) النصراوي، مرجع سابق، ص 154.

(2) جواد، سعد ناجي. جدلية العلاقة بين التجارب الدولية والإقليمية والاستقطابات المذهبية - الطائفية - القاهرة، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 ربيع 2007، ص 157.

- استقالة الحكومة المؤقتة وتشكيل حكومة تمثيلية تقرها الجمعية الوطنية.
- تشكل الجمعية الوطنية لجنة لكتابة الدستور.
- تقر الجمعية الوطنية الدستور وتعرضه للاستفتاء العام يوم 15 أكتوبر 2005.
- إجراء الانتخابات الثانية يوم 15 ديسمبر 2005 بهدف تشكيل مجلس النواب مدته أربع سنوات.
- تشكيل حكومة تمثيلية منتخبة من مجلس النواب.

إن التسريع بوتيرة الخطوات في العملية السياسية من أجل تحقيق الأهداف الأمريكية جاء من أجل إعطاء الانطباع بأن الولايات المتحدة قد نجحت في "تحرير العراق وبناءه ديمقراطياً"، إلا أن ارتداء الثوب الطائفي وغياب المشروع الوطني جعل العملية تسير في ظل نظام تحديد الحصص للطوائف والقوميات الموجودة في العراق، ومع توالي الأيام لانجاز الخطوات اللاحقة في العملية السياسية بدأ ترسخ نظام المحاصصة يفرض نفسه على السياسيين والمجتمع والدولة، مما أفرز عن بروز قوى وتحالفات سياسية عكست حقائق عديدة أبعدت الأفكار المتعلقة بالمواطنة والهوية الوطنية والمشاركة السياسية والشرعية والعقلانية والبناء لتحل محلها الهويات الصغيرة وما يرتبط بها من مصالح مذهبية وعرقية ومفاهيم الغلبة والتهميش والتغيب لبعض فئات الشعب والتطرف والنزعات التدميرية، مع تنامي حالة الصراع على السلطة والثروة خاصة بعد صدور قرار سلطة الاحتلال بإجراء الانتخابات التشريعية وتسليم السلطة للعراقيين، استجابة للإلحاح الصادر عن الطرف الشيعي ممثلاً بالمرجع الديني الأعلى أية الله السيد علي السيستاني والطرف الكردي ممثلاً بجلال الطالباني ومسعود البارزاني⁽¹⁾، مما

(1) النصراوي، مرجع سابق، ص 155.

ساعد على تبلور الاسس العامة للعراق الجديد والتي تمثلت بالمفاهيم والرؤى التالية:

أ. الطائفية:

أدى سقوط السلطة المركزية في العراق إلى اتجاه الأفراد في المجتمع العراقي نحو الانتماءات الضيقة واستعادة الهوية الأصلية واستناد كل مجموعة من العراقيين إلى مرجعيات يستمدون منها الإحساس بالانتماء والتوافق الجمعي حولها، بحيث أصبحت تلك المرجعيات سواء الدينية أو المذهبية أو العرقية وحتى السياسية "العلمانية أو الشيوعية" هي الرابط الاجتماعي بين تلك المجموعات.

ب. الفيدرالية:

إن انهيار الدولة وانكسار السلطة فيها أتاح لبعض السياسيين الفرصة لبناء جوهر جديد وأساس مختلف للدولة العراقية يعتمد مبدأ الفيدرالية كأساس للنظام الجديد، حيث نصت المادة (1) من المبادئ الأساسية في الباب الأول من الدستور العراقي الجديد الذي أصبح نافذ المفعول بعد حصول موافقة الشعب عليه في الاستفتاء الشعبي الذي أجري في 15 أكتوبر 2005، على أن "جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي" برلماني "ديمقراطي اتحادي"⁽¹⁾.

إذ لم يكن هذا المسمى "الفيدرالية" جديداً في الحياة السياسية في العراق بفعل وجود الأكراد في شمال العراق وتمتعهم ببعض المزايا القريبة من هذا المبدأ، إلا أنه أصبح مدخلاً لتنمية بذور الانقسام والتقسيم ذات الخلفية الاجتماعية في دولة كانت تتمتع بكونها كيان واحد مستقل، فجاءت هذه التسمية لتعبر عن الوجه السياسي للطائفية في العراق جراء مطالبة بعض السياسيين لتشكيل أقاليم في الوسط والجنوب ومن ثم يجري اعتماد مبدأ الفيدرالية في الحكم.

(1) وثيقة الدستور العراقي أكتوبر 2005.

جـ. إعادة الإعمار:

يعد مصطلح إعادة الإعمار من أهم المداخل الجديدة للعديد من القوى الإقليمية والدولية إلى العراق ليس على النطاق الاقتصادي فحسب بل يتعداه إلى الجوانب السياسية والأمنية ذات طابع يستنزف القدرات والموارد العراقية على المستويات كافة.

فمن خلاله دخلت العديد من الشركات الأمنية بحجة حماية المؤسسات والدوائر ذات العلاقة بالإعمار والبناء، كما يتم تبادل المزايا والمنافع السياسية والمالية بين سلطة الاحتلال ورموز السياسة العراقية الموالين لهم.

أما عن تبشير الولايات المتحدة الأمريكية للعالم بأنها ستقيم أنموذجاً للحرية والديمقراطية في الشرق الأوسط ينطلق من العراق ليعم بلدان المنطقة، فإن الذي حدث وبعد مرور خمس سنوات على وقوع الاحتلال فإن العراق بات أنموذجاً للفوضى وانعدام الأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها، والشيء الخطير في كل ذلك هو تفكك العراق كدولة ومؤسسات ورابطة وطنية أصبحت ضلاله تمس عدداً من الدول المجاورة سواء على المستوى المؤسسي أو على مستوى الرابطة السياسية داخل المجتمعات العربية.

لم يكن العراق قبل سقوط نظام الحكم فيه أنموذجاً للتماسك والترابط العرقي، إلا أنه أيضاً لم يكن دولة ضعيفة أو فاشلة أو مجزأة يمكنها السقوط لمجرد حدوث ضغط خارجي مثلما جرى عليه، كما أن التجارب الانتخابية التي جرت في العراق منذ الاحتلال الأمريكي في ابريل 2003 لم تسفر عن ترسيخ تجربة ديمقراطية حقيقية، وأن الحديث عن النقلة النوعية التي سيشهدها باتجاه قيم المواطنة وقبول الآخر لم يسفر سوى عن الاقتراب من الوقوع في حرب أهلية وقتال طائفي عنيف لم تنجح في إيقافه أي حلول سياسية، فلا زالت الروابط العشائرية والطائفية والمذهبية تتحكم بالخيارات السياسية لمختلف الأطراف وتدفع أبناء المجتمع للابتعاد عن فكرة الوفاق الوطني والأهلي وتسير به نحو ثقافة الانتقام والقتل، وما تشريد

الملايين من أبناء الشعب داخل العراق وخارجه ومصطلحات لم يالفها الشعب سابقاً تتعلق بكونهم نازحين داخل البلاد ولاجئين خارجه إلا دليل على حالة الاحتراب والعنف والتصفيات الجسدية والاختلافات المذهبية⁽¹⁾.

إن التشابكات والتقاطعات في البيئة الإقليمية للعراق بحكم انتمائه العربي وجواره الإقليمي غير العربي جعله يكون معرضاً للتأثيرات الإقليمية على مستوى الساحة الداخلية للبلاد، لا سيما وأن تداعيات الغزو الأمريكي واحتلال العراق قد زاد من الخطورة في تدهور الأوضاع، كما أدى لحدوث الفوضى في العراق وجعل من منطقة الشرق الأوسط أمام العديد من المخاطر بفعل دوافع التدخل في الشأن العراقي من قبل الأطراف الدولية وبعض الأطراف الإقليمية والتي تراوحت بين⁽²⁾: أولاً: جعل العراق ساحة تصفية الحسابات بين تلك الأطراف الإقليمية والولايات المتحدة.

ثانياً: إعادة توازن القوى الإقليمي في المنطقة بجعل العراق القوة الرادعة والنموذج الباقي في المنطقة.

ثالثاً: حماية الطوائف والقوميات العراقية لأغراض سياسية بعيدة المدى.
رابعاً: خلط الأوراق على الإستراتيجية الأمريكية وزيادة انشغالها بالشأن العراقي لإبعاد توجهاتها عن دول أخرى.

خامساً: التغلغل لأغراض ومصالح اقتصادية.

ومن أهم الدول الإقليمية التي كان لها أدوار وتدخلات سافرة في الشأن العراقي "إيران وتركيا من الجوار غير العربي" و"إسرائيل لأغراض إستراتيجية".

(1) العناني، خليل. اللوبي النفطي الأمريكي.. النفوذ وآليات التأثير، السياسة الدولية العدد 164
ابريل 2006، ص 110.

(2) جواد، جدلية العلاقة بين التجارب الدولية والإقليمية والاستقطابات المذهبية - الطائفية، مرجع سابق، ص 160.

هذه الدول هي نماذج بارزة يضاف لها العديد من الدول التي استغلت التنوع العرقي والطائفي لتتدخل بدعوى حماية الطوائف التي كان لها تأثير سلبي لصالح مخططاتها الذاتية في الشأن العراقي وأبرزها تركيا كما أفردت الدراسة مبحث عن تداعيات الاحتلال الأمريكي ودورها في قضية الأكراد.

فقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية وفق مقولات المحافظين الجدد أن سقوط النظام السياسي في العراق مقدمة لسقوط نظام الحكم في سوريا، لذلك أظهرت سوريا مرونة في مسألة إيواء اللاجئين العراقيين لابعاد انسانية وقومية، كما رفضت تسليم المسؤولين العراقيين السابقين معلنة وقوفها ضد المشروع الأمريكي في المنطقة، كل هذا ساهم في خلط الأمور السياسية ودفع باتجاه منع الاستقرار في العراق.

أما ما يتعلق بإيران فإن الخطر الذي تواجهه يكون مباشراً في حال انتهى الأمريكيون من قضية العراق إذ أن المسؤولين في الإدارة الأمريكية لا يخفون الحديث عن اتخاذ إجراءات صارمة بحق إيران إذا نجحوا في العراق، لذا فإنها تواجه نظاماً له توجهات موالية لأمريكا عند الحدود الشرقية "أفغانستان" ونظاماً وقواتاً أمريكية على الحدود الغربية "العراق"، إلا أن الاحتلال الأمريكي للعراق جاء بفوائد جمة لإيران ومكاسب كبيرة كونها استطاعت تمديد نفوذها الإقليمي لتصبح ورقة صعبة ورقماً مؤثراً في المعادلة العراقية تتفاوض من خلالها مع الولايات المتحدة وتقوم بتحريك مناصريها من شيعة العراق عند الحاجة لهم في أي مواجهة محتملة مع حكومة عراقية قريبة في توجهاتها المذهبية من إيران.

وفيما يتعلق بإسرائيل التي ليس لها أي امتداد جغرافي مع العراق إلا إن تدخلها يبرز في السعي لإنهاء البنى التحتية والارتكازية العراقية وحل الجيش وتحفيز الفتنة الطائفية وذلك لجعل العراق خارج نطاق الصراع العربي الإسرائيلي باعتباره قوة إقليمية فاعلة وقوية في منطقة الشرق الأوسط⁽¹⁾.

(١) المرجع السابق، ص 161.

المبحث الثالث

تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق

"المشكلة الكردية أنموذجاً"

أفرز الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 عن تداعيات عديدة، أثرت على مجرى تطورات الأحداث في العراق حيث مثلت المشكلة الكردية كأحد أبرز هذه التداعيات بفعل كونها قضية محلية ذات أبعاد إقليمية، جراء تأثيرها على الأوضاع السياسية في عدد من دول منطقة الشرق الأوسط والمتمثلة في "العراق وتركيا وإيران وسوريا" مع وجود امتداد بشري للأكراد في عدد من البلدان الأخرى كلبنان وإسرائيل فضلاً عن وجودهم خارج نطاق منطقة الشرق الأوسط في بعض دول آسيا الوسطى.

وسيتناول هذا المبحث المشكلة الكردية من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تطورات القضية الكردية على الساحة التركية

المطلب الثاني: تطورات القضية الكردية على الساحة العراقية

المطلب الثالث: التهديد التركي باقتحام شمال العراق

المطلب الأول

تطورات القضية الكردية على الساحة التركية

إن كردستان هي منطقة جبلية وعرة يبلغ ارتفاع القمم الجبلية فيها من ثلاثة آلاف قدم إلى اثني عشر ألف قدم، وأعلى جبالها هو جبل أرارات يقع في أقصى الشمال، كما تكثر فيها الهضاب المرتفعة مثل الهضبة الواقعة في كردستان تركيا التي تستقر فوقها بحيرة وان، ولا يختلف الشكل العام للمنطقة في كونها ذات طبيعة جبلية سواءً في شمال العراق أو في إيران أو في تركيا. ويتحدث الأكراد اللغة

الكردية بالإضافة إلى اللغة العربية في العراق وسوريا والفرسية في إيران والتركى في تركيا، وتنتمي اللغة الكردية إلى مجموعة اللغات الإيرانية التي تمثل فرعاً من أسرة اللغات الهندوأوروبية وهي تضم اللغات الكردية والفرسية والأفغانية والطاجيكية⁽¹⁾.

وتتضارب الإحصاءات في تقدير عدد سكان كردستان وتتنوع حسب خضوعها للتغيرات السائدة في الدول التي تضم في تركيبها الاجتماعية القومية الكردية، حيث تتكرر بعض الدول حقوق الأكراد أو حتى تتكر عليهم وجودهم القومي وخصوصاً في تركيا التي لا تسميهم أكراداً وإنما تطلق عليهم تسمية "الأتراك الجبليين"، كما لا تشير إيران إلى الإحصاءات الرسمية المتعلقة بأعدادهم الحقيقية، وتمتنع عدد من العشائر وكذلك بعض الفلاحين عن التسجيل في الإحصاءات الرسمية خوفاً من التجنيد والضرائب، أما عن أعداد الأكراد في منطقة كردستان فقد أشارت بعض الإحصاءات ومنها ما ذكره خالد سليمان الفهداوي⁽²⁾، إلا أن عددهم الكلي في العالم يبلغ أربعون مليون نسمة يتوزعون على تركيا وفيها يقطن عشرون مليون، فيما يبلغ عددهم في إيران ثمانية ملايين وفي العراق سبعة ملايين والآخرين يسكنون في بقاع مختلفة من العالم: مثل سوريا وبعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وشرق أوروبا. وبموجب التقديرات التي أوردتها قناة الجزيرة القطرية، فإن عددهم داخل العراق ما يقارب أربعة ملايين نسمة من مجموع الأكراد بشكل عام والذين يبلغ عددهم حوالي 27 مليون كردي موزعين في الدول المجاورة كما في الجدول رقم 3.

(1) عيسى، حامد محمود (1992). المشكلة الكردية في الشرق الأوسط - القاهرة، مكتبة مدبولي، ص 3.

(2) الفهداوي، خالد سليمان (2006). القضية الكردية والحل المنشود التاريخ - الواقع - المستقبل - دمشق، الأوائل للنشر، ص 11.

جدول رقم 3

أعداد الأكراد موزعون على دول المنطقة (1)

الدولة	العدد
تركيا	12-15 مليون
إيران	6 مليون
العراق	4 مليون
سوريا	1 مليون
دول آسيا الوسطى	500 ألف
لبنان وإسرائيل	250 ألف
المجموع	750ر 23 - 26 مليون

تعود جذور المشكلة الكردية إلى مراحل تاريخية ضاربة في القدم حيث سقطت الإمبراطورية الميديّة "الكردية" على يد الفرس الاخمينيين قبل ميلاد السيد المسيح بسنوات طويلة. إلا أن صورة المشكلة الحقيقية جاءت في العصر الحديث نتيجة تقسيم منطقة كردستان عملياً بين الدولتين الصفوية والعثمانية في أعقاب معركة جالديران عام 1514 عندما إنتصر السلطان العثماني سليم الأول على الشاه إسماعيل الصفوي حاكم إيران، فاحتلت الجيوش العثمانية على إثرها مدائن الأناضول وماردين وأورفة وغالبية أجزاء الأناضول.

إن هذه المعركة أفرزت العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تعالج هذه القضية، فجاءت أول معاهدة بين الطرفين عام 1555 عرفت باسم "أماسيا" أعقبها معاهدة "زهاو" عام 1639، ثم معاهدتا أرضروم الأولى 1823 والثانية 1847، واتفاقيتا طهران 1911 والأستانة 1913 وبروتوكولها في نفس العام⁽²⁾.

(1) برنامج ما وراء الخبر قناة الجزيرة الفضائية يوم 2007/11/4.

(2) اللباد، مصطفى. العامل الكردي في السياسة التركية، السياسة الدولية، العدد 169 يوليو

إن هذه المعاهدات والاتفاقيات كرسست لتقسيم كردستان وشعبها بين الدول الإقليمية البارزة آنذاك في المنطقة وهي، الصفوية "الإيرانية" والعثمانية "التركية" إلى أن جاءت تعقيدات المشكلة بشكل أكبر عند احتكاك الدول الأوربية بكردستان عن طريق الرحالة والإرساليات التبشيرية، وكذلك عن طريق القنصليات الأجنبية لكل من روسيا وبريطانيا وفرنسا وأمريكا، وعلى أثر اندلاع الحرب العالمية الأولى وجد الأكراد أنفسهم وسط الإحداث يقاتلون في الحرب على الجبهتين القوقازية والعراقية بعد انضمامهم إلى جانب تركيا المسلمة والتي وجهتهم لقتال المسيحيين من الآثوريين والأرمن الذين ناصرُوا الحلفاء⁽¹⁾.

وبعد انهيار الدولة العثمانية شهدت كردستان تقسيمها الثاني، على أثر اتفاقية سايكس بيكو السرية الموقعة عام 1916 بين بريطانيا وفرنسا وروسيا لغرض اقتسام غنائم الحرب العالمية الأولى حيث نصت الاتفاقية على إلحاق ولاية الموصل بصفتها كردستان الجنوبية - أي كردستان العراق - وغرب كردستان - أي كردستان سوريا - بفرنسا، أما كردستان الشمالية وجنوب شرق الأناضول فألحقت بروسيا غير أن الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 تنازلت عن الامتيازات الممنوحة لها من جراء تلك الاتفاقية فقررت بريطانيا الاحتفاظ لنفسها بها ضمن ولاية الموصل مقابل 10% من عوائد نفطها تقدم إلى فرنسا.

وبموجب معاهدة فرساي التي وقعت في 28 يونيو 1919 فقد دخلت بلاد ما بين النهرين في منطقة الانتداب البريطاني الذي لم يكن قد فرض بعد لكنه كان معروفاً أنها ستكون الدولة المنتدبة على العراق، فقد نصت المادة الثانية والعشرين من المعاهدة المذكورة على أن توضع المستعمرات والأقاليم التي كانت تابعة للدول الاستعمارية التي انهارت في الحرب العالمية الأولى تحت سيطرة دولة متقدمة تقدم لها المساعدات والإرشادات حتى تستطيع أن تعتمد على نفسها، وتطبيقاً لذلك قرر مجلس الحلفاء الأعلى في 25 أبريل 1920 فرض نظام الانتداب على العراق الذي

(1) عيسى، مرجع سابق، ص 27.

منح بموجب المادة السادسة عشرة منه "لا شيء مما ورد في احكام الانتداب يمنع المنتدب من تأسيس حكومة مستقلة إدارياً في المقاطعات الكردية وكما يلوح له" الأمر الذي سمح للمندوب السامي البريطاني برسي كوكس عند تشكيله الحكومة العراقية المؤقتة إلى إيجاد وضع خاص للأكراد يتيح لهم التطلع إلى حكم ذاتي⁽¹⁾.

لقد كان تقسيم كردستان الأول عام 1514 ثنائياً حيث تم إلحاقها إلى دولتين هما تركيا "الدولة العثمانية" وإيران "الدولة الصفوية"، إلا أن التقسيم الثاني كان رباعياً أي قسمت كردستان إلى أربعة أقسام موزعة على أربعة دول هي: تركيا وإيران بصورة مباشرة، وبريطانيا وفرنسا بصورة غير مباشرة عبر سوريا والعراق. ومع انعقاد مؤتمر الصلح في باريس الذي تمخضت عنه معاهدة سيفر في 10 أغسطس 1920 انتعشت آمال وطموحات الأكراد الساكنين في هذه المناطق لإنشاء كيان مستقل أسوة بالدول الجديدة التي أنشئت في المنطقة، حيث نصت مواد معاهدة سيفر "62-63-64"⁽²⁾. على حق الأكراد في إنشاء دولة كردية في منطقة كردستان تركيا تتمتع بالحكم الذاتي أولاً ثم الاستقلال ثانياً، إلا أن تركيا رفضت هذه المعاهدة فتلاقت معها الرغبة البريطانية بوضع كامل التراب العراقي تحت الانتداب البريطاني، لكن الأكراد فقدوا حقوقهم بمقتضى اتفاقية لوزان التي نجح مصطفى أتاتورك في إبرامها مع الدول الأوربية عام 1923، والتي وضعت شرطاً تتعهد فيه أنقرة بمنح معظم سكان تركيا الحماية التامة والكاملة ومنح الحريات دون تمييز - من غير أن ترد أي إشارة للأكراد - فاعتبر الأكراد هذه المعاهدة ضربة قاسية لمستقبلهم ومحطمة لآمالهم.

لقد شهدت القضية الكردية عدة تطورات على المستويين السياسي والعسكري وتداخلت فيها المصالح الإقليمية للدول التي يتواجد ضمن تركيبها الاجتماعية الأكراد حيث برزت عدة تطورات على الساحة التركية كان فيها الدور البارز يعود

(1) المرجع السابق، ص 48.

(2) وثيقة معاهدة سيفر عام 1920.

لنجاح مصطفى كمال أتاتورك باني تركيا الحديثة في تخليصه للاراضي التركية من الوجود العسكري الأوربي بموجب معاهدة لوزان 1923 حيث جرى الإعلان عن الجمهورية التركية العلمانية التي خلعت رداء التراث العثماني لترتدي الزي الغربي، فنصب أتاتورك وصياً على النظام السياسي التركي الذي تولى سحق الأخطار التي تهدد مكانة وأحلام وتطلعات القومية التركية، وفي مطلع الأربعينيات من القرن العشرين توجه نحو قضية الأكراد فقام بتهجيرهم من المدن الواقعة في هضبة الأناضول حيث نشأتهم إلى مدن الغرب التركي بهدف استخدامهم كعمالة رخيصة تمد الصناعة التركية الناشئة، والقضاء على تطلعاتهم في إنشاء دولة قومية خاصة بهم، إن التصرف التركي هذا ساعد على ظهور طبقة عاملة كردية نشطت فيها بعض العناصر التي ما لبثت أن أصبحت كوادل لحزب العمال الكردستاني القديم الذي قاد حرباً شرسة ضد الدولة التركية استمرت عشرات السنين. ترتب عليها اتباع سياسة اقتصادية من قبل الدولة تسمح بتركيز الاستثمارات في المدن الغربية الصناعية مثل اسطنبول وبورصة وأزمير مقابل عجز واضح في الجزء الشرقي والجنوبي لتركيا حيث يعيش الأكراد، مما ساهم بظهور أنماط إنتاجية في القسم الغربي تهيمن عليها طبقة التجار ذات المصالح المتشابكة مع المؤسسة العسكرية، أما القسم الشرقي فهو متخلف نسبياً تسود فيه الأنماط الإقطاعية وتتحكم في مقدراته طبقة الأغوات الكردية المحافظة، مما شجع ذلك على تنامي وبروز حزب العمال الكردستاني في مناطق الجنوب الشرقي لتركيا. حيث خاض هذا الحزب حرباً ضارية ضد القوات التركية التي استفادت من إتفاق عقده حكومتها مع الجانب العراقي عام 1982 حيث كان يقضي بالاتي⁽¹⁾:

1. يسمح لجيشي البلدين بعبور الحدود لمطاردة المعارضة.

2. تبادل المعلومات الأمنية بين الطرفين.

(¹) اللباد، مصطفى. العامل الكردي في السياسة التركية، السياسة الدولية، مرجع سابق،

3. يتحمل العراق تمويل الاتفاق والتحضيرات اللوجستية اللازمة لتنفيذه.

4. تسليم المقبوض عليه من الطرفين.

وبموجب هذا الاتفاق أمكن لتركيا ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني داخل العراق بشكل منتظم حيث دخلت القوات التركية إلى شمال العراق أكثر من ثلاثين مرة خلال الفترة الممتدة من عام 1983 ولغاية 2003.

أما عن حزب العمال الكردستاني الحديث "فهو حزب سياسي كردي يساري مسلح ذو توجهات قومية كردية وماركسية - لينينية، هدفه إنشاء ما يطلق عليه الحزب دولة كردستان المستقلة".

ويعتبر هذا الحزب في لوائح الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا وإيران وسوريا وأستراليا ضمن المنظمات الإرهابية. نشأ الحزب في السبعينيات تحديداً في نوفمبر 1978 وتحول بسرعة إلى قوة مسلحة بزعامة عبد الله أوجلان، وقد تحولت منطقة جنوب شرق تركيا إلى ساحة حرب في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين بين هذا الحزب والقوات الحكومية التركية، مما دفع كوادر الحزب لمغادرة تركيا والتوجه صوب لبنان وسوريا حيث تلقت فيهما تدريبات عسكرية تحت إشراف المقاومين الفلسطينيين، ومن ثم عادت هذه الكوادر المسلحة إلى جبال المناطق الكردية لإعلان الحرب ضد الدولة التركية. ارتبط هذا الحزب بعلاقات طيبة ووثيقة مع سوريا التي سعت لاستقطاب أعضاء الحزب من أجل استخدامهم كورقة ضغط ضد تركيا على أثر توتر العلاقات بين دمشق وأنقرة جراء مشكلة المياه القائمة بينهما، وقيام تركيا بتوقيع اتفاق التعاون والتدريب العسكري مع إسرائيل في 23 فبراير 1996، مما زاد من أسس الخلافات التركية السورية ووصول العلاقات بينهما إلى حافة الحرب نهاية صيف 1998، ولحين طي مشكلة حزب العمال الكردستاني بموجب اتفاقية

20 أكتوبر من نفس العام⁽¹⁾، مما دفع بعبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني لمغادرة الأراضي السورية، ومن ثم جرى اختطافه والقبض عليه من قبل السلطات التركية في 15 فبراير 1999، وهذا الأمر اضطر مقاتلو الحزب لإعلان وقف إطلاق النار في سبتمبر 1999 والهروب من جنوب تركيا إلى المنطقة الجبلية الوعرة الواقعة على الحدود بين العراق وتركيا، حيث يشكل الأكراد غالبية السكان في شمال العراق.

المطلب الثاني

تطورات القضية الكردية على الساحة العراقية

يقطن أكراد كردستان العراق في الجزء الشمالي للعراق، ومعظمهم يتواجد في السليمانية واربيل وكركوك وأقضية الموصل ودهوك وعقره وخانقين ومندي و مدن أخرى مثل الكوت وبغداد.

وقد تحدث وزير التخطيط والتعاون الإنمائي العراقي علي بابان في أحد البرامج الحوارية التي بثتها قناة البغدادية الفضائية في 22 يناير 2008 إلى أن نسبة عدد الأكراد في العراق تشكل 14.4% من مجموع سكان العراق حالياً والذي يقدر بنحو 27.5 مليون نسمة.

وقد شهدت القضية الكردية في العراق تبايناً في مجرياتها السياسية والعسكرية بفعل تعاطي المشكلة من قبل الإدارة البريطانية أثناء فترة الانتداب البريطاني على العراق أو من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة، حيث شهد شمال العراق في العشرينيات والثلاثينيات من القرن المنصرم عدة مواجهات مسلحة بين الأكراد من جهة والقوات البريطانية من جهة أخرى -، استمرت بشكل متقطع طيلة

(¹) نور الدين، محمد. تركيا والعالم العربي.. علاقات محسوبة، السياسة الدولية، العدد 169 يوليو 2007، ص 182.

سنوات العقدين المذكورين، مما ساعد على قيام حركات عشائرية ودينية وقومية، تحولت إلى أحزاب سياسية فيما بعد، بدءاً من حزب هيو "الامل" الذي تأسس عام 1939 على أثر تأسيس حزب هيو في تركيا عام 1910، وحزب رزكاري عام 1945 والحزب الديمقراطي الكردستاني عام 1946⁽¹⁾.

إن تأسيس هذه الأحزاب السياسية في شمال العراق ساعد على ظهور شخصيات كردية عديدة استطاعت قيادة الحركة الوطنية الكردية في العراق كان من أبرزها شخصية القائد الكردي الملا مصطفى البارزاني الذي قاد العمليات العسكرية ضد القوات الحكومية في ديسمبر 1944 بعد فشل المحادثات السياسية مع وفد الحكومة برئاسة الشخصية الكردية توفيق وهبي وزير الاقتصاد في حكومة رئيس الوزراء العراقي حمدي الباجه جي، حيث اصطدمت هذه المباحثات بإصرار الكرد على مواقفهم الداعية بضرورة تنفيذ وعود رئيس الوزراء السابق نوري سعيد لهم والقاضية بمنح كردستان لونا من الحكم الذاتي اللامركزي⁽²⁾.

وبعد الإعلان عن إقامة الجمهورية في العراق في يوليو 1958 فتحت للأكراد آفاق جديدة من الحرية والتسامح، وحصلوا على إجازة العمل السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة الملا مصطفى البارزاني، كما سمح لهم بإصدار الصحف والمجلات والمطبوعات وإقامة المهرجانات الثقافية والسياسية، كما نص الدستور المؤقت ولأول مرة في تاريخ العراق على شراكة الأكراد في الوطن، وذلك بموجب المادة 3 من الباب الأول: الجمهورية العراقية التي نصت على:

(1) جواد، سعد ناجي (2000). تداعيات المشكلة الكردية - عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ص 15.

(2) عيسى، مرجع سابق، ص 177.

يقوم الكيان العراقي على اساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم، ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية⁽¹⁾.

غير أن الاختلافات برزت ضد قانون الإصلاح الزراعي الذي سنته الدولة حيث كان يستهدف القضاء على طبقة الإقطاع التي كانت مهيمنة على الزراعة في العراق، ولكون المجتمع الكردي مجتمع زراعي يتمتع فيه رؤساء العشائر بغالبية الملكيات للأراضي الزراعية الأمر الذي دفعهم لإثارة الفلاحين الأكراد ضد القانون فقامت ثورة عام 1961 الكردية على شكل تمرد عشائري ضد تطبيق قانون الإصلاح الزراعي، فكان رد فعل الحكومة ضدها عنيفاً تمثل بإصدار قرار حل الحزب الديمقراطي الكردستاني وملاحقة قادته واستخدام القوة المسلحة لضرب جميع عناصر الحركة القومية الكردية.

ثم جاءت مرحلة أخرى شهدت فيها البلاد عدم الاستقرار السياسي جراء الانقلابات العسكرية التي أصرت فيها القيادات السياسية على التمسك بالحل العسكري للمشكلة الكردية خاصة بعد تدخل عدد من الأطراف الإقليمية في دعم الحركة الكردية ضد الحكومات في بغداد، كما ساهمت إسرائيل بوسائل مختلفة في دعم المسلحين الأكراد في محاولة لإضعاف دور الجيش العراقي ومنعه من المساهمة في أي مواجهة عسكرية محتملة بين إسرائيل والعرب.

وخلال فترة الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988 قام الأكراد بتأييد الجانب الإيراني ضد القوات العراقية، كما ساهموا بشن العديد من العمليات العسكرية في مناطق الأكراد شمال العراق مما أجبر الحكومة العراقية على إبرام اتفاقات أمنية وعسكرية مع تركيا عام 1982 سمحت لجيشي البلدين بعبور الحدود

(1) وثيقة الدستور العراقي المؤقت عام 1958.

الدولية بينهما لمطاردة الأكراد وتبادل المعلومات الأمنية مع تسليم العناصر الكردية التي يتم القبض عليها من الطرفين⁽¹⁾.

وبعد احتلال العراق للكويت، وعلى أثر الضربات العسكرية المدمرة التي وجهت له فقدت الحكومة المركزية في بغداد سيطرتها على أجزاء مهمة من البلاد في الوسط والجنوب ولغترات وجيزة دفعت الحكومة لسحب قواتها المتمركزة في الشمال من أجل السيطرة على تلك المناطق مع الإحساس بوجود محاولات لجر القوة العسكرية الباقية لدى العراق إلى معركة جديدة تؤدي لتدميرها، فأصبح للأكراد منطقة آمنة في شمال العراق مكنت الحزبين الكرديين من السيطرة على مناطق كردستان العراق فكان نفوذ حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه جلال الطالباني على منطقة السليمانية وجزء من منطقة أربيل المحاذي لها. في حين أن الحزب الديمقراطي الكردستاني كان يتمتع بنفوذ كبير على منطقة أربيل ودهوك.

وخلال تلك الفترة أجرت القيادات الكردية لقاءات متعددة وحوارات مستمرة مع السلطة المركزية في مسعى للوصول إلى اتفاق شامل إلا أن ذلك لم يتحقق بسبب مشكلة مدينة كركوك التي تضم ثلاثة أعراق مختلفة هي التركمان والأكراد والعرب، فقد كان الأكراد يطالبون بحكم ذاتي موسع تطور في مرحلة لاحقة إلى إقامة دولة فيدرالية تضم اقليماً كردياً.

ثم شهدت القضية الكردية تطوراً كبيراً عام 1992 حيث تم إجراء انتخابات تشريعية في منطقة كردستان العراق تم بموجبها اقتسام المناصب مناصفة بين الحزبين الكرديين "الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني" في ظل عداء تاريخي بينهما تصاعدت فيه حدة الاقتتال الدامي في فترات متعددة حتى عام 1996 حيث طلب مسعود البارزاني مساندة السلطة المركزية له، مما دفع جلال الطالباني للجوء

(1) اللباد، العامل الكردي في السياسة التركية، مرجع سابق، ص 191.

إلى إيران عاد بعدها في عام 1997 إلى حزبه بعد استعادة السليمانية والاستقرار فيها، حتى جاءت تطورات الأحداث بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في أبريل 2003، ثم جرى انتخاب مسعود البارزاني كرئيس للسلطة المحلية في إقليم كردستان على ضوء إقرار دستور العراق الذي أعطى الأكراد حق إقامة إقليم فدرالي في شمال العراق حيث أشارت المادة 170 من الدستور العراقي الجديد إلى استمرار العمل بالقوانين التي تم تشريعها في إقليم كردستان منذ عام 1992 وهي السنة التي انسحبت الإدارة الحكومية العراقية من منطقة كردستان العراق، كما اعتبر الدستور القرارات المتخذة من قبل حكومة إقليم كردستان نافذة المفعول⁽¹⁾.

المطلب الثالث

التهديد التركي باقتحام شمال العراق

تقوم السياسة التركية تجاه الأكراد على عدد من الثوابت تدخل ضمن إستراتيجيتها التي تسعى لتنفيذها وذلك قبل الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، تتلخص في وضع خطوط حمراء لا تسمح أنقرة بتجاوزها وهي:

أولاً. منع قيام دولة كردية على أي جزء من الأراضي التي يعتبرها الأكراد "كردستان التاريخية" والتي تشمل، شمال العراق وغرب إيران وجنوب شرقي تركيا.

ثانياً. الحيلولة دون إنشاء فيدرالية في العراق على أساس عرقي.

ثالثاً. العمل على منع الأكراد من دخول مدينة كركوك، حيث تدعي تركيا أن التركمان يشكلون غالبية السكان فيها حسب تقديراتهم الرسمية التي تبلغ ثلاثة ملايين ونصف المليون، في حين أن تقديرات وزارة التخطيط

(1) وثيقة الدستور العراقي عام 2005.

العراقية عام 1998 تقول بان عددهم لا يزيد عن نصف مليون نسمة⁽¹⁾.

وعلى أثر حدوث المتغيرات الإستراتيجية التي شهدتها العالم والتي كان لها تأثير كبير على الشرق الأوسط والعالم العربي والمتمثلة في أحداث 11 سبتمبر 2001، واحتلال العراق عام 2003، واتباع الإستراتيجية التركية الجديدة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في أنقرة خريف 2002 الذي انفرد بالسلطة للمرة الأولى ضمن المشهد التركي منذ بداية التسعينيات، حيث حمل ذلك مشروعاً أتاح لتركيا أن تكون موضع احترام وتقدير كبيرين في العالم، مكنها من النجاح في عقد مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي واتباع سياسة خارجية رصينة تجاه العالمين العربي والإسلامي نجحت فيها بإقامة علاقات وطيدة مع سوريا وإيران والسعودية ودول الخليج⁽²⁾، كما رفضت فيها وبطريقة ديمقراطية - عبر البرلمان المنتخب - في مارس 2003 السماح للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام الأراضي التركية في شن العدوان على العراق⁽³⁾، لأنها تعتبر قيام الولايات المتحدة باحتلال العراق جاء في غير صالحها خاصة فيما يتعلق بقضية الأكراد لان واشنطن تتحالف مع الأكراد - كونهم كانوا يشكلون ورقة ضغط على الأنظمة السياسية الحاكمة في العراق - مما أكسبهم غطاءً دولياً كما أن الولايات المتحدة تتشارك مع الأتراك في العراق وهذا يجعل من واشنطن في وضع تسعى فيه للحفاظ على التوازنات القائمة. وفي ظل الوضع الذي عليه مدينة كركوك الآن

(1) سعد الله، صلاح (2006). المسألة الكردية في العراق - القاهرة، مكتبة مدبولي، ص 111.

(2) نور الدين، محمد. تركيا والعالم العربي.. علاقات محسوبة، السياسة الدولية، العدد 169 يوليو 2007، ص 183.

(3) غانم، إبراهيم البيومي. الرؤية العربية لتركيا الجديدة، السياسة الدولية، العدد 169 يوليو 2007، ص 188.

حيث انها تعيش في ظل سيطرة عسكرية كردية كاملة يحكمها محافظ كردي، مع وجود مطالبة كردية قوية لان تصبح كركوك عاصمة للجزء الكردي في الدولة العراقية وذلك بموجب تثبيت المادة 140 من الدستور العراقي الجديد التي سيتحدد بموجبها مصير المدينة وفقاً لاستفتاء عام بين السكان تراهن عليه القيادة الكردية بسبب التغييرات الديمغرافية التي طالت المدينة لمصلحة الأكراد بعد تهجير العوائل العربية إلى خارجها واستجلاب الأكراد إليها من مناطق كردية أخرى، مع سيطرة مطلقة على ملفات السجل المدني، مما أدخل الأتراك في مأزق حقيقي حيال أكراد العراق.

ومع إقرار الدستور العراقي أواخر عام 2005، كانت تركيا تجد نفسها تقترب من دائرة الأخطار التي بدأت ترسم في العراق وتؤثر على جميع دول المنطقة، فخرجت تركيا من المعادلة العراقية بخسائر واضحة من أبرزها:

- تمركز حزب العمال الكردستاني في شمال العراق دون أن تكون لدى تركيا القدرة على مهاجمته عسكرياً.

- إقرار صيغة النظام الفيدرالي في الدستور العراقي الذي سمح بإقامة إقليم كردستان في شمال العراق.

- تراجع موقع التركمان وتغيير البنية السكانية لكركوك.

- تزايد النفوذ الإقليمي الإيراني في العراق والمنطقة⁽¹⁾.

وعلى أثر اعتقال عبد الله أوجلان في العاصمة الكينية نيروبي يوم 15 فبراير 1999 من قبل السلطات التركية بعملية وصفت بأنها جاءت بعد تنسيق مخابراتي أتهمت الولايات المتحدة وإسرائيل بالتواطؤ فيها⁽²⁾، جاء اختيار أكراد تركيا - حزب العمال الكردستاني - لطريق النضال العسكري لنيل حقوقهم

(¹) نور الدين، محمد. الدور التركي في الشرق الأوسط: الهواجس والضوابط، شؤون عربية، العدد 129 ربيع 2007، ص 100-101.

(²) جواد، تداعيات المشكلة الكردية، مرجع سابق، ص 31.

والاعتراف بهويتهم الثقافية والعرقية، بعد ان انهي هذا الحزب هدنة استمرت خمس سنوات، فشن الحزب هجومات عديدة في إقليم سيرناك وضعت حكومة أردوغان أمام اختبار صعب خاصة أنها تقف بين الضغوط الداخلية للمؤسسة العسكرية الساعية لاستعادة نفوذها، والرأي العام التركي الذي يطالب بوقف هجمات حزب العمال الكردستاني وإزالة تهديده، وبين الضغوط الأجنبية خاصة الأوروبية التي ترى في الخيار العسكري بأنه يضعف من فرص أنقرة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مما دفع أردوغان لاتخاذ توجه جديد يركز على استيعاب الأكراد ضمن العملية السياسية والعمل على تحقيق تنمية اقتصادية في مناطقهم والسماح لهم بالبحث التلفزيوني والإذاعي باللغة الكردية وفتح معاهد خاصة لتعليم اللغة الكردية، مع عدم المجازفة بعمل عسكري كبير يستهدفهم في شمال العراق، والاقتصار على عمليات القصف الجوي لمواقع حزب العمال وأجراء توغلات محدودة في إقليم كردستان العراق لمطاردة بعض العناصر في كهوف الجبال الوعرة التضاريس، وتوجيه تهديدات مستمرة بشن هجوم كاسح على شمال العراق من أجل الضغط على حكومة إقليم كردستان العراق لإيقاف الدعم عن عناصر هذا الحزب⁽¹⁾.

إن الأزمة القائمة على الحدود العراقية التركية تعكس إشكالية متعددة المستويات تبرز فيها الطموحات الكردية لإنشاء دولة مستقلة، والمخاوف التركية من تلك الطموحات، حيث تنطلق الطموحات الكردية في السعي للانفراد بحكم إقليم كردستان في مرحلة أولى ومن ثم التفكير الجدي بالانفصال وإعلان الاستقلال وتحقيق الحلم الكردي التاريخي الذي تمنته القيادات الكردية عبر مراحل تطورات القضية الكردية الممتدة عبر قرون طويلة، إن هذا التفكير جاء بعد حدوث التغيير الجذري في الوضع بعد احتلال العراق والذي أصبحت الولايات المتحدة بموجبه تدير شؤون العراق وتسيطر على ثرواته، وهي ليست بحاجة لخدمات أي من

(¹) أحمد، سيد أحمد (2007). المشكلة الكردية وتوازنات المصالح الإقليمية، الموقع الإلكتروني:

www.alkhaleej-ae/articles/show

الإطراف الإقليمية وخصوصاً تركيا التي كانت تمنح واشنطن تسهيلات عسكرية كبيرة للقوات الأمريكية على مشارف الحدود مع العراق في قاعدة أنجريك التابعة لحلف الأطلسي، كما أن التحالف الضمني بين الولايات المتحدة والأكراد قد منح التطلعات الكردية غطاءً دولياً منذ سنوات حكم الرئيس صدام حسين حيث وفرت الولايات المتحدة الحماية للأكراد عبر إنشاء منطقة الحظر الجوي على الطائرات العراقية، فضلاً عن فقدان تركيا لامتياز أداء أي دور إقليمي عسكري بدلاً عن القوات الأمريكية التي أصبحت موجودة في العراق وتمارس هذا الدور بنفسها. إلا أن التصعيد الذي شهدته منطقة كردستان جراء تزايد نشاط حزب العمال الكردستاني التركي في جنوب تركيا، دفع الجانب التركي لاتخاذ قرار ملاحقة عناصر هذا الحزب إلى داخل الحدود العراقية بحجة مقاومة الإرهاب الذي يمارسه مقاتلو حزب العمال، الأمر الذي تؤيده الولايات المتحدة كونه يتناغم مع التوجهات التي تسوقها للتدخل في شئون دول المنطقة وبذات الحجة. فما كان من الرؤية الأمريكية إلا أن فضلت تحالفها مع الأتراك على وعودها للأكراد، وهذا جاء بفعل عوامل موجودة في الجانب التركي تتعلق بالقدرات العسكرية والاقتصادية والثققل الديموغرافي ونموذج النظام السياسي الحاكم في أنقرة والذي يدفع باتجاه استمرار الشراكة الأكثر منفعة لواشنطن في المنطقة.

الفصل الثالث

ظاهرتا الإرهاب وانتشار

أسلحة الدمار الشامل

المبحث الأول: ظاهرة الإرهاب

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب

المطلب الثاني: أسباب ظاهرة الإرهاب

المطلب الثالث: الولايات المتحدة والحرب على الإرهاب

المبحث الثاني: ظاهرة انتشار أسلحة الدمار الشامل

المطلب الأول: الولايات المتحدة والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل

المطلب الثاني: التحدي النووي الإيراني

المطلب الثالث: الإستراتيجية النووية الأمريكية

الفصل الثالث

ظاهرتا الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل

جاء استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية المفرطة في أفغانستان والعراق بعد تعرضها لهجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 حيث أعلنت إدارة الرئيس بوش الابن عن حقيقة كونها لن تكون أقل نزوعاً من سابقاتها في ممارسة دورها القيادي في مجابهة التحديات والتهديدات التي يتعرض لها "السلم والأمن" الدوليان، ولم يلحظ العالم أي دليل يوحى بميل هذه الإدارة إلى التكرار في استخدام القوة العسكرية إلا في حدود الضرورة، حيث دفعت الغطرسة والأحقاد الدفينة هذه الإدارة لشن الهجمات ضد التهديدات "الإرهابية" المزعومة بعد أن أعلنت أن لها مصلحة في كل بقعة من بقاع العالم، فعمدت لتأمين مصالحها تحت راية النظام الدولي وبإسم القانون الذي تؤمن به⁽¹⁾.

وهنا واجهت الولايات المتحدة الأمريكية مشكلات كبيرة لم يشهدها تأريخها المعاصر لسياساتها الخارجية في العالم بشكل عام وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، وقد ثبت لها قصور التعامل مع العديد من دول العالم بفعل أخطاء سياساتها السابقة، فعمدت على إيجاد عدو جديد أثمته بالمسؤولية عن ظاهرة الإرهاب في العالم، ولخوفها من حصول ذلك العدو على أسلحة الدمار الشامل، قامت بتغيير ستراتييجيتها وفق التصورات الجديدة القائلة بأنها تواجه تحديات أمنية جدية من هاتين الظاهرتين، لذا سنقوم في هذا الفصل بتناول المبحثين التاليين:-

المبحث الأول: ظاهرة الإرهاب

المبحث الثاني: ظاهرة انتشار أسلحة الدمار الشامل

⁽¹⁾ بروان، سيوم (2004). وهم التحكم القوة السياسية الخارجية في القرن الحادي والعشرين - بيروت، شركة الحوار الثقافي، تعريب: فاضل جكتر، ص 62.

المبحث الأول

ظاهرة الإرهاب

اعتمدت الولايات المتحدة في سياستها الخارجية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على مبدأ الضربات الاستباقية الانفرادية، لتحل محل الردع ضد الخصوم الفعليين والمحتملين، ولتبين لأصدقائها قبل أعدائها بأنها القوة العسكرية الوحيدة دون منازع في العالم، لذا فإن هجمات سبتمبر أعادت تأطير الشؤون العالمية ضمن نطاق الأمن القومي والحرب على الإرهاب⁽¹⁾، معيدة للذاكرة فكرة اللجوء الوقائي الأول إلى استخدام القوة حسب النموذج الإسرائيلي عندما دمرت مفاعل تموز النووي العراقي عام 1981، حيث بدأت هذه الفكرة تطفو على السطح في الأوساط السياسية الأمريكية رداً على جهود الدول "المارقة" لتطوير أسلحة الدمار الشامل والصواريخ القادرة على الوصول إلى بلدان حليفة للولايات المتحدة الأمريكية أو حتى إلى الولايات المتحدة نفسها، ومن أجل الوصول إلى حلول مناسبة لهذه المعضلة الجديدة التي دخلتها الولايات المتحدة - الضربات الاستباقية - كثرت لديها الحقائق الدبلوماسية التي حملها المفاوضون الأمريكيون حاملين فيها العصي والجزرات للتفاوض مع الدول الساعية لحيازة السلاح النووي، فاتجهت الجهود نحو كوريا الشمالية منذ عام 1994 حيث كلف الرئيس الأسبق جيمي كارتر بالتباحث معها بإسم الرئيس كلينتون لدفعها من أجل التخلي عن تلك البرامج المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، ثم جاء التحرك بجزرات كبيرة لتعرض على ليبيا التي ما لبثت أن تخلت عن برامجها ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل. أما فيما يخص العراق فقد كان الدولة الوحيدة التي غدت هدفاً لهجوم عسكري "وقائي" حسب رأي المسؤولين الأمريكيين الذين ظلوا يؤكدون أن الأساس القانوني لأعمالهم العدوانية كان بسبب

(١) ثابت، أحمد. مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي.. دورة القوة والتوازن الدولي الجديد، السياسة الدولية، العدد 171 يناير 2008، ص 11.

إخفاق بغداد في السماح لهيئة المفتشين الدوليين للتحقق من صدق الالتزام بتعهدات نزع السلاح الذي سبق أن تم الاتفاق عليها قبل وقف إطلاق النار عام 1991، وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة بهذا الموضوع⁽¹⁾، فأصبح العراق يمثل حجر الزاوية لارتباط الولايات المتحدة في الشرق الأوسط عقب احتلاله عام 2003، حيث جاء قرار الاحتلال بعد حصول إجماع سياسي أمريكي بضرورة شن الحرب لاعتبارات ثلاث تتلخص في⁽²⁾:

1. استمرار امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل بالرغم من نشاط مفتشي الأمم المتحدة وعدم قدرتهم للعثور عليها.

2. إن الرئيس العراقي صدام حسين كان يكره وبشكل جنوني لاعقلاني الولايات المتحدة الأمريكية مما يدفعه كرهه إلى إستعمال أسلحة الدمار الشامل ضدها.

3. وجود قيادة "شرعية" كبديل للرئيس صدام حسين موجودة في المنفى لها امتدادات داخل العراق.

كما بات العراق بعد احتلاله مقياساً للالتزام الأمريكي في الحل المرتبط بطبيعة تلك المهمة بعد أن سقط على أراضي الجنود الأمريكيون بأعداد غزيرة ولا زالت، فأضحى ذلك يشكل مشكلة أمنية حادة ومستعجلة أمام الإدارة الأمريكية. سنقوم في هذا المبحث بتناول المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب

المطلب الثاني: أسباب ظاهرة الإرهاب

المطلب الثالث: الولايات المتحدة والحرب على الإرهاب

(¹) براون، مرجع سابق، ص 161.

(²) Kiesling, John Brady (2006). "Diplomacy Lessons Realism for – an Unloved Super Power" Washington, Potomac Books, Inc, D.C, p 257.

المطلب الأول

مفهوم الإرهاب

ارتبط الإرهاب بالمجتمع الدولي منذ أقدم العصور والحضارات إذ أبرمت أولى الاتفاقيات المتعلقة بهذه الظاهرة بين الملك الفرعوني تحتمس الثالث وحاتوسيل أمير الحيثيين في عام 1281 قبل الميلاد، حيث نصت الاتفاقية على مبادرة الطرفين لتسليم المجرمين ومواجهة الجرائم⁽¹⁾.

إن فإن الإرهاب ظاهرة قديمة جاءت بها البشرية منذ قرون بعيدة، وأن الأمر المثير لتلك الظاهرة هو الأبعاد الخطيرة التي اتخذتها خلال القرن العشرين حيث شملت الموجة الإرهابية مناطق عديدة في العالم، ففي أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين كانت تركز عادة على تصفية رجال الدولة، فقد أطلقت النار على عمدة بطرسبرغ، كما اغتيل القيصر الروسي الكسندر الثاني، وفي عام 1914 اندلعت نيران الحرب العالمية الأولى بعد إطلاق رصاصات في سراييفو اغتالت الجرنديك النمساوي فرانز فرديناند، وفي عام 1934 اغتيل في مرسيليا الملك اليوغوسلافي الكسندر ووزير الخارجية الفرنسي لويس بارتو، ثم تواصلت عمليات اغتيالات رجال الدولة في النصف الثاني من القرن العشرين في إقليم إلباسك وفي أيرلندا، وأغتيال تنظيم الجهاد الإسلامي المصري الرئيس محمد أنور السادات عام 1982، كما أغتال الانفصاليون الشيخ أنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند عام 1984، ثم بدأت الحركات الدينية والسياسية المتطرفة أفعالها الجماعية ضد السكان المدنيين على الصعيد الدولي في النصف الثاني من القرن العشرين واحتدم الوضع بعد أن اندمج الإرهاب بشكله الدولي مع بعض الدول ودوائرها المختصة فجاء شعار تصدير الثورة الإسلامية في إيران بعد سقوط نظام الشاه عام

(1) الأشعل، عبد الله. تطور الجهود القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب، السياسة الدولية،

1979، ونفذت عدة عمليات في هذا المجال⁽¹⁾، وفي القدس نفذت عصابة مناحيم بيغين عملية تفجير فندق الملك داود عام 1946 أدت لمقتل 95 شخصاً بريطانياً وعربياً، كما نفذت العصابة نفسها مذبحة دير ياسين عام 1948 قتل فيها أكثر من 250 شخصاً منهم 100 امرأة وطفل، كما اغتالت العصابات الصهيونية وسيط الأمم المتحدة للسلام الكونت برنابوت في ذات العام، ثم جاءت مذبحة كفر قاسم في أكتوبر 1956 على يد أرئيل شارون حيث قتل فيها 47 عربياً وفي 21/8/1969 تم إحراق المسجد الأقصى من جانب سائح يهودي، وفي سبتمبر 1982 تعاونت القوات الإسرائيلية بقيادة شارون مع قوات الكتائب المارونية في لبنان على ذبح سكان مخيمي صبرا وشاتيلا لئلاً حيث قتل أكثر من 200 رجل وامرأة وطفل⁽²⁾.

لذا جاءت جهود المجتمع الدولي للحد من هذه الظاهرة، فقد اعتبرت المادة 2/1 من الاتفاقية الموقعة في 16 نوفمبر 1937 من قبل عصبة الأمم المتحدة أن الإرهاب يشمل الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما، وفي عام 1954 أشارت لجنة القانون الدولي في الأمم المتحدة أن أعمال الإرهاب تقع ضمن الجرائم الموجهة من قبل دولة في دولة أخرى⁽³⁾.

أما الأمم المتحدة فقد أدت أدوراً كبيرة في العمل على مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي حيث اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 ديسمبر 1994 الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، وجرى تأكيده في الإعلان الصادر بمناسبة مرور خمسين عاماً على إنشاء الأمم المتحدة في

(1) بريماكوف، يفجيني (2004). العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق - الرياض، مكتبة العبيكان، تعريب: عبد الله حسن، ص 11-12.

(2) أبو عرقوب، أبراهيم (2004)، ملخص تاريخ القضية الفلسطينية، في: الحمد، جواد تحرير، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط7 - عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ص 727.

(3) الأشعل، مرجع سابق، ص 166.

أكتوبر 1995، ثم جاء قرار الجمعية العامة المرقم 50/53 لعام 1998 ليؤكد على التزام الجمعية العامة بالقضاء على الإرهاب⁽¹⁾.

إن التدخل الحاصل لدى العديد من المهتمين بظاهرة الإرهاب سواء كانوا دولاً أو منظمات أو مفكرين وحتى أفراد، دفع الكثير منهم لتطويع مصطلح الإرهاب بما يناسب أغراضهم وتوجهاتهم السياسية، وإن هذا حاصل حتى لدى الولايات المتحدة الأمريكية التي تبنت شعار مكافحة الإرهاب منذ عقود طويلة، لذا جاءت تعاريف عديدة للإرهاب يمكن الوقوف عند أبرزها:

1. التعريف الموسوعي للإرهاب:

أ. موسوعة لاروس: تشير كلمة إرهاب Terrorism إلى مجموعة أعمال العنف التي ترتكبها المجموعات الثورية، والإرهابي Terrorist هو ذلك الشخص الذي يمارس العنف وقد ارتبط وصف إرهابي بزعماء الثورة الفرنسية من اليعاقبة الذين أقاموا حكماً مبنياً على الرعب والإرهاب في فرنسا عام 1793⁽²⁾.

ب. قاموس السياسة: تعني كلمة إرهابي Terrorist هو الشخص الذي يلجأ إلى العنف والرعب لتحقيق أهدافه السياسية والتي كثيراً ما تتضمن الإطاحة بالنظام القائم⁽³⁾.

ج. قاموس العلوم الاجتماعية: تشير كلمة الإرهاب إلى "نوع خاص من الاستبداد غير المقيد بقانون أو قاعدة ولا يعير اهتماماً لمسألة أمن ضحاياه وهو

(¹) غالي، بطرس بطرس. الأمم المتحدة ومواجهة الإرهاب، السياسة الدولية، العدد 127، يناير 1997، ص 168.

(²) Grand Larousse (1964). Encyclopedique Paris: Librairie Larousse, Tome Dixieme , p261.

(³) Elliott , Florence and Michael Summer skill (1961). "A Dictionnary of politics", U.S.A.: Penguin Books, p 329.

يوجه ضرباته - التي لا تأخذ نمطا محددا - إلى أهدافه المقصودة بهدف خلق جو من الرعب والخوف وشل فاعلية ومقاومة الضحايا⁽¹⁾.

د. قاموس إكسفورد: تعني كلمة إرهاب Terrorism "هي سياسة أو أسلوب يعد لإرهاب وإفزاز المناوئين أو المعارضين لحكومة ما" أما كلمة إرهابي فتستخدم للإشارة إلى الأسلوب الذي مارسه اليعاقبة وعملاؤهم خلال الثورة الفرنسية، كما تشير الكلمة إلى أي شخص يحاول أن يدعم آراءه بالإكراه أو التهديد والترويع⁽²⁾.

2. تعريف الفقه الدولي للإرهاب:

أ. تعريف الجيش الأمريكي للإرهاب في قانون الولايات المتحدة، النسق الرسمي للقوانين مفاده:

هو الاستخدام المدروس للعنف، أو التهديد بالعنف لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو أيديولوجية في طبيعتها... من خلال الترهيب والإكراه أو بث الخوف⁽³⁾.
إلا أن هذا التعريف قد أبطل العمل به منذ عهد الرئيس ريغان لأنه تناول معانياً واضحة تشير إلى أن الولايات المتحدة دولة إرهابية رائدة وإن إدارة الرئيس ريغان منخرطة في إرهاب دولي واسع⁽⁴⁾، وأستعيض عنه بتعريف وزارة الخارجية الأمريكية الذي اعتبر الإرهاب:

(¹) Gould, Julius (e.d) (1964). "A Dictionary of the social Sciences"- London: Tavistock Publications Limited , p 719.

(²) William Little et al, (1967). The Shorter Oxford English Dictionary – London: Oxford University Press, p 2155-21556.

(³) U.S. Army Operational Concept for Terrorism Counteraction. TRADOC Pamphlet No. 525.37.1984.

(⁴) تشومسكي، نعوم وجلبير الأشقر (2007). السلطان الخطير السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط - بيروت، دار الساقى، ترجمة ربيع وهبة، ص 18.

هو العنف المتعمد الذي تقوم به جماعات غير حكومية أو عملاء سريون بدافع سياسي ضد أهداف غير مقاتلة ويهدف عادة للتأثير على الجمهور⁽¹⁾.

ب. تعريف الحكومة البريطانية:

"الإرهاب هو اللجوء إلى عمل، أو التهديد باللجوء إلى عمل عنيف، ضار أو معطل يقصد منه التأثير على الحكومة، أو التهويل على الجمهور، ويكون بغرض الترويع لقضية سياسية، دينية أو أيديولوجية"⁽²⁾.

جـ. تعريف الاتحاد الأوروبي:

"هو العمل الذي يؤدي لترويع المواطنين أو يسعى لزعزعة استقرار أو تقويض المؤسسات السياسية أو الدستورية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لإحدى الدول أو المنظمات الدولية، مثل الهجمات ضد حياة الأفراد أو الهجمات ضد السلامة الجسدية للأفراد أو اختطاف واحتجاز الرهائن، أم إحداث أضرار كبيرة بالمؤسسات الحكومية، أو اختطاف الطائرات والسفن ووسائل النقل الأخرى أو تصنيع أو حيازة المواد أو الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، أو إدارة جماعة إرهابية أو المشاركة في أنشطة جماعة إرهابية تقوم بمثل هذه الأعمال"⁽³⁾.

(1) المشاقبة، أمين (2008). المخاطر والتحديات في الاتجاهين الغربي والعربي منظور عربي، الكويت، ص 9.

(2) تشومسكي، نعوم (2004). الهيمنة أم البقاء السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، مرجع سابق، ص 222.

(3) المشاقبة، المخاطر والتحديات في الاتجاهين الغربي والعربي منظور عربي، مرجع سابق، ص 9.

د. تعريف المجمع الفقهي الإسلامي عام 2002:

"العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغياً على الإنسان: دينه ودمه وعقله وماله وعرضه وأنه يشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر"⁽¹⁾.

إن تعدد التعاريف التي تناولت ظاهرة الإرهاب قد أثار العديد من الإشكاليات المتعلقة بأسبابه التي تؤثر على حقوق الشعوب والمبادئ العامة للقانون الدولي، فضلاً عن كيفية مواجهته التي تعددت صورها وأشكالها مما جعل الدول الكبرى تتعامل بمكياالين تجاه هذه الظاهرة الدولية.

فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط في شهر أكتوبر من عام 1985 عدة أحداث جسيمة و مترابطة بصورة أو بأخرى تتعلق بظاهرة الإرهاب، حيث قامت الطائرات الإسرائيلية بشن غارة على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في ناحية حمام الشط 35 كم جنوب العاصمة التونسية معللة عملها بأنه جاء انتقاماً لمقتل ثلاثة إسرائيليين على متن يخت في قبرص بأيدي المخابرات الفلسطينية قبل الغارة، ثم أعقب هذه العملية قيام مسلحين فلسطينيين باختطاف السفينة الإيطالية "أشيل لورو" التي قتل على ظهرها الراكب الأمريكي ليون جنجر على أيدي المسلحين قبل تسليم أنفسهم للسلطات المصرية جراء عقد صفقة تسمح لهم بالمغادرة على متن طائرة مصرية مقابل إطلاق سراح ركاب السفينة، إلا أن الطائرات الحربية الأمريكية اعترضت الطائرة المصرية وأجبرتها على الهبوط في قاعدة سينجو بلا التابعة لحلف شمال الأطلسي في جزيرة صقلية حيث جرى اعتقال الفلسطينيين.

من هذه الإحداث المترابطة كان تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل واضحاً وكذلك بعض الدول الغربية مما وفر لها الغطاء القانوني لعملية حمام الشط، والنظرة الموضوعية تتطلب الوقوف عند الأحداث، فهل يعتبر ما تصر عليه إسرائيل في وصف منظمة التحرير بالإرهاب وصفاً سليماً في صلب القانون

(¹) المرجع السابق، ص 10.

الدولي؟ وما هو الوضع بالنسبة لإعلان البيت الابيض من إقراره للغارة الإسرائيلية باعتبارها إجراءً انتقامياً مشروعاً ضد أعمال الإرهاب ودفاعاً مشروعاً عن النفس؟⁽¹⁾.

وفي مثال ثان نجحت الأمم المتحدة من تمرير قرار طويل ومفصل في 7 أكتوبر 1987 يستنكر في جزئه "14" جريمة الإرهاب بأقوى المصطلحات التي تدعو الدول للعمل على مكافحة هذه الظاهرة، وقد وافق على القرار 153 دولة مقابل اثنتين وامتناع واحدة عن التصويت هي هندوراس، أما الدولتان المعارضتان فهما الولايات المتحدة وإسرائيل حيث علل سفيراهما التصويت ضد القرار لوجود عبارة مسيئة تقول: "ليس في هذا القرار ما يمكن أن يسيء بأي طريقة الحق في تقرير المصير، والحرية والاستقلال، كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، للشعوب التي حرمت بالقوة من هذا الحق.. خصوصاً الشعوب التي تزرع تحت نظم استعمارية وعنصرية واحتلال أجنبي، أو تحت أي أشكال أخرى من السيطرة الاستعمارية، ولا على حق تلك الشعوب في الكفاح من أجل هذه الغاية والسعي إلى الدعم وتلقيه"، وأن الذي لم تستطع الولايات المتحدة ولا إسرائيل قبوله هو عبارة "نظم استعمارية وعنصرية" والتي كانت تعني نظام جنوب افريقيا التي كانت حليفة للولايات المتحدة ونظامها مدعوم منها، كما إن عبارة "احتلال أجنبي" فقد كان هذا المصطلح يشير إلى قطاع غزة والضفة الغربية ومرتفعات الجولان، لذلك لم تسمح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بمقاومة هذا الاحتلال⁽²⁾، ومن أجل هذا فإن حكومات المجتمعات المتقدمة تعمل على توفير الأمن لأفرادها عبر نشاطاتها الدؤوبة لحل العضلات والمشاكل التي تمنع تحقيق هذا الهدف المهم بالاعتماد على الطرق الشرعية والوسائل القانونية التي يتم وضعها تحت تصرف الأفراد لتنفيذ

(1) رمضان، عصام صادق. الابعاد القانونية للإرهاب الدولي، السياسة الدولية، العدد 85 يوليو 1986، أعيد نشره في العدد 161 يوليو 2005، ص 170.

(2) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 42/159 الصادر في 7 أكتوبر 1987.

مبدأ سيادة القانون وتجاوز أعمال الفوضى والاستبداد من أجل تحقيق الاستقرار والأمان، كما تسعى الدول الراقية للقضاء على الشعور بالإحباط لدى الأفراد من خلال سن التشريعات وتوفير الحقوق المدنية للمواطنين بما يمنع حدوث أعمال العنف وإحلال الحوار كبديل عنه لتجاوز الأعمال الإرهابية التي قد تحدث نتيجة الإحباط.

المطلب الثاني

أسباب ظاهرة الإرهاب

يعزى الإرهاب في أي مكان في العالم لأسباب عدة، قد تتعلق بالتعصب الديني أو الإيديولوجي أو بسبب الحكم الديكتاتوري والمصاعب الاجتماعية والاقتصادية. إلا أن الإرهاب الذي واجهته الولايات المتحدة في 11 سبتمبر كان يرتبط أيضاً بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، هذه السياسة التي كانت متحيزة طوال نصف قرن لإسرائيل ليس فقط على حساب المبادئ التي يفترض أن الأمة الأمريكية تؤمن بها وهي مبادئ الحرية وتقرير المصير، فقد أسهمت تلك السياسة في تغذية مشاعر من الكراهية والمرارة واليأس سادت العالم الإسلامي بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص، تجاه الولايات المتحدة، وإذا كانت النخب السياسية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات الإسلامية والعربية قادرة على كبح مشاعرها والسعي للفهم المتعقل الرشيد لتعقيدات السياسة الأمريكية وديناميكيتها الداخلية، فإن الرأي العام في الشارعين العربي والإسلامي ليس مقيداً بكل هذا، فإنه يرى التحيز الأمريكي الواضح لإسرائيل وهذا يغطي على أي حقيقة أخرى، حتى لو كانت مساعدات مالية أو اقتصادية أو عسكرية أو مجاملات كلامية للعرب والمسلمين من نظرائهم الأمريكيين⁽¹⁾.

(1) حرب أسامة الغزالي. هل استوعب الأمريكيون درس 11 سبتمبر 2001، السياسة الدولية، العدد 147، يناير 2002، أعيد نشره في العدد 161 يوليو 2005، ص 173.

كما ان الدول قد اختلفت تجاه مسألة استخدام القوة المسلحة في عمليات التحرر الوطني للتخلص من القوى الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي لها، لذا تعددت أسباب ظاهرة الإرهاب التي عزاها البعض لأن تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ومن هذه الأسباب⁽¹⁾:

1. احتلال أراضي الدول وإخضاع السكان للسيطرة الاستعمارية.
2. طرد سكان إقليم معين منه.
3. تطبيق سياسة التمييز والفصل العنصري.
4. التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
5. الاستغلال غير المشروع أو غير العادل لموارد بلد معين.
6. مساندة بعض الدول لنظام غير شرعي.
7. عدم اهتمام المجتمع الدولي بالظلم الواقع على أفراد معينين أو على مجتمعات أو دول.
8. انتهاك حقوق الأفراد والشعوب، أو الاعتداء على أموال ومصالح الدولة أو رعاياها في الخارج.
9. الفقر والمرض والبؤس.
10. اتباع سياسات غير عادلة من قبل بعض الدول أو المنظمات الدولية (اللغة المزدوجة، التعتيم على انتهاكات حقوق الإنسان لحماية نظام معين).

في حين يرى البعض الآخر أسباب ظاهرة الإرهاب إلى ازدياد الظلم الذي يقع على طبقات اجتماعية معينة من قبل الأنظمة السلطوية خاصة في دول العالم الثالث، مع اتباع أساليب قمعية من قبل تلك الأنظمة في مواجهة شعوبها الأمر الذي

(¹) أبو الوفاء، أحمد. ظاهرة الإرهاب الدولي، السياسة الدولية، العدد 161، يوليو 2005. ص 161.

يولد الكراهية والشعور بالإحباط في نفوس الشعوب مما يدفعها لاعتماد العنف كبديل عن الحوار، وهناك أسباب تتعلق بالأيدولوجيات المتطرفة التي تبدي قدراً كبيراً من الكراهية وعم التسامح⁽¹⁾.

وقد شهد العالم ومنذ ستينيات القرن العشرين موجة إرهابية عنيفة تركزت في أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، حيث عرفت أوروبا الغربية أشكالاً متعددة من الإرهاب كانت تدرج تحت مسميات إرهاب اليمين وإرهاب اليسار، كما كان هناك الإرهاب الانفصالي الذي يسعى لتحقيق انفصال إقليم أو جزء من دولة أو الحصول على الحكم الذاتي، بالإضافة إلى نوع آخر من الإرهاب هو الإرهاب الأجنبي الذي تقوم به عناصر أجنبية في دول أخرى⁽²⁾.

وفي أعقاب الحرب الباردة تخلت بعض الدول الداعمة للإرهاب صلتها بأنموذج إرهاب الدولة بعد أن كانت مظاهر هذا الانموذج واضحة للعيان من خلال دعمها بعض الجماعات الإرهابية، فمثلاً في أواسط التسعينات وما تلاها قطعت ليبيا علاقاتها مع رجال "الألوية الحمراء" الإيطالية و"الجيش الجمهوري الإيرلندي" كما أبعدت من أراضيها منظمة أبو نضال - أحد أجنحة فتح المنشقة - بالإضافة لإبعاد عدد آخر من الأشخاص المشتبه بتورطهم بالعمل ضد أنظمة الحكم في مصر واليمن والأردن⁽³⁾.

أما عن تعاظم الظاهرة الإرهابية في العالم فقد ازدادت التهديدات الإرهابية في الشرق الأوسط منذ اندلاع حرب الخليج الثانية عام 1991 حيث أدى ذلك التهديد لإحداث التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة مما أنتج عن حرب مفتوحة

(¹) المشاقبة، المخاطر والتحديات في الاتجاهين الغربي والعربي منظور عربي، مرجع سابق، ص 11.

(²) الغنام، محمد. الإرهاب في الديمقراطية الغربية، السياسة الدولية، العدد 107، يناير 1992، أعيد نشره في العدد 161 يوليو 2005، ص 171.

(³) بريماكوف، مرجع سابق، ص 14.

وفوضى سياسية وغياب لعامل الامن الاقتصادي وخلق ازمان عديدة إكتسبت ابعادا خطيرة بعد أن عدت بعض الدول إرهابها بأنه مكافحة للإرهاب نتيجة غياب التعريف الرسمي والقانوني للظاهرة⁽¹⁾، مع عدم وجود حدود واضحة بين الإرهاب والعدوان أو بين الإرهاب والمقاومة. وقد أنصرف الاهتمام الدولي إلى خطورة هذه الحالة من خلال اللجوء لمكافحة الإرهاب، إلا أنه يجدر الوقوف عند بعض المؤشرات التي تجعل من اتصال المسميات بعضها ببعض الآخر يخلق مثل هذا الخلط في المفاهيم، ومن هذه المؤشرات⁽²⁾:

أ. حق تقرير المصير والحرية والاستقلال:

ما دام هناك حق للشعوب المستعمرة في تصفية الاستعمار ومقاومة الاحتلال والحصول على الحرية والاستقلال فإن ذلك يعطيها المشروعية باستخدام جميع الوسائل التي تمكنها من تحقيق ذلك ونيل الحرية وكما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

إلا أن النصوص القانونية تكون عاجزة عن لفت الأنظار إلى العديد من الوسائل المشار إليها المستخدمة من قبل حركات التحرر الوطني التي كانت تؤثر على العديد من المرافق الدولية كالمطارات عند تحويل مسار الطائرات بالقوة وخطفها أو تعريض حياة العديد من الأبرياء للخطر عند أخذ الرهائن أو عند الاعتداء على الدبلوماسيين وكذلك أعمال القرصنة البحرية.

(¹) Bensahel, Nora and Daniel L. Byman (Edited) (2004) "The Future Security Environment in the Middle East: Conflict , Stability , and Political Change" , Prepared for the United States Air Force , Approved for Public Release ; Distribution Unlimited , RAND Project AIR FORCE, p3.

(²) الأشعل، مرجع سابق، ص 166.

ب. نسبية النظر إلى الجرائم الإرهابية:

إن عدم وضوح مفهوم الإرهاب وعدم وجود مرجعية قانونية رسمية تقوم بتناول قضية الإرهاب، جعل النظر إلى الجريمة الإرهابية يتفاوت تجاه الأغراض التي تسعى الدول من ورائها لتحقيق أهدافها وسياساتها لذا فإن مصطلح الإرهاب هو مصطلح نسبي لا يقف عند تحديد معين فالجرائم من وجهة نظر الولايات المتحدة ليست هي كذلك من وجهة نظر عدد آخر من الدول، أم أنها لم تكن محل اتفاق بين دول العالم ومن أبرز تلك الجرائم: أعمال بعض الجماعات التي التزمت بأعمال العنف، مثل بادر ماينهوف في ألمانيا، والجيش الأحمر الياباني، والألوية الحمراء في إيطاليا، والجيش الجمهوري الأيرلندي في أيرلندا.

ج. قضية المرتزقة:

برزت هذه القضية في العصر الحديث على يد حكومة جنوب أفريقيا خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي حيث جندت هذه الحكومة جيوش المرتزقة للإغارة على دول أفريقية مجاورة تختلف في مواقفها مع الدول الغربية والنظرة العنصرية، وكان الهدف من نشاط هؤلاء المرتزقة هو لخدمة أهداف الشركات المتعددة الجنسية المتمثلة بنهب ثروات الدول الإفريقية. وقد اعتبرت اتفاقية جنيف لعام 1949 طائفة المرتزقة بأنهم مجرمين دوليين كما نظرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1989 باعتبارهم مجرمين يهددون السلام الإقليمي للدول الإفريقية، أما في حقبة التسعينيات فإن الأمر قد تغير وأصبح وضعهم مشروعاً، إذ تم الاستعانة بهم في حروب وصراعات عديدة مثل حرب البوسنة، والكونغو، وأنغولا.

كما استخدم تعبير الإرهاب لوصف أنواع العنف السياسي إضافة إلى أنه أداة لبعض الصراعات السياسية التي تملئها إمكانات وظروف القوى السياسية عندما تلجأ إليه بأسلوب منظم ومخطط له لأهداف محددة، وقد يكون جزءاً من إستراتيجية

تم الإعداد لها مسبقاً ويجري تنفيذها عندما تسنح الظروف لذلك، وهذا ما حدث في فترات متعددة في مصر⁽¹⁾.

إضافة لما تقدم ساهمت الولايات المتحدة في ازدياد وتنامي ظاهرة الإرهاب جراء القيام بمحاولات التصدي للظاهرة حيث سمحت لنفسها تدعيم وتوطيد صفة الأحادية في إطار الحرب على الإرهاب خلال مرحلة غياب التنافس الدولي معها بعد الانتقال من القطبية الثنائية إلى نظيرتها الأحادية، وأيدت حرب الخليج الثانية 1991 وما تلاها من ممارسات أحادية ذلك من خلال تنفيذ ضربة جوية ضد إحدى منشآت الخدمة السرية العراقية في بغداد عام 1993 خلال فترة حكم الرئيس السابق بيل كلينتون، وأعطت نفسها حق القيام لبعض الضربات الاستباقية بعد تفجير السفارتين الأمريكيتين في تنزانيا وكينيا أوائل عام 1998 من قبل تنظيم القاعدة، فأشار كلينتون في مذكراته قائلاً:

كان لدى آل "سي.أي.إيه" معلومات إستخبارية بأن ابن لادن ورؤساء طاقمه كانوا يخططون للاجتماع في أحد مخيماته في أفغانستان في 20 أغسطس لتقييم تأثير هجماتهم والتخطيط لعملياتهم المقبلة، وسيشكل الاجتماع فرصة للثأر، وربما القبض على عدد كبير من قيادات القاعدة. طلبت من "ساندي بيرغر" تولي عملية الرد العسكري⁽²⁾.

ثم قامت حكومة كلينتون في السادس والعشرين من ديسمبر عام 1998 بتنفيذ ضربات عسكرية وقائية ضد العراق بحجة اتباعه برامج عسكرية خفية تتعلق بإنتاج أسلحة الدمار الشامل.

أما عن الهجمات التي حدثت صباح يوم 11 سبتمبر 2001 فإنها قد غيرت الشيء الكثير بعد أن دخل العالم عصراً جديداً مرعباً هو عصر الإرهاب، حيث

(1) حرب، أسامة الغزالي. الإرهاب والسياسة الدولية، السياسة الدولية، العدد 112، أبريل 1993، ص 12.

(2) وثيقة مذكرات الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الصادرة في 2007/8/6، ص 797-999.

جرى اختطاف اربع طائرات مدنية اثناء رحلاتها الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية لتقتحم اثنتان منها برجى مركز التجارة العالمي في نيويورك في حين سقطت الثالثة فوق مقر وزارة الدفاع "البنتاغون" أما الرابعة فقد فشلت في الوصول إلى هدفها وسقطت في ولاية بنسلفانيا، مما دفع المسئولون الأميركيون التفكير بجدية لدراسة الرد الحاسم على ما جرى فظهرت أفكاراً متعددة لهذا الغرض، كان أبرزها حشد تحالف دولي يتولى مهمة الرد القوي والفوري والحاسم، لا سيما وأنها قد جربت تشكيل هذه التحالفات الدولية عندما واجهت القوات العراقية في الكويت عام 1991.

المطلب الثالث

الولايات المتحدة والحرب على الإرهاب

يظل جوهر الإرهاب واحداً من حيث أنه استخدام العنف أو التهديد باستخدامه لأجل إثارة الخوف والهلع في المجتمع واستهداف الأفراد والجماعات أو المؤسسات أو نظام الحكم في ذلك المجتمع لتحقيق هدف معين غالباً ما يكون ذلك الهدف سياسياً، إلا أن أشكال الإرهاب وأدواته وتكتيكاته تتطور وتختلف مع مرور الزمن، حيث يلعب النظام الدولي القائم وخصائصه دوراً في التأثير على الإرهاب كظاهرة من حيث الأهداف والآليات، لذا فإن الإرهاب قد مر بمراحل ثلاث في العصر الحديث تبلورت عبر تطور الظاهرة الإرهابية على شكل أجيال هي⁽¹⁾:

- الجيل الأول: كان عبارة عن موجات ذات الطابع القومي المتطرف التي اجتاحت أوروبا أواخر القرن التاسع عشر وحتى عقد الثلاثينيات من

(¹) محمود، أحمد إبراهيم، أمريكا والإرهاب: عالم جديد.. الشكل الرئيسي للصراع في الساحة الدولية، السياسة الدولية، العدد 147 يناير 2002، أعيد نشره في العدد 161 يوليو 2005، ص 175.

القرن العشرين، حيث كان القائمون بالإرهاب - على الاغلب - من الوطنيين المتطرفين حاملي الأسلحة الخفيفة.

- الجيل الثاني: هو عبارة عن موجات ذات الطابع الإيديولوجي أثناء الحرب الباردة، التي كانت في جوهرها أداة من أدوات الصراع بين الشرق والغرب، حيث نشأت الحركات الإرهابية اليسارية في أوروبا الغربية واليابان ومنها: بادر ماينهوف الألمانية، والعمل المباشر الفرنسية، والألوية الحمراء الإيطالية، والجيش الأحمر الياباني، ومارست أشكالاً من العنف الإيديولوجي ضد مجتمعاتها، واعتمدت أيضاً على الأسلحة الخفيفة والمتفجرات.

-الجيل الثالث: وهو الإرهاب الذي أتسم بخصائص متميزة عن الجيلين السابقين من حيث:

1. التنظيم: تتسم الجماعات الإرهابية الجديدة بأنها ذات نمط عابر للقارات، وأفرادها ينتمون إلى جنسيات مختلفة، ولا تجمعهم قضايا قومية ولكن تجمعهم أيديولوجية دينية أو سياسية محددة، وتنتقل هذه الجماعات من مكان لآخر بحيث يصعب متابعتها أو تعقبها أو استهدافها.

2. الأهداف: يركز الإرهاب الجديد على إيقاع أكبر قدر من الخسائر مادياً وبشرياً.

3. التسليح: أصبح الإرهاب الجديد قادراً على استخدام منظومات تسليحية أكثر تطوراً وتعقيداً بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل.

وما أن جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 حتى أنصب الاهتمام على ظاهرة الإرهاب من قبل الأمريكيين بعد أن دفعوا الخسائر الفادحة وأعلنت الأحداث عن الجرأة المطلقة للمنفيين وأظهرت الضعف الكبير الموجود لدى الأجهزة الأمنية المختصة في الولايات المتحدة ودول العالم التي تتعاون معها، مما دفع الإدارة الأمريكية لإعلان استمرار حربها على الإرهاب وبناء الدفاع الوطني بحيث أصبح في سلم أولويات الأمن القومي الاعتماد على الطاقات الوطنية.

كما لم يعد مفاجئاً لأحد أن الأمريكيين سواء كان عملهم وحدهم أو بالتعاون مع الشركاء الدوليين بأن تحقيق الربح في معارك عديدة في الحرب على الإرهاب جاء من خلال قتل وإلقاء القبض على الكثير من المشاركين في الإرهاب، وتدمير خلاياهم وتجفيف شبكات الدعم المالي لهم. فقد حاربت الولايات المتحدة الأمريكية الإرهاب بطرق عديدة وبشكل فعال بعد أحداث 11 سبتمبر أكثر مما كانت عليه قبل الأحداث.

إن الإرهابيين الذين تحاربهم الولايات المتحدة اليوم هم أنفسهم "أصدقاء الأمس" حيث حصلوا على الأسلحة وميادين التدريب مقابل إلحاق الهزيمة بالروس عندما كان "الأفغان العرب" يقاتلون قبل وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر لأكثر من عشر سنوات من أجل تحرير أفغانستان من "الاحتلال السوفييتي الكافر"، هؤلاء المقاتلون الذين اكتسبوا خبرة في أساليب القتال وأعمال حرب العصابات جراء اتساع رؤيتهم التي شملت دولاً عديدة جاءوا منها في مسعى للتخلص من إجراءات القمع التي تمارس ضدهم، مع تجربة جديدة في معرفة حقيقة الأمور في العالم جراء التعامل المنتظم مع أجهزة الاستخبارات في كل من باكستان وإيران، وعلاقة حميمة مع الأمريكيين والحركات الإسلامية الأفغانية وخاصة حركة طالبان، الأمر الذي مكنهم من دفع وإجبار القوات الروسية على الرحيل من أفغانستان عام 1989 تاركين وراءهم حوالي أربعين ألف قتيل⁽¹⁾.

كما أن دولاً عديدة في العالم استجابت لنداء محاربة الإرهاب وعملت على تركيز نشاطها لدعم الأمن الداخلي فيها وكانت جهودها مكملة لجهود الأمريكيين بحيث تعمل على أساس أنها قوة متعددة الأطراف في المعركة ضد المتطرفين. لذا فإن ظاهرة الأفغان العرب تشكل تحدياً مضافاً أمام الولايات المتحدة، لا سيما وأن تحالفهم مع حركة طالبان جاء استجابة لمعطيات عديدة يأتي في مقدمتها؛

(1) دايار، جوين (2008). الفوضى التي نظمها الشرق الأوسط بعد العراق - بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ترجمة بسام شبحا، ص 120.

الاتفاق على الاسلوب الجهادي في مواجهة الاحتلال الأمريكي لافغانستان بالاعتماد على أساليب العنف وإرهاب العدو تطبيقاً لقوله تعالى: واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لاتعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف اليكم وانتم لا تظلمون. الأنفال: 60⁽¹⁾، كما وإن توثيق العلاقة بين الطرفين أثمر عن تبلور الحركة الإسلامية المسلحة التي تركت التوقع القطري في اتجاه الأممية، والاستعاضة عن فكرة الدولة الإسلامية بفكرة الخلافة، وعن مقاتلة الأنظمة القطرية بحرب أمريكا، فظهرت أفغانستان قطباً جهادياً استطاع أن يستقطب عدداً كبيراً من الشباب المسلم من شتى الدول العربية، فأسس "أسامة بن لادن" في بداية قدومه إلى أفغانستان عام 1979 "بيت الأنصار" و"بيت القاعدة" لاستقبال الشباب العربي المسلم حيث يقضي الشاب الجديد ثلاثة أشهر في "بيت الأنصار" المخصص للقادمين الجدد إذ يمارسون الرياضة والتدريبات العسكرية، ويتلقون المحاضرات التثقيفية، ينتقل بعدها "المجاهدون الجدد" إلى "بيت القاعدة" حيث يتم التركيز فيها على الجانب العسكري⁽²⁾، يزجون بعدها في مواجهة مباشرة مع القوات العسكرية الأمريكية في أفغانستان وخارجها كلاً حسب التدريبات التي تلقاها، حيث تمكن التنظيم من إحراز نجاحات متعددة كان من أبرزها تفجير سفارتي الولايات المتحدة في كل من تنزانيا وكينيا في عام 1998، وهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 فضلاً عن العمليات "الجهادية" في أفغانستان والعراق، مما عرض كثير من مقاتلي القاعدة إلى الاعتقال على يد القوات الأمريكية وباتوا يرسلون إلى معتقلات الجيش الأمريكي التي أضحت مكتظة بهم، حيث يقدر عدد المعتقلين في مركز الاعتقال التابع للقاعدة البحرية الأمريكية في خليج غوانتانامو في كوبا حوالي 600 شخص، مودعون في

(1) القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية 60.

(2) جربوعة، محمد (2001). أسامة بن لادن وظاهرة العنف الديني لماذا؟ - بيروت،

النداء للنشر، ص 15 - 16.

اقصاص فولاذية لا تقيهم حر الصيف او برد الشتاء، إذ لا تعاملهم إدارة الرئيس بوش كأسرى حرب وإنما "مقاتلين أعداء"، وتكون إقامتهم في المعتقل غير محددة، ولا يتمتعون بالحقوق التي تنص عليها اتفاقيات جنيف أو القانون الفيدرالي الأمريكي، ويجري التحقيق معهم من قبل ضباط وكالة الاستخبارات المركزية "C.I.A" ومكتب المباحث الفيدرالية "FBI" والمحققين التابعين للجيش الأمريكي، وقد أشار الصحفي الأمريكي سيمور هيرش إلى أن أحد المحللين التابعين لوكالة الاستخبارات المركزية كان يجيد تحدث اللغة العربية بطلاقة. قد أرسل إلى معتقل غوانتانامو وقابل 30 معتقلاً على الأقل في محاولة لمعرفة هويتهم وكيف انتهى بهم الأمر إلى المعتقل، وجاء بعض ما توصل إليه الذي عهد به لاحقاً إلى زميل له في الوكالة إلى "إننا نرتكب جرائم حرب في معتقل غوانتانامو"⁽¹⁾.

وهذا ما لا تعترف به الولايات المتحدة إذ تقوم السلطات الأمريكية أحياناً بتنظيم زيارات لعدد من الصحفيين ووفود من الكونغرس إلى معتقل غوانتانامو فيذكر العديد منهم أن لا شيء خاطئ هناك، لأنهم يشاهدون ما أراد الجيش أن يروه وما سمحوا لهم برؤيته، ناهيك عن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة بعض المعتقلين إلى أوطانهم من الذين لم تثبت عليهم الاتهامات، أو بعد قضائهم فترة الاعتقال، مع تدهور الحالة الصحية النفسية لعدد كبير من المعتقلين بسبب الغموض الذي يحيط بمصيرهم.

إلا أنه ومع مرور الوقت فإن ذكرى "غزوة مانهاتن" لم تحافظ على نفس أهميتها لدى الكثير من الدول كما هي بالنسبة للأمريكيين مما دفع واشنطن لإدارة هذه الفجوة في الفهم عن الاختلافات السياسية تجاه الأولويات ذات الأهمية المتزايدة لتلك الدول. وعلى المستوى العملي فإن طبيعة التهديد الذي تمثل في أحداث

(¹) هيرش، سيمور (2005). القيادة الأمريكية العمياء الطريق من 11 أيلول إلى سجن أبو غريب - بيروت، الدار العربية للعلوم، ترجمة: مركز التعريب والترجمة، ص 11-12.

11 سبتمبر 2001، قد تطور على مدار السنوات التالية للاحداث مما تطلب اشكالا جديدة في الرد من قبل الإدارة الأمريكية، وأن التغييرات الرئيسة لذلك قد شملت⁽¹⁾:

أ. التعاون المتبادل:

إن الحاجة قد أظهرت تعزيز التعاون بين مقاتلي القاعدة فيما بينهم وبطرق مختلفة من أجل ديمومة نشاطاتهم، كما أن النجاح في جهود مقاومة ومكافحة الإرهاب بعد 11 سبتمبر 2001، قد أرغمت بعض المجموعات المتطرفة "الإرهابية" والمتباينة والتي تحمل وجهات نظر سياسية مختلفة للعمل معاً والمشاركة بالمصادر والموارد، كما أن تدمير البنية التحتية لتنظيم القاعدة في أفغانستان ومطاردة قيادات التنظيم قد أجبر العديد من هذه المجموعات على أن يتولى قيادتها وصناعة القرار فيها مقاتلون من المراتب الأدنى في سلم القيادة، فكانت النتيجة بأن تنتقل هذه المجموعات مع زيادة في التعاون والاندماج فيما بينها مع ظهور أشكال مختلفة من القيادات "كأبي مصعب الزرقاوي"، كما أن الصلات أصبحت لديها أقل اعتماداً على الهيكليات التنظيمية منها على العلاقات الشخصية التي تطورت في معسكرات التدريب في أفغانستان وغيرها من الدول، أو من خلال الروابط الحزبية ضمن تنظيم الإخوان المسلمين أو الجمعيات الإسلامية الأخرى والتي سهلت من عمليات انتساب الجماعات لها.

ب. المرونة والتكيف:

لقد استجابت القاعدة وتعاملت مع الاهتمام الدولي المتزايد لحجم التهديد الذي تشكله من خلال تطوير أنماط جديدة من التنظيم والعمليات والسلوك. وبعد المشاركة بالمصادر والموارد والاعتماد على العلاقات الشخصية، فإنهم باحتراف ونشاط مستمر يبحثون عن الطرق الملائمة لكي يتجنبوا إجراءات مكافحة الإرهاب،

(1) وثيقة تقرير المجموعة الرئاسية الأمريكية عام 2005.

وغالباً ما تكون بسرعة تماثل سرعة فرض تلك الإجراءات من الدول المعنية. وهذا التطور واضح في التمويل وفي مجال السفر والاتصالات عبر شبكة الانترنت وغيرها.

ج. الدعم الرسمي:

وإن الدعم الرسمي مهم جداً للمجموعات المتطرفة التي تحتاج لعقد الصفقات المالية بسرعة عالية والتدريب والتمويل والدعم اللوجستي، أما بدونها فإن الملجأ والمرور الآمن لا يتحقق وسيؤثر على إمكانية عمل تلك المجموعات، ومن وجهة النظر الأمريكية فإن هذه المجموعات كانت تتلقى الدعم من إيران وسوريا اللتين تعتبران من الدول الأكثر تقديمًا لدعم الرسمي للمجموعات "الإرهابية" في منطقة الشرق الأوسط، وقد بنت الولايات المتحدة سياستها في مكافحة الإرهاب على أساس اتهام سبق أن وجهته للاتحاد السوفيتي السابق، حينما نعتته "بإمبراطورية الشر" ثم استخدمت الاتهام نفسه تجاه ما سمتهم الدول المارقة، أي الدول التي ترعى الإرهاب: وهو المصطلح الذي ظهر في عهد الرئيس كلينتون، ثم تطور ليصبح أكثر اتساعاً في عام 2002، حينما أطلق الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن مصطلحاً جديداً سماه "محور الشر" والذي يعد امتداداً للمفهوم السابق وأعني به الدول المارقة⁽¹⁾.

د. الساحة العراقية:

أصبح العراق يمثل المسرح المركزي للحرب على الإرهاب، إذ تنشط فيه العديد من الجماعات المسلحة والتي تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة العراقية مجموعات إرهابية، إذ نجد هناك خليط من "المجاهدين" والبعثيين السابقين فضلاً عن بعض العناصر الإجرامية التي تغذيها أجهزة مخابرات دول عديدة سواء في المنطقة أو خارجها مستغلين بذلك الفراغ الذي نجم عن زوال نظام صدام حسين وعدم قدرة قوات التحالف بفرض النظام، بحيث أصبح البعض يتمتع بشخصية

مشهورة امثال ابي مصعب الزرقاوي وابي حمزة المهاجر وابي عمر البغدادي وغيرهم، حيث يشير تقرير صادر عن وزارة الدفاع الأمريكية وتحدث عنه الكاتب خير الدين حسيب في مقابلة مع قناة الجزيرة القطرية في 20/12/2006، بأن عدد الهجمات التي تعرضت لها القوات الأمريكية والمدنيون خلال الفصل الأخير من عام 2006 زادت بنسبة 22%، شكلت 68% منها هجمات ضد القوات الأمريكية.

وتبنى الرئيس بوش في مجال تحديد الإستراتيجية الأمريكية للأمن القومي في خطاب له في 20 سبتمبر 2002 اتجاهين جديدين بشأن القضية حيث ركز على⁽¹⁾: أولاً. احتفاظ الولايات المتحدة بحق الدفاع الشرعي والوقائي: وقد حدد بوش بأن أولويات الولايات المتحدة ستتمثل بتعطيل وتدمير المنظمات الإرهابية ذات الامتدادات العالمية ومهاجمة قياداتها ومراكز التحكم والقيادة والمعلومات لديها ودعمها المادي وقنوات تمويلها بما يؤدي لشل قدرة "الإرهابيين" على تخطيط العمليات وتنفيذها.

ثانياً. دعم الولايات المتحدة للمجتمع الدولي في حال التعرض لأي نوع من التهديد: وهنا أشار الرئيس بوش إلى تعطيل المنظمات الإرهابية وتدميرها الذي لا يتم إلا عن طريق:

أ. العمل المباشر والمستمر مع استخدام جميع عناصر القوة القومية والدولية.

ب. الدفاع عن الولايات المتحدة والشعب الأمريكي وعن المصالح القومية في الداخل والخارج عن طريق تحري مصدر التهديد وتدميره، مع السعي لكسب تأييد ودعم الأسرة الدولية.

ج. حرمان الإرهابيين من الرعاية والدعم والتأييد والمأوى عبر إقناع الدول بضرورة تحمل مسؤولياتها السيادية، أو إرغامها على الاضطلاع بهذه المسؤولية.

(1) براون، مرجع سابق، ص 237.

وقد عبر الرئيس بوش بانه يمكن استخلاص ان كل دولة في العالم يجب ان تتبنى موقفاً معيناً: إما تكون مع الولايات المتحدة أو مع الإرهابيين، كما اعتبر أن كل دولة تستمر في إيواء ودعم الإرهاب فهي نظام معادي لهم.

وعليه فقد جرى تقسيم العالم وفقاً للرؤية الأمريكية بما يتناسب وتحقيق مصالحها، فقد جرى استخدام مصطلحات مثل الخير والشر أو دول محور الشر كورقة ضغط لإقناع العالم بسياستها⁽¹⁾، وهنا أصرت أمريكا على غزو العراق بعد أن أعلنت جملة من الأهداف تبرر فيها هذا الغزو وكان أهمها:

-حيازة العراق لأسلحة الدمار الشامل.

-وجود علاقة بين النظام العراقي وتنظيم القاعدة.

-القضاء على الإرهاب.

ثم أضافت هدفاً آخراً لتلك الأهداف بعد أن تم احتلال العراق فأعلنت عن نيتها في إقامة تجربة فريدة للديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط.

أن الولايات المتحدة لم تتمكن من السيطرة على الظاهرة الإرهابية كما أنها لم تستطع القضاء على تنظيم القاعدة بشكل كامل، وأثبتت التجربة أن تدخلها العسكري في العراق لم يؤد سوى تزايد الإرهاب واستفزاز الشعوب، أما النشاطات التي قامت بها والتي اعتبرتها ضمن إطار العملية التراكمية في التقدم وتحقيق الانجازات في الحرب على الإرهاب فإنها تتعلق بالخطوات التالية:

1. تحقيق توافق في التوجهات المتطرفة التي يتبناها تيار اليمين المحافظ المسيطر على الإدارة الأمريكية مع تلك التوجهات اليمينية المتطرفة للحكومات الإسرائيلية باعتبار أن هذه التوجهات تلتقي في قضية الحرب على الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط⁽²⁾.

(¹) فهمي، مرجع سابق، ص 73.

(²) فؤاد، محمد نبيل (2003). البعد العسكري للأمن القومي المصري في ظل التهديدات الأمريكية والتحالف الأمريكي - الإسرائيلي، في: دراج، عمر ونادية محمود مصطفى

2. الحصول على التأييد الدولي في عدم شرعية الإرهاب: تزدهر نشاطات الحركات التي توصف بالإرهاب في البيئة التي يتم فيها تبرير أفعالها أو قبولها أو توضيحها وبالمقارنة عندما لا يكون بإمكانهم الدعوة سياسياً أو اجتماعياً أو قبول دفاعاتهم الإيديولوجية. وقد سعت الولايات المتحدة ومنذ أحداث 11 سبتمبر إلى حرمان تلك الحركات والجماعات من وجود الأرض التي ينطلقون منها إلى تنفيذ أعمالهم وحرمانهم أيضاً من وجود الملجأ الآمن، لذلك فإن الولايات المتحدة قد ضاعفت من جهودها مع الدول والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية لحرمان "الإرهابيين" من أي شكل من أشكال المساعدة الشرعية سواء كان على الصعيد السياسي أو الاجتماعي أو الإيديولوجي⁽¹⁾.

3. اكتشاف طرق جديدة لتعزيز التعاون الدولي في مقاومة الإرهاب: شمل هذا استعداد الولايات المتحدة للتعلم والاستفادة من تجارب الآخرين بالإضافة لإشراك هؤلاء الآخرين بالتجربة الأمريكية، فتشكل المركز القومي لمكافحة الإرهاب الذي ركز أولاً في نشاطه على معرفة مراكز تمويل الإرهاب والذي يعد الوصول إليها عجلة دافعة للتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، كما سعت الولايات المتحدة للإبقاء على وتيرة التعاون مع حكومات الدول الغربية والحلفاء الرئيسيين من الدول العربية والإسلامية والمشاركة في تبادل المعلومات عن نشاطات العناصر المتطرفة العاملة في الدول العربية والإسلامية مع التركيز بشكل خاص على نشاطات الحركات والجماعات والأفراد الداعية للإرهاب⁽²⁾.

(محررون)، مصر والأمة ماذا بعد العدوان على العراق - القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ص 89.

(¹) الحارثي، فهد العرابي (2004). أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية.. والعدل - بيروت، أسبار للدراسات والبحوث والأعلام، ص 176-177.

(²) وثيقة تقرير المجموعة للرئاسة الأمريكية عام 2005.

4. أصبح العراق البؤرة المركزية في الحرب على الإرهاب والخوف يأتي من أن يصبح ملجأً كبيراً للإرهابيين وهذا الأمر دفع الولايات المتحدة لكي تقوم بكافة الجهود الممكنة في المساعدة على تطوير قدرات الحكومة العراقية وأن تتمتع تلك الحكومة بالشرعية الكافية وتقويتها لمواجهة المتمردين لاسيما وأن العراق بات مركزاً لجذب وتعبئة "الجهاديين المتطرفين"، وقادت الولايات المتحدة حملة أيديولوجية متعددة الوجود لمكافحة التطرف الإسلامي، ومن جانب آخر ضاعفت جهودها من أجل فرض السيطرة اللازمة على الحدود العراقية خاصة مع سوريا مما دفع سوريا لإنهاء الدعم المباشر وغير المباشر للعناصر المناهضة للنظام في العراق سواء كانوا من العراقيين أو المقاتلين الأجانب⁽¹⁾.

5. العمل على تطويق المجموعات الإسلامية المتحدة: إن جهود الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب قد سلطت الضوء على حزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية باعتبار أن نشاطهما لا ينحصر فقط في الميدان العربي - الإسرائيلي وأن فكرة عدم وجود نشاط لهما في مناطق أخرى من العالم فكرة خاطئة من وجهة النظر الأمريكية فكلتا المنظمتين تقومان بالتعبئة وجمع الأموال وتأمين الدعم السياسي وتشاركان مع تنظيم القاعدة في نفس الإيديولوجية التي تصور الولايات المتحدة الأمريكية على أنها الشيطان الأكبر، لذا سعت واشنطن للعمل بشكل مباشر مع حلفائها في أوروبا وإسرائيل والعالم الإسلامي لمحاربة وعرقلة عمل هاتين المنظمتين، مع وجود مؤشرات عن نشاط مجموعة مؤيدة للقاعدة في كل من لبنان: "أنصار السنة وفتح الإسلام" وفلسطين "جيش الإسلام"⁽²⁾.

6. تركيز الاهتمام الدولي على رعاية بعض الدول للإرهاب: إن رعاية بعض الدول للإرهاب يسبب للولايات المتحدة إرهاباً كبيراً ويثيرها ليس لمعرفتهم

(1) تشومسكي، نعوم وجليبر الأشقر (2007). السلطان الخطير السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط - بيروت، دار الساقي، ترجمة ربيع وهبة، ص 203.

(2) أبو رمان، مرجع سابق، ص 87.

وتحديد هويتهم ولكن بسبب ان اولويات سياساتها المتعلقة بالمصالح القومية لها مع الدول الأخرى تصبح على درجة من التعقيد.

لذا سعت الولايات المتحدة لإتباع تكتيك ربط تعاون إيران مع بعض الحركات والأحزاب التي تتهمها الولايات المتحدة بالإرهاب في المنطقة من أجل جلب السمعة السيئة لإيران مع إحداث تغييرات أساسية في سياسات إيران تجاه موضوع الإرهاب، خاصة وأن إيران قد عمدت خلال السنوات الماضية إلى تحسين علاقاتها مع مجموعات مسلحة في المنطقة مثل حزب الله في لبنان وحركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني، ومليشيات فيلق بدر وجيش المهدي في العراق، فضلاً عن العلاقات الحميمة لمجموعات شيعية داخل دول الخليج العربي مع إيران⁽¹⁾.

وخلاصة لما تقدم فإن الوقائع قد أثبتت فشل المجتمع الدولي في القضاء على ظاهرة الإرهاب، على الرغم من الجهود المتزايدة التي تؤيدها الدول المساهمة في مكافحة الإرهاب وأن الجانب الكبير من ذلك يعود لعدة عوامل من أبرزها:

أولاً: العامل السياسي: يكمن هذا العامل في عدم توافر الإرادة السياسية لدى كثير من الدول في النظر إلى الإرهاب نظرة شمولية، مع عدم اتخاذ الإجراءات الفعالة الكفيلة بالقضاء على الأسباب الدافعة إليه كالظلم وانتهاك حقوق الإنسان والاحتلال الأجنبي والتمييز العنصري والاستغلال السيء للموارد الطبيعية في الدول الفقيرة وغيرها.

ثانياً: عامل تكتيكي: يتعلق في قيام بعض الدول بتشويه سمعة دول أخرى بسبب خلافات ثنائية بينهما، وذلك بوصفها تمارس أعمال "إرهاب الدولة" عند لجوئها لأفعال معينة، مع عدم التركيز على أفعال دول أخرى عند ممارستها لنفس الأعمال.

(1) قهوجي، رياض. الخيارات العسكرية للمواجهة الأمريكية - الإيرانية، السياسة الدولية، العدد

168، أبريل 2007، ص 122.

تالفا: عامل فني: يعول إلى التطور الكبير في مجال الاساليب المستخدمة لأداء الأفعال الإرهابية، والى الأسلحة المستخدمة في ذلك، يقابله تواطؤ بعض الأجهزة المختصة في إعداد وتدريب الأشخاص لأداء مهمات إرهابية ضد الآخرين.

رابعاً: عامل تغليب المصالح الذاتية لبعض الدول ومصالح حلفائها في وصف بعض أعمال المقاومة بأنها أعمالاً إرهابية.

المبحث الثاني

ظاهرة انتشار أسلحة الدمار الشامل

شكلت قضية انتشار أسلحة الدمار الشامل اهتماماً واسعاً لدى الكثير من الأوساط الدولية إذ اعتبرتتها تحدياً خطيراً للأمن الدولي في ظل توفر وسائل استخدامها وقدرة تأثيرها ودوام أثرها على الإنسان والحيوان والنبات لسنوات طويلة، مما جعلها تعد خطراً حقيقياً على مستقبل الحضارة الإنسانية في ظل مجتمع دولي تعددت فيه الأنساق الدولية التي كانت بنيتها التنظيمية تقوم على رفع شعار احترام الحقوق المشروعة للشعوب والأمم كافة بما فيها الشعوب المقهورة التي عانت من ظروف العبودية وعدم المساواة.

لذا بدأت الأمم المتحدة ومنذ عام 1959 بالمباشرة في جهودها الرامية من أجل نزع أسلحة الدمار الشامل واعتبرت جهودها هدفاً نهائياً لها، وتمكنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر من عام 1961 من إعلان المبادئ المشتركة لتحقيق نزع هذا السلاح نزاعاً تاماً، كما وافقت عليه حكومتا الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وجرى بموجبه إنشاء جهاز عرف باسم "لجنة الدول الثمانية عشرة لنزع السلاح" ثم عدل اسم اللجنة عام 1969 ليصبح "مؤتمر نزع السلاح" ضم في عضويته 31 دولة، واتخذ من جنيف مقراً لاجتماعاته، وأصبح لاحقاً عدد الدول التي انضمت للمشاركة في هذا المؤتمر 40 عضواً.

ونجح المؤتمر في عقد عدة اتفاقيات تساهم في نزع السلاح ومنها: معاهدة 1963 لحظر التجارب النووية في الجو وتحت الماء، ومعاهدة 1966 لحظر استخدام الأسلحة النووية والأسلحة ذات الدمار الشامل ومنها الكيميائية، ومعاهدة 1967 التي تمنع الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، ومعاهدة 1968 لمنع انتشار الأسلحة النووية التي تلزم الدول النووية بعدم نقل هذه الأسلحة إلى الدول الأخرى،

ومعاهدة 1970 التي تحظر إيداع الأسلحة النووية والأسلحة ذات الدمار الشامل في قاع البحر، ومعاهدة 1972 لمنع إنتاج وتطوير وتخزين الأسلحة الجرثومية والسامة، ومعاهدة 1977 القاضية بمنع استخدام الأساليب الفنية لتغيير البيئة، ومعاهدة "SALT 1" و "SALT 2" بين الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية للحد من الأسلحة النووية⁽¹⁾.

ويعد غياب الردع أحد أهم الأسباب المباشرة في انتشار أسلحة الدمار الشامل إلا أنه بالرغم من أهمية وضرورة تلك المعاهدات التي تم التوقيع عليها فإنها لم تتمكن من منع الحروب بين الدول لأنها كانت تفتقر للردع الحقيقي ضد من يستخدم تلك الأسلحة، والدليل الواضح على عدم التزام بعض الدول بتلك المعاهدات وما نجم عن ويلات هذا السلاح يمكن ملاحظتها من خلال الخسائر البشرية التقديرية التالية:

أ. الخسائر البشرية من جراء استخدام السلاح الكيميائي فقط خلال الحرب العالمية الأولى كما هو موضح في الجدول رقم 4 لأن السلاح النووي لم يكن معروفاً.

جدول رقم 4

الخسائر البشرية جراء استخدام السلاح الكيميائي خلال الحرب العالمية الأولى

نوع الإصابة	عدد الضحايا
قتيل	90.000
معاق دائم	100.000
مصاب بالعمى وبالتهابات رئوية وجلدية	1.300.000
المجموع	1.490.000

(1) علي أحمد، مرجع سابق، ص 36.

ب. في الحرب العالمية الثانية تم استخدام القنابل النووية لأول مرة في التاريخ حيث كانت الخسائر البشرية تقدر بنحو:

أولاً. ألقت الولايات المتحدة القنبلة النووية الأولى على مدينة هيروشيما اليابانية في 6 أغسطس 1945 وبلغ عدد القتلى "78.150" ألفاً.

ثانياً. ألقت الولايات المتحدة القنبلة النووية الثانية على مدينة ناغازاكي اليابانية في 9 أغسطس 1945 وبلغ عدد القتلى "73.884" ألفاً⁽¹⁾.

كما أن الازدواجية في المعايير التي تعتمد عليها الولايات المتحدة تجاه قضية انتشار أسلحة الدمار الشامل جعل من هذه القضية تصبح عملية غير مفيدة لأن هذا العمل لا بد أن يكون شاملاً للدول كافة دون استثناء فمن غير المعقول أن يجري إزالة السلاح من منطقة معينة من العالم والسماح به في منطقة أو دول أخرى، بالإضافة لاعتقاد الولايات المتحدة ومنذ نشأتها بالفكرة القديمة القائلة "أن أمريكا هي العالم والعالم هو أمريكا" فوضعت تصوراتها لتحقيق ذلك عبر سياسة أمركة "عولمة العالم" مع سعيها لنشر ما تؤمن به من قيم، وعند وجود ما يعترض تحقيق أهدافها ومصلحتها في العالم فإنها تعود لإشباع نهمها الفظيع للقوة الأعظم عبر التدخل العسكري كلما أمكن لها ذلك للتخلص من الأنظمة "الشريرة" وفق مقاربات الخير والشر التي اصطنعتها تجاه الدول التي ليست على وفاق معها أو تعرقل مصلحتها وبرامجها أو تعمل على تعطيل تلك المصالح.

وسنقوم في هذا المبحث بتناول المطالب التالية:

المطلب الأول: الولايات المتحدة والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل

المطلب الثاني: التحدي النووي الإيراني

المطلب الثالث: الإستراتيجية النووية الأمريكية

(1) المرجع السابق، ص 38.

المطلب الأول

الولايات المتحدة والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل

يعد انتشار أسلحة الدمار الشامل أحد أبرز التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بعد أن أعطت لنفسها الحق في الإشراف على عمليات نزع تلك الأسلحة فاعتمدت على الآلية العسكرية لتحقيق ذلك من خلال ما تملكه من السيطرة المباشرة وغير المباشرة على حلف شمال الأطلسي "الناتو" لدعم مشاريعها العسكرية وحروبها الدولية التي تخوضها مع السماح لإسرائيل في الاحتفاظ بأسلحته النووية وصواريخه الباليستية وحرمان الدول العربية من أي فرصة للتقدم وتحقيق نوع من التوازن في مجالات الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل، وكانت تعتبر، الدول التي تسعى للتصدي للهيمنة الإسرائيلية الإقليمية في مجال أسلحة الدمار الشامل تمثل تحدياً للقدرات الأمريكية ذاتها.. باعتبار أن قدرات إسرائيل أصبحت جزءاً مهماً من القدرات الأمريكية⁽¹⁾.

وتتهم الولايات المتحدة عدداً من دول منطقة الشرق الأوسط لامتلاك أسلحة الدمار الشامل والتي من بينها إيران والعراق وليبيا وسوريا والسودان ومصر حيث أفاد تقرير مركز عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل المقدم إلى الكونغرس الأمريكي في 30 يونيو 1999 بالآتي:

1. تعد إيران من أنشط الدول التي تسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل وبأنها تتلقى المساعدات من روسيا والصين مما زاد من قدراتها في تطوير برنامجها النووي.
2. تم إسناد مهمة نزع أسلحة العراق ذات التدمير الشامل إلى الأمم المتحدة.

(1) مجدوب 1، طه (2001). السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين" في:

الإمبراطورية الأمريكية، ج 1 - القاهرة، مكتبة الشروق، ص 163.

3. ما يتعلق بليبيا فيفيد التقرير بانها تواصل المساعي للحصول على معدات للصواريخ الباليستية والتجهيزات التقنية اللازمة وتحاول إنتاج الأسلحة الكيماوية.

4. يذكر التقرير بأن سوريا تقوم بتخزين كميات من غاز الأعصاب وأنها حصلت على مساعدات من روسيا والصين وكوريا الشمالية في برنامجها الخاص بالصواريخ.

5. أما السودان فإنه يعمل على تطوير قدراته لإنتاج الأسلحة الكيماوية.

6. ويشير التقرير إلى أن مصر تواصل إنتاج وتطوير الصواريخ الباليستية بمساعدة كوريا الشمالية⁽¹⁾.

وتعتبر الولايات المتحدة أن التهديد الخطير لأمنها القومي يتمثل في انتشار أسلحة الدمار الشامل وعلى وجه الخصوص الأسلحة النووية وخاصة إذا ما امتلكتها دول معادية لمصالح الولايات المتحدة، وأن هذا التهديد يكون جدياً فيما إذا وقعت هذه الأسلحة بأيدي مجموعات متطرفة لا تسعى لامتلاك القدرة النووية بسبب إيمانها بمفهوم الردع عندئذ سيكون التهديد خطيراً وحاداً. وفي هذا السياق فإن الشرق الأوسط يشكل مركزاً قوياً للتهديدات بانتشار أسلحة الدمار الشامل.

ولغرض تحقيق مهمة تقوية النظام الدولي من أجل الالتزام الصريح بمعاهدة انتشار الأسلحة النووية كان لا بد من تخفيض وإزالة تلك الأسلحة، إذ لا زال هناك من الدول النووية من يحتفظ برؤوس نووية على الرغم من مرور أكثر من 17 سنة على انتهاء الحرب الباردة، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية للعمل مع شركائها وحلفائها في تطوير جديد لقوانين الحياد التي عملت على تعميمها لجميع الدول من أجل العمل بموجبها وهذا ما قامت به جراء مخاوفها من الدول التي تعتبرها صعبة مثل إيران، كما تعاملت بشيء من الجدية مع القوانين الدولية

(¹) شاش، مرجع سابق، ص 308 - 309.

من أجل تطبيقها على الجميع فهي ليست مصممة لهذه الدولة أو تلك كما أنها تتضمن⁽¹⁾:

- أ. إن قرار مجلس الأمن ذا الرقم 1540 الصادر في 2004/4/4 يطلب من جميع الدول بأن تضع وتقرض تشريعات من أجل ضمان أمن المواد النووية وتشديد السيطرة على تصديرها وتحريم التجارة النووية.
- ب. إن واشنطن تحت شركاءها في المفاوضات مع كوريا الشمالية بالضغط على بيونج يانج لضمان عدم تصديرها للتكنولوجيا النووية وأن القيام بذلك يكلفها غالباً بما في ذلك فرض العقوبات عليها.
- ج. إن الإدارة الأمريكية تأخذ بالاقتراحات المفيدة التي قدمتها فرنسا والإجراءات التي يجب على مجلس الأمن القيام بها لتعزيز وتقوية معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية.
- د. إن المجتمع الدولي يجب أن يمارس سيطرة على عمليات تخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم تبعاً لتوجيهات ومقترحات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- هـ. إن الإدارة الأمريكية تضمن التمويل الكامل لبرامج التعاون والتقليل من نسبة التهديد وتعزيز الأمن في المواقع التي تحتوي على المواد النووية "المختبرات، ومفاعلات البحث، والوسائل الضرورية لدورة الوقود" في الاتحاد السوفيتي السابق والمناطق الأخرى، إذ قد يتم تحويل هذه المواد من قبل الإرهابيين لإنتاج أسلحة نووية.
- و. الطلب من حكومات دول الشرق الأوسط لدعم الهدف من تأسيس المناطق الحرة على مستوى المنطقة كي تكون جميع الدول في حالة

(¹) وثيقة تقرير المجموعة الرئاسية الأمريكية عام 2005.

سلام مع بعضها البعض وهذا يعني الاعتراف الرسمي بإسرائيل
و ضمان حقها في الوجود وضمن حدود آمنة.

هذه الفقرات كانت تتطلب قيام الإدارة الأمريكية بخطوات حثيثة لمتابعة
تنفيذها من أجل تقليص خطر انتشار الأسلحة ذات التدمير الشامل التي جاء بها
قرار مجلس الأمن الرقم 1540 والتي تتعلق: إقناع كوريا الشمالية للتخلي عن
برنامجها النووي، والوقوف عند تطورات الملف النووي الإيراني، والتعاون
الأمريكي الروسي بشأن الأمن النووي القاضي بمنع إجراء تفجيرات نووية، والحد
من التطور في تصنيع المواد الانشطارية والأسلحة الكيميائية والبيولوجية، والحد
من التسلح ومراقبة نظم الدفاع الجوي المحمولة على الكتف وعمليات النقل الدولية
المرتبطة بالأمن وحسب ما جاء بالكتاب السنوي الخاص بالتسلح ونزع السلاح
والأمن الدولي لعام 2007، كما تتطلب أيضاً توضيح النظرة الأمريكية المتكاملة
فيما يتعلق بمكافحة انتشار الأسلحة النووية وضمن البرنامج العام لأهداف الولايات
المتحدة الأمريكية في بلدان معينة "العراق وإيران وليبيا"، وقد كان المبدأ المؤثر
يقوم على أن الاستجابة الأمريكية تكون لأولئك الذين يتخلون عن برنامج أسلحة
التدمير الشامل لغرض التقليل من عزلتهم الدولية ودعمهم ووضع حد للعقوبات
الاقتصادية ورفعها عنهم وكذلك التفاعل الدبلوماسي معهم، لذا فإن النجاح الذي
تحقق لأمريكا في إقناع ليبيا للتخلي عن برامج أسلحة الدمار الشامل دفع إدارة بوش
للعمل على إيجاد الطرق للترحيب بخطوة ليبيا الايجابية بالنسبة لها وذلك لتشجيع
الدول الأخرى على القيام بالمثل، وفي ذات الوقت إزالة الشكوك الإقليمية حال
احتضان أمريكا لنظام الحكم في ليبيا وإغلاق عينيها عن ممارسات النظام تجاه
الشعب الليبي. وقد كان المفتاح في هذا الموقف بالنسبة للولايات المتحدة هو موقفها
الواضح من الشكوك المتوفرة عن ما قامت به ليبيا تجاه⁽¹⁾:

(¹) وثيقة تقرير المجموعة الرئاسية الأمريكية عام 2005.

أولاً. التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وعلى سبيل المثال محاولة اغتيال العاهل السعودي عبد الله بن عبد العزيز عندما كان ولياً للعهد السعودي.

ثانياً. معارضة ليبيا لقرار التفاوض مع إسرائيل.

كما أن الإدارة الأمريكية قد أبقت على محاولاتها في تشجيع الأطراف الأخرى للتخلي عن برامج أسلحة الدمار الشامل مع عدم ترك الخيار أمامهم للاستمرار في هذه البرامج أو تخليهم عنها سوف لن يكون بمثابة تحويل الانتباه عن سلوكهم غير المقبول في القضايا الأخرى. وهنا سعت لاعتماد إستراتيجيتها النووية الجديدة المبنية على وثيقة "قواعد العمليات النووية المشتركة" المعدة من قبل وزارة الدفاع في عام 2005 والتي جاءت امتداداً عملياً لوثيقة "مراجعة الوضع النووي" المقدمة عام 2002، حيث تتطلب الوثيقتان تنفيذ عدة عناصر لغرض تطبيق الإستراتيجية النووية الجديدة ومن هذه العناصر⁽¹⁾:

1. فتح آفاق جديدة لعلاقات ثنائية مع روسيا تنهي مبدأ الدمار الشامل بين

الطرفين Mutual Assured Destruction.

2. إيدال بعض الرؤوس النووية بأخرى تقليدية وتطوير دقة فاعليتها بحيث تصبح لها قدرة تدميرية قريبة من نظيراتها النووية.

3. تخفيض مخزون عدد الرؤوس النووية الأمريكية من حوالي 6000 رأس إلى ما بين 1700 و2200 رأس يمكن استخدامها فعلياً، وذلك بحلول عام 2012.

4. عدم استخدام السلاح النووي إلا كقوة وقائية وفي المواقف التالية:

أ. الرد على هجوم بالأسلحة النووية أو الكيماوية أو البيولوجية.

(¹) مصطفى، باسل صلاح. الملامح الجديدة للسياسة النووية الأمريكية، السياسة الدولية، العدد 164 أبريل 2006، ص 209.

- ب. شن هجوم على أهداف لديها القدرة على صد هجمات غير نووية.
- ج. استخدام السلاح النووي في حالة حدوث هجوم عسكري بأسلحة الدمار الشامل على الولايات المتحدة.
- د. إظهار قدرة الولايات المتحدة على ردع أي عدو ينوي استخدام أسلحة الدمار الشامل.
5. الاعتماد على منظومة الصواريخ الدفاعية المضادة للصواريخ الباليستية، سواء عابرة للقارات أو قصيرة ومتوسطة المدى.
6. الحصول على المعلومات لمواجهة جميع الاحتمالات بعد تطوير كفاءة أجهزة القيادة والسيطرة والاستخبارات.

المطلب الثاني

التحدي النووي الإيراني

إن السبب الرئيس الذي يقف وراء تصعيد الاهتمام والتركيز على الملف الإيراني هو الفشل في إيجاد الحلول للتحدي الإيراني والكامن في بروز دورها كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط ومساعدتها في الحصول على السلاح النووي والذي من شأنه أن يضعف وبشكل جدي جهود الولايات المتحدة الأمريكية في الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل⁽¹⁾.

إن القلق الأمريكي الناجم من جهود إيران في دعم الجماعات المتطرفة "الإرهابيين" بما فيها المستولة عن موت الأمريكيين ومخاوفها من إمكانية حصول تلك الجماعات على السلاح النووي، إضافة لإعلانها وفي مناسبات عديدة بأنها تعارض وجود إسرائيل ومن الطبيعي معارضتها الحل السلمي للصراع العربي -

(¹) Scott D. Sagan, "How to keep the Bomb from Iran", Foreign Affairs, vol.85, Sep-Oct. 2006, p 45.

الإسرائيلي، واستمرار خلافاتها الحدودية مع دول الخليج خصوصاً الإمارات العربية و"احتلال الجزر العربية الثلاثة طناب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى" ونشاطاتها المشبوهة في العراق بما فيها العلاقة مع بعض العناصر المتطرفة في هذا البلد. كما إن اقترابها من تحقيق طموحها النووي يزيد الأمور تعقيداً وسوءاً إذ أن حصول إيران على السلاح النووي سيجعلها أبعد ما تكون عن الاعتدال بما يؤثر سلباً على المنطقة ويدفع دولها للبحث في كيفية تحقيق التوازن الإقليمي، مما دفع الرئيس بوش إلى قول:

"علينا أن نعدل مفهوم التهديد الوشيك والداهم وفقاً لحال قابليات وأهداف خصوم اليوم. فالدول المارقة والجماعات الإرهابية لا تسعى إلى مهاجمتنا عبر استخدام الأسلحة التقليدية. أنها تعلم أن مثل هذه الهجمات ستبوء بالفشل. أنها تعول، بدلاً من ذلك، على أعمال الإرهاب، وربما على استخدام أسلحة الدمار الشامل، وهي أسلحة يسهل إخفاؤها، ويمكن تهريبها سرّاً واستخدامها دون إنذار"⁽¹⁾.

لذا جاء رد الفعل الأمريكي على هذا التحدي القوي من خلال رفع مستوى التنسيق وتبادل المعلومات الاستخبارية بما يتعلق بالنشاط الإيراني في المجال النووي مع الحلفاء الرئيسيين في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط فضلاً عن الخبرة المكتسبة من احتلال العراق، فجاءت الجهود الدولية لمنع إيران من تحقيق طموحاتها ورغباتها بهذا الجانب الذي زادت تداعياته مما زاد من أهمية تبادل المعلومات والتحليلات الاستخبارية من أجل تحديد فرص الخلاف الذي قد يطرأ بين واشنطن وحلفائها في أساليب العمل لمواجهة إيران⁽²⁾.

إن الجهود الدولية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية تسير باتجاه إيجاد الحل للمشكلة من قبل الأطراف المعنية ويشمل ذلك الاستعانة بالوكالة الدولية للطاقة

(¹) مقتطفات من إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة في خطاب بوش في 20 سبتمبر 2002 وردت في: براون، مرجع سابق، ص 237.

(²) Ray Takeyh, "Time for Détente with Iran", Foreign Affairs, vol.86, Mar-Apr, 2007, p17.

الذرية والدول الأوروبية بعد الفشل الأمريكي في منع إيران من الاستمرار في مساعيها الرامية لامتلاك الأسلحة النووية مما يدفع الأمور في الشرق الأوسط إلى نقطة حرجية ويصبح من الصعب الحد من انتشار هذه الأسلحة إلى دولاً أخرى في المنطقة مثل السعودية التي تخشى التهديد من النظام الإيراني، ومصر التي تسعى إلى تعزيز مساعيها لفكرة دخول النادي النووي، وقد تنتقل الحمى النووية إلى كل من سوريا والجزائر. كما أن تلك الجهود الدولية جاءت من المعرفة الدقيقة لطبيعة النظام الموجود في إيران الذي لا يمكن رده نظراً لأن امتلاكه للسلاح النووي لا يبدو ذو طابع دفاعي فقط وانه يشكل لإيران رمزاً للكرامة الوطنية و الزعامة وبشكل خاص في سياق فرض إرادتها على الدول الإقليمية الأخرى في المنطقة، إضافة للنتائج الكارثية التي قد تصيب المنطقة. لهذا الغرض انطلقت الدبلوماسية الأمريكية عملها بالتنسيق مع حلفائها في إقحام الجانب الإيراني أنه في حالة حاجته لردع التهديدات من الدول الأخرى وخاصة إسرائيل فإن الولايات المتحدة وحلفاءها وأصدقاءها يمكن أن تعمل من أجل إزالة هذا القلق المشروع، ألا أن فشل تلك المساعي والجهود سيكلف إيران غالياً، عبر فرض العقوبات عليها أو من خلال استخدام القوة العسكرية ضدها، "هناك احتمال أن تقوم الولايات المتحدة بتوجيه ضربة جوية إلى إيران خلال الفترة المتبقية من رئاسة الرئيس بوش، وهناك معلومات وتقارير مختلفة تتحدث عن تحديد ما بين 1200 - 2000 هدف في إيران لضربها بهدف أعاقه عملية تطوير أسلحة نووية من قبل إيران"⁽¹⁾.

إن هذه المهمة لن تكون سهلة ولتحقيقها كانت واشنطن بحاجة لأن تعمق وتوسع من قاعدة الإجماع الدولي فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، وأن العمل يتطلب التنسيق مع الأوروبيين مباشرة وبخاصة مع ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وذلك لأنها كانت بحاجة إلى موقف جماعي مع الحلفاء الأوروبيين بشأن عدم السماح لأن

(¹) حسيب، خير الدين. العراق.. إلى أين ؟، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 344، أكتوبر 2007، ص 6.

تكون إيران على ابواب الحصول على السلاح النووي، إذ كان الموقف في برلين وباريس ولندن يقضي بضرورة تخلي إيران عن دورة الوقود المغلقة الكاملة، فكان على واشنطن أن تقدم الحوافز لإيران في حال تحقيق تقدم ملموس في تخليها عن توجهاتها النووية مع وجود الرغبة لدى الأوروبيين في الانضمام لأمريكا في حال فرضتها لعقوبات اقتصادية ودبلوماسية وحتى عسكرية ضد إيران في حال وصلت الأمور إلى طريق مغلق معها. وقد أخذ شكل التعامل مع إيران سياسة العصا والجزرة فكان على الولايات المتحدة وأوروبا مسئوليات مضاعفة فالعرض يشمل الحوافز ويترافق معها العقوبات التي سيتم اتخاذها. وان المبدأ الذي يحكم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الاتفاق الأوربي مع إيران يكمن في حجم الجزرة التي ستقدمها الولايات المتحدة والتي يجب أن تتناسب مع حجم وعمق التسوية التي يحتمل تحقيقها مع إيران، "إن إيران موجودة بكامل جيشها، ناهيك عما يقال حول مقدرتها النووية فأنها تشكل خطراً على المصالح الأمريكية في الخليج، بالإضافة إلى إمكانية حصولها على الأسلحة النووية، حيث السباق جار بين التسوية السلمية وبين الضربة الجوية لإيران، مع العلم أن هناك اختلافاً واضحاً بين ما كان عليه وضع العراق سابقاً قبل الاحتلال، حيث كان لديه جيش كبير قد تم حله وغير موجود الآن ولا سلاحه، وبين وضع إيران حالياً. إضافة إلى ذلك فإنه في حالة غزو العراق، لم تكن فرنسا وألمانيا موافقتين على احتلال العراق وكذلك روسيا والصين. أما في حالة إيران فأن هذه القوى كلها لا تريد أن تمتلك إيران أسلحة نووية"⁽¹⁾.

وتدخل روسيا كأحد اللاعبين المهمين في قضية المساعي الإيرانية للحصول على التكنولوجيا النووية، إذ يمكن لها أن تؤكد لإيران التكاليف باهظة الثمن التي قد تدفعها لاستمرارها في السياسة النووية الحالية، كما أن هذا الملف يأخذ بعين الاعتبار العلاقات الأمريكية الروسية، لا سيما أن روسيا تقوم ببناء مفاعل بوشهر

(¹) المرجع السابق، ص 11.

للطاقة والذي له اهمية كبيرة بالنسبة لإيران في حال تبني الروس لموقف ينطوي على عدم أكمل بناء المفاعل إلا إذا تم تحقيق نتائج مرضية على صعيد الاتفاق النووي الأوربي - الإيراني وقد يكون هذا عاملاً مهماً وقوياً لتحقيق الاتفاق مع أوروبا، فضلاً عن وجود مصالح روسية إستراتيجية وأمنية في عدم حصول إيران على الأسلحة النووية، "بالنسبة لإيران، وربما كانت المشكلة أخطر، إذ أن الإستراتيجية الأمريكية لا تزال ترى في إيران مستورداً أو قنصاً للتكنولوجيا النووية والعسكرية الروسية لتطوير قدراتها الصاروخية البالستية.. مما قد يؤدي في المنظور الأمريكي إلى خلق أوضاع خطيرة في الشرق الأوسط، وترى السياسة الأمريكية في ذلك تحقيقاً لأطماع إيران في السيطرة على أمن الخليج وتهديد مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية.

ركزت السياسة الأمريكية في السنوات الأخيرة تركيزاً مكثفاً على العامل الإيراني في علاقاتها مع القادة الروس⁽¹⁾.

إن جهود الولايات المتحدة لتحقيق الإجماع الدولي بخصوص الملف النووي الإيراني ضمن القوى الكبرى لا يشمل روسيا فقط بل يشمل أيضاً الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، فالصين مثلاً تعمل على تعميق علاقاتها الإستراتيجية مع إيران مع أن مصلحتها تكمن في عدم امتلاك إيران للأسلحة النووية لأن ذلك من شأنه أن يطلق شرارة سباق التسلح في الشرق الأوسط بسبب الطموحات النووية الإيرانية. وعندما ترى إيران بأن موقف القوى الرئيسة من ملفها النووي موحد فإنها قد تدعن للأمر الواقع وتتخلى عن برنامجها النووي.

ويتضمن الدور المناط بالأوروبيين إجراء مناقشات مع الجانب الإيراني لملف الإرهاب مع الإصرار على ضرورة توقف إيران عن منح الملجأ الأمن لعناصر تنظيم القاعدة والتوقف عن دعم العناصر المتطرفة المناهضة للسلام في الشرق

(1) شحاتة، رضا (2002). اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو روسيا المعاصرة، في:

الإمبراطورية الأمريكية، ج 3 - القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ص 48.

الاورسط، وإنهاء تحدياتها لجهود السلطة الفلسطينية الحالية في وقف اعمال العنف ضد إسرائيل. كما إن الدول الأوربية الثلاثة "بريطانيا وفرنسا والمانيا" ترغب في توضيح موقفها لإيران بأنه لن يكون هناك أي فوائد سياسية واقتصادية إذا استمرت محاولاتها لتخريب جهود أحلال السلام وحل النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي بالطرق السلمية بسبب تكررها. إن المحادثات تأتي لتذكر إيران بالإستراتيجية التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي وهي "إستراتيجية مناهضة لانتشار أسلحة الدمار الشامل" التي تبنتها الجمعية الأوربية في 12 ديسمبر 2003 والتي تعلن من خلالها اتخاذ إجراءات إجبارية ينص عليها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وأن هذه الإجراءات قد يكون لها تأثير كبير على القيادة الإيرانية بما في ذلك المتشددین منهم والذين يرغبون في تجنب إيران العزلة الدولية، مع عدم وجود ضمانات بإجراءات دبلوماسية واقتصادية قد تمنع إيران من إمكانية الحصول على القنبلة النووية إذا ما استعدت إيران لأن تدفع غالباً ثمن هذه القنبلة⁽¹⁾.

وفيما يتعلق بنشاطات الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي كانت تسعى دائماً لتغليب الحل الدبلوماسي بشأن الأزمة مع إيران حول ملفها النووي، فقد بدأت تلك النشاطات مع صدور قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرابع والعشرين من سبتمبر عام 2005، الذي أدان إيران بسبب انتهاكها للالتزامات المفروضة عليها بموجب معاهدة منع الانتشار النووي لعام 1968، القرار المبني على الموقف المرن من قبل الوكالة جاء كحل وسط بين موقفين كانا محور نقاش في أروقة الوكالة يتلخص في:

- الموقف الأمريكي - الأوروبي: يطالب بنقل ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي لدراسة وجهات النظر المتعلقة بانتهاكات معاهدة منع الانتشار النووي لعام 1968.

(1) وثيقة تقرير المجموعة الرئاسية الأمريكية عام 2005.

- الموقف الروسي - الصيني: يطالب بتخلي إيران طوعية عن إتمام دورة الوقود النووي وتخصيب اليورانيوم، مقابل الاعتراف بحقها في الحصول على الطاقة النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية، كونها من الموقعين على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وقد دعمته الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل وماليزيا.

إلا أن الأزمة اشتد أوارها بعد رفض طهران المقترحات الأوربية التي طرحتها الترويكا الأوربية "فرنسا وألمانيا وبريطانيا"، حيث قامت باستئناف أنشطة تحويل اليورانيوم في منشأة أصفهان النووية، الأمر الذي دفع مجلس المحافظين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي من أجل التوصل إلى تسوية الأزمة بعد فشل اجتماعاتها التي استمرت من 6-8 مارس 2006 في التوصل إلى حل وسط يرضي جميع أطراف الأزمة⁽¹⁾.

وفي مجلس الأمن تدارست الدول الأعضاء التقارير المقدمة من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وقرارات مجلس محافظي الوكالة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني حيث أصدرت القرار (2006) 1696 المؤرخ في 31 يوليو 2006 الذي أعاد التأكيد على الالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وطالب إيران تعليق جميع الأنشطة المتصلة بالتخصيب وإعادة المعالجة، ومن ثم صدر القرار (2006) 1737 في 23 ديسمبر 2006 الذي جاء بموجب المادة 41 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة حيث حدد عدد من الخطوات الواجب اتخاذها من جانب إيران وناشد جميع الدول بالتزام الحذر حيال دخول أراضيها من قبل الأشخاص الذين يشتركون في أنشطة إيران الحساسة، وأن تجمد الدول الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى التي توجد على أراضيها المتعلقة بالمرفق مع القرار التي يملكها أو يتحكم فيها الأشخاص أو الكيانات الإيرانية

(1) تركي، أحمد السيد. أبعاد إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، السياسة الدولية، العدد 164، أبريل 2006، ص 152.

المحددة بالأنشطة الإيرانية ذات الصلة⁽¹⁾. ثم صدر القرار رقم 1747 في 24 مارس 2007 الذي طالب إيران أن تتخذ دون مزيد من التأخير الخطوات التي طلبها مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في قراره 2006/14 بما يؤدي لحل المسألة النووية المتعلقة بإيران الذي من شأنه المساهمة في الجهود العالمية لعدم الانتشار النووي وتحقيق الهدف المتمثل في إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، كما فرض عقوبات بحق الأشخاص المحددين في مرفقه⁽²⁾.

ثم برزت بعض الخلافات في إدارة السياسة الخارجية الإيرانية المتعلقة ببرنامجه النووي بين الرئيس أحمدني نجاد، ورئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام علي أكبر هاشمي رفسنجاني، أسفر عن استقالة مسئول مفاوضات الملف الإيراني علي لاريجاني، سعت بعده إيران لاستغلال الانقسام في الإدارة الدولية بين الولايات المتحدة وحلفائها ومنافسيها الذين كانوا يريدون ببرود على المطالب الأمريكية بالانضمام إلى فرض المزيد من العقوبات ضد إيران. فجاء الإعلان الإيراني في الرابع من فبراير 2008 عن إطلاق أول صاروخ فضاء، مستغلين بذلك الوضع غير المستقر في التوازنات العالمية لتحقيق مكاسب طويلة الأمد ليس في منطقة الشرق الأوسط حسب، بل في مناطق بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا رغبة في تحقيق طموحاتها في أن تصبح قوة إقليمية عظمى، وهذا لا يكتمل دون أن تصبح قوة نووية، والمساهمة في إنشاء نظام جديد للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط يقوم على مبدأ التوازن النووي مع إسرائيل⁽³⁾، هذا الأمر دفع الولايات المتحدة لتكثيف جهودها المناوئة لإيران حيث تمكنت من إقناع أعضاء مجلس الأمن الدولي في إصدار القرار رقم 1803 في 3 مارس 2008 وبموافقة أغلبية

(1) وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1737 لعام 2006.

(2) وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1747 لعام 2007.

(3) نوار، إبراهيم. الخيار النووي الإيراني.. رؤية تحليلية، السياسة الدولية، العدد 171 يناير

2008، ص 26.

14 صوتاً وامتناع اندونيسيا عن التصويت، والذي تقدمت به فرنسا وبريطانيا وألمانيا، حيث شدد القرار العقوبات التجارية والاقتصادية المفروضة على إيران في قرارين سابقين هما (1737-1747).

أما بالنسبة للولايات المتحدة فإن فكرة المشاركة في مفاوضات ثنائية مع إيران بشأن برنامجها النووي هي فكرة ضعيفة وفرصتها في النجاح ضئيلة إذ أن ذلك يعد مخاطرة تمنح إيران انفتاحاً دبلوماسياً على العالم في الوقت الذي تستطيع فيه أن تتابع وبسرعة برنامجها النووي، وهذا ما جرى لاحقاً، إذ أن الإدارات الأمريكية والأوروبية المتعاقبة لم تترك جهداً إلا وسعت إليه في البحث عن سياسة خارجية مناسبة تجاه إيران من أجل تغيير السلوك الإيراني والذي توج عام 2007 بالمحادثات الأمريكية - الإيرانية حول العراق، بانطلاق محادثات 29 مايو التاريخية بين الولايات المتحدة وإيران في بغداد، يبدو أن حواراً أمريكياً - إيرانياً "يأخذ مجراه". وهذا توجه مستحب وينبغي تشجيعه. وبما أن إيران مرتبطة بعدة قضايا بالغة الأهمية بالنسبة إلى السياسة الخارجية الأمريكية والأوروبية - وهي تحديداً العراق وحظر الانتشار والطاقة والإرهاب والسلام العربي - الإسرائيلي - فإن خيار إيران ليس خياراً ومواجهتها عسكرياً تزيد ما يبغى الغرب تحسينه⁽¹⁾.

كما تناول الرئيس جورج بوش في خطاب له عن إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة بشأن استباق التهديدات المترتبة على حيازة "دول مارقة" لأسلحة الدمار الشامل في 20 سبتمبر 2002 قائلاً، بعد افتضاح أهداف الدول المارقة والإرهابيين، لم تعد الولايات المتحدة قادرة على الاكتفاء بالتعويل على أي موقف انفعالي فقط كما كنا نفعل في الماضي. فالعجز عن ردع أي مهاجم، وكون تهديدات اليوم فورية، وهول الأذى المحتمل الذي يستطيع السلاح الذي يقع اختيار خصومنا

(1) ساد جاد بور، كريم. توجيهات لمقاربة إيران، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 344، أكتوبر 2007، ص 32.

عليه ان يلحقه بنا، لا تسمح بمثل ذلك الخيار، خيار التزام الموقف الانفعالي. لا نستطيع أن نمكن أعداءنا من أن يضربوا أولاً⁽¹⁾.

إن عامل الوقت الآن يسير في مصلحة إيران أكثر منه في مصلحة الغرب، وتحديدًا الاستمرار الإيراني وتقدمه في العمل على صعيد برنامجهِ النووي، وفي الوقت نفسه تسعى إيران إلى وقف الضغط الدولي والتهرب منه. وأنها قد تستطيع في أي وقت أن تحقق ما تسعى إليه وتصل إلى مرحلة "الغموض النووي" عندها سيكون على العديد من الدول أن تعيد رسم سياستها بناءً على افتراضية تفيد بامتلاك طهران للسلاح النووي وحتى بدون إعلان إيران عن ذلك الأمر أو أن تكون قد أجرت أي تجربة نووية، والحقيقة تؤكد أن لدى إيران قدرات نووية كبيرة بدلاً من القنبلة النووية وأنها تستطيع أن تصل إلى القنبلة النووية في أي وقت تريد إذا استمر العالم بزيادة الضغط عليها. وهذا ما أحست به الولايات المتحدة الأمريكية فعمدت لاستخدام أسلوب العصا والجزرة مع إيران، فقد تمكنت خلال الثلاث سنوات الماضية من استصدار عدد من القرارات التي فرضت عقوبات على إيران من مجلس الأمن الدولي، ووضعت الحكومة الأمريكية الحرس الثوري الإيراني على قائمة الإرهاب، وفرضت عقوبات على المصارف الإيرانية وعدد من الشركات المتعاملة مع هذا الحرس داخل إيران وخارجه، لكنها أيضاً بادرت لإعلان تقرير الاستخبارات الأمريكية حول الملف النووي الإيراني في أواخر عام 2007 حيث جاء التقرير كعملية تقييم شاركت فيه 16 وكالة أمريكية مختصة بأعمال جمع المعلومات والنشاطات الاستخبارية، وقد خلص إلى مجموعة من النتائج من أبرزها: أن إيران كانت بالفعل تمتلك برنامجاً لإنتاج السلاح النووي، وأنها أوقفت هذا البرنامج العسكري في خريف 2003، الذي كان من المؤمل إنتاج سلاح نووي في الفترة من 2010 إلى 2015، أي أن هناك مخاطر حقيقية كانت موجودة وربما تكون موجودة في المستقبل.

(1) براون، مرجع سابق، ص 239.

وهذا يعني ان اعمالا عسكرية امريكية ضد إيران اصبحت احتمالا بعيدا وهو ما يتفق مع الرؤية الأوروبية المطالبة باحتواء إيران والتفاوض معها بدلاً من ضربها وهذا الموقف يلتقي مع مواقف جهات هامة داخل الولايات المتحدة على أساس أن ضرب إيران سوف يثير تعاطف العالم معها ويعيدها إلى مرحلة الثورة والنضال وهو أمر فقدت كثيراً من المصداقية فيه بعد دورها المشبوه في كل من العراق وأفغانستان.

المطلب الثالث

الإستراتيجية النووية الأمريكية

تعتبر الدول ن احتمالات نشوب حرب نووية يعد أخطر التهديدات التي تواجه بقاء البشرية، لذلك كانت الأزمات التي تأتي خلالها احتمالات استخدام تلك الأسلحة هو أكبر الأزمات خطورة، وكان منع نشوب حرب نووية أكثر المهام إلحاحاً في عمليات نزع الأسلحة، كما اتخذت الدولتين العظميين في العالم خلال مرحلة القطبية الثنائية تدابير عملية للحيلولة دون الاستخدام العارض لتلك الأسلحة نتيجة حسابات خاطئة أو حوادث عرضية أو إساءة فهم بعض الأوامر، لذلك تم إنشاء خطوط اتصال ساخنة ومراكز لخفض مخاطر الحرب أو تصميم الرؤوس النووية بصورة تمنع تفجيرها عرضاً بفعل الحرارة أو التلف الميكانيكي أو الإشعاعات⁽¹⁾.

كما ظلت العلاقات بين دول الشرق الأوسط - باستثناء إسرائيل - وموردي الأسلحة إليها خارج إطار الحسابات الإستراتيجية غير التقليدية، ولكن ومنذ بداية العقد الأخير فقد تغيرت الحالة في الشرق الأوسط حيث أصبحت دوله تسعى لامتلاك أنظمة من الأسلحة غير التقليدية وتكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل التي

(1) عبد السلام، محمد، الاستراتيجيات الجديدة لاستخدام الأسلحة النووية، السياسة الدولية، العدد 164 أبريل 2006، ص 202.

تعطي لهذه الدول قدرة إستراتيجية رادعة لاعدائها وحماية نفسها من اي عدوان ضدها، وبذلك تشكل عنصر تهديد قوي موجه لكل دول المنطقة، دفع هذا التغيير دول الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لإعادة النظر بصورة شاملة في المفاهيم الإستراتيجية التي ظلت تحكم مبادئ السياسات العسكرية والأمنية فيها، حيث لم تعد دول الشرق الأوسط تكتفي بمناقشة بعضها البعض في سباق التفوق الاستراتيجي فحسب بل أصبحت تشكل جزءاً من الحسابات الإستراتيجية في عدد من العواصم مثل موسكو ونيودلهي وبكين وإسلام أباد وبيونج يانج وبغداد وطهران في فترات لاحقة، فأضحت المنطقة محوراً جوهرياً للنقاش الاستراتيجي الدائر في واشنطن⁽¹⁾.

لذا قامت الولايات المتحدة عام 2002 بإصدار وثيقة "مراجعة الوضع النووي" السالفة الذكر التي تتضمن مجمل السياسة النووية الأمريكية في المستقبل، أعقبها وثيقة أعدتها وزارة الدفاع الأمريكية - البنتاغون - في منتصف شهر مارس 2005 تتناول تفاصيل مبادئ السياسة النووية الجديدة في المرحلة القادمة وكيفية تطبيقها ضد أعداء الولايات المتحدة، والأساليب والتوجهات العسكرية التي تستخدمها القوات الأمريكية في مسارح العمليات لتطبيق تلك السياسة.

إن الملامح الأساسية للسياسة النووية الأمريكية في تلك الوثائق كانت تركز على إمكانية استخدام السلاح النووي ضد عدد من الدول والجماعات الإرهابية التي تقوم بتطوير أسلحة الدمار الشامل وتتوي استخدامها ضد الولايات المتحدة، وتشمل الوثيقتان على الدعوة لتطوير أسلحة نووية صغيرة ذات الضرر النووي المحدود والقدرة العالية على اختراق المخابئ والتحصينات تحت الأرض ومهاجمة أماكن ومخازن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وتدميرها، كما تضمنتا عدة سيناريوهات قد تستدعي استخدام السلاح النووي في مناسبات محددة مثل تصاعد حدة الصراع

(1) مجدوب، طه (2001). الهيمنة الأمريكية في القارة الآسيوية: الصين - الشرق الأوسط -

إيران، في: الإمبراطورية الأمريكية، ج3 - القاهرة، مكتبة الشروق، ص 161.

العربي - الإسرائيلي إلى مستوى الحرب الشاملة أو اندلاع حرب بين الصين وتايوان، أو حدوث اعتداء من قبل كوريا الشمالية على نظيرتها الجنوبية⁽¹⁾.

بيد أن فكرة استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للسلاح النووي كانت تقوم على فكرة الردع المبني على وضع التوازن النووي الذي ميز علاقات القوتين العظميين خلال مرحلة الحرب الباردة التي كانت تتيح لكل دولة توجيه ضربة ثانية حتى لو تعرضت للضربة الأولى، لكن السنوات الأخيرة شهدت تطورات ذات أهمية خاصة تقوم على فكرة الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية التي لم تعد فكرة مستبعدة بعد تقلص القيود التي كانت دوماً تحيط بها، كما يتضح ذلك مما يلي⁽²⁾:

1. إمكانية الاستخدام الهجومي لأسلحة الدمار الشامل في استراتيجيات الدول الكبرى: إن إمكانية استخدام الأسلحة النووية من جانب الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، ثم من جانب الصين وفرنسا جاء من خلال المواقف التالية:

أ. أكدت استراتيجية الأمن القومي الروسي على إمكانية استخدام الأسلحة النووية في حال عدم القدرة على التعامل مع أي هجوم تقليدي، وذلك بعد اقتراب حلف الناتو من الحدود الروسية، بانضمام دول وسط وشرق أوروبا للحلف.

ب. دفع توتر العلاقات الصينية مع تايوان بأحد القادة العسكريين الصينيين للإدلاء بتصريحات عام 2002 أشار فيها إلى إن بلاده على استعداد لاستخدام الأسلحة النووية في حال وقوع هجوم أمريكي ضدها في إطار نزاع حول تايوان.

(¹) مصطفى، باسل صلاح. الملامح الجديدة للسياسة النووية الأمريكية، السياسة الدولية، العدد 164 أبريل 2006، ص 208.

(²) عبد السلام، مرجع سابق، ص 203 - 204.

ج. التهديدات التي أطلقها الرئيس الفرنسي جاك شيراك عام 2005 والتي أشار فيها إلى أن بلاده قد تستخدم الأسلحة النووية ضد "دول تستخدم وسائل إرهابية ضد فرنسا".

2. إمكانية الاستخدام الفعلي لأسلحة الدمار الشامل في الصراعات الإقليمية: إن تفجر الخلافات على المستوى الإقليمي خاصة تلك التي تبرز بين الدول النووية فإنها تدفع باحتمالات استخدام الأسلحة النووية إلى الواجهة، وهذا ما جرى بالفعل من قبل الهند وباكستان عام 2003 عندما انفجرت التوترات المسلحة بينهما مما جعل من مخاطر استخدام الأسلحة النووية التي يمتلكها الطرفان تبدو أوسع نطاقاً مما شهدته المستوى الدولي عندما ارتبط بسلوك القوى النووية الكبرى خلال مرحلة الحرب الباردة، كما أن خطورة الصراعات الإقليمية يصعب الوصول لحلول وسط بشأن قضاياها، مع توفر تيارات متطرفة تمثلها قيادات تتصور إمكانية إنهاء وجود الطرف الآخر عندما تتاح له الفرصة لذلك.

3. إمكانية الاستخدام النووي من جانب التنظيمات المتطرفة: لم تكن قضية الإرهاب النووي مطروحة باعتبارها مشكلة رئيسة على غرار المشكلات الكبرى التي سيطرت على التفاعلات الدولية خلال النصف الثاني من القرن العشرين لأسباب عدة يأتي في مقدمتها أنه لم يكن هناك اقتناع بأن التنظيمات الإرهابية تمتلك للقدرات والأسلحة النووية، كما لم يكن متصوراً بإمكانية توظيف التنظيمات الإرهابية لأي أسلحة نووية مفترضة ضمن هذا الإطار حيث يتعلق الأمر بقنبلة ذرية واحدة أو اثنتين على الأكثر بحيث تصلحان لمهام محدودة كالابتزاز النووي والذي لم يصدق أحد أيضاً أماكن حدوثه، كما لم تكن هناك مؤشرات ذات أهمية حول سعي تنظيمات تتخذ من العنف كوسيلة في تعاملها من أجل تحقيق أهدافها لامتلاك تلك الأسلحة، فقد كان المتعاملون في السوق السوداء لتجارة المواد والمعدات النووية يقتصرون على أجهزة استخبارات الدول، لذا كانت مسألة الإرهاب النووي مستبعدة.

لكن وقوع أحداث 11 سبتمبر في عام 2001 والفترة التي تلتها أدت لحدوث انقلاب حقيقي في التصورات الخاصة في الإرهاب النووي حيث أصبح ينظر له كأحد مصادر التهديد الأكثر إلحاحاً للأمن الدولي، وأنه قد شهد تطوراً لاحقاً في أنماط التهديد التي تواجه العديد من دول العالم في القرن الواحد والعشرين مثلما كانت "الحرب النووية" في القرن الماضي على الرغم من عدم وجود مؤشرات حاسمة تشير إلى أنه يمثل مشكلة كبرى على غرار ما يمثله سباق التسلح النووي أو الانتشار النووي في الفترات السابقة.

لذا جاء الاستعداد الأمريكي لجعل فكرة الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية من جانبها ضد أي عدو محتمل يستند على ما تملكه من وسائل وأدوات تكون جاهزة لتنفيذ إستراتيجيتها النووية الجديدة القائمة على استخدام الأسلحة النووية، لذا قامت بالإسراع لتحضير جاهزية هذه الأدوات استناداً لوثيقة مراجعة الوضع النووي الصادرة عام 2002 عن وزارة الدفاع، التي تتمثل في:

1. الصواريخ والقاذفات والغواصات، وهذه تشمل⁽¹⁾:

- أ. الصواريخ العابرة للقارات ICBMs.
- ب. قاذفات القنابل التي تحوي رؤوساً نووية B 1, B 2, B 52.
- ج. الغواصات التي تحمل صواريخ نووية SLBMs.

2. القدرات الهجومية النووية وغير النووية⁽²⁾:

حيث تم تطوير أسلحة هجومية نووية وتقليدية مع التركيز على تخفيض الرؤوس النووية وتطوير أسلحة نووية صغيرة تستطيع اختراق المخابئ والتحصينات مع زيادة القدرة التدميرية للرؤوس التقليدية.

(¹) مذهب العمليات النووية المشتركة (2005). الموقع الإلكتروني:

Doctrine for Joint Nuclear Operations: www.globalsecurity.org

(²) Bromley, Mark (2002). "Planning to be surprised: The US Nuclear Posture Review and its Implications for Arms Control".

3. الأنظمة الدفاعية الصاروخية:

وتعتمد هذه الأنظمة على ثلاث منظومات دفاعية يتم تحقيقها على المراحل التالية⁽¹⁾:

أ. القريبة المدى: نشر قاعدة مضادة للصواريخ في ولاية ألاسكا تتكون من 100 صاروخ اعتراضى لمواجهة عدد محدود من الصواريخ عابرة للقارات.

ب. المتوسطة المدى: التوسع في إقامة قواعد أرضية لمواجهة أعداد كبيرة من الصواريخ المعادية.

ج. البعيدة المدى: تطوير أنظمة صواريخ مضادة للصواريخ تعمل على المستوى التكتيكي مثل الصواريخ الأمريكية "باترويت".

4. البنية النووية التحتية القادرة على الرد السريع:

تشمل تكوين مخزون نشيط وخامل من الرؤوس النووية التي يتم تخفيضها لاستخدامها عند الحاجة إليها حيث أن⁽²⁾:

أ. المخزون النشط يتمثل في تفكيك الرأس النووي فقط مع الإبقاء على مكونات الصاروخ في حالة استعداد للتركيب.

ب. المخزون الخامل يتمثل في إزالة كافة مكونات الرأس النووي والصاروخ.

إن هذه البنية النووية التحتية ذات الرد السريع تتطلب إعادة إجراء تجارب نووية بهدف صيانة وتطوير الرؤوس النووية فيها.

ثم جاءت الخشية الأمريكية في قضية الإرهاب النووي منحنى آخر جراء بروز الأزمة النووية الإيرانية المتأتية من إصرار إيران للحصول على قدرات

(¹) مذهب العمليات النووية المشتركة، مرجع سابق.

(²) Bromley (ed).

نووية عسكرية تتحدى فيها النفوذ الأمريكي في العالم وتكسر احتكار إسرائيل للسلح النووي في منطقة الشرق الأوسط، حيث ترى إيران في مساعيها ما تعتبره إضافة نوعية للقوة العربية والإسلامية في وقت تراجع فيه كثيراً نفوذ العرب والمسلمين في العالم⁽¹⁾، الأمر الذي زاد من بروز التحدي الإيراني بصورة أكبر للسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

(1) نوار، مرجع سابق، ص 22.

الفصل الرابع

التحدي الإيراني والقوى المحلية

الصاعدة في الشرق الأوسط

السياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الأول: الصعود الإيراني كقوة إقليمية في الشرق الأوسط

المطلب الأول: التجاذب الإيراني الأمريكي في الصراع على الشرق الأوسط

المطلب الثاني: الإستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط

المطلب الثالث: الدور الإيراني في الإشكالية الأمنية في الشرق الأوسط

المبحث الثاني: القوى المحلية الفاعلة الأخرى في الشرق الأوسط

المطلب الأول: حزب الله في لبنان

المطلب الثاني: حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية "حماس"

المطلب الثالث: القوى السياسية الشيعية في العراق

المبحث الثالث: التحالفات الإيرانية مع القوى المحلية الفاعلة الأخرى في الشرق الأوسط

المطلب الأول: التحالف الإيراني السوري

المطلب الثاني: التحالف الإيراني مع حزب الله

المطلب الثالث: التحالف الإيراني مع حركة حماس

الفصل الرابع

التحدي الإيراني والقوى المحلية الصاعدة

في الشرق الأوسط للسياسة الخارجية الأمريكية

جاءت الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق في مارس 2003، لتشكل نقطة التحول الجذرية في مسار الأوضاع الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك لأن الواقع الإقليمي قد شهد مرحلة من التغيير البنيوي في صيغة التفاعلات بين أطرافه بعد احتلال العراق في 9 أبريل 2003، والتي أحدثت اختلافاً كبيراً في أدوار دول الإقليم وأوزان القوى الرئيسية فيه تمثلت في انهيار الدولة العراقية، وصعود إيران كقوة إقليمية مؤثرة، وبروز الدور الجديد لبعض الحركات السياسية "من غير الدول" كحزب الله اللبناني، وحركة حماس الفلسطينية، ودخول هذه الحركات في إطار الحسابات الإستراتيجية، مما أدى لبروز أزمات متعاقبة في المنطقة⁽¹⁾، كما أسفرت عن تغير في طبيعة القضايا المطروحة وتطور في نوعية الصراعات المحتدمة وتبدل محاور النزاع الرئيسية، وضيق الحدود الفاصلة بين الفعل الداخلي والتأثير الخارجي، مع إضعاف للدور المحلي وتضيق الدور الإقليمي، وتبلور تحالفات جديدة بين القوى الدولية والإقليمية خاصة بين تيار الاعتدال والتشدد، وغلبة الاعتبارات الطائفية والمذهبية على قضايا المنطقة مما أدخلها في دائرة من الاحتقان والتمزق والارتباك، وأوصل الحالة إلى حد المواجهة المسلحة بين بعض الأطراف الداخلة في النزاع، أدت لاستدعاء قوى خارجية حليفة لها لدعم طرف ضد آخر بهدف تعديل التركيبة السياسية الداخلية لصالحه الأمر الذي زاد من تفجر الأوضاع وبشدة⁽²⁾.

(1) أبو رمان، مرجع سابق، ص 84.

(2) رفعت، سعيد. نظرة إستراتيجية إلى المنطقة وقضاياها المتفجرة، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 - ربيع 2007، ص 10.

إن وصول منطقة الشرق الأوسط إلى هذا الحال الخطير من تفجير الأوضاع فيه وبروز الأزمات يعتبر من مسئولية الإدارة الأمريكية نتيجة أخطاء في الحسابات وسوء في التقدير وقلة دراية بثقافات المنطقة وحساسيات شعوبها، لأن تنامي الاستعداد لدى صانع القرار السياسي الأمريكي في استخدام القوة العسكرية دفاعاً عما تسميه المصالح الحيوية، جاء رداً على سلسلة من التغيرات السياسية العالمية والتي ما لبثت أن تمخضت عن "نظام دولي جديد" وصلت فيه الحالة التصارعية إلى مستوى حوادث العنف السياسي والحروب الأهلية بوتيرة أعلى مما كان عليه الحال أثناء الحرب الباردة. خاصة أن مجيء الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنطقة كرس وجودها كلاعب أساسي ومحوري في النظام الإقليمي للمنطقة بعد تبنيه لإستراتيجية الحرب الاستباقية التي تؤمن هيمنة أمريكية ترسي ملامح الحلم الإمبراطوري والرغبة في إعادة صياغة الأوضاع في المنطقة طبقاً لمفاهيمها وتصوراتها للدور الإسرائيلي المخطط له، إضافة لدوره كشريك في مسار الصراع في حركة الحرب العالمية ضد "الإرهاب" الذي اتخذته محوراً لسياستها، وأساساً لعلاقاتها مع دول العالم.

سنعمل على تناول هذا التحدي من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الصعود الإيراني كقوة إقليمية في الشرق الأوسط

المبحث الثاني: القوى المحلية الفاعلة الأخرى في الشرق الأوسط

المبحث الثالث: التحالفات الإيرانية مع القوى المحلية الفاعلة الأخرى في

الشرق الأوسط

المبحث الأول

الصعود الإيراني كقوة إقليمية في الشرق الأوسط

لقد أوصلت الأخطاء المستمرة للسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق العقل الاستراتيجي الأمريكي إلى أن تستقر فيه أطروحات تشير إلى أن الأوضاع السياسية والإقليمية العربية لم يعد من الممكن قبول واقعها الراهن بعد أن غدت بؤرة التهديد الرئيس للأمن القومي الأمريكي، كما أفرزت عنه أحداث 11 سبتمبر 2001⁽¹⁾، مما دفعها للدخول في عملية استقطاب ثنائية في المنطقة بينها وبين إيران الأمر الذي عجل من عملية تبديل محاور النزاع في هذه الساحة المهمة وتأثيراتها المباشرة على تفاعلات القضايا الاستراتيجية⁽²⁾، فباتت السياسة الخارجية الأمريكية تواجه تحديات أمنية كبيرة شكلت فيها ساحة التنافس الشديد بين العديد من القوى الإقليمية وبعض القوى المحلية الصاعدة في الشرق الأوسط وهي: إيران، حزب الله اللبناني، حركة حماس الفلسطينية، بعض القوى السياسية الدينية في العراق، كما برزت نجاحات الجهد الإيراني في الاستمرار بسياساتها المتعلقة ببناء مشروع نووي طموح تحدثت به السياسة الشرق أوسطية الجديدة، إذ ركزت على إثارة النزعة القومية والإسلامية المناهضة لإسرائيل والغرب في ظل غياب المشروع العربي الواضح والمتكامل بهذا الشأن⁽³⁾.

كما أن حصول التطورات الكبيرة في محاولات بعض القوى الإقليمية في الشرق الأوسط لتحدي الولايات المتحدة الأمريكية وهي الدولة العظمى الوحيدة في العالم التي تفرض هيمنة مطلقة على النظام الدولي، والتي تعتبر منطقة الشرق

(1) ولد أباه، مرجع سابق، ص 126.

(2) رفعت، مرجع سابق، ص 13.

(3) كيالي، ماجد. التجانب الإيراني - الأمريكي في الصراع على الشرق الأوسط،

شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 130 - صيف 2007، ص 16.

الأوسط على درجة عالية من الأهمية الإستراتيجية لها من أجل استمرار هيمنتها على العالم، الأمر الذي دفعها لإتباع سياسة خارجية جديدة في هذه المنطقة خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة تقوم على عدة ركائز هي: عدم السماح لتنامي أي قوة دولية أو إقليمية تنافسها في السيطرة على المنطقة، وضمان تدفق النفط على الغرب وبأسعار مناسبة، والحفاظ على استقرار الأنظمة الحليفة السائدة، وضمان أمن إسرائيل وتفوقها النوعي على دول المنطقة في مختلف المجالات⁽¹⁾.

إن تنامي محاولات القوى الإقليمية في منافسة النفوذ الأمريكي على المنطقة أوجد تحديات في غاية الخطورة على المصالح الأمريكية في العالم والشرق الأوسط، كان أبرزها الصعود الإيراني كقوة إقليمية في الشرق الأوسط، وهذا ما سيتناوله هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: التجاذب الإيراني الأمريكي في الصراع على الشرق الأوسط

المطلب الثاني: الإستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط

المطلب الثالث: الدور الإيراني في الإشكالية الأمنية في الشرق الأوسط

المطلب الأول

التجاذب الإيراني الأمريكي في الصراع على الشرق الأوسط

اعتبر قادة الثورة الإسلامية الإيرانية بزعامة آية الله الخميني انتصار ثورتهم وتمكنها من الإطاحة بحكم محمد رضا شاه في فبراير 1979، هو انتصار للشعوب الإسلامية وأنهم يتعهدون بمساعدة هذه الشعوب للخلاص من الحكام الفاسدين في البلاد الإسلامية خاصة بعد تصفية النظام الإمبراطوري الإيراني والقيادة العسكرية الموالية له، كما اتبعوا سياسة معادية للولايات المتحدة الأمريكية بحكم أنها كانت

(1) المرجع السابق، ص 14.

تدعم نظام الشاه واعتبروها بمثابة الشيطان الأكبر الذي يسعى للسيطرة على العالم الإسلامي لخدمة مصالح إسرائيل، في حين تعمل القيادة الإيرانية على تأكيد فكرة عدائها للولايات المتحدة وإسرائيل الراغبتين بإسقاط النظام الإيراني⁽¹⁾.

إلا أن الموقف الرسمي الإيراني من الولايات المتحدة كان دائماً يختلف عن الموقف غير الرسمي، فقد مولت أمريكا إيران بالسلاح في حرب الخليج الأولى (1980-1988)، وكذلك فعلت إيران في المواقف التي تحتاجها فيها أمريكا حيث كانت تلبي تلك الحاجة، مثل توسط إيران خلال أزمة مقتدى الصدر عام 2004، فأيران تتحدث بخطاب معادي فيما يتعلق بالولايات المتحدة، بينما تحتفظ لنفسها بحق الاستعانة بها حيثما تحتاج إليها، وكذلك الولايات المتحدة تحتفظ بالحق ذاته⁽²⁾. من هنا فقد كان مسار التطور في حال المد والجزر التي تتسم به العلاقات الإيرانية الأمريكية ومن وجهة نظر المحللين السياسيين المتابعين لهذا المسار بأن المشكلة تكمن في الصراع الداخلي بين المؤسسات الأمريكية المختلفة المعنية بصناعة القرار، والتي فشلت على ما يبدو في توحيد موقفها تجاه إيران. حيث يقول نعوم تشومسكي:

تشير المعلومات المحدودة المتوافرة إلى أن الجيش الأميركي والمخابرات الأميركية يتخذان أيضاً موقفاً معارضاً للتحرك العسكري.

غير أن صانعي السياسة على جاري عاداتهم، قد يتجاهلون مرة أخرى الرأي العالمي الكاسح، في حين أن رجعيي الدولة في إدارة واشنطن قد حققوا أرقاماً قياسية جديدة في التباهي بصدقيتهم كخارجين دوليين على القانون⁽³⁾.

(1) البسيوني، سمير زكي، الشباب الإيراني والسياسة الخارجية.. من الثورية إلى البراجماتية، السياسة الدولية، العدد 168 أبريل 2007، ص 130.

(2) تركي، مرجع سابق، ص 155.

(3) تشومسكي، السلطان الخطير السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 340.

ويلفت سيمور هيرش الانتباه إلى أن الإدارة الأمريكية تنظر إلى الصراع في المنطقة بين المعتدلين والمتطرفين، فيما تنظر الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة على أنه صراع بين المعسكر السني والشيوعي⁽¹⁾.

كما يلاحظ أن الولايات المتحدة تحاول بخطوات محددة تحت مظلة الغطاء السياسي الذي يتلاءم مع البيئة السياسية العالمية التي صنعتها وفرضت مناخها السياسية الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط حيث تسعى لقيام إيران بالتخلص من بعض الأوضاع والسياسات التي تراها الولايات المتحدة ضرورية لتحقيق تطبيع العلاقات بينهما والتي تتمثل في عدة نقاط لعل أبرزها: قضية امتلاك أسلحة الدمار الشامل والصواريخ بعيدة المدى التي يتراوح مداها بين 1000-1500 كم، والتي أثارت قلقاً في المنطقة وخارجها خاصة إسرائيل، وكذلك موضوع نظام الصواريخ المضادة للصواريخ، وقضية احترام حقوق الإنسان في إيران مع التأكيد الأمريكي على ضرورة إنهاء عداء إيران لإسرائيل⁽²⁾.

إلا أن الإصرار الإيراني على امتلاك القدرات النووية وتشغيلها بذاتها واستئناف أنشطتها النووية والتهديد بأن المساس ببرنامجه النووي هو مساس بكرامتها الوطنية وأمنها الوطني، مما دفع الولايات المتحدة لوصف هذا الملف بأنه غير مقبول وهي تتعاون مع إسرائيل من أجل تشكيل ركيزة لتبادل المعلومات الدبلوماسية والاستخبارية لمنع هذا المشروع الإيراني حتى لو تطلب ذلك القيام بعمل عسكري في حال أستنفذ العمل الدبلوماسي⁽³⁾، لذا بات الشرق الأوسط بمثابة ساحة تنافس أو تصارع بين عدد من القوى الدولية والإقليمية، وعلى وجه

(1) أبو رمان، مرجع سابق، ص 85.

(2) مجدوب، الهيمنة الأمريكية في القارة الآسيوية: الصين - الشرق الأوسط - إيران، في: الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سابق، ص 167 - 168.

(3) Freilich, Chuck, "Speaking a bout the Unspeakable: U.S - Israeli Dialogue on Iran s Nuclear Program", Policy Focus; no.77, Washington Institute for Near East Policy, December 2007, p 195.

الخصوص بين الولايات المتحدة ومعها إسرائيل من جهة وإيران وبعض قوى الممانعة في المنطقة العربية من الجهة المقابلة.

لذا فإن بروز التحدي الإيراني على الخارطة السياسية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط يعد من التحديات الأكثر خطورة التي تواجه الولايات المتحدة من أي وقت مضى، بما فيها الوضع الأمني المتدهور في العراق، فهي قادرة - إيران - على زعزعة أمن العراق ودول مجلس التعاون الخليجي وتهديدها نووياً، فضلاً عن قدرتها على تهديد إمدادات النفط الخليجي، وتحريك حلفائها الإقليميين سورية وتنظيم حزب الله اللبناني واستمرارها في دعم تنظيمات مسلحة يعتقد بأن تنظيم القاعدة من بينها⁽¹⁾.

إن الإحساس المتولد لدى الإدارة الأمريكية يفيد بأن تزايد النفوذ الإقليمي الإيراني في العراق خصوصاً وفي منطقة الشرق عموماً ناجم عن تداعيات احتلالها للعراق الأمر الذي أربك مخططاتها في المنطقة وجعلها تدرك أهمية إزالة هذا التحدي لغرض تحقيق الانسجام المطلوب في مساراتها التي تتطلب منها جهوداً سياسية ودبلوماسية مكثفة وبإسناد من القوات العسكرية الأمريكية الرابضة في المنطقة. بالإضافة إلى إن التصريحات السابقة للرئيس بوش ومنها خطابه في 20 / 1 / 2002 لا تخفي حقيقة وجود إمكانية لتجاهل قانون حظر الحروب الوقائية في حال تولد القناعة النهائية لإنزال ضربة استباقية تعدها طريقة فعالة لمنع إيران من امتلاك أو استخدام أسلحة الدمار الشامل.

كما يدور نقاش جدي له أهمية كبيرة في المجالس السياسية لعدد من الدول المعنية بقضية البرنامج النووي الإيراني قد يحول الأزمة إلى حرب كبيرة بين إيران من جهة والولايات المتحدة، أو إسرائيل أو كليهما، بالاشتراك مع حلفاء آخرين مثل المملكة المتحدة من جهة أخرى، ويرجع هذا النقاش إلى مصادر

(1) كياتي، ماجد. التجاذب الإيراني - الأمريكي في الصراع على الشرق الأوسط، شؤون عربية،

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 130 - صيف 2007، ص 18.

وتقارير تفيد بان الولايات المتحدة قد اكملت استعداداتها العسكرية لتوجيه ضربة خاطفة إلى إيران تستهدف فيها القوات العسكرية الإيرانية والمراكز البحثية والبنى التحتية التي يركز عليها الاقتصاد، مع تدمير شامل لأسلحة الدمار الإيرانية والطاقة النووية، أما عن خيارات الرد الإيراني الذي يعتبر أمراً حتمياً في حال تعرضها لهجوم أمريكي رادع فإنه يتوقع أن يستهدف: الصناعات النفطية في بلدان الخليج مع إثارة الاضطرابات الداخلية فيها، مع شمول إسرائيل بهذا الرد عبر توجيه الصواريخ بعيدة المدى للمنشآت والأبنية التحتية الإسرائيلية وبمعاونة من حزب الله وحركة حماس، كما يمكن أن تستهدف إيران مقرات القوات العسكرية الأمريكية في العراق عبر تحريك الأطراف العراقية القريبة منها والمحسوبة عليها، مع توفر مؤشرات لدى الجانب الإيراني إلى أن واشنطن ستجنب الاجتياح البري حيث تقتصر ضرباتها على ما يتوفر لديها من القاذفات والصواريخ القادرة على تدمير 10 آلاف هدف خلال ساعات معدودة⁽¹⁾.

إن المشروع الذي تسعى فيه إيران لانتزاع الدور الإقليمي من الولايات المتحدة الأمريكية يأتي باستغلال غياب المشروع الإقليمي العربي وتخطي السياسة الأمريكية في مشكلات المنطقة، ويقدم مضموناً جديداً على مستوى العلاقات الدولية كونه لا يستند في طموحاته على قوى عظمى بقدر ما ينتزع دوره الإقليمي الذي حقق نجاحات بارزة في تثبيت حضوره في المنطقة في ظل نظام عالمي أحادي القطبية تقوده إدارة المحافظين الجدد الجامعة إلى حل الأزمات بالقوة العسكرية المفرطة دون إعطاء اعتبار لحساسيات المنطقة أو القانون الدولي⁽²⁾.

(¹) Freilich, Chuck, "Speaking a bout the Unspeakable: U.S – Israeli Dialogue on Iran s Nuclear Program", Policy Focus; no.77, Washington Institute for Near East Policy, December 2007 , p 115.

(²) اللباد، مصطفى. قراءة في مشروع إيران الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 – ربيع 2007، ص 37.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تنتظر بعين الاعتبار إلى تزايد النفوذ الإقليمي لإيران من عدة زوايا فهي التي أزاحت حكومة طالبان من أفغانستان وبذلك خلصت الجمهورية الإسلامية في إيران من نظام الحكم الأفغاني الذي كان يزعجها، كما أسقطت نظام صدام حسين فأزاحت إيران من الضغط الذي كان يمثله لها العراق منذ قيام نظام الحكم الإسلامي في أواخر السبعينيات، لذا فإن سياسة استخدام القوة العسكرية التي اتبعتها إدارة الرئيس بوش هي التي تتحمل المسؤولية المباشرة عن تزايد نفوذ إيران في أفغانستان والعراق وفي عموم المنطقة وبالتالي فإن إيران باتت معضلة إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية بحكم عدة عوامل أهمها⁽¹⁾:

1. ازدياد النفوذ الإيراني في تقرير الشأن العراقي مما أعاق الترتيبات الأمريكية في العراق.
2. السعي لامتلاك الأسلحة النووية ورفض السماح لوكالة الطاقة الذرية بأجراء عمليات المراقبة على المنشآت النووية الإيرانية.
3. دعم الجماعات الأصولية و(الإرهابية).
4. دعم حركات المقاومة الإسلامية للوجود الإسرائيلي في فلسطين ولبنان مما ساهم في عدم الاستقرار في الشرق الأوسط.

إن عملية التجاذب القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران أسفرت عنها أخطاء السياسة الأمريكية والتي ساهمت في تبديل محاور الصراع القائم في المنطقة وزادت من تفاعلات القضايا الإستراتيجية بحدة أكبر من تأثيرات التطورات الذاتية أو بعلاقات القوى داخلها وأن ذلك يعود للدور الإيراني الذي يتحرك في المنطقة وفق حسابات إستراتيجية متناغمة تسعى للحصول على اعتراف دولي بدورها، كقوة إقليمية فاعلة تمتد مصالحها من الخليج إلى العراق وسوريا ولبنان وحتى فلسطين، وهذا ما يتعارض مع الإستراتيجية الأمريكية التي أحست بتأثيراته

(¹) كياتي، مرجع سابق، 19.

القوية على مجريات الاحداث في العراق ولبنان وفلسطين ويضغط باتجاهات نفوذ ومصالح قوى هامة وحليفة لها في الشرق الأوسط في ظل الإصرار الأمريكي على الانفراد بمقدرات المنطقة في المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية، أو من خلال هيمنتها على المنطقة ومواردها بما يكفل تحقيق وضمان أمن إسرائيل وحماية الأنظمة السياسية القائمة في الدول الحليفة والصديقة لها، مما أوصل الصراع بين الجانبين ليعتبر حول المصالح السياسية والاقتصادية بعد أن أضحت الاختلافات الطائفية والمذهبية كأدوات ووسائل يسعى كل طرف لاستخدامها من أجل تحقيق أغراضه، ففي الوقت الذي تعمل فيه الولايات المتحدة لاستغلال الطموحات الإقليمية الإيرانية في إثارة مخاوف دول المنطقة وبالأخص منها الخليجية، من أجل الحصول على الدعم العربي لإستراتيجيتها في مواجهة إيران الصاعدة في التدليل عن قوة موقفها وانتشار نفوذها وتأكيد مقدرتها الرادعة المبنية على تجاوز الحدود والامتداد عبر مناطق التواجد الشيعي في المنطقة⁽¹⁾.

المطلب الثاني

الإستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط

أظهرت تجربة السنوات الماضية أن النتائج المرجوة من الاحتلال الأمريكي للعراق لم تحقق أهدافها المعلنة في أقل تقدير خاصة بالنسبة للولايات المتحدة وحليفاتها الرئيسة في المنطقة إسرائيل عدا ما يتعلق بهدف إسقاط نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين، الذي خدم أطرافاً إقليمية في المنطقة بالإضافة لإسرائيل كان أبرزها التوجهات الإيرانية في المنطقة مما ساعدها في التخلص من العدو اللدود الذي كان يقف ضد أطماعها المتعلقة بما يسمى تصدير الثورة، والذي كان يجعل المنطقة تعيش في أجواء مشحونة جراء حالة الصراع والتنافس

(¹) رفعت، مرجع سابق، ص 13.

والحروب بينهما والتي اثرت بشكل مباشر على تقدم البلدين الاقتصادي والعلمي وجعلتهما يتأخران عن الركب العالمي في هذين المجالين لثمان سنوات هي عمر حرب الخليج الأولى.

غير أن إيران تعد من أكبر الدول الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط والتي لها مقومات أساسية لأداء دور إقليمي بارز، فهي تمتلك كتلة بشرية ضخمة وموقعاً جغرافياً استراتيجياً وامتداداً تاريخياً عميقاً وتأثيراً معنوياً متواصلاً على جوارها الجغرافي. هذه المقومات دفعتها لأن تكون طرفاً في المعادلات الإقليمية وسياقات النظام الدولي المختلفة، فطورت مشروعاً استراتيجياً تجاه المنطقة العربية ظهرت ملامحه في السنوات القليلة الماضية وبالتحديد بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 الأمر الذي جعلها طرفاً أساسياً في الصراع والنفوذ على امتداد المنطقة العربية⁽¹⁾.

ثم جاءت تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق التي أحدثت انقلاباً استراتيجياً في الشرق الأوسط وأثرت على علاقات القوى ودور الفاعلين الدوليين والإقليميين والمحليين في طريقة إدارة الصراع مما أوجب على المنطقة التعامل مع حقائق جديدة تمثلت بالجوانب التالية⁽²⁾:

1. صعود نفوذ إيران في العراق وفي عموم الشرق الأوسط وتحديدها للنفوذ الأمريكي.

2. انهيار الدولة العراقية ووقوع العراق في دائرة الفوضى والعنف والتدهور الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، على خلفية الانقسامات الطائفية والمذهبية والاثنية فيه، وتحول العراق إلى بؤرة لنمو الجماعات المسلحة مع التمييز بين المقاومة التي تستهدف الاحتلال والجماعات التي تغذيها أطراف دولية وإقليمية وتسعى لتدمير البلاد.

(1) اللباد، قراءة في مشروع إيران الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية، مرجع سابق، ص 34.

(2) كيالي، مرجع سابق، 17.

3. بروز النعرات الطائفية وخصوصا الانقسامات المذهبية بين السنة والشيعة في العراق - برزت بشكل واضح في أعقاب تفجير مرقد الإمامين علي الهادي والحسن العسكري في مدينة سامراء عام 2006 - مما زاد من عدم الاستقرار في المنطقة.

4. تنامي دور الفاعلين المحليين في تقرير الشأن السياسي في بعض البلدان العربية وخصوصاً "حزب الله" في لبنان، و"حركة حماس" في فلسطين، و"القوى السياسية الشيعية" في العراق وهي قوى محسوبة على إيران ومدعومة منها.

5. اضطراب النظام العربي وسلبيته إزاء ما يجري في العراق وانكشافه أمام المشاريع الأمريكية الداعية لنشر الديمقراطية وإصلاح النظم السياسية والشرق الأوسط الكبير.

6. التأثير السلبي في المصادقية السياسية الأمريكية في المنطقة على صعيد الحكومات والمجتمعات بعد تحويل مشاريعها في نشر الديمقراطية والإصلاح السياسي إلى مواجهة إيران والحفاظ على النظام العربي القائم.

إن هذه الجوانب والتطورات وغيرها كان لها الدور الكبير في الانعكاس السلبي على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المنطقة وزاد من تهديد المصالح الأمريكية وأمن إسرائيل ودفع إيران لتطوير توجهاتها في المنطقة، فبعد أن كان شعار "تصدير الثورة" هو هدف الثورة الإسلامية عند قيامها في عهد الإمام الخميني أو مساعيها في محاولة رسم صورة "الدور"، وصولاً إلى بناء مشروع استراتيجي برزت ملامحه الواضحة في عهد الرئيس محمود أحمد نجاد، حيث يشبه المشروع بالهرم متعدد الطبقات، تستند قاعدته على منطقة الخليج العربي ثم يأتي دور المشرق العربي كطبقة ثانية، أما الطبقة الثالثة من الهرم فتتمثل في القدرات العسكرية الرادعة التي يمكنها استهداف المصالح الغربية في منطقة الخليج، ثم يتوج الهرم بالطبقة الأخيرة وهي التكنولوجيا النووية التي تستظل

بها إيران في تحقيق مشروعها الاستراتيجي عوضاً عن السقف الدولي البعيد عنها⁽¹⁾.

وتتمثل أهم أهداف المشروع الاستراتيجي الإيراني بما يلي⁽²⁾:

- الحصول على اعتراف واشنطن بالجمهورية الإسلامية الإيرانية.
- الحصول على دور أساسي كقوة إقليمية أساسية مهيمنة في منطقة الخليج العربي ضمن إطار نظام عالمي في طور الظهور.
- أرغام أمريكا وأوروبا على إعطاء إيران ضمانات أمنية للمستقبل.
- الحصول على القدرات النووية دون تصنيع القنبلة النووية حالياً، أي أن طهران تريد أن تمتلك الإمكانيات التي تستطيع عبرها تصنيع قنبلة نووية في فترة زمنية قصيرة جداً، في حال شعرت بتهديد استراتيجي من أي قوة عظمى.

إن بروز إيران كقوة إقليمية لها تأثيراتها على التفاعلات السياسية والأمنية في منطقة الخليج جاء من خلال موقعها الاستراتيجي وثقلها الواضح في إطار علاقات التوازن الإقليمي لهذه المنطقة، مع عدم إخفاء أطماعها الإقليمية منذ عهد الشاه في ممارسة الدور الذي تريد أن تلعبه والمتمثل بملء الفراغ الأمني الذي لا بد أن يتحقق من خلال الرغبة بإبعاد الولايات المتحدة الأمريكية عن دول المنطقة، الأمر الذي فتح لها الباب للعب دور نشط في الخليج سواء في المستويات الاقتصادية أو الأمنية على حد سواء، كما ساهم في دعم هذا التوجه حيال حالة التفكك التي يعيشها النظام الإقليمي العربي وما رافقه من ضعف أصاب الاتجاهات القومية الراديكالية واليسارية بعد اندلاع حرب الخليج الثانية 1991، فالخليج يمثل

(1) اللباد، قراءة في مشروع إيران الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية، مرجع سابق، ص 36.

(2) قهوجي، مرجع سابق، ص 120 - 121.

لإيران واحداً من أهم ثوابت سياستها الأمنية التي هي جزء لا يتجزأ من طبيعة الدولة الإيرانية^(١).

إن الترتيبات الأمنية والإستراتيجية التي تسعى إيران للدخول فيها بقوة في عملية صياغة النظام الإقليمي الجديد وترتيبات الأمن في المنطقة كطرف أساسي وفاعل جاءت على شكل سلوك غلب عليه الطابع البرجماتي الذرائعي ومرونة في التعامل مع أوضاع المنطقة، كما أكد عليه التغيير النسبي في موازين القوى الداخلية، وفي تركيبات بناء القوة في إيران ومؤسساتها السياسية التي انتهت لصالح رئيس الجمهورية أحمد نجاد، والتي أعطته الصلاحيات التنفيذية اللازمة التي تجعل منه قادراً على إدارة الملف النووي الشائك عبر تعدد الأطراف المفاوضة لإيران، كالاتحاد الأوروبي، والجانب الروسي، والجانب الصيني فضلاً عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا نعلم فيما لو كانت المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة وإيران في داخل العراق تتعلق بنفس الملف. كما أن انطلاق البرنامج الاقتصادي في ضوء خطة خمسية متكررة تتوافق مع النزعة المتشددة في بعض الأحيان والمنفتحة في الأحياء الأخرى التي انتهجها نجاد والتي تتطلب توافر سياسة مرنة معتدلة في لغة الخطاب السياسي إزاء دول الخليج والبلدان العربية، حتى يتمكن المشروع الإيراني من إيجاد منافذ للحركة ليس في المجال الأمني وحده، وإنما في المجال الاقتصادي أيضاً عبر مشاريع جديدة مع دول الخليج والتي ترمي للاتفاق على سياسة لتسعير وتسويق النفط، ودخول الاستثمارات الخليجية إلى السوق الإيراني يضاف لها النظرة الإيرانية إلى الخليج التي أصبحت تكتسب أهمية فائقة باعتباره ركيزة دور ومكانة إيران الإقليمية والدولية. وهنا جاء الدخول الإيراني في صراع دبلوماسي على الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى بينها وبين تركيا المدعومة من الغرب، سعياً لمد النفوذ إلى تلك الجمهوريات من أجل

(١) شبلي، سعد شاكر (2001). إيران و أمن الخليج - بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،

دراسة غير منشورة، ص 23.

اداء دورها الدولي الواسع الذي تتشده والذي يسمح لها بتشكيل نظم إقليمية جديدة تواجه بها الأطروحات الأمريكية لما يسمى بالنظام العالمي الجديد أو الشرق الأوسط الكبير.

المطلب الثالث

الدور الإيراني في الإشكالية الأمنية في الشرق الأوسط

إن التوجه الأمريكي الجديد بشأن القضية الفلسطينية واهتمامها بعملية السلام في الشرق الأوسط الذي توج بعقد مؤتمر أنابولس في نوفمبر 2007 جاء بعد إهمال طويل أمتد لسنوات ساد خلالها العنف والشلل الدبلوماسي في ظل الادعاء الأمريكي للتحرك بإيجابية لإقناع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بالموافقة على التفاوض على قضايا الوضع النهائي للسلام بين الجانبين⁽¹⁾، والقيام بمراجعة مشاريع الإصلاح والديمقراطية والشرق أوسطية، وإجراء ترتيبات إقليمية إستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط عبر إتباع سياسة خارجية جديدة تسعى إدارة الرئيس بوش لتنفيذها من خلال زيارته إلى المنطقة مطلع عام 2008 والتي شملت الأراضي المحتلة والكويت والبحرين والإمارات والسعودية ومصر، لم يكن كل ذلك مطلوباً لذاته بقدر ما كان يتوخى تحقيق مصالح حيوية للولايات المتحدة تتمثل بالاتي:

1. تحجيم دور إيران وإيقاؤها داخل حدودها وإضعاف نفوذها في الشرق الأوسط.
2. تغطية الترتيبات الأمريكية المستقبلية في العراق.

(¹) The Israel –Palestinian Conflict: Annapolis and After, International Crisis Group , Middle East Briefing, no. 22,(20 November 2007).

3. ترتيب اوضاع المنطقة من النواحي السياسية والامنية والاقتصادية لضمان السيطرة على التطورات الحاصلة فيها.

ومن خلال متابعة تصريحات القادة السياسيين الإيرانيين، يمكن القول أن إيران قد طورت رؤية لمشروع متكامل حول الإشكالية الأمنية التي حدثت جراء التواجد العسكري الكبير للولايات المتحدة في المنطقة بدعوى المحافظة على المصالح الحيوية وحماية أمن إسرائيل والقيام بدور "الموازن للقوة العسكرية الإيرانية"، إلا أن مضمون سياستها تجاه أمن الخليج لم يحقق الاستقرار نظراً لافتقارها إلى التوجه الواضح لتحقيق ذلك الاستقرار بل إنها استمرت في تكريس هيمنتها على المنطقة من خلال تحقيق آليات ثلاثة: أولها؛ كان في احتلال العراق وثانيها؛ تفعيل الترتيبات العسكرية الثنائية مع الدول الخليجية وثالثها؛ العزلة الكاملة لإيران⁽¹⁾.

لذا فإن الرؤية الإيرانية لإشكالية الأمن في الخليج قد تبلورت مع تنامي صراعها مع الولايات المتحدة وبرزت فيه الإبعاد التالية⁽²⁾:

أ. إن مسألة الأمن في منطقة الخليج هي مسؤولية الدول الواقعة على شواطئه، ومن ثم فإن أي منظمة أو نظام إقليمي فرعي لا بد وأن يدخل إيران طرفاً أساسياً فيه.

ب. ضرورة إبعاد القوى الأجنبية والخارجية عن قضايا الأمن في الخليج.

ج. الدعوة إلى حل مجلس التعاون الخليجي، واقتراح إقامة نظام أمني تشارك فيه إيران، وأن التحالف الخليجي الجديد يجب أن يكون لإيران فيه اليد العليا باعتبارها أكبر قوة إقليمية.

(¹) كشك، اشرف محمد. أمن الخليج في السياسة الأمريكية، السياسة الدولية، العدد 164 ابريل 2006، ص 171.

(²) شبلي، مرجع سابق، ص 27.

د. الاستفادة من وجود اقلية شيعية في دول الخليج العربي والعمل على فتح أسواق للعمالة الإيرانية عبر مشروعات اقتصادية تستفيد منها إيران لدعم اقتصادها ووضعها الإقليمي.

هـ. صلب دورها الإقليمي بالطابع الإسلامي في الخليج وذلك حتى تعطي مشروعية لهذا الدور، في إطار الموارث الدينية لشعوب ودول المنطقة العربية.

إن التبريرات الإيرانية لمقترحاتها المتعلقة بالمساهمة في إيجاد حل للإشكالية الأمنية جاء بعد بروزها كقوة إقليمية مؤثرة لها حضورها القوي في العراق، وإصرارها على امتلاك قدرات نووية وصواريخ بعيدة المدى، فضلاً عن وجود خلل واضح في جيوش الدول الخليجية الستة، حيث يبلغ عدد قوات تلك الدول مجتمعة 400 ألف جندي، مقارنة بالقوة الإيرانية التي تبلغ 800 ألف مقاتل، وعلى الرغم من أن دول الخليج أنفقت 34 مليار دولار على الأمن والتسلح في عام 2005، فإن جهودها لا تزال غير متكاملة، كما أن عدد سكان دول الخليج لا يتجاوز 30 مليون نسمة ثلثهم من الأجانب في حين يبلغ عدد نفوس إيران (68.688) مليون حسب إحصاء عام 2006⁽¹⁾.

كما وتطرح التصورات الإيرانية المقترحة بشأن إشكالية الأمن في منطقة الخليج بأنه لا بد من الاستناد على الركائز التالية⁽²⁾:

أولاً. الخبرة المكتسبة من حرب الخليج الثانية تجعل من الضروري إقامة نوع من الترتيبات الأمنية في المنطقة لضمان استقلال دول الخليج وسيادتها.

(1) كشك، مرجع سابق، ص 171.

(2) شبلي، مرجع سابق، ص 33.

ثانياً. جعل المنطقة خالية من مخزونات الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية والكيمياوية والبيولوجية.

ثالثاً. لا بد من أن يكون وجود القوى الأجنبية في المنطقة أقل ما يمكن ولفترة محدودة.

رابعاً. إن مسؤولية التحركات الرامية إلى إعداد ترتيبات الأمن تقع على عاتق الدول الخليجية.

خامساً. لا يمكن إقامة نظام أمني بدون تعاون مشترك بين جميع دول المنطقة.

أما فيما يتعلق بالتطورات المتلاحقة في الأزمة الأمريكية - الإيرانية والتي تلقي بظلالها على إشكالية الأمن في الشرق الأوسط، فإن الاستعدادات الإيرانية لأي مواجهة محتملة دفعت بالقيادة في طهران لحشد الدعم الشعبي والإسلامي عبر الخطابات الوطنية والدينية وتعزيز الروابط والتحالفات مع الجماعات الشيعية والإسلامية في دول المنطقة مثل لبنان والعراق وأفغانستان والأراضي المحتلة ودول الخليج العربية، كما تعمل إيران على تحسين علاقتها مع تنظيم القاعدة والحركات التابعة لها في المنطقة، فضلاً عن توثيق العلاقات مع سوريا ورفعها إلى مستوى استراتيجي، مع استغلال وسائل الإعلام العربية لتعزيز الدعم الشعبي إقليمياً عبر إثارة موضوعات حساسة مثل "القضية الفلسطينية ومحرقة اليهود باعتبارها كذبة أطلقها الساسة الإسرائيليون"، والسياسة الأمريكية في المنطقة، وفي ذات الوقت تقوم إيران بتسريع برامجها للتسليح من أجل إتمام مراحل الجهوزية لخوض حرب استنزاف غير تقليدية طويلة ضد الولايات المتحدة⁽¹⁾، ويستند الموقف الإيراني في التصعيد إلى الأوراق التالية⁽²⁾:

(1) قهوجي، مرجع سابق، ص 120.

(2) تركي، مرجع سابق، ص 156.

1. ان لدى إيران جيشاً عقائدياً يصل تعداده لأكثر من نصف مليون جندي، ولها قوات الحرس الثوري والمتطوعين البالغ عددهم قرابة عشرة ملايين جندي.

2. أوشكت إيران على إنتاج صاروخ شهاب 4 الذي يستطيع الوصول إلى واشنطن وبإمكانه أن يحمل أقماراً إلى الفضاء، وشراؤها لأحدث الغواصات الروسية التي يمكن أن تستخدم الأسلحة النووية، ونجحت في تصنيع فرقاطات بحرية، مع علمها أن نقطة الضعف العسكرية الأمريكية تكمن في سلاح البحرية.

3. إن إيران تسيطر على خليج هرمز الذي يمر خلاله 40% من النفط العالمي، وأن بإمكانها إغلاق المضيق في هذا الخليج تماماً؛ ومنع ضخ نفطها في حال تعرضها لأي اعتداءات.

4. لدى إيران علاقات اقتصادية متينة مع روسيا والصين حيث عقدت صفقات كبيرة مع الصين بلغت 120 مليار دولار وكذلك فعلت مع الهند.

5. لإيران أصدقاء في العديد من الدول في المنطقة وهؤلاء مستعدون للدفاع عنها عند الحاجة مثل حزب الله في لبنان وحماس في فلسطين وأفغانستان والعراق وباكستان وأذربيجان، وكلها بلدان فيها العديد من المصالح الأمريكية.

6. الموقف الدولي الراهن وتكبد الولايات المتحدة للخسائر المادية والبشرية في كل من أفغانستان والعراق وتدهور سمعتها الدولية على المستوى الأدبي والأخلاقي جراء احتلال هذين البلدين.

من خلال ما تقدم فإن لإيران موقعا هاما وثقلا استراتيجيا في إطار علاقات التوازن الإقليمي في منطقة الخليج، وهي تطرح نفسها كقوة إقليمية بارزة في إطار التفاعلات السياسية والأمنية في المنطقة، وكذلك فإنها لا تخفي الدور الذي تريد أن تلعبه في ملء الفراغ الأمني الذي تراهن عليه بعد مغادرة القوات الأمريكية عن المنطقة، محقة بذلك مكاسب ومصالح نشطت آمالها الواسعة في لعب دور إقليمي بارز ومكانة دولية هامة فتحت لها الباب لأداء الدور النشط في الخليج في المستويين الاقتصادي والأمني، كما إن حالة التفكك التي يعيشها النظام العربي ساهم في دعم رغبة إيران في ذات الاتجاه، فالخليج يمثل لإيران أحد أهم ثوابت سياستها الخارجية التي هي جزء لا يتجزأ من طبيعة الدولة الإيرانية.

المبحث الثاني

القوى المحلية الفاعلة الأخرى في الشرق الأوسط

لم يعد خافياً على أحد أن الأخطاء التي ارتكبتها الإدارة الأمريكية في طريقة تعاملها مع منطقة الشرق الأوسط قد أدت لإحداث تطورات سياسية هامة لصالح إيران أفرزت عن نتائج سلبية أثرت بشكل كبير في إيجاد تحديات جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية في هذه المنطقة البالغة الحيوية، فقد ساهمت الولايات المتحدة في توسيع رقعة النفوذ الإيراني في العراق بعد تقويض الدولة العراقية وإسقاط نظام الحكم فيها عام 2003، كما أدت السياسة التي تمارسها هذه الإدارة تجاه سوريا دفع هذه الأخيرة لتوثيق علاقاتها مع إيران من أجل تعزيز مواقعها في المطالبة بحقوقها الوطنية في وجه إسرائيل واثقاء الضغوط الأمريكية الإسرائيلية، ثم دفعت السياسة الأمريكية المؤيدة لإسرائيل بالمقاومة الفلسطينية ممثلة بحركة حماس للتعاون مع إيران، مما تسبب ذلك في تنامي الدور الإيراني في المنطقة بعد أن قامت بتهديد الدول العربية الخليجية بهذا الدور الذي وصفته بالمشروع القومي الفارسي أو كما أسماه بعض الزعماء العرب بمشروع الهلال الشيعي في المشرق العربي.

إن السياسة الخارجية الأمريكية المتبعة تجاه إسرائيل تقوم على إنكار حقوق الشعب الفلسطيني وتدعم إسرائيل بشكل مطلق الأمر الذي أوصل الدول العربية المحسوبة على محور الاعتدال العربي للخوض في نزاعات عربية - عربية دفعت المنطقة للمزيد من الأزمات والانقسامات والتي يأتي في مقدمتها حالة الصراع التي يشهدها لبنان وما يقدمه من توضيحات جسيمة لعدد من رموزه الوطنية والتي تهدد استقراره ووحدته جراء الاعتماد على سياسات فتوية تدعم هذه الفئة أو تلك مما جعله مكشوفاً على الصراعات الطائفية والمذهبية⁽¹⁾.

(1) تقي الدين، سليمان. لبنان بين التجاذبات الإقليمية والدولية والاستقطاب الطائفية والمذهبية، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 - ربيع 2007، ص 176.

إن دخول الولايات المتحدة الأمريكية كشريك في الحروب الإقليمية ضد العرب وتدميرها الشامل لأحد أقطاره "العراق 2003"، ولعاصمة عربية أخرى "بيروت 2006"، وتشريد عدة شعوب عربية "فلسطين والعراق" وتغييب القضية الفلسطينية وانحيازها التام لإسرائيل مع ادعائها بممارسة دور الصديق لشعوب المنطقة، دفع أطرافاً عربية للبروز والسعي للتعامل مع الهيمنة الأمريكية - الإسرائيلية من منطلق الدعوة لإتباع سياسة المقاومة والممانعة والتي لم تكن ظاهرة إلا في بعض الأحزاب والمنظمات العربية في ظل انحسار القدرة الأمريكية وسقوطها في وحل المستنقع العراقي، وفشل سياساتها في المنطقة جراء تنامي الدور الإقليمي الإيراني⁽¹⁾، ومن هذه القوى العربية يمكن الوقوف عند أبرزها وهي ما سيتم تناوله عبر المطالب التالية:

المطلب الأول: حزب الله في لبنان

المطلب الثاني: حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية "حماس"

المطلب الثالث: القوى السياسية الشيعية في العراق

المطلب الأول

حزب الله في لبنان

نشأ حزب الله في لبنان بعد حصول الانقسام في حركة أمل الشيعية اللبنانية بسبب قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، التي تسببت بانقسام الحركة إلى جناحين: أحدهما حركة أمل التي ترى أن المرجعية الدينية لا بد أن تكون من داخل لبنان، فيما دعا الجناح الآخر إلى اتخاذ الإمام الخميني قائد الثورة الإيرانية المرجع

(1) مرسى، مصطفى عبد العزيز. المأزق العربي ومصادر التناقضات العربية وتأثير العوامل

الإقليمية والدولية، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 - ربيع

2007، ص 72.

الأعلى للشيعة في كل أنحاء العالم بما فيها لبنان، ثم تعزز الانقسام بين الجناحين عقب الاجتياح الإسرائيلي لبيروت عام 1982 من مؤيد للتفاوض مع إسرائيل ممثل بحركة أمل وآخر متمسك بخيار المقاومة فكان انشقاق بعض كوادر وقادة أمل مكونين حزب الله الذي اعتمد المقاومة خياراً استراتيجياً له في مواجهة إسرائيل، وقد ارتبط الحزب بإيران انطلاقاً من ثوابت ومفردات فكرية وعقائدية⁽¹⁾، لذا فهو حزب لبناني نشأ في ظل حركة أمل الشيعية وأصبح حزباً سياسياً يشارك في الحياة السياسية اللبنانية بعد خروج القوات السورية من لبنان على أثر صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1559 في الثاني من سبتمبر 2004، وهذا القرار يعد سابقة أممية كونه يعالج قضايا سياسية داخلية في دولة عضو في هيئة الأمم المتحدة لا تهدد السلم والأمن الدوليين حسب ما يفترض ميثاق الهيئة في القضايا التي يتطلب معالجتها من مجلس الأمن، كما أن القرار يدعو إلى نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ومن ضمنها: سلاح المقاومة الإسلامية - الجناح العسكري لحزب الله - وسلاح الفلسطينيين في لبنان⁽²⁾، إلا أن حزب الله رفض تسليم سلاحه قبل عودة الأسرى اللبنانيين واستعادة مزارع شبعا اللبنانية مع تأمين حماية للحدود الجنوبية بجيش قوي قادر على أن يكون الرادع ضد أي غزو إسرائيلي آخر وأن الرادع الوحيد هو القدرة على شن حرب عصابات⁽³⁾.

إن هذا الدور العسكري البارز والمحتمل لحزب الله مكنه بنجاح من الدخول في معارك عديدة مع إسرائيل دفعت باتجاه نشوب الأزمة اللبنانية الإسرائيلية منتصف عام 2006 بعد أن رد الجيش الإسرائيلي بعملية حربية استهدفت أغلب

(1) الدسوقي، أبو بكر، حزب الله.. النشأة والدور والمستقبل، السياسة الدولية، العدد 166 أكتوبر 2006، ص 94.

(2) تقي الدين، مرجع سابق، ص 165.

(3) تشومسكي. السلطان الخطير السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 346.

الأراضي اللبنانية: الجنوب اللبناني ومطار بيروت والضاحية الجنوبية للعاصمة بيروت حيث يقع مقر حزب الله، كما فرضت البوارج الحربية الإسرائيلية حصاراً بحرياً على لبنان مما دفع بحزب الله لإطلاق الصواريخ عليها وإصابة إحدى هذه البوارج، كما نجح الحزب إلى حد كبير في تحقيق نوع من توازن الرعب طوال فترة الحرب بين الجانبين التي استمرت (33) يوماً، حيث أعلن عن وقف العمليات الحربية يوم 14 أغسطس 2006 بموجب القرار المرقم 1701 الصادر عن مجلس الأمن الدولي.

ولحزب الله نشاطات أخرى تتعدى الجانب السياسي والعسكري لتشمل الجوانب الاجتماعية والإعلامية كإقامة المستشفيات العامة ودور الرعاية الاجتماعية والمدارس وغيرها من النشاطات لعموم أبناء الشعب اللبناني، كما ويمتلك الحزب القسم الأكبر من أسهم محطة المنار الفضائية.

وقد رفع الحزب في مراحل تأسيسه الأولى شعار الثورة الإسلامية في لبنان، ثم جرى تغيير الشعار لاحقاً إلى المقاومة الإسلامية في لبنان، كما أن الحزب يتبع عقائدياً إلى مرشد الثورة الإسلامية علي خامنئي وفي السابق إلى الإمام الخميني، وهذا الإلتباع يكون على شكل التزام عقائدي بتقليد المرجع "ولاية الفقيه" في الأمور الدينية⁽¹⁾.

يعد حزب الله من المنظمات الإسلامية السبّاقة في خوض التجربة الديمقراطية حيث يتم انتخاب قاداته تنظيمياً من اللجنة المركزية لعضوية المكتب السياسي للحزب، إضافة لانتخاب مجلس سياسي من مجلس شورى الحزب وتتم عملية وضع سياسات الحزب بالإجماع، وهو يتكون من طائفة المسلمين الشيعة، أي أن عقيدته دينية تجعل من أعضائه ملتزمين بدين الحزب وطائفته، وهذا التكوين يشابه به أغلب الأحزاب السياسية اللبنانية، كون المجتمع اللبناني يتميز بتنوعه الديني والمذهبي والطائفي، حيث يتكون من 18 طائفة ومجموعة دينية معترف بها

(1) شبكة الموسوعة الحرة، الموقع الإلكتروني: <http://ar.wikipedia.org/wiki>

رسمياً، والشيعية "الجعفرية" يمثلون إحدى هذه الطوائف، ويشير عدد من المصادر إلى أنهم يمثلون ثلث سكان لبنان، بالرغم من عدم إجراء إحصاء سكاني رسمي منذ عام 1932 ومن هذه المصادر التي تحدثت عن أعدادهم يمكن ملاحظة الإحصاءات التالية:

- تقرير "الحرية الدينية في العالم لعام 2006": أشار إلى أن نسبتهم تبلغ 25-35% من إجمالي عدد السكان الذي يبلغ نحو أربعة ملايين نسمة.
- تقرير "الملل والنحل والأعراق لعام 2005": يذكر أنهم يشكلون حوالي 20% من عدد السكان.

ويتمركز الشيعة في مناطق جنوب لبنان، والبقاع، وبيروت العاصمة وتحديداً في الضاحية الجنوبية، ولهم محاكم خاصة تعنى بقضايا الأحوال الشخصية، ولهم مساجد وحسينيات ومدارس دينية من أبرزها "المعهد الشرعي الإسلامي" الذي أنشئ عام 1966 على يد السيد محمد حسين فضل الله، ليكون هذا المعهد بديلاً عن الحوزات العلمية الدينية المتقدمة في العراق وإيران للطلاب الراغبين في إكمال دراستهم الدينية من اللبنانيين.

وقد خصص للشيعة بموجب اتفاقية الطائف 27 مقعداً في مجلس النواب البالغ عددها 127 أسوة بالسنة حيث منح المسلمون 64 مقعداً، تتوزع بالإضافة إلى ما خصص للسنة والشيعة، مقعدان للعلويين أما المقاعد الأخرى والبالغة ثمانية مقاعد فأعطيت للدروز⁽¹⁾.

ويصنف حزب الله كمنظمة "إرهابية" من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا وإسرائيل، في حين أن الإعلام الأوربي يصفه كجماعة مسلحة متعلقة بالإرهاب، وتتفق أغلب المكونات السياسية والإعلامية العربية على أنه تنظيم له الحق في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

(1) شبكة CNN الإخبارية (2007). الموقع الإلكتروني:

<http://arabic.cnn.com/2007/middle east/4/9/shilte.lebanon/index>.

يؤيد حزب الله التحركات العسكرية لحركة حماس التي تصفها الولايات المتحدة وحليفاتها كمنظمة "إرهابية" بالرؤية الأمريكية، غير أن حزب الله قد أدان هجمات 11 سبتمبر 2001.

يدخل حزب الله في صراع مستدام مع إسرائيل امتد من حدود إطلاق الصواريخ على شمال إسرائيل إلى الدفاع عن جنوب لبنان ومواقع الحزب فيه، وتمكن من تحرير الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي الواقعة في الجنوب المتاخمة لإسرائيل في 25 مايو 2000، ثم جاءت الحرب بين إسرائيل والحزب صيف عام 2006 والتي لم تتمكن فيها إسرائيل من تدمير سلاح المقاومة وبنيتها التنظيمية مما جعلها تخوض حرباً بائسة من الجو مع نجاح المقاومة في إطلاق الصواريخ على عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة وبوتيرة منتظمة بمعدل أكثر من مئة صاروخ في اليوم أصابت بها أهدافاً مباشرة وحساسة في العمق مما زاد من تداعيات الموقف داخل إسرائيل لتصل إلى حالة التناقض بين المؤسستين العسكرية والسياسية بعد انهيار معنويات الجنود الإسرائيليين وارتباك قياداتهم بالرغم من الدعم الأمريكي الصريح لإسرائيل وتعزيزها بالذخائر مثل "القنابل الذكية"⁽¹⁾.

إن نجاح حزب الله في الدفاع عن مواقعه في جنوب لبنان بعد اجتاز الجيش الإسرائيلي للحدود اللبنانية بعدة كيلومترات في مسعى لبلوغ نهر الليطاني قد أحدث خسائر كبيرة في القوات الإسرائيلية المهاجمة بعد حدوث مواجهات عنيفة في مناطق عيتا الشعب ومارون الرأس وبنيت جبيل، مما دفع أطرافاً إقليمية أخرى لتتقف موقفاً مسانداً لحزب الله الذي تبنى مواقف هذه الأطراف الداعمة له - إيران وسوريا - وأحدث في الصراع تأثيرات أوسع شملت المنطقة، فكانت الإرادة السورية والإيرانية حاضرة تدفع باتجاه إطالة أمد الحرب التي خطط لها الجانب الإسرائيلي لتحقيق أهداف معينة ولكنها مهمة من الناحية العسكرية تتمثل في الحد من قدرة حزب الله في جنوب لبنان مع السعي لإيجاد ظروف سياسية مناسبة تتولى

(1) نقي الدين، مرجع سابق، ص 174.

ففيها الحكومة اللبنانية زمام الأمور لتبسط سلطتها على المنطقة بمساندة قوة دولية، مع الحد من قدرة إيران على ضرب إسرائيل من خلال حزب الله، وتقليل قدرة حزب الله في مؤازرة حركتي حماس والجهاد الإسلامي بشكل مباشر أو غير مباشر، لكن إسرائيل فشلت في تخطيطها هذا⁽¹⁾.

إن فشل إسرائيل في تفجير الأوضاع الداخلية اللبنانية بعد انتهاء أزمة يوليو 2006 رغم التحريض الكبير الذي مارسته، فقد جاء التفاهم بين حزب الله والتيار الوطني الحر - ميشيل عون - ليساهم في تكوين صمام أمان وتضامن واسع وكبير من قبل قوى لبنانية أخرى، جعلت من حزب الله يمسك بزمام الأمور بعد تنامي دوره في التأثير على مجريات الصراع في الشرق الأوسط باعتباره قوة إقليمية صاعدة تستند على دور محلي بارز مكنها من الضغط القوي والمباشر على تعطيل انتخابات الرئاسة اللبنانية بعد أن جندت إمكانياتها العسكرية في تدريب وتسليح عناصر من التيار الحر المسيحي المعارض بزعامة ميشيل عون وكذلك المعارضة الدرزية للتأثير في الوقت المناسب على تلك الانتخابات حسب ما أورد بذلك سمير جعجع في رده على استفسارات صحفية نقلتها وكالة رويتر، وكما نشرته جريدة الرأي الأردنية في 2007/9/9.

ثم بدأت حملة سياسية مضادة لحزب الله تتحدث عن الكوارث التي حلت بالبلاد من جراء الحرب مع إسرائيل في صيف 2006، قادت هذه الحملة مجموعة من تيار "14 آذار" فأشارت إلى سلامة المقاومة بقيادة حزب الله وسط الكارثة الإنسانية التي خلفتها إسرائيل بقتل 1300 مواطن وجرح 5000 آخرين، وتدمير مئة وخمسين ألف وحدة سكنية، مع التقليل من أهمية صمود المقاومة في هذه الحرب. إلا أن ذلك لم يمنع من تكوين رأي معارض قوي تقوده الأحزاب الشيعية في البرلمان اللبناني - حركة أمل وحزب الله - مع ضغوط إقليمية من قبل المحور

(¹) Jeffrey White, the Potential of Escalation in the Hizb Allah Israel Conflict, Policy Watch, no. 1132. July 26- 2006.

السوري الإيراني، جاءت لتبلور موقف يسعى لإحداث تغيير سياسي واسع في توجهات لبنان، فما كان من الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن تتعاون مع فرنسا والعديد من الدول الغربية في توجه سياسي جديد تتقابل فيه ضد المصالح الدولية المعبر عنها في كل من سوريا وإيران وروسيا والصين بتفاوت واضح لحدود الارتباطات والمصالح في منطقة الشرق الأوسط⁽¹⁾.

المطلب الثاني

حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية "حماس"

هي حركة إسلامية أسسها الشيخ أحمد ياسين وبعض عناصر حركة الإخوان المسلمين في الساحة الفلسطينية مثل عبد العزيز الرنتيسي ومحمود الزهار وغيرهما، وكان الإعلان عنها في عام 1987 رغم أنها كانت تعمل على الساحة الفلسطينية تحت مسميات أخرى قبل إعلان الحركة عن نفسها عام 1987، إذ كانت تعمل تحت اسم "المرابطون على أرض الإسرائاء" و"حركة الكفاح الإسلامي". تعمل هذه الحركة على توفير الظروف الملائمة لتحقيق تحرير الشعب الفلسطيني وخلصه من الاحتلال الإسرائيلي، وهي تتصدى للمشروع الإسرائيلي المدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

نشأت حركة المقاومة الإسلامية نتيجة تفاعل عوامل عدة رافقت الشعب الفلسطيني منذ نكبة عام 1948 وهزيمة عام 1967 مروراً بأحداث بيروت عام 1982 وانتقال مقر منظمة التحرير الفلسطينية إلى تونس، ومن أبرز هذه العوامل هي:

أ. التطورات السياسية للقضية الفلسطينية:- لقد أدى تحول قضية الشعب الفلسطيني من قضية صراع حضاري بين العرب والمسلمين من جهة واليهود

(1) تقي الدين، مرجع سابق، 176.

والصهاينة من جهة أخرى، إلى قضية لاجئين بعد أحداث نكبة 1948، ومن ثم فقدان كامل التراب الفلسطيني في حرب حزيران 1967، فجاءت تطورات الأحداث لتعلن عن انبثاق منظمة التحرير الفلسطينية وفصائل المقاومة الشعبية التي ما لبث أن تعرضت هي وبرامجها لانتكاسات داخلية بفعل ظروف ومداخلات خارجية عملت على إضعاف الثوابت الوطنية ودفعت بها للقبول بالحلول الوسطية على حساب الحقوق الثابتة للشعب والأمة، وصولاً إلى التمزق الذي عاشته القضية الفلسطينية وشعبها جراء توقيع اتفاقية كامب ديفيد وما تلاها من أحداث دفعت القيادة الفلسطينية لمغادرة الأراضي اللبنانية بعد الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان ومحاصرة بيروت عام 1982، مما عزز من الاتجاهات الداعية لإجراء تسوية سلمية من داخل منظمة التحرير الفلسطينية، فجاء الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود فوق أرض فلسطين والتنازل عن جزء كبير من الأرض، ثم جاء موقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة من قضية فلسطين ودعمها اللامحدود لجهود إسرائيل في فرض سياسة الأمر الواقع والرادع، التي نفذت عملية "حمام الشط" عندما قصفت مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في أكتوبر 1985 حيث لقيت هذه الأعمال وغيرها من أعمال القتل والتشريد والأسر والتعذيب للمواطنين والقادة الفلسطينيين تشجيعاً كاملاً من الإدارة الأمريكية.

ب. بروز ظاهرة الصحوة الإسلامية: شهدت فلسطين كبقية الأقطار العربية نمو وانتشار الصحوة الإسلامية مما أدى لنمو وتطور الحركة الإسلامية في أوساط التجمعات الفلسطينية في الخارج والداخل، فكان تيار الداخل يرى بأنه يواجه تحديات عديدة تتمثل في تراجع مستوى القضية الفلسطينية إلى مستويات متدنية في سلم أولويات الدول العربية، وتراجع المشروع الثوري الفلسطيني في مواجهة المشروع الصهيوني وإفرازاته، الأمر الذي ساعد في نضوج فكرة المقاومة لدى العديد من الأوساط الإسلامية في الساحة الفلسطينية فبدأت ملامح تيار الشيخ أحمد ياسين بالظهور عام 1983، وبعد تراكم الآثار السلبية للاحتلال الإسرائيلي

وسياسته القمعية ضد الشعب الفلسطيني قامت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" تلازماً مع انطلاق الانتفاضة الفلسطينية في 8/12/1987 بالإعلان عن نفسها فصدر أول بيان لها في الانتفاضة بتاريخ 14/12/1987 مستندة على الانتشار الجماهيري الواسع لها في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، فكانت الحركة هي الأبرز والأقوى في الأرض المحتلة بعد قيامها بجملة من العمليات العسكرية النوعية ضد الاحتلال الإسرائيلي وإيقاع أعداد كبيرة من القتلى والجرحى في صفوفه خاصة بعد تشكيلها للجناح العسكري المسمى كتائب عز الدين القسام عام 1992⁽¹⁾.

جاء بروز وتنامي دور حركة حماس على المستوى المحلي والإقليمي بعد أن حققت الفوز المفاجئ في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في يناير 2006، الأمر الذي مكنها من أن تترأس الحكومة الفلسطينية المشكلة من قبل إسماعيل هنية أحد قادتها، ويعد صعود الحركة متغيراً كاشفاً لأمراض متراكمة في الحياة السياسية والإيديولوجية والتنظيمية الفلسطينية، فقبل مشاركة حماس وشغلها للمكانة السياسية الشعبية التي وصلت إليها كانت سدة الحكم الفلسطيني وإداراته وصناعة القرار السياسي فيه تأتي من خلال منظمة التحرير الفلسطينية في فترات سابقة ثم السلطة الوطنية في فترة الحكم الذاتي الذي نجم عن اتفاقات أوسلو. إن هذه الإدارة والسلطة شهدت جملة من المظاهر السلطوية والتفرد والفساد الإداري والمالي وتجاوز الصلاحيات من قبل بعض القيادات فيها التي لها ميول وأهواء وتحالفات سياسية داخلية وخارجية، مما ساهم بشكل كبير في صعود حركة حماس لسدة الحكم في نظام السلطة الوطنية الفلسطينية⁽²⁾.

(1) تيم، فوزي أحمد (2004). القوى السياسية الفلسطينية، في: الحمد 2، جواد، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط7 - عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ص 447.

(2) الأزعر، محمد خالد. واقع القضية الفلسطينية وآفاقها.. منظور إستراتيجي، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 - ربيع 2007، ص 142.

إن فوز حماس في الانتخابات التشريعية لم يكن مفاجئاً في واقع الأمر لا سيما وأن الاتجاه العام في فلسطين كان يفضي إلى فشل وفساد القادة المنحدرين من الحركة القومية أو اليسارية والتي يمثلها في الحالة الفلسطينية قادة فتح الرابضون على رأس منظمة التحرير الفلسطينية/ السلطة الوطنية الفلسطينية، كما أن كثيراً من الذين صوتوا لحماس قد فعلوا ذلك نتيجة سخطهم على إسرائيل وقيادة السلطة الفلسطينية "فتح" أكثر من الرغبة في الالتزام بالأصولية الإسلامية والممثلة بحركة حماس⁽¹⁾.

إن بروز دور حماس على المستوى الإقليمي يكمن من مد جسور العلاقة مع إيران وسوريا وحزب الله الداعمين للحركة بما يزيد من وتيرة الحالة التصارعية مع إسرائيل خاصة وأن حزب الله ونشاطاته في مواجهة إسرائيل قد زاد بشكل مباشر من قدرة ووضع حركة حماس وعلى العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية بشكل عام، إذ أن أي هزيمة يلحقها حزب الله بالجيش الإسرائيلي سيعطي بها دفعة قوية لحركة حماس ويضعف من الدعوات التي تطالبها بأن تصبح أكثر اعتدالاً وبراغماتية. وعلى صعيد آخر فقد قاطع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية حكومة حماس بعد فوزها بالانتخابات التشريعية، إلا أن الموقف الروسي أعطى لها جرعة دوائية هي بأمس الحاجة لها بعد أن استقبلت موسكو وفد حماس وطالبت المجتمع الدولي بالتعاون مع الحكومة الفلسطينية المشكلة من حماس، كما كان رأي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين،

"بأنه لا يجوز تجاهل من وصل إلى السلطة عبر الانتخابات الديمقراطية، كما رحبت روسيا باتفاق مكة لحسم الخلاف الذي وصل حد الصراع المسلح بين محمود

(1) تشومسكي. السلطان الخطير السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 326.

عباس وحركة حماس في فبراير 2007 واعتبرته خطوة ايجابية لتسوية الخلافات الفلسطينية⁽¹⁾.

المطلب الثالث

القوى السياسية الشيعية في العراق

برزت على الساحة السياسية في العراق بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003، موجة من الأحزاب السياسية والتنظيمات والحركات والتيارات الجديدة والتي توزعت ما بين تيارات إسلامية "سنية وشيعية" وليبرالية وقومية وشيوعية وديمقراطية وتروتسكية وعمالية ثورية واشتراكية ماركسية ومستقلة، لتضاف إلى مجموعة الأحزاب والحركات المعروفة بتاريخها الطويل في العمل السري أو العلني خلال سنوات وعقود الفترة السابقة من حكم النظام السابق والتي كانت تعارضه في بعض الأحيان أو تتحالف معه في أحيان أخرى حسب مقتضيات العمل السياسي الخاص بها⁽²⁾.

إن بروز الفعاليات السياسية الجديدة التي لم تكن مألوفة في القاموس السياسي العراقي والتي انتهجت مصالح مذهبية وعرقية ساعدت على ترسيخ الطائفية السياسية وتراجع فكرة الدولة وما يرتبط بها من أفكار المواطنة والهوية الوطنية، قربتها الأجواء السياسية المشحونة ودفعتها لتشكيل تقسيمات سياسية حددتها الظروف الآنية المفروضة من قبل سلطة الإدارة المدنية المسؤولة عن حكم العراق والتي فرضت إجراء الانتخابات التشريعية في ديسمبر من عام 2005، فبرزت كتلات عرقية "التحالف الكردستاني" وائتلاف طائفية مذهبية "الائتلاف العراقي

(¹) الشيخ، نورمان. السياسة الروسية في المنطقة العربية: المنطلقات وحدود الدور، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 - ربيع 2007، ص 92.

(²) الجاسور، ناظم عبد الواحد، عراق ما بعد الحرب: قراءة في الخريطة الحزبية، السياسة الدولية، العدد 159 يناير 2005، ص 138.

الموحد ممثلاً عن الشيعة" و"جبهة التوافق العراقية ممثلة للسنة"، وكان لتلك التكتلات تأثيرات واضحة في الحياة السياسية العراقية الجديدة، خاصة وأن نجاح القوى السياسية الشيعية بتكوين "الائتلاف العراقي الموحد" جاء بعد تحشيد كل الإمكانيات من أجل استقطاب الطائفة الشيعية التي تتمتع بأغلبية نسبية في مستوى عموم الشعب العراقي، مما مكنه من تحقيق الأغلبية البرلمانية التي أتاحت له السيطرة على البرلمان وبالتالي رئاسة الحكومة وبعض المناصب الحكومية المهمة الأخرى، وقد ضم هذا الائتلاف القوى السياسية الشيعية التالية⁽¹⁾:

-المجلس الأعلى للثورة الإسلامية.

-حزب الدعوة الإسلامية.

-التيار الصدري.

-حزب الفضيلة الإسلامي.

-مجوعات أخرى صغيرة.

-شخصيات مستقلة.

ثم جاءت مرحلة جديدة في أثر إعلان نتائج الانتخابات تمثلت بالإصرار الأمريكي على الإبقاء لنظام المحاصصة الطائفية والعرقية من أجل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، مما عزز التشرذم والتشظي وبرز حالات الصراع القومي العربي - الكردي، الكردي - التركماني، والمذهبي السني الشيعي، والديني المسيحي الإسلامي، ليعلو على الوطنية والتكنوقراطية، مما جعل السمة الغالبة على حكومة المالكي هي النظام الطائفي المذهبي مع بروز وتنامي دور التيارات الدينية وانحسار واضح للتيار العلماني الأمر الذي أدى للابتعاد عن مظاهر التحول السياسي للديمقراطية وبرز تداعيات عديدة زادت حالة الاقتراب من الوقوع في أتون

(1) النصراوي، صلاح. العراق.. تحولات سياسية وتوازنات هشة، السياسة الدولية، العدد 169

يوليو 2007، ص 155-156.

الحرب الاهلية التي كادت ان تؤثر على وحدة الشعب العراقي بعد اندلاع اعمال العنف في العاصمة العراقية اثر وقوع تفجيرات مرقد الإمامين "علي الهادي والحسن العسكري عليهما السلام"⁽¹⁾.

إن بروز دور القوى السياسية الشيعية في العراق على أثر فوز الائتلاف العراقي الموحد بانتخابات المجلس النيابي حيث حصل على 130 مقعداً من أصل 275، جاء ليعيد بعض الخلافات المذهبية القديمة بين السنة والشيعية والتي يعود عمرها إلى أكثر من ألف عام حيث لم يستطع المسلمون السابقون حلها، كما أثار هذا الدور الجديد جدلاً فكرياً وسياسياً ودينياً على نحو فريد ظهر واضحاً في القلق العربي الرسمي من الصعود الشيعي الذي أرتبط بزيادة مساحة النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة، فجاءت التصريحات المترامنة من قادة الأردن ومصر والسعودية، وهي الدول السنية التي لها دور ريادي في مسيرة السياسة العربية، وهي من الدول المعتدلة، لذا فإن تصريحات قادتها يكون لها وقع خاص وتأثير مباشر على مواقف الأطراف الإقليمية والعربية، وقد شملت تلك التصريحات الإشارة إلى التحذير من نتائج تكون "هلال شيعي" يؤدي لإحداث حروب مذهبية وتوترات بين السنة والشيعية في العراق وبلدان عربية أخرى، مع التحذير من تقسيم العراق وأن لا يكون ولاء شيعية العراق يميل لإيران أكثر من ولائهم لوطنهم مع التركيز على أن تنامي النفوذ الإيراني يجب أن لا يؤثر سلباً على عروبة العراق⁽²⁾.
إلا أن صعود القوى السياسية الشيعية في العراق والنتائج التي حققتها في العملية السياسية داخل العراق لم تستطع إخفاء التناقضات الرئيسة المتخفية داخل هذه القوى المذهبية، كما أن وصول العملية السياسية إلى طريق مسدود ولمرات

(¹) جواد، سعد ناجي. جدلية العلاقة بين التجارب الدولية والإقليمية والاستقطابات المذهبية – الطائفية، مرجع سابق، ص 158.

(²) أبو طالب، حسن. الاستقطاب الإقليمي ومستقبل القضية الفلسطينية، السياسة الدولية، العدد 168 أبريل 2007، ص 106.

عديدة بفعل التخندق الطائفي واستمرار التدهور الأمني دفع بتلك التناقضات إلى الواجهة من جديد مما حدث جملة من التداعيات في داخل هذه القوى السياسية لعل أبرزها يكمن في⁽¹⁾:

1. ظهور تصدعات في الائتلاف العراقي الموحد دفعت أحد أركانه - حزب الفضيلة الذي يملك 15 مقعداً في البرلمان - لرفض المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية منذ تأسيسها، أعقبه قرار الانسحاب من كتلة الائتلاف في 2007/3/7 ليضع حداً لحالة التوتر والخلاف المستمر الذي كان يميز علاقة هذا الحزب بالحزبين الرئيسيين وهما المجلس الأعلى وحزب الدعوة.

2. لم تمض فترة وجيزة على انسحاب حزب الفضيلة من الائتلاف الحاكم حتى أصدر التيار الصدري والذي يملك 25 مقعداً في البرلمان قراره بالانسحاب هو الآخر من حكومة الوحدة الوطنية التي له فيها خمس حقائب وزارية، مما زاد من أوجاع الائتلاف الحاكم خاصة بعد تورط أطراف شيعية في قتال داخلي سواء عن طريق ميليشيات تلك الأطراف أو من خلال الصراع بين القوات الحكومية والميليشيات، في كل من البصرة والعمارة والناصرية والنجف والعديد من المدن الجنوبية الأخرى، إذ كانت سمة القتال تتركز حول الصراع على النفوذ السياسي في الشارع الشيعي والرغبة في التحكم والسيطرة على أجهزة الدولة وعلى موارد النفط الغنية في المناطق الشيعية.

3. حصول تصدع في حزب الدعوة الإسلامية أدى عقد مؤتمر الحزب الأول منذ تأسيسه كمحاولة لتفادي ما يمكن أن يحدث داخل الحزب والعمل على استثمار قوة قاعدته الشعبية بين الأوساط الشيعية مع الأخذ بالاعتبار وجود عدد من الفصائل المتنازعة في الحزب، الأمر الذي ظهر واضحاً

(1) النصراوي، مرجع سابق، ص 157.

بعد ان جرى انتخاب رئيس الوزراء نوري المألكي كامين عام للحزب على حساب إبراهيم الجعفري منظر الحزب وأبرز قاداته، مما أعطى ذلك مؤشراً على نجاح السلطة والمال أكثر من نجاح الكفاءة والقيادة.

4. انعقاد مؤتمر المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي قرر تغيير اسمه إلى المجلس الإسلامي الأعلى في العراق وأعاد انتخاب زعيمه عبد العزيز الحكيم لرئاسته، إلا أن المؤتمر نقل تبعية المجلس في المرجعية الدينية من السيد علي خامنئي مرشد الثورة الإسلامية في إيران إلى المرجعية الدينية بالنجف الأشرف المتمثلة بالسيد علي السيستاني.

إن بروز التداعيات المذهبية وحصول التناقضات داخل القوى السياسية الشيعية زاد من تشكل المعضلة الأمنية في العراق وجعلها تبرز كتحدي كبير للحكومة العراقية والولايات المتحدة حيث توزعت عواملها بين:

أ. المستوى الخارجي: حيث تأتي المسؤولية الأمريكية في توفير مناخ يساعد على إفرازات الوضع السياسي العراقي ورفض واشنطن الإقرار بالارتباط المباشر بين أخطائها في العراق وبين الوضع الأمني المتفجر.

ب. المستوى الداخلي: وتمثل في ضعف الأداء الأمني للحكومة وأجهزتها المختصة والحزب الطائفي والسياسي الذي يلقي بتبعاته على جهود حفظ الأمن.

كما يأتي دور الميليشيات السياسية المسلحة التي أصبحت طرفاً فاعلاً في استمرار تداعيات الوضع الأمني وهي من التشابك والتعقيد بسبب تنوع ارتباطات تلك الميليشيات مع أطراف دولية وإقليمية وتناقضات متشعبة جاءت نتيجة كثرة عدد اللاعبين المساهمين فيها⁽¹⁾، مما اضطر الحكومة لإعلان خطط أمنية واحدة تلو الأخرى لعل آخرها وأبرزها خطة فرض القانون التي انطلقت مطلع

(1) شكري، معتز. المعضلة الأمنية في العراق، السياسة الدولية، العدد 165 يوليو 2006،

عام 2007 والتي جاءت بنتائج ملموسة في ارض الواقع على مستوى مدينة بغداد العاصمة دفعت بأعداد محدودة من المهجرين داخل العراق للعودة إلى منازلهم، وعودة أعداد أخرى من المهاجرين إلى الخارج للعودة إلى العراق، غير أن اندلاع جبهات جديدة في جنوب العراق على أثر بروز جماعات دينية ترتبط بشخصيات مرجعية تدعي الاتصال بالإمام المهدي المنتظر، قد زاد من تفاقم الوضع الأمني في ظل تصاعد ملحوظ لنشاطات تنظيم القاعدة في محافظة الموصل، كل ذلك شكل عبئاً كبيراً على حكومة المالكي دفعها لإيجاد تحالفات سياسية مع أطراف عراقية أخرى من داخل البرلمان.

كما أن تلك الميليشيات السياسية المسلحة كان لها التأثير الفاعل في مستوى الشارع السياسي العراقي جراء امتلاكها للقوة العسكرية المنظمة التي وظفتها في أحيان كثيرة لتصفية المناوئين لها على مستوى الطائفة ذاتها أو على مستوى بقية الطوائف، وتبرز في العراق عدة تنظيمات على نطاق العمل السياسي المسلح ترتبط بالقوى السياسية الشيعية يأتي في مقدمتها كل من:

1. منظمة بدر:

- ❖ وهي القوة العسكرية التي تتبع إلى المجلس الإسلامي الأعلى في العراق.
- ❖ تعود جذور نشأتها إلى عام 1982 حيث أسس المجلس في إيران، وذلك بعد مغادرة أعداد كبيرة من كوادر الحركة الإسلامية الشيعية من العراق إلى إيران في أعقاب إعدام المفكر الشيعي البارز السيد محمد باقر الصدر وشقيقته بنت الهدى في ابريل 1980.
- ❖ يقود المنظمة هادي العامري أحد العناصر البارزة في المجلس الإسلامي الأعلى.

- ❖ احتضنت إيران هذه المنظمة وعملت على دعمها وتدريب عناصرها خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية وكان يطلق عليها اسم "فيلق بدر" حيث ساهم الفيلق في شن عمليات عسكرية ضد القوات العراقية فضلاً

عن تنفيذها لعمليات حرب العصابات والاغتيالات السياسية لعناصر حزب البعث الحاكم في العراق آنذاك.

❖ تقوم إستراتيجية المجلس والمنظمة على العناصر التالية:

أ. إتباع المذهب الشيعي "الاثنى عشري".

ب. تبني مفهوم ولاية الفقيه.

ج. اتخاذ حكومة طهران نموذجاً وقاعدة لإقامة حكم مشابه لها في العراق.

2. جيش المهدي:

❖ هو ميليشيا موالية لرجل الدين الشيعي الشاب مقتدى الصدر ابن المرجع الديني السيد محمد صادق الصدر الذي اغتيل على يد مجموعة شيعية في محافظة النجف عام 1999 واتهمت الحكومة العراقية بذلك العمل من قبل أطراف شيعية عديدة.

❖ تمتد القاعدة الشعبية لجيش المهدي الذي تأسس عام 2003 عقب الاحتلال الأمريكي للعراق من محافظة البصرة جنوباً إلى مدينة الصدر في شرق بغداد مروراً بمحافظة ديالى وانتهاءً بمحافظة كركوك.

❖ يقدر عدد أفراد هذا الجيش بعشرة آلاف مقاتل يفتقرون المستوى التدريبي الجيد الذي تملكه منظمة بدر.

❖ برز دور هذا الجيش عام 2004 بعد انخراطه في مواجهات مسلحة مع القوات الأمريكية في أعقاب غلق صحيفة "الحوزة الناطقة" التابعة للتيار الصدري حيث صدر على اثر ذلك أمر اعتقال زعيم التيار مقتدى الصدر في ابريل 2004 بتهمة تورطه في عملية اغتيال رجل الدين الشيعي عبد المجيد الخوئي الذي اغتيل في يوم 10 ابريل 2003 أي بعد يوم واحد من سيطرة القوات الأمريكية على العاصمة العراقية بغداد.

❖ دخل الجيش في مواجهات عديدة مع قوات المغاوير التابعة للشرطة العراقية في عدد من المحافظات في جنوب العراق وعلى وجه التحديد في الديوانية و كربلاء و النجف و البصرة.

وما دام الحديث يجري عن الميليشيات المسلحة التي أصبحت تشكل طرفاً فاعلاً في تداعيات الوضع الأمني في العراق، فلا بد من الوقوف عند قوات البيشمركة الكردية، هذه الميليشيا التي تعود فترة تكوينها إلى مراحل متقدمة من نشاط الحركة الكردية وعلى يد القادة الأكراد الأوائل ومنهم الملا مصطفى البارزاني، وقد شهد نشاطها حالة من التباين والشدة والصعود والهبوط في ضوء المعطيات العملية على الأرض في شمال العراق، وحسب تطور العلاقة بين التنظيمات الكردية والسلطة في البلاد، فقد أضحت هذه القوات في فترة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين جهة التمثيل الرسمي بين الأحزاب الكردية وإسرائيل، جراء تلقيها الدعم الإسرائيلي المباشر بما مكن الحركة الكردية من الصمود في وجه ضربات الجيش العراقي، فضلاً عن تحقيقها لبعض الانتصارات في ساحة القتال والتي كان من أبرزها معركة هندرين في مارس - مايو 1966 والتي تمت وفق خطة وقيادة وإشراف إسرائيلي، بالإضافة للعمليات المسلحة ضد مصافي النفط وسكك الحديد العراقية في كركوك عام 1969 التي نفذت بتخطيط وإشراف إسرائيلي أيضاً، كما تلقت دعماً كبيراً من إيران خلال الفترة 1974-1975 والذي مكنها من الصمود في بعض المواقع ومنع الجيش العراقي من القضاء نهائياً عليها وحماية مواقع الملا مصطفى البارزاني الأخيرة قبل سقوطها عام 1975⁽¹⁾.

إلا أن هذه القوات استطاعت استئناف العمل العسكري ضد السلطة في العراق في مارس 1977 بعد توقيع اتفاقية لتنظيم العلاقات بين حزب الاتحاد

(1) جواد، تداعيات المشكلة الكردية، مرجع سابق، ص 78 - 80.

الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني والحزب الديمقراطي الكردستاني بعد انشقاق طالباني عام 1975 على أثر انهيار الثورة الكردية جراء توقيع العراق وإيران لاتفاقية الجزائر في 6 مارس 1975، التي أعلن بعدها الملا مصطفى البارزاني أن الحرب قد انتهت واستطرد قائلاً: "نحن وحيدون دون أصدقاء ولم يعد الأمريكان يقدمون لنا أية مساعدات ومنتظر أياماً سوداء قاتمة"⁽¹⁾.

أما عن وضع قوات البيشمركة بعد احتلال العراق عام 2003 فإنها تتبع الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان العراق، والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني رئيس جمهورية العراق، حيث يرفض الزعيمان الكرديان تسميتها بالمليشيا ويعتبرانها مكوناً شرعياً من مكونات الجيش العراقي تنحصر مهمتها في حماية أمن المناطق الكردية في شمال العراق، لذا فإن الأكراد يقاومون بشدة أي محاولة للتقرب من البيشمركة لتطبيق قرار تفكيك الميليشيات في العراق، خاصة بعد تصاعد الاتهامات الموجهة ضد هذه القوات بأنها تمارس التطهير العرقي ضد العرب والتركمان في محافظة كركوك في مسعى لتغيير الواقع الديمغرافي للمحافظة استعداداً لتطبيق الفقرة ثانياً من المادة 140 من الدستور التي تنص على مسؤولية السلطة التنفيذية في إنجاز "التطبيع والإحصاء والاستفتاء" في مدينة كركوك لتحديد إرادة مواطنيها⁽²⁾.

إن مجريات الأحداث المتعلقة بتنامي دور القوى الإقليمية في الشرق الأوسط قد شكل تحدياً أمنياً بارزاً من التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية في هذه المنطقة التي تمثل من الصعود الإيراني كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط نتيجة تطويرها مشروعاً استراتيجياً تجاه المنطقة العربية ظهرت ملامحه الواضحة نحو منطقتي الخليج العربي والشرق العربي، في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، مما جعلها تدخل كطرف أساس في معادلات الصراع والنفوذ

(1) عيسى، مرجع سابق، ص 238.

(2) وثيقة الدستور العراقي عام 2005، الفقرة ثانياً - المادة 140.

على امتداد المنطقة العربية التي تعد من اهم المناطق في العالم اهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

إن بناء المشروع الاستراتيجي الإيراني في المنطقة بدأت ملامحه تتضح في مرحلة تاريخية سابقة، حيث اعتبرت إيران، الخليج العربي قاعدة تستند عليها في ذلك البناء، فكان احتلالها للجزر العربية الثلاثة طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى في عهد الشاه السابق محمد رضا بهلوي عام 1971 مقدمة لذلك المشروع الاستراتيجي، وفي مرحلة لاحقة جاء التطوير على يد أركان نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث اعتمدت على:

- رصيدها التاريخي وامتداداتها الطائفية والسياسية في تثبيت حضورها بمنطقة المشرق العربي وتحقيق تحالفات إستراتيجية مع بعض الأطراف الإقليمية المهمة في هذه المنطقة مثل: سوريا وحزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية، مع تواجد كثيف وتأثير مهم في مجريات الأحداث في العراق بعد الاحتلال الأمريكي جراء ما تقدمه من دعم مالي وعسكري لبعض القوى السياسية الفاعلة في الساحة العراقية تمتد بين الانتماءات الدينية (سنية وشيعية) وتحالفات تاريخية مع القوى الكردية شمال العراق تعود إلى مرحلة ما قبل سقوط نظام الحكم في العراق عام 2003.

- أما في منطقة الخليج العربي فإن الإطالة الجغرافية لها على كامل الخليج، قد عزز من تثبيت قوتها العسكرية كقوة إقليمية عظمى، في ظل غياب الدور العربي عن أداء أي دور يساهم في ملء الفراغ الإقليمي الذي تعيشه المنطقة.

- ثم جاء تطوير القدرات العسكرية والنووية الإيرانية ليمثل السقف الأعلى للمشروع الاستراتيجي الإيراني تجاه المنطقة العربية، والذي بات يؤثر أيضاً على قدرات الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة.

إن النجاح الإيراني في بناء مشروعها الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية دفع الولايات المتحدة الأمريكية لاعتماد إستراتيجية جديدة لمواجهة هذا المشروع فعمدت لإقامة تحالفات عديدة مع دول المنطقة، مع تكثيف واسع لتواجد قواتها في مسعى للوصول إلى فرض هيمنة مطلقة على الشرق الأوسط باعتبارها القطب الأوحيد في العالم، وأن مصالحها قد تعرضت للتهديد نتيجة صعود بعض القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، كما عمدت للإيغال في دعمها لإسرائيل وعلى المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية كافة، وهذا ما يتناوله الفصل التالي المتعلق بالدعم الأمريكي لإسرائيل.

المبحث الثالث

التحالفات الإيرانية مع القوى المحلية الفاعلة الأخرى في الشرق الأوسط

تخيم على التصريحات الصادرة من أركان الإدارة الأمريكية تجاه إيران نبرة التصعيد والتي تصل إلى حد التهديد باستخدام القوة العسكرية الأمريكية لضرب المواقع النووية الإيرانية وعدة أهداف عسكرية مختارة داخل العمق الإيراني، وهي سياسة لم يستبعدوها المسؤولون الأمريكيون، بل تصدر منهم أحياناً تأكيدات عن كون ذلك يعد أحد الخيارات المتاحة والممكنة أمام الولايات المتحدة في تعاملها مع إيران⁽¹⁾.

فقد حاول صناع القرار الأمريكي استقراء الأحداث من أجل الوصول إلى نتيجة الأزمة النووية مع إيران وذلك من خلال تحليل الثقل النسبي للأسرة الدولية التي تتزعمها الولايات المتحدة في هذه الأزمة الإيرانية، فقد بدا هناك حالة شبه إجماع لدى الكثيرين في العالم بأن إيران تملك ثقلأ أكبر مما تملكه الولايات المتحدة والأسرة الدولية في التعاطي مع هذه الأزمة، وذلك بفعل: التطورات الحاصلة في العراق، وفي الارتفاع الواضح بأسعار الوقود التي زادت من قوة الموقف الإيراني كداعم للحركات الإسلامية التي لها القدرة على تنفيذ عمليات انتقامية ضد الولايات المتحدة وحلفائها⁽²⁾.

ثم جاءت الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي أعلنها الرئيس بوش تجاه العراق في شهر يناير 2006 والتي لم تتضمن جديداً سوى زيادة عدد القوات

(1) مخيمر، أسامة، المواجهة الأمريكية - الإيرانية.. تصعيد أم تهدئة؟، السياسة الدولية، العدد 168 أبريل 2007، ص 138.

(2) كاتزمان، كينيت (2007). ثقل الولايات المتحدة على إيران، الموقع الإلكتروني:
<http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/Display/Topice/0,1670,486,00.html>.

الأمريكية العاملة في العراق بمقدار واحد وعشرين ألف جندي، إلا أن الإستراتيجية الأهم - غير المعلنة - كانت تجاه إيران حيث تعتمد على تضيق الخناق عليها من الدول المجاورة مع تنفيذ عمليات ضد الدبلوماسيين الإيرانيين العاملين في العراق كما حدث في مطلع عام 2007 شمال العراق، وقد اتضحت ملامح الموقف الأمريكي تجاه إيران في الإجراءات التالية:

1. تعزيز القوة القتالية البحرية في منطقة الخليج بحاملة الطائرات "جون ستينيس" لتلتحق بالحاملة "دوايت آيزنهاور".
2. مداومة مكاتب البعثة الدبلوماسية الإيرانية في العراق واحتجاز بعض أعضائها بتهمة تسهيل عمليات عسكرية وتمرير أسلحة تستخدم ضد القوات الأمريكية في العراق.
3. جعل القوات الحدودية الإيرانية مع باكستان وأفغانستان في حال من عدم الاستقرار، عبر إجراء عمليات تسلل لمجموعات مسلحة من الجانب الباكستاني وقتل و أسر عدد من جنود الحرس الثوري الإيراني.
4. تشديد العقوبات الدولية على طهران خاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن 1737 الذي تضمن عقوبات على مؤسسات وأشخاص من العاملين في البرنامج النووي الإيراني والصاروخي، وأن عدم امتثال إيران للقرار سيفتح الباب أمام إمكانية تشديد العقوبات⁽¹⁾.

كما أن نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في تكوين جبهة من دول المنطقة مؤيدة لعزل إيران سياسياً واقتصادياً، والحصول على موافقة ضمنية من تلك الدول لتوجيه ضربة عسكرية لها، وهنا جاء التحرك الأمريكي باتجاه دول الخليج ومصر

(1) مخيمر، مرجع سابق، ص 138 - 139.

والاردن عبر زيارات متكررة لوزيرة الخارجية الامريكية كونداليزا رايس، ومنها زيارتها لهذه الدول في نهاية شهر فبراير 2007⁽¹⁾.

وفي ضوء العوامل السابقة جاءت الاستعدادات الإيرانية لأي مواجهة محتملة مع الولايات المتحدة فقامت بتنفيذ عدد من التحالفات الإستراتيجية مع عدد من الأطراف الإقليمية من أجل تعزيز الدعم لها في هذه المواجهة، وقد كان من أهم هذه التحالفات ما سيتم تناوله في المطالب التالية:

المطلب الأول: التحالف الإيراني - السوري

المطلب الثاني: التحالف الإيراني مع حزب الله

المطلب الثالث: التحالف الإيراني مع حركة المقاومة الفلسطينية "حماس"

المطلب الأول

التحالف الإيراني - السوري

قسمت الولايات المتحدة الأمريكية العالم العربي والإسلامي قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 إلى دول معتدلة وهي: "مصر والسعودية والأردن وتركيا" ودول "إرهابية" وهي: "العراق والسودان وسوريا وإيران"⁽²⁾، وفي ضوء هذا التقسيم فإن سوريا وإيران قد دخلتا ضمن الدول "الإرهابية" في حسابات الإدارة الأمريكية التي لم تخف إمكانية التحرك العسكري ضد الدولتين بعد الانتهاء من ترتيب الأوضاع في العراق، وذلك بداع رئيس هو أن سوريا لا زالت تحتفظ ببعض أشكال الردع من خلال رعايتها لحزب الله والمجموعات المتشددة وتحالفها مع إيران، وكذلك مخزونها من الصواريخ الباليستية وأسلحة الدمار الشامل ولكنها لا

(¹) علي، مغاوري شلبي، الاقتصاد الإيراني بين العقوبات الدولية واحتمالات الحرب، السياسة الدولية، العدد 168 أبريل 2007، ص 124.

(²) لمعي، القس إكرام (2001). أمريكا و 11 سبتمبر، في: الإمبراطورية الأمريكية، ج 3 - القاهرة، دار الشروق الدولية، ص 240.

تستطيع ترجمة هذه الممتلكات إلى أي إنجاز إيجابي، وتزداد الادعاءات الأمريكية بأن الدعم السوري للعناصر المناهضة للنظام في العراق، وقد جاء هذا الموقف الأمريكي الانتهازي بعد أن رحبت الولايات المتحدة بالتدخل السوري في لبنان عام 1976 على غرار ما فعلت إسرائيل من الناحية التكتيكية، وهذا أمر مرحب به ولم تعارضه الولايات المتحدة، كما ورحب الرئيس بوش الأب ببقاء السوريين في لبنان عام 1990 لدورهم الفاعل في بناء حالة من الاستقرار السياسي ولأنه رغب بإدخال سوريا في التحالف المضاد للعراق وقد نجح بذلك، كما اقترح الرئيس كلينتون عام 1994 رفع اسم سوريا من قائمة الدول الداعمة للإرهاب إذا قبلت المقترحات الأمريكية الإسرائيلية بشأن مرتفعات الجولان التي استولت عليها إسرائيل في حرب 1967، متى أرادت سوريا استعادة أراضيها، وبعد رفضها الصفقة، بقيت ضمن قائمة الدول الداعمة للإرهاب⁽¹⁾.

وعلى النقيض من ذلك يأتي الموقف الإيراني الذي يأمل الاستفادة من شيعة العراق لبناء مصالح مشتركة مع الحكومة العراقية الجديدة، كما أنه من الصعب لدى الولايات المتحدة الأمريكية أن ترى سوريا وهي ترعى "مسلحي السنة" بما في ذلك الموالين للنظام العراقي السابق على أساس أنها الطريق لتحقيق أي إنجاز سياسي في العراق، إلا أن إيران وفي عهد الرئيس أحمدني نجاد باتت تزايد على مواقف جميع الأنظمة العربية في رفض إسرائيل، كما يأتي خوف واشنطن من تحول إيران إلى قوة نووية الأمر الذي يعطيها رادعاً شديداً الفاعلية، أو رادعاً مضاداً في منطقة الخليج والشرق الأوسط مقابل القوة الإسرائيلية والأمريكية، فضلاً على أن امتلاك إيران للقنبلة النووية سيعزز بدرجة كبيرة مكانة طهران كزعيم معادٍ لأمريكا وإسرائيل لدى الرأي العام الإسلامي، وهو ما تسعى إليه إيران إلى حد كبير، والشيء اللافت للنظر في التفكير الأمريكي الإسرائيلي يكمن في الدوافع

(1) تشومسكي. السلطان الخطير السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 200.

الحقيقية لبيانات الرئيس الإيراني نجاد المتعلقة بالمحرقة اليهودية وإسرائيل حيث ان ذلك لا بد أن يكون مدروساً لإبراز دور إيران وعلو مكانتها في العالم الإسلامي وخصوصاً حيال الرأي العام السني، لذا جاء الرد الأمريكي بالعمل الجاد والسعي الحثيث لعزل إيران.

لذا قام التحالف السوري - الإيراني لمواجهة التحديات والقيود المفروضة على الدولتين أو إحداهما انطلاقاً من رفض المشروع الأمريكي بالمنطقة، وانحيازه تجاه إسرائيل، مع البحث عن مصالح وأهداف يسعى الطرفان لتحقيقها والتي تتشكل على عدد من الركائز المتعلقة بالقضايا التالية:

1. العامل الأمريكي

تتأثر علاقات الأطراف الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط بمدى علاقاتها البينية وعلاقات كل منها بالقوة الكبرى في العالم، حيث تتوزع الدول حسب تلك العلاقة بين التعاون والصراع، وتختلف درجاتها بين دولة وأخرى، لكنها تنتشر ضمن حيزين رئيسيين هما: ملاءمة أو مقاومة السياسات الأمريكية، ووفق هذا التقسيم فإن إيران وسوريا تقفان في حيز مقاومة السياسة الأمريكية رافضتان للمشروع الأمريكي المنطلق للهيمنة على المنطقة وإعلاء دور إسرائيل، وهما الدولتان الوحيدتان في المجموعة الإقليمية للشرق الأوسط المنتميتان إلى هذا الحيز، مما يجعل اتفاقهما في ملفات وقضايا المنطقة وإدارة سياساتهما الإقليمية والدولية يدخل بشكل مباشر وغير مباشر مع العامل الأمريكي وطريقة تنفيذه لسياسته الخارجية تجاه المنطقة⁽¹⁾.

(1) راشد، سامح. إيران وسوريا.. التحالف حول لبنان، السياسة الدولية، العدد 166 أكتوبر 2006، ص 134.

2. وضع النظام العربي

يمثل وضع النظام العربي نقطة ضعف لدى سوريا في مواجهتها المحتملة مع الولايات المتحدة جراء الانقسام الذي يتميز به النظام العربي والذي حدث في أعقاب حرب الخليج الثانية 1991 بعد الانقسام الحاد في الصف العربي والذي سمح بفتح أجواء وأراضي خمس دول عربية لتشارك المجهود الحربي الأمريكي والبريطاني "الكويت، قطر، البحرين، الإمارات، السعودية" في عدوانهما على العراق عام 2003⁽¹⁾، وهو من الخطورة بمكان في التأثير على سياسات الدولة حين تفتقر لدعم قوي من محيطها.

إن نقطة الضعف هذه تحرم دمشق من سند الدعم الجماعي العربي سواء في القضايا العربية الكلية مثل: إدارة الصراع مع إسرائيل أو في القضايا الفرعية، مثل: العلاقات السورية - اللبنانية، التي كاد الموقف العربي فيها أن يلعب دوراً في إفشال عقد مؤتمر القمة في دمشق خلال شهر مارس 2008 حيث رفض عدد من قادة الأقطار العربية المشاركة في القمة احتجاجاً على موقف سوريا من الأزمة اللبنانية الداخلية ومساهمتها في عدم السماح لانتخاب رئيس للجمهورية على الرغم من الفراغ السياسي الذي يعيشه لبنان، أو حتى في القضايا الداخلية لسوريا المتعلقة بوضع حقوق الإنسان، الأمر الذي سمح لواشنطن بوضع سوريا في الوقت الحاضر موضع العراق خلال عام 2002 عندما وجهت له تهم تتعلق بمؤازرة الإرهاب وحيازة أسلحة الدمار الشامل، والتصدي للهيمنة الأمريكية في المنطقة، حيث تجلّى الموقف الأمريكي في القرار الأممي رقم 1559 الذي طالب سوريا بسحب قواتها الموجودة في لبنان وهو ما تحقق عام 2005، كما وتسعى الولايات المتحدة لإجبار

(1) الرشيدى، أحمد حسن (2003). النظام العربي وجامعة الدول العربية في ظل الأزمة

الأمريكية العراقية، في: نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى (محررون)، العدوان على

العراق خريطة أزمة.. ومستقبل أمة - القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية،

ص 189.

سوريا على الرضوخ لاوامر الحكومة الإسرائيلية القاضية بطرد المنظمات الفلسطينية من سوريا⁽¹⁾، بينما يشكل الوضع العربي بالنسبة لإيران فرصة تتيج مجالاً واسعاً لحركتها وتعاملها مع مختلف القضايا والملفات دون قيود أو محاذير، مثل علاقة إيران بحزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين، وانعكاسات ذلك على مجريات الصراع في مساريه الفلسطيني واللبناني، وحتى القضايا الأخرى المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل وأمن الخليج والملف العراقي ودور إيران فيه الذي لا يشابهه دور لأي طرف آخر بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

3. الموقف في العراق

تلتقي سوريا وإيران في عدائهما لنظام حكم الرئيس السابق صدام حسين لسنوات طويلة حيث احتفظ الملف العراقي بكونه مصدر توافق بين البلدين، لكن المعادلة الإقليمية جرت بما لا يشتهي الطرف الأمريكي بعد أن حرص الطرفان السوري والإيراني بعدم السماح لواشنطن بالاستفادة الكاملة من وجودها في العراق وتقليل فرص تحويل هذا الوجود إلى مصدر ضغط وتهديد فعلي لأي من الدولتين "سوريا وإيران" مع الاحتفاظ بكلمة السر للخط الخطر الذي لا ينبغي الوصول إليه والمتعلق باحتمالات المواجهة المسلحة مع واشنطن في العراق أو بسببه⁽²⁾.

(¹) عاروري، نصير. الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط: حسابات النجاح والفشل، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 - ربيع 2007، ص 23.

(²) راشد، سامح. إيران وسوريا.. التحالف حول لبنان، مرجع سابق، ص 134.

المطلب الثاني

التحالف الإيراني مع حزب الله

جاء ارتباط حزب الله مع إيران منذ تأسيس هذا الحزب في لبنان في أعقاب انقسام حركة أمل الشيعية في فبراير 1985، حيث تبني خيار المقاومة واستعادة ثقافة الاستشهاد في مواجهة إسرائيل عقب اجتياحها الأراضي اللبنانية عام 1982، كما اعتبر هذا الحزب الولي الفقيه في إيران مرجعاً دينياً وسياسياً له⁽¹⁾.

وتتجاوز العلاقة بين إيران وحزب الله الجانب العقائدي من خلال مرجعية المرشد الأعلى للثورة الإسلامية السيد علي خامنئي، إلى الدعم المالي والتسليحي، مع وجود هامش واسع لحزب الله في مواقفه السياسية. وبحكم الدعم الذي يتلقاه حزب الله والذي يوظفه في مواجهة إسرائيل في مسعاً لتحرير ما تبقى من الأرض اللبنانية بالقرب من الحدود الدولية مع فلسطين المحتلة، كما مكنه ذلك الدعم من كسر نظرية الردع الإسرائيلية حيث تمثل ذلك في حرب يوليو 2006 بعد صمود الحزب البارز ومقارنته للقوة الإسرائيلية التي حاولت تجاوز الحدود الجنوبية للبنان والتي هي معقل حزب الله، تلك الحرب التي تعتبر قد وقعت أصلاً بين الولايات المتحدة وإيران تنفذها إسرائيل ضد حزب الله، إلا أن مقاومة حزب الله أعادت الثقة بإمكانية مقارعة إسرائيل من خلال مقاومة مسلحة غير نظامية، بالرغم من تعدد أشكال الدعم السياسي والمالي والتسليحي والبشري لإسرائيل من قبل الولايات المتحدة، كما وإن ظاهرة صمود حزب الله قد اخترقت المجتمعات الإسلامية كافة متخطية الحواجز المذهبية وهذه كانت من أهم ما حققه حزب الله في الحرب، الأمر

(1) الدسوقي، أبو بكر، حزب الله.. النشأة والدور والمستقبل، السياسة الدولية، العدد 166 أكتوبر 2006، ص 94.

الذي يفسره تحفظ إسرائيل على مشاركة جنود من الدول الإسلامية في القوات الدولية "يونيفيل" العاملة في جنوب لبنان⁽¹⁾.

أما عن الدوافع الأمريكية الداعمة لإسرائيل في عدوانها الأخير على لبنان فهو يتجاوز لبنان إلى استهداف إيران مباشرة كونه نابع من هوس واشنطن بما يسمى "الهلال الشيعي" الذي يمتد من إيران إلى حزب الله في لبنان مروراً بحلفاء إيران في العراق وسوريا وفلسطين، فالنظر إلى إيران كان هنا بعقلية الحرب الباردة والذي يجعل من إيران العدو الإقليمي الرئيس مثلما كان الاتحاد السوفيتي في السابق على المستوى العالمي، وأن كل صدام مع القوى التي يدعمها العدو الرئيس إنما هو جزء من المواجهة معه، لذا لم تعد علاقة إيران الوطيدة بحزب الله سرّاً على أحد⁽²⁾.

إن تحالف إيران مع حزب الله في لبنان يتجاوز النواحي السياسية ليصل إلى التحالف المرجعي ويسمح لإيران بإطلالة جغرافية وسياسية وعسكرية على شمال إسرائيل، على الرغم من تقلص قدرات حزب الله بموجب القرار 1701، الداعي لتجريد أسلحة هذا الحزب وكل التنظيمات المسلحة في لبنان، إلا أن إمكانية استهداف العمق الإسرائيلي تأكدت بالفعل أثناء حرب يوليو 2006، لذا فإن إيران بموجب هذا التحالف أصبحت طرفاً أساسياً في التطورات الإقليمية وفي الحراك السياسي في المنطقة من حدودها الغربية مع العراق وحتى جنوب لبنان، وبشكل يفوق الحضور الأمريكي وتحالفاته في المشرق العربي.

إن انفتاح الساحة اللبنانية قد جعل الباب مفتوحاً أمام مختلف أشكال التفاعلات والعلاقات الإقليمية والدولية للتدخل، حيث سمح للتحالف السوري الإيراني أن يأخذ

(1) حسين، عدنان السيد. مستقبل حزب الله.. بين الدور الداخلي والروابط الخارجية، السياسة الدولية، العدد 166 أكتوبر 2006، ص 105.

(2) تشومسكي. السلطان الخطير السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 334.

بعدا اخر جراء الرغبة السورية باستعادة دورها المؤثر ذي النفوذ الظاهر في لبنان، والحضور الإيراني من خلال تنامي دور منظمة لبنانية شيعية هي حزب الله ترتبط معها بعلاقات فكرية وجذور عقائدية مبنية على أسس مرجعية، فكانت حرب يوليو 2006 اختباراً مباشراً للتحالف السوري الإيراني فيما الاستمرار أو الانتهاء والتفكك حيث كانت الضغوط من خارج لبنان ومن داخله تهدف لتقويض النفوذ السوري هناك، وإلى تقليص حجم ودور حزب الله ثم انتقلت تلك الضغوط - خصوصاً من خارج لبنان - إلى محاولة تطوير المسارين لتحقيق هدف آخر هو تفكيك التحالف بين طهران ودمشق، لكن الأحداث أكدت أن الضغط كان سبباً لازدياد قوة التحالف السوري الإيراني على الرغم من النجاح في تقليص النفوذ السوري داخل لبنان إلى حدوده الدنيا⁽¹⁾.

على صعيد آخر، فإن نتائج صمود حزب الله قد خدمت بشكل أو بآخر السياسات السورية والإيرانية في المنطقة، فقد أعلنت دمشق أن أي تسوية للعلاقات اللبنانية - الإسرائيلية مرتبطة بتسوية للعلاقات السورية - الإسرائيلية ولا بد من العودة إلى قرار مجلس الأمن رقم 242 لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي بوجه عام، فيما دعا الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان بضرورة إشراك سوريا وإيران في أي تسوية لتحقيق السلام على الجبهة اللبنانية - الإسرائيلية⁽²⁾.

لقد كان المثلث المكون من إيران - سوريا - لبنان يستند على قاعدة هي حزب الله حيث تحيط به طهران ودمشق وبيروت، وفي نفس الوقت فإن الطرفين السوري والإيراني يعتمدان على حزب الله في إدارة كثير من المسائل والقضايا مع أطراف أخرى، وفي إدارته للعلاقات الثنائية بينهما، بعبارة أخرى فإن تعامل سوريا وإيران مع الحرب جاء بمنطق براجماتي كشف أسس التحالف بينهما من زاوية وأبعاد تحالفهما حول لبنان من زاوية أخرى، كما إن نتائج حرب يوليو 2006

(1) راشد، سامح. إيران وسوريا.. التحالف حول لبنان، مرجع سابق، ص 135.

(2) حسين، مستقبل حزب الله.. بين الدور الداخلي والروابط الخارجية، مرجع سابق، ص 105.

اسفرت عن فشل الجهود الإسرائيلية والأمريكية في كسر شوكة التحالف بين إيران وسوريا وحزب الله، مما دفعهما للتحول سريعاً للعمل في مسارين آخرين متوازيين هما⁽¹⁾:

الأول: استقطاب سوريا واستدراجها للانسلاخ من التحالف مع إيران ووقف دعمها وتأييدها لحزب الله.

الثاني: الضغط بقوة على حزب الله من خلال تأليب القوى السياسية داخل لبنان عليه لدفعه إلى تقديم تنازلات والتخلي عن ثوابت ترتبط بمصادر قوته في الساحة اللبنانية والمقصود هنا ملف أسلحة الحزب والوضع الاستراتيجي جنوب الليطاني، إضافة لتحريك ملف مزارع شبعا.

خلاصة القول فإن الموقف كان يتضح من خلال التحرك الأمريكي والذي ركز على:

1. إرسال رسائل وإجراء اتصالات لإقناع سوريا بأن الرهان على حزب الله لم يعد مضموناً وأن إيران التي تقف وراءه وتدعم مواقف سوريا لن تستمر على هذا النمط إذا حصلت على أثمان مقبولة في ملفها النووي.
2. العمل على جعل إيران - ومن ورائها حزب الله - تدرك أن المواقف السورية ليست مطلقة وأن مساندة دمشق لحزب الله وتحالفها مع إيران ليس أبدياً، إذ قد يؤدي استعادة سوريا لدور إقليمي مفقود والى أن تنامي دور إيراني قائم أصلاً، وأن الولايات المتحدة تفتح الباب أمام نوع من التفكير المنفرد لكل منهما في مسعى للقضاء على موجبات التحالف، وهذا ما لم يتحقق.

(1) راشد، سامح. إيران وسوريا.. التحالف حول لبنان، مرجع سابق، ص 137.

المطلب الثالث

التحالف الإيراني مع حركة المقاومة الفلسطينية " حماس "

منذ النصف الثاني من عقد الثمانينيات بدأت حركة الإخوان المسلمين - جناح الأرض المحتلة في غزة والضفة الغربية بالاستعداد لأداء دور أكبر في تأثيرات الجغرافية - السياسية بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء والتي لم تصل إلى ما كانت عليه في 4 يونيو 1967 لأن قطاع غزة ظل تحت الاحتلال، لكن تأثيراته عادت تدريجياً في شكل العلاقة الفلسطينية - الإسرائيلية، فجاءت الأحداث التي أشعلت الانتفاضة الكبرى في أواخر عام 1987 والتي كان لحركة حماس الدور البارز فيها حيث أعلنت عن نفسها كحركة مقاومة إسلامية في الأرض المحتلة بعد اندلاع الانتفاضة بأيام، وقد جاء تأسيسها تعبيراً عن مرحلة جديدة من العمل النضالي الفلسطيني ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي⁽¹⁾، ثم قامت حركة حماس بالعديد من العمليات العسكرية عن طريق جناحها العسكري المسمى "كتائب عز الدين القسام" التي أثارت جدلاً دولياً واسعاً انعكس على الداخل الفلسطيني بعد أن أصبح للحركة دوراً أساسياً في الانتفاضة الثانية - الأقصى التي بدأت شرارتها الأولى في ديسمبر 2000، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية ولاعتباراتها الداعمة لإسرائيل من وضع حركة المقاومة الإسلامية - حماس - على قائمتها للإرهاب معتبرة بأن نشاطها داخل فلسطين ضد الاحتلال الإسرائيلي عملاً إرهابياً، ومن ثم أعطت بهذه القائمة الضوء الأخضر للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة للتخلص منها بوسائلها الخاصة التي منها الاغتيال والتصفية الجسدية المباشرة لقادة الحركة وكوادرها، إلا أن ذلك لم يمنع الحركة من أداء دورها الذي تتشط خلاله،

(1) عبد المجيد، وحيد. مصر وقطاع غزة. معضلة علاقة خاصة جداً، السياسة الدولية،

العدد 170 أكتوبر 2007، ص 114.

فراحت قياداتها السياسية تتوزع ما بين فلسطين والخارج، وبدأت تحظى بدعم وتأيد عدد من دول العالم، تأتي إيران في مقدمة تلك الدول الداعمة لها. ثم جاء انتقال حركة حماس إلى موقع ممارسة السلطة والحكم بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية أواخر 2006، مما زاد من مساحات التقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوروبية التي لها اهتمامات مباشرة في الساحة الفلسطينية والعلاقة التصارعية بين الفلسطينيين وإسرائيل، فصاغت توجهات خارجية كان الدور البارز فيها لكل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا في الرؤية المشتركة إلى حماس بوصفها حركة معادية ينبغي حصارها بهدف تهмиشها بعد أن تعذر إجبارها على تغيير منهجها في الخطاب السياسي وممارساتها العملية في رفض الاحتلال الإسرائيلي، ترافق معها حدوث أزمات مضافة مع كل من مصر والأردن، والتي جاءت على خلفية "خلية حماس" التي اتهمتها السلطات الأردنية بمحاولة إدخال أسلحة داخل حدود المملكة وتعريض أمنها للخطر، واتهام وزارة الداخلية المصرية لأربعة فلسطينيين بينهم شقيقان من حركة حماس بالتورط في تفجيرات "دهب" في سيناء في 4 أبريل 2006⁽¹⁾، وما أن تفجرت حرب يوليو 2006 بين إسرائيل وحزب الله تصاعدت الضغوط على حركة حماس من الجانبين الأمريكي والأوروبي باعتبارها أحد العناصر الفاعلة في المحور الإيراني- السوري "معسكر المتشددين" لتأخذ شكلاً تصارعياً واضحاً، كما كثف الأمريكيون والأوروبيون الضغوط على حماس وحكومتها من خلال إيقاف برامج المساعدات الاقتصادية والمالية المقدمة للفلسطينيين مع توظيف أدوات الضغط العسكري والحصار السياسي الداخلي والدبلوماسي والإقليمي والدولي بهدف إجبار حماس على الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف والقبول غير المشروط باتفاقيات السلام

(1) جمعة، محمد. الازمة الفلسطينية وعلاقات حماس الاقليمية، السياسة الدولية، العدد 170

أكتوبر 2007، ص 139.

المبرمة بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية⁽¹⁾، ومع استمرار مقاطعة حكومة حماس السياسي والاقتصادي كان طبيعياً أن تعمل على إيجاد منافذ لفك عزلتها وتلبية حاجاتها، فكان التوجه نحو الجمهورية الإسلامية الإيرانية طالبة الدعم المادي لتخفيف وطأة الحصار الاقتصادي عليها، ومع تنامي النفوذ الإقليمي الإيراني وبرز أحاديث لبعض الزعماء العرب عن المخاطر المحتملة من "الهلال الشيعي" وتزايد حدة الخطاب بين واشنطن وطهران على خلفية البرنامج النووي الإيراني، بدت المنطقة وكأنها قد انقسمت بين محورين: محور المتشددين ومحور المعتدلين - حسب التسمية الأمريكية - فكان الاستقطاب السياسي على أشده لترتيب الوضع الإقليمي في المنطقة فأصبحت حماس محسوبة على المحور الإيراني - السوري⁽²⁾.

(¹) حمزاوي، عمر. صراع فتح وحماس.. التصعيد الأمريكي - الأوروبي لأهداف إقليمية،

السياسة الدولية، العدد 170 أكتوبر 2007، ص 122.

(2) المصدر السابق.

الفصل الخامس

التحديات المتعلقة بالدعم

الأمريكي لإسرائيل ومشروع

الشرق الأوسط الجديد

المبحث الأول: الدعم الأمريكي لإسرائيل

المطلب الأول: الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل

المطلب الثاني: الدعم الاقتصادي الأمريكي لإسرائيل

المطلب الثالث: الدعم السياسي الأمريكي لإسرائيل

المبحث الثاني: مشروع الشرق الأوسط الجديد

المطلب الأول: الجذور الإيديولوجية لمشروع الشرق الأوسط الجديد

المطلب الثاني: ظروف ولادة مشروع الشرق الأوسط الجديد

الفصل الخامس

التحديات المتعلقة بالدعم الأمريكي لإسرائيل

ومشروع الشرق الأوسط الجديد

تتميز العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية بالثبات والاستمرارية، من وجهة نظر المراقبين العرب، كونها تقوم على الالتزام التام بأمن إسرائيل ورفاهيتها، في حين يرى بعض الباحثين من غير العرب أن هذه العلاقات تشهد ذبذبات متكررة في مساراتها المتشعبة جراء حصول تحولات وحركة يهتم بها الطرفان تؤدي لحجب الرؤية عن الثبات والاستمرارية التي ينظر إليها العرب، وهي من القوة والرسوخ بحيث تمنع أعضاء حكومتيهما من القفز عليها أو تجاهلها كونها مستقلة عن عواطف أو ميول هؤلاء الأعضاء، ويعتبر الرئيس الأمريكي جون كنيدي الذي تولى منصبه على رأس الإدارة الأمريكية عام 1961 كواضع لفكرة "العلاقة الخاصة" مع إسرائيل، حيث بدأت في عهده ملامح الدعم الأمريكي لإسرائيل تتضح على شكل سياسة أمريكية ثابتة. فقد دشنت تلك السياسة بتزويد الدولة اليهودية بالأسلحة الأمريكية المتطورة، بعد أن كانت فرنسا هي مصدر أسلحة إسرائيل الرئيس منذ مطلع الخمسينيات من القرن العشرين بموجب اتفاقية سرية بين فرنسا وإسرائيل بدعم أمريكي، غير أن إعادة رسم السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط جرى بعد وصول شارل ديغول إلى السلطة في عام 1958، فبدأت شحنات الأسلحة الفرنسية إلى إسرائيل تتناقص ابتداءً من حقبة الستينيات الأمر الذي حفز الرئيس كنيدي على الاستجابة للمطالب الإسرائيلية الملحة بالحصول على الأسلحة في إطار الاعتقاد المتنامي في واشنطن بوجود منفعة كامنة للولايات المتحدة في إسرائيل، لذا توالت الصفقات الأمريكية منذ سبتمبر 1962 على بيع إسرائيل صواريخ هوك قصيرة المدى تبعثها صفقة دبابات في عام 1964 - في عهد الرئيس جونسون - وطائرات سكايهوك عام 1966، فشكلت تلك المبيعات بداية الالتزام الأمريكي

بضمان التفوق العسكري الإقليمي المطلق لإسرائيل، وهو الالتزام الذي ظل يشكل حجر الزاوية في العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وفي السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط⁽¹⁾، تلك السياسة التي لم تخف انحيازها المطلق لإسرائيل خلال العقد الأخير عبر طرحها لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يأتي بعد أن حاولت الولايات المتحدة وبطرق عدة على توفير الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية استراتيجياً، فكان اعتمادها في حقبة السبعينيات يتركز على الأدوار التي تؤديها كل من إيران والسعودية، ثم اتباع سياسة الميل نحو العراق خلال الثمانينيات، أعقبتها السعي لتطبيق سياسة الاحتواء المزدوج في التسعينيات على العراق وإيران، وصولاً إلى احتلال العراق عام 2003، وإعادة التفكير في الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط⁽²⁾.

سيركز هذا الفصل من الكتاب على برامج الدعم الأمريكي لإسرائيل ومساعي الولايات المتحدة في بناء النظام الشرق أوسطي الجديد في المنطقة كنظام إقليمي يساعد في فرض الوجود الإسرائيلي كحقيقة واقعة وقوة اقتصادية فاعلة في المنطقة، وذلك من خلال تناول الموضوع في مبحثين منفصلين وكما يلي:

المبحث الأول: الدعم الأمريكي لإسرائيل

المبحث الثاني: مشروع الشرق الأوسط الجديد

⁽¹⁾ الأشقر، جليب (2004). الشرق الملتهب الشرق الأوسط في المنظور الماركسي - بيروت، دار الساقى، ترجمة سعيد العظم، ص 29.

(2) المخادمي، عبد القادر رزيق (2005). مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق والأهداف والتداعيات - بيروت، الدار العربية للعلوم، ص 109.

المبحث الأول

الدعم الأمريكي لإسرائيل

ركزت الإستراتيجية الأمريكية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية على احتواء الاتحاد السوفيتي السابق وإيقاف توسعه وإيقاعه داخل الخطوط العسكرية التي بلغها بعد انتهاء الحرب، ومنعه من التسلل نحو منطقة الشرق الأوسط، خاصة مع تزايد أهمية النفط، لذلك جاءت الجهود الأمريكية لتطويق الاتحاد السوفيتي، فمثل مبدأ ترومان عام 1947 نقطة انطلاق تلك الجهود، وإنشاء حلف شمال الأطلسي عام 1949 دعماً لنهجها، وبانضمام كل من اليونان وتركيا إلى هذا الحلف بحيث أصبحا خاضعين لحمايته أحكاماً لحلفائهما، فامتد النفوذ العسكري الأمريكي إلى الحدود السوفيتية المتاخمة للشرق الأوسط من جهة الشمال⁽¹⁾، فيما كانت الضغوط السوفيتية تمارس على كل من:

- تركيا بغية الحصول على قاعدة في البحر الأسود والتسلل نحو المضائق.

- إيران في محاولة لإقامة نظام موال لها في شمالها.

- اليونان من خلال تغذية الحرب الأهلية التي تفجرت فيها.

ثم تبلورت المساعي الأمريكية لمواجهة هذا الخطر من خلال إقامة حلف دفاعي عسكري من دول المنطقة بحيث تقدم لها مساعداتها العسكرية وتستخدم قواعدها وتحصل على تسهيلات لقواتها وتنسق معها خططها الدفاعية، فقامت حكومة أيزنهاور بإنشاء حلف بغداد عام 1954 "المعاهدة المركزية" الذي كان بصيغة ميثاق عسكري بين العراق وتركيا وبريطانيا وباكستان وإيران، وذلك من أجل الحصول على دعم الحلف لسياسة الاحتواء للمد السوفيتي تجاه الشرق

(1) مجدوب، طه (2001). السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين" في:

الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سابق، ص 337.

الأوسط، وقد تجنببت الولايات المتحدة إشراك إسرائيل في عضوية حلف بغداد بغية المحافظة على علاقاتها بالدول العربية، كما ابتعدت لسنوات عن تزويدها - إسرائيل - بشكل مباشر بالأسلحة مكتفية بدفع حلفائها من الدول الغربية لتقديم الدعم بما تحتاجه منها، فقامت فرنسا بمد إسرائيل بطائرات الميراج مع أسلحة حديثة، وأنشأت لها أيضاً مفاعل ديمونة النووي، كما عقدت ألمانيا الغربية صفقة أسلحة مع إسرائيل. ومع اندلاع حرب يونيو 1967 تغيرت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط حيث أصبحت تعتبر الدولة العبرية رصيذاً استراتيجياً لها في المنطقة وتقوم بدعمها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً⁽¹⁾.

ومع تولي ريتشارد نيكسون مهام الرئاسة الأمريكية 1969 جاءت قضية الصراع العربي- الإسرائيلي بالنسبة له في مرتبة أدنى من اهتمامات إدارته بعد القضايا الجوهرية القائمة آنذاك وهي الحرب في فيتنام والعلاقات مع الاتحاد السوفيتي والحوار مع الصين الشعبية، فسعت الإدارة الأمريكية للإبقاء على الأرض العربية محتلة وتجميد الصراع العربي- الإسرائيلي مع الاستمرار في دعم وتقوية إسرائيل بما يجعل من غير الممكن هزيمتها من قبل العرب مجتمعين.

ولغرض إدارة الصراع العربي- الإسرائيلي مع الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة ونفوذها في المنطقة وتقليص الدور السوفيتي اتبعت الإدارة الأمريكية إستراتيجية الخطوة خطوة من خلال تجزئة الأزمة والتحرك بشكل منفرد مع تركيز الجهود لإيجاد سلام شامل عن طريق المفاوضات بين الطرفين وإعادة العلاقات مع الدول العربية التي قطعتها منذ عدوان 1967، مع تعزيز القوات العسكرية الإسرائيلية والحفاظ على تفوقها على دول المنطقة. حيث قامت الإدارة الأمريكية بطرح مشروع روجرز في عام 1970 لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي عبر تجزئته إلى محورين هما: المحور المصري - الإسرائيلي، والمحور الأردني - الإسرائيلي. إلا أن الأطراف المعنية بالصراع رفضت هذا المشروع، مما دفع

(1) شاش، مرجع سابق، ص 293.

بروجرز لتقديم مشروع معدل لم يكتب له النجاح ايضاً، ثم توالت مشاريع السلام التي طرحتها أطراف عربية وأخرى دولية كان من أبرزها المشروع الأردني الذي طرحه جلالة المغفور له الملك حسين بتاريخ 10/4/1969، طالب فيه إنهاء جميع الأعمال العدوانية مقابل الاعتراف بالاستقلال السياسي لكل دول المنطقة وفق صيغة "الأرض مقابل السلام"⁽¹⁾، ومن ناحية أخرى نقلت الولايات المتحدة المعدات العسكرية عبر جسر جوي إلى إسرائيل خلال أيام حرب أكتوبر 1973 من أجل أحداث التغيير لصالح إسرائيل، وتأكيد مقولة عدم إمكانية قهر الدولة الصهيونية ما دامت تتمتع بالدعم الفعال من واشنطن، مما دفع بعض الدول لوضع نفسها تحت الوصاية الأمريكية من أجل الخروج من حالة الحرب المنهكة لمواردها وفق ما خططت له الإستراتيجية الأمريكية التي وضعها كيسنجر، عبر تحقيق سلسلة من التسويات المنفصلة بدأت بتسوية مصرية - إسرائيلية لتفادي الضغوط القومية من الدول العربية فيما لو جرت المفاوضات على المستوى الجماعي، وهذا ما جرى في مؤتمر جنيف في أعقاب حرب أكتوبر 1973، ثم جاءت النقلة النوعية في مجرى الصراع العربي - الإسرائيلي متزامنة مع تمكن الليكود من الفوز في الانتخابات الإسرائيلية عام 1977 ولأول مرة في تاريخ إسرائيل، حيث أعلن السادات مبادرته المذهلة بالذهاب إلى إسرائيل، منتهكاً المقاطعة العربية لإسرائيل منذ قيام هذه الأخيرة، فأدت هذه المبادرة بعد أن راهن السادات عليها كثيراً بتقديمه الولاء لواشنطن والتحالف مع إسرائيل، إلى عقد اتفاقيات كامب ديفيد في عام 1978 ثم تلتها معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية في عام 1979⁽²⁾.

أما الدعم الأمريكي لإسرائيل في عهد الرئيس ريغان فإنه اعتمد على صيغة تقديم المساعدات العسكرية المباشرة إلى إسرائيل بغية تمكينها من مواجهة النفوذ

(1) الحمد، جواد (2004). المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط7 - عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ص 554.

(2) الاشقر، مرجع سابق، ص 77.

السوفيتي في المنطقة كما ايدت الولايات المتحدة الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 والذي كان يستهدف المقاومة الفلسطينية والنظام السوري.

ومع اقتراب عقد الثمانينيات على الانتهاء رفضت الإدارة الأمريكية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 176/43 الداعي إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، على قاعدة قراري مجلس الأمن "242، 338" والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حق تقرير المصير، كما قامت الولايات المتحدة بتأييد التوجهات الإسرائيلية المطالبة بإجراء مفاوضات مباشرة مع العرب، تعتبرها الإطار الأفضل الذي يمكن أن يساعد على دفع عملية السلام في الشرق الأوسط⁽¹⁾.

غير أن انتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتي واندلاع حرب الخليج الثانية مطلع عام 1991، دفع الولايات المتحدة لأن تطرح مشروعها المتجدد للشرق الأوسط، خاصة بعد نجاحها في بدء عملية السلام في مدريد في أكتوبر 1991 التي شهدت دخول الأطراف العربية في مفاوضات ثنائية مباشرة مع إسرائيل بالنسبة لدول المواجهة، ثم المباحثات متعددة الأطراف في موسكو يناير 1992 التي شملت أغلب الدول العربية حتى تلك التي لم تكن طرفاً مباشراً في الصراع العربي - الإسرائيلي مثل دول الخليج العربي⁽²⁾.

ومع مطلع عام 1993 تولت إدارة الرئيس كلينتون مهامها بإتباع سياسة الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران، غير أن هذه السياسة لم تحقق نجاحاً مؤثراً لأنها لم تمثل حلاً للمشكلات المتعلقة بأمن واستقرار الخليج، أما فيما يتعلق بدعم إسرائيل فقد كان الأداء الفعلي للإدارة الأمريكية في عهد كلينتون يأتي في إطار المساندة القوية وتكريس ظروف الاختلال في ميزان العلاقة بين إسرائيل

(1) الأسمر، خلود (2005). انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية -

الإسرائيلية - عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ص 24.

(2) المخادمي، مرجع سابق، ص 46.

والعرب في ظل غياب واضح لتأثير القوى العربية على صانع القرار الأمريكي إزاء الشرق الأوسط⁽¹⁾.

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس بوش الابن والخاصة بالعلاقات مع دول المنطقة فإن هذه الدول تنقسم إلى ثلاث مجموعات من حيث درجة اعتمادها على الولايات المتحدة، إذ تعتمد المجموعة الأولى عليها بشكل مباشر من الناحية العسكرية في الحفاظ على أمنها وفقاً لاتفاقات معلنة قدمت بموجبها تسهيلات عسكرية وبدرجات متفاوتة في النزاعات المسلحة التي اشتركت فيها الولايات المتحدة في المنطقة وتحديداً موقف الدول الخليجية من الحرب ضد العراق، أما المجموعة الثانية التي تعتمد عليها بدرجة أقل من الفئة الأولى لكنها تحصل على قدر معين من المساعدات الاقتصادية يختلف من دولة لأخرى، وربما تتمثل العلاقة في درجة من درجات الاعتماد العسكري، كالأردن ومصر والمغرب، أما المجموعة الثالثة وهي تلك الدول التي لا تعتمد على الولايات المتحدة أصلاً من الناحية العسكرية، كتركيا التي ترتبط معها بعضوية حلف شمال الأطلسي، وإيران التي لها مواقف معادية للسياسة الأمريكية في المنطقة والعالم⁽²⁾، أما إسرائيل فهي تعتمد على المساعدات الاقتصادية والعسكرية، وهناك تحالفات آنية تقوم على مبدأ أن أمن إسرائيل من أمن الولايات المتحدة، وسيتناول هذا المبحث المطالب التالية:-

المطلب الأول: الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل

المطلب الثاني: الدعم الاقتصادي الأمريكي لإسرائيل

المطلب الثالث: الدعم السياسي الأمريكي لإسرائيل

(1) مجدوب، طه (2001). السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين" في:

الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سابق، ص 387.

(2) أحمد، يوسف أحمد (2003). المواقف العربية من العدوان على العراق "أفكار أولية"، في:

نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى (محررون)، العدوان على العراق خريطة أزمة..

ومستقبل أمة - القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ص 354.

المطلب الأول

الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل

توصف العلاقات الأمريكية الإسرائيلية بأنها علاقات تحالف استراتيجي بالرغم من حدوث تغييرات عديدة في نمط هذه العلاقات وذلك بفعل ما برز من تطورات إقليمية في الشرق الأوسط من أهمها: الأزمة الأمريكية مع إيران وسوريا، والستورط الأمريكي في "المستقع العراقي"، واستمرار تداعيات الصراع العربي - الإسرائيلي. الأمر الذي باتت إسرائيل تمثل فيه العبء الثقيل على السياسة الأمريكية في المنطقة بعد أن أصبحت السبب الرئيس في ازدياد مشاعر الكراهية والغضب الذي تبديه شعوب الشرق الأوسط تجاه واشنطن نتيجة تفضيلها لأمن إسرائيل على باقي أهداف سياستها الخارجية في المنطقة مما أدى لتبلور آراء جديدة داخل الولايات المتحدة بدأت تطالب إدارتها لتقديم المصالح القومية كأبرز أولويات السياسة الخارجية في الشرق الأوسط⁽¹⁾.

إلا أن إعلان الإدارة الأمريكية عن زيادة مساعداتها لإسرائيل والتي تبلغ ثلاثة مليارات دولار سنوياً كانت تتلقاها على شكل مساعدات عسكرية بمبلغ 1.8 مليار دولار والباقي مساعدات اقتصادية، غير أن تسوية جرت بين رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق نتنياهو "1996-1999" والكونجرس الأمريكي والتي نجح بموجبها الجانب الإسرائيلي في تقليص المساعدات غير العسكرية لتصبح بكاملها عسكرية الطابع مع حلول عام 2008، إن الإعلان عن هذه المساعدات جاء في أعقاب الحرب الإسرائيلية التي شنتها على لبنان صيف عام 2006، والتي تكبد فيها الجيش الإسرائيلي خسائر عسكرية فادحة دفعت قاداته لتغيير استراتيجيات جيش الاحتلال والتركيز على سلاح البر الذي شكل ثغرة واضحة في بنيان الجيش

(¹) جاد، عماد، إسرائيل والتحالفات القلقة في المنطقة، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 132، شتاء 2007، ص 26.

الإسرائيلي إبان تلك الحرب، كما ان هذه المساعدات العسكرية تأتي بعد الإعلان عن صفقات سلاح أمريكية تتوي التعاقد بها مع بعض الدول الخليجية لتطوير عتاد "جيوشها" بحيث تتجاوز المساعدات حجم مبيعات السلاح إلى دول الخليج مجتمعة مما يعني استمرار السياسة الأمريكية الرامية لبقاء التفوق العسكري الإسرائيلي على جميع القدرات العسكرية العربية، حيث تعاني إسرائيل هواجس اختلال التوازن العسكري مع دول المنطقة في مجال القوات النظامية الجاهزة للانتشار الفوري، والذي تعتقد بأنه جاء بسبب التوسع الحاصل على أعداد القوات المسلحة النظامية لكل من سوريا ومصر والأردن والذي ظهر جلياً في مكننة وحدات المشاة، وتعزيز إمكانات التصدي لقوات الدروع، والتحسين الكمي والكيفي في الدفاعات الجوية، وهي ترى أيضاً أن هذا الاختلال قد زاد من احتمالات شن العرب لهجوم مباغت، كما هو موضح في الجدول رقم 6، الذي جرى إعداده على ضوء الإحصاءات الواردة في عدة فصول من الدراسة التي أعدها مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب⁽¹⁾.

(¹) هيلر، مارك وآخرون (1984). التوازن العسكري في الشرق الأوسط - عمان، دار الجليل للنشر، أعداد مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب، ترجمة نبيه الجزائري، 476.

جدول رقم 6

أعداد القوات العسكرية في كل من إسرائيل والأردن ومصر وسوريا⁽¹⁾

الدولة	الجيش	القوات النظامية	قوات الاحتياط	المجموع
إسرائيل	القوة البرية	130.000	310.000	440.000
	القوة الجوية	30.000	50.000	80.000
	القوة البحرية	10.000	10.000	20.000
	المجموع	170.000	370.000	540.000
الأردن	القوة البرية	70.000	30.000	100.000
	القوة الجوية	10.000	—	10.000
	القوة البحرية	300	—	300
	المجموع	80.300	30.000	110.300
مصر	القوة البرية	280.000	260.000	540.000
	القوة الجوية	25.000	10.000	35.000
	الدفاع الجوي	75.000	15.000	90.000
	القوة البحرية	20.000	15.000	35.000
	المجموع	400.000	300.000	700.000
سوريا	القوة البرية	240.000	460.000	700.000
	القوة الجوية	70.000	37.500	107.500
	القوة البحرية	3.000	2.500	5.500
	المجموع	313.000	500.000	813.000

(1) هيلر، مارك وآخرون (1984). التوازن العسكري في الشرق الأوسط - عمان، دار الجليل للنشر، اعداد مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب، ترجمة نبيه الجزائري.

ورغم كل ذلك فإن الميزان الاستراتيجي يميل لصالح إسرائيل التي تواصل توسيع الهوة النوعية بين قدراتها العسكرية وقواها الرادعة وبين تلك التي تملكها جاراتها من الدول العربية، حيث يشير تقرير أعده مركز جافي للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب عام 2005، إلا أن إسرائيل اليوم هي القوة العسكرية الأقوى في الشرق الأوسط، وقواتها التقليدية أكثر تفوقاً بدرجة بعيدة عن قوات الدول العربية المجاورة، وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك أسلحة نووية، كما أنها ترتبط مع كل من مصر والأردن بمعاهدات سلام، ولا يمكن أن تتعرض للتهديد المباشر من سوريا (لاختلال في المعادلات الدولية والإقليمية)، وأن قوات العراق تعرضت للتدمير بعد ثلاث حروب كارثية، كانت أشدها وطأة حرب الاحتلال الأخيرة من قبل القوات الأمريكية، أما الجانب الفلسطيني فهو لا يملك إلا قوات الشرطة⁽¹⁾، لكن التقرير جاء استناداً لمعطيات خاطئة وتقديرات مبالغ فيها لصالح إسرائيل حيث لم تمض أكثر من سنة واحدة عليه حتى شنت إسرائيل عدوانها الشنيع على لبنان مستهدفة مقاتلي حزب الله وذلك في شهر يوليو عام 2006، حيث أبلى اللبنانيون البلاء الحسن في الدفاع عن وطنهم واستطاعوا الصمود بوجه كل تلك الآلة العسكرية الضخمة، تبقى معضلة أخرى يمكن أن تواجه إسرائيل في المدى القريب تتمثل في إيران وقدراتها العسكرية التقليدية الهائلة المعززة ببرنامج نووي طموح، مع ما يتوفر لها من امتدادات إقليمية جراء تحالفاتها مع سوريا وحزب الله اللبناني، الأمر الذي يتيح لهذه الأطراف فتح جبهات متعددة ضد إسرائيل عبر شبكة صواريخ باليستية قامت إيران بتطويرها ولا يستبعد تزويدها لحلفائها السوريين واللبنانيين، مع توفر فرصة لها باستخدام صاروخ شهاب 3- الذي يصل مداه إلى العمق الإسرائيلي كونه مصمم للوصول إلى مدى 1800

(1) ميريشايمر، جون ووستيفن والت. اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية، المستقبل

العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 327 مايو 2006، ص 31.

كم، خاصة إذا علمنا ان إيران تمتلك ترسانة من الاسلحة الكيماوية والبيولوجية التي تشكل تهديداً حقيقياً على إسرائيل.

لذا جاء اعتماد إسرائيل على المعونات الأمريكية المقدمة لها بصورة أساسية في المجالات العسكرية والذي يأتي بهدف ضمان تفوقها الاستراتيجي على الدول العربية كافة، فقد مولت الولايات المتحدة برامج إسرائيل المتعلقة بمنظومات الصواريخ، ومشروع طائرة لأفي، الذي بلغت كلفته نحو مليار دولار أمريكي، كما وتعتبر هذه المعونات تأكيداً على الطبيعة الخاصة في علاقات الطرفين، حيث يرتبط حجم تدفق المعونات الأمريكية الرسمية بتصاعد أحداث الصراع العربي - الإسرائيلي، فتزداد قيمة المعونات عند تفاقم التوتر الأوضاع بالنسبة لإسرائيل أو عند تصعيد اعتداءاتها على الدول العربية، وما إعلان الولايات المتحدة عام 2007 عن زيادة معونتها العسكرية إلى إسرائيل بقيمة 30 مليار دولار وعلى مدى السنوات العشرة القادمة، أي بزيادة مقدارها 25% عن المعونة المخصصة أساساً، إلا دليل على الدعم الذي تؤديه الولايات المتحدة لإحداث التفوق النوعي الإسرائيلي على حساب الدول العربية، وتعويض عن الخسائر التي تعرضت لها جراء الحرب على لبنان في صيف 2006.

إن تقديم الدعم الأمريكي المتزايد لإسرائيل لا يمكن تفسيره إلا من خلال الأدوار التي يؤديها اللوبي الصهيوني الناشط في الولايات المتحدة والموالي لإسرائيل، والذي هو عبارة عن ائتلاف فضفاض لمجموعة من الأفراد والمنظمات التي تعمل بصورة بشعة لتوجيه السياسة الأمريكية في اتجاه موال إسرائيل، إذ قد يختلف بعض اليهود الأمريكيين مع السياسات الإسرائيلية، إلا أن أداء دورهم في دعمها يبرز من خلال نشاطات عدد من المنظمات الفاعلة في الولايات المتحدة كلجنة العلاقات العامة الإسرائيلية الأمريكية "إيباك"، ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الكبرى التي يديرها متشددون يدعمون سياسات بعض الأحزاب الإسرائيلية التوسعية كالليكود. كما أن شكل الحكومة الأمريكية يتيح لهؤلاء سبلاً كثيرة للتأثير

ففي السياسة الخارجية والذي يتمثل في ممارسة جماعات المصالح لأعمال الضغط على الممثلين المنتخبين وأعضاء السلطة التنفيذية وتقديم تبرعات لحملاتهم الانتخابية والتصويت لهم في الانتخابات ومحاولة صهر الرأي العام، كما يتمتعون بقدر كبير من النفوذ الذي لا يتناسب مع قدراتهم، كما وهناك عدد من الشخصيات التي انضمت للوبي على المستوى الفردي، كالمبشرين المسيحيين البارزين غاري باور وجيري فولويل، وهناك أيضاً رالف ريد ويان روبرتسون وديك آرمي وتوم ديلاي، والأخيران كانا زعمي الأغلبية السابقين في مجلس النواب، ويؤمن هؤلاء جميعاً: "بأن ميلاد إسرائيل من جديد هو تحقق للنبوّة الإنجيلية"، أما المحافظون الجدد من غير اليهود فهم داعمون مخلصون للوبي، أمثال جون بولتون السفير السابق في الأمم المتحدة وروبرت بارتلي رئيس التحرير السابق لصحيفة وول ستريت جورنال، ووليان بنيت وزير التعليم الأسبق، وجين كيرباتريك السفيرة السابقة لدى الأمم المتحدة، والمعلق السياسي النافذ جورج ويل⁽¹⁾.

لقد أدى اللوبي الموالي لإسرائيل في الولايات المتحدة دوره على أكمل وجه بحيث أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية تضع إسرائيل على رأس أولويتها، هذا الأمر الذي يتجسد أيضاً في صيغة دعم تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل، حيث بلغت قيمة المساعدات الأمريكية خلال بعض السنوات المختارة من تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي كما هو موضح في الجدول رقم 7 الآتي:

(1) المرجع السابق، ص 35.

جدول رقم 7

قيمة المساعدات الأمريكية المقدمة لإسرائيل خلال بعض السنوات المختارة

37 مليون دولار	1964	حرب حزيران 1967
61.7 مليون دولار	1965	
126.8 مليون دولار	1966	
2189 مليون دولار	1981	حرب اجتياح بيروت 1982
2289 مليون دولار	1982	
2498 مليون دولار	1983	
10 مليارات دولار	1990	حرب الخليج الثانية 1991
13.6 مليار دولار مع مساعدة عسكرية طارئة بقيمة 200 مليون دولار	2003	حرب احتلال العراق 2003

أما الدعم النووي الأمريكي لإسرائيل: فقد كان الموقف الأمريكي بالنسبة لامتلاك إسرائيل أسلحة نووية موقفاً مزدوجاً، ففي عقد الستينيات من القرن العشرين أدعى الرئيس جونسون ومستشاروه أن الولايات المتحدة قد أجرت معاينات على مفاعل ديمونة النووي أثبتت أن إسرائيل لا تتوي إنتاج القنبلة النووية، وذلك حفاظاً على الموقف الأمريكي الداعي إلى منع انتشار الأسلحة النووية، لكن تصريح الخبير الإسرائيلي مردخاي فانونو إلى صحيفة الصاندي تايمز اللندنية عام 1977 كشف عن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية بنحو مئتي رأس نووي، وقد أشارت الدلائل حينذاك إلى أن إسرائيل تلقت معونة خارجية لإنتاج أسلحتها النووية، وأن لمعظم العلماء الإسرائيليين أصدقاء أمريكيين يعملون في مختبرات نووية أمريكية، حيث كانت المختبرات تسمح للإسرائيليين بزيارتها وإجراء الأبحاث العلمية مع زملائهم الأمريكيين. أما الرئيس نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر فقد كانا مقتنعين بحق إسرائيل في امتلاك هذا النوع من الأسلحة بل أنهما دعما طموحات إسرائيل النووية ولم يمارسا أي ضغط على الدول غير الموقعة

على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ومنها: إسرائيل التي ما زالت ترفض هذه الاتفاقية متذرة بأنها ستوقع عليها عندما يتحقق السلام مع جميع دول منطقة الشرق الأوسط، وتتخلى هذه الدول عن الأسلحة غير التقليدية التي تمتلكها. ثم جاء الموقف الأمريكي بالسماح لإسرائيل للقيام بما تشاء في مفاعلها النووي بعد أن أنهت المعاينات على مفاعل ديمونة، حيث مكن إسرائيل من إنتاج الجيل الثاني من الأسلحة النووية والقنابل المشعة، ومع كل ما تملكه إسرائيل من قوة نووية إلا أن قادتها ينكرون امتلاك بلدهم للترسانة النووية⁽¹⁾.

المطلب الثاني

الدعم الاقتصادي الأمريكي لإسرائيل

لقد مر المشروع الاستراتيجي الأمريكي في الشرق الأوسط في مراحل بالغة الصعوبة والخطورة بسبب تعرض المنطقة لأزمات وحروب دولية وإقليمية جراء الصراع العربي - الإسرائيلي حيث تصنف إسرائيل منذ نشأتها عام 1948 الذراع الممتدة للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، حتى في الأوقات التي اتخذت فيها الولايات المتحدة قرارات الالتزام بالحظر الذي فرضته على تصدير الأسلحة للدول المتحاربة عام 1948، إذ نأت بنفسها عن إمداد إسرائيل بالسلح أو أي مساعدة عسكرية طوال عقد الخمسينيات خوفاً من إثارة عداة الدول العربية فدفعت بريطانيا وفرنسا للعب هذا الدور، فكانت فرنسا المصدر الرئيس للسلح إلى إسرائيل لفترة امتدت حوالي عقدين من الزمن، غير أن تمويل تلك المشتريات كان يتم عبر المساعدات الاقتصادية المقدمة من واشنطن إلى تل أبيب من مصادر

(¹) كيرلس، كريمة (2001). الولايات المتحدة وإسرائيل وعلاقات من نوع خاص جداً، في:

الإمبراطورية الأمريكية، ج3 - القاهرة، مكتبة الشروق، ص 385.

أخرى، مع غياب العلاقات العسكرية المباشرة بين الطرفين الأمريكي والإسرائيلي، وهذا ما كان عليه الحال في عهد حكومة الرئيس أيزنهاور⁽¹⁾.

ومع عودة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية إلى حالتها الطبيعية في عهد الرئيس جونسون، عاد الدعم الأمريكي إلى وضعه وبرز دور اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة من خلال تولي موقع توجيه السياسة الخارجية الأمريكية نحو المصالح والأهداف الإسرائيلية فأصبحت العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل تتميز بكونها علاقة خاصة متميزة تكاد تكون فريدة من نوعها بين ما قد يقوم من علاقات بين دول عظمى ودول صغيرة الحجم محدودة السكان والموارد الطبيعية.

وقد اعتبر الرئيس الأمريكي جون كينيدي هذه العلاقة "علاقة خاصة" وأعرب الرئيس جونسون عن ارتباطه بإسرائيل ناتج عن نشأته الدينية التوراتية، وذكر الرئيس نيكسون أن موقفه منها يرجع إلى دفاعه عن الحرية وليس إلى الصوت اليهودي، وأكد الرئيس كارتر التزام الولايات المتحدة الثابت بأمن إسرائيل، وارتفع الرئيس ريجان بالعلاقات الأمريكية الإسرائيلية إلى مرتبة التحالف الاستراتيجي التعاقدى، كما أكد الرئيس بوش لإسرائيل في رسالة تطمينات "وجهها إليها قبل عقد مؤتمر مدريد" عن الالتزامات الأمريكية تجاه الأمن الإسرائيلي، بما في ذلك تثبيت تفوقها النوعي على الدول العربية، ولم يخف الرئيس كلينتون ميوله لإسرائيل، إما الكونجرس الأمريكي فقد ظل دائماً يساند مواقف إسرائيل، أياً كانت هذه المواقف⁽²⁾.

إن إسرائيل هي الحليفة الكبرى للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط والتي تدعمها بالوسائل كافة، فهي تحصل على أكبر قدر من المعونات الخارجية الأمريكية "حوالي 3 بليون دولار سنوياً" وتزودها الولايات المتحدة بأحدث أسلحتها وتقيم معها منطقة تجارة حرة، وتقدم لها ما تحتاجه من مساعدات اقتصادية وعلمية

(1) الأشقر، مرجع سابق، ص 26.

(2) شاش، مرجع سابق، ص 283.

وتقنية، إن إسرائيل لم تكن متلقيا عاديا للمساعدات الأمريكية، بل متلقيا له وضعه الخاص وذلك لأن تلك المساعدات لم تخضع في كثير من الأحيان للقوانين الأمريكية المنظمة لشئون المساعدات الخارجية الأمريكية، فمثلاً استخدمت إسرائيل 87% من قيمة المساعدات الأمريكية عام 1992 في شراء الطعام والوقود، وفي سداد بعض الديون قصيرة الأمد، وفي عام 1993 وصلت هذه النسبة إلى 93% وهذا يتعارض مع القوانين الأمريكية التي تنظم المساعدات الخارجية⁽¹⁾.

هذه العلاقة غير العادية بين الولايات المتحدة وإسرائيل تم بناؤها على أساس الخدمات المتبادلة بين الطرفين لأن حاجة الولايات المتحدة لإسرائيل تكمن في تغذية اللعبة الدبلوماسية حيث تقوم باستيعاب الحروب التي تشنها إسرائيل لأغراض التوسع الإقليمي مقابل التوسع الكوني للولايات المتحدة، وأنه من الخطأ القول أن إسرائيل تفكر وحدها في القضايا والمشكلات الأساسية التي يعد القيام بها من الأعمال التي يمكن أن تلقي اللوم أو الإدانة الأمريكية، وهذا ما نقلته صحيفة هآرتس بتاريخ 1973/3/7 تقول فيها:

إن جيش الدفاع الإسرائيلي بكل مستوياته أشبه ما يمكن بكتاب مفتوح أمام الأمريكيين. وأن المشاريع المتعلقة بعملية الليطاني بكل تفاصيلها كانت معروفة للأمريكيين هنا قبل إطلاق الطلقة الأولى.

وفي عام 1982 أعلن ألكسندر هيغ وزير الخارجية الأمريكي الأسبق أن بلاده كانت على علم مسبق بالاجتياح الإسرائيلي للبنان، وأن بيغين أبلغ الولايات المتحدة بتفاصيل العملية قبل القيام بها⁽²⁾.

ومنذ إنشاء إسرائيل في عام 1948 أصبح الهدف الرئيس للوبي الصهيوني في الولايات المتحدة هو توجيه السياسة الخارجية الأمريكية لدعم هذه الدولة ومساندة مواقفها، كما قام بممارسة الضغوط على الكونجرس لتقديم المعونات

(1) كيرلس، مرجع سابق، ص 381.

(2) الموعد، حمد (1991). إسرائيل والمتغيرات الدولية - دمشق، دار كنعان، ص 163.

الاقتصادية التي تحتاجها إسرائيل ومع مرور الوقت أصبح هذا اللوبي اقوى جماعات الضغط في الولايات المتحدة ونجح في أن يجعل العلاقات بينها وبين إسرائيل علاقات خاصة فريدة.

ويوضح الجدول رقم 8 قيمة المساعدات الأمريكية لإسرائيل للفترة من إنشاء دولة إسرائيل عام 1949 حتى عام 1990 نهاية الحرب الباردة والتي بلغت حوالي 50 مليار دولار وكما يلي:

جدول رقم 8

المساعدات الأمريكية لإسرائيل 1949-1990 بملايين الدولارات

السنة	المساعدات العسكرية		المساعدات الاقتصادية		المجموع
	القروض	الهبات	القروض	الهبات	
1949	-	-	100.0	-	100.0
1950	-	-	-	-	-
1951	-	-	35.0	0.1	35.1
1952	-	-	-	86.4	86.4
1953	-	-	-	73.6	73.6
1954	-	-	-	74.7	74.7
1955	-	-	30.8	21.9	52.7
1956	-	-	35.2	15.6	50.8
1957	-	-	21.8	19.1	40.9
1958	-	-	74.1	11.3	85.4
1959	0.4	-	42.0	10.9	53.3
1960	0.5	-	42.3	13.4	56.2
1961	-	-	59.6	18.3	77.9
1962	13.2	-	73.0	7.2	93.4
1963	13.3	-	68.6	6.0	87.9
1964	-	-	32.2	4.8	37.0

65.1	4.9	47.3	–	12.9	1965
126.8	0.9	35.9	–	90.0	1966
23.7	1.6	15.1	–	7.0	1967
106.5	6.5	75.0	–	25.0	1968
160.3	0.6	74.7	–	85.0	1969
93.6	12.9	50.7	–	30.0	1970
634.3	2.8	86.5	–	545.0	1971
480.9	56.0	124.9	–	300.0	1972
492.8	104.8	80.5	–	307.5	1973
2646.3	91.3	72.3	1500.0	982.7	1974
803.0	407.0	96.0	100.0	200.0	1975
2655.2	544.9	410.3	850.0	850.0	1976
1787.5	509.6	277.9	500.0	500.0	1977
1822.6	550.4	272.2	500.0	500.0	1978
4913.0	554.2	358.7	1300.0	270.0	1979
2146.0	544.1	591.9	500.0	500.0	1980
2408.4	791.0	217.4	500.0	900.0	1981
2245.5	821.5	24.0	550.0	85.0	1982
2500.6	800.6	–	750.0	950.0	1983
2626.6	926.6	–	850.0	850.0	1984
3371.7	1971.7	–	1400.0	–	1985
3658.5	1920.9	15.0	1722.6	–	1986
3035.2	1235.2	–	1800	–	1987
3039.9	1239.9	–	1800.0	–	1988
3039.9	1239.9	–	1800	–	1989
3428.0	1235.7	400.0	1792.3	–	1990
49312.2	15943.8	3941.0	18214.9	11212.5	المجموع

* المصدر: شاش، طاهر (2001). العلاقات الأمريكية مع العالم العربي وإسرائيل، في:
الإمبراطورية الأمريكية، ج1 - القاهرة، مكتبة الشروق، ص 287.

أما المساعدات التي تلقتها إسرائيل من الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فقد أصبحت تقدر بنحو 3 مليارات دولار سنوياً مع بعض الإضافات الأخرى التي تعتبرها الإدارة الأمريكية مساعدات عاجلة، يمكن الوقوف عند أبرزها وكما يلي:

- وافقت لجنة الاعتمادات بمجلس النواب الأمريكي على مشروع المساعدات الخارجية للسنة المالية التي تبدأ في الأول من أكتوبر 1990 بحيث تحصل إسرائيل على 1.8 مليار وثمانمائة مليون دولار كمساعدات عسكرية و1.2 مليار ومئتي مليون دولار⁽¹⁾.
- وقع الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن يوم 28 مايو 1991 على مرسوم يقضي بتقديم مساعدات عاجلة لإسرائيل تبلغ قيمتها 650 مليون دولار أقرها الكونجرس.
- أكدت إدارة الرئيس بيل كلينتون في 21 مارس 1993 أنها ستواصل تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية بمعدلاتها البالغة 3 مليار دولار للسنة المالية 1994 والسنوات المقبلة.
- صادق الكونجرس الأمريكي في 26 أكتوبر 2000 على منح إسرائيل مساعدات مالية تقدر بقيمة 2 مليار و820 مليون دولار معظمها مخصصة للأغراض العسكرية⁽²⁾.
- تسلمت إسرائيل بين عامي 2001 و2005 ما يزيد على 1.5 مليار دولار كمساعدات نقدية إضافية و6.3 مليار دولار ثمن شراء أسلحة من الولايات المتحدة بما فيها صفقة شراء 102 طائرة نوع F16 البالغ ثمنها

(¹) منور، هشام (2007). طبيعة المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل وماهيتها،

الموقع الإلكتروني: www.alasr.ws/index.cfm

(²) منظمة أيباك، 2007، الموقع الإلكتروني:

www.aipac.org/Publications/AIPACAnalysesIssueBriefs/Aid_to_Israel_Issue_Brief.

4.5 مليار دولار، كما استثمرت شركة لوكهيد مارتن الأمريكية مبلغ 900 مليون دولار في إسرائيل بعد صفقة طائرات F16، واستثمرت شركة بوينغ مبلغ 750 مليون دولار بعد توقيع اتفاقية طائرات F15 وبلاك هوك Black Hawk⁽¹⁾.

- أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عام 2006 عن زيادة المعونة العسكرية لتل أبيب إلى 30 مليار دولار على مدى السنوات العشر القادمة بزيادة 25% عن المعونة المخصصة أساساً.

المطلب الثالث

الدعم السياسي الأمريكي لإسرائيل

ترتبط الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات متنوعة مع جميع دول العالم تقريباً، إلا أن علاقاتها بإسرائيل هي علاقات خاصة جداً لا مثيل لها في تاريخ العلاقات الدولية، فقد اعتمدت إسرائيل منذ بداية نشأتها على تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة بهدف ضمان أمنها أولاً وفي مرحلة لاحقة من هذا التحالف تمكينها من تحقيق تفوقها النوعي على الدول العربية كافة، بحيث أصبح الحفاظ على أمن إسرائيل أحد هدفين محددتين لسياسة الولايات المتحدة الخارجية في منطقة الشرق الأوسط، كما كان للوبي الصهيوني الناشط في الولايات المتحدة دوراً مؤثراً في توجيه السياسة الخارجية وتوطيدها في مختلف المجالات بحيث لا تبتعد عن المصالح الإسرائيلية من خلال ما تمارسه الأقلية اليهودية ومنظماتها الفاعلة في الولايات المتحدة تجاه السياسيين الأمريكيين مستخدمة مختلف الأساليب والوسائل بما فيها غير الأخلاقية عبر نشاط ما لا يقل عن ثلاثين منظمة يهودية تؤيد إسرائيل

(1) محمود، خالد وليد (2007). آفاق الامن الإسرائيلي الواقع والمستقبل - بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ص159.

وعلى راسها منظمة ايباك - اللجنة الإسرائيلية الامريكية للشئون العامة - والتي تأسست عام 1959 وجاء نشاطها الواضح في أعقاب موقف الرئيس الأمريكي آيزنهاور عندما أصدر أوامره لإسرائيل بالانسحاب من سيناء بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، الأمر الذي اعتبره الإسرائيليون بمثابة ضربة قوية لهم مما دفعهم للمبادرة بتشكيل اللوبي الصهيوني حيث بدأ يمارس مهامه منذ ذلك الحين. وتزايد نشاط اللوبي في أعقاب حرب حزيران 1967 وتصميم الإدارة الأمريكية على استخدام نتائج الحرب لفرض هيمنتها على المنطقة، وبعد حرب أكتوبر 1973 وتزايد التحالف الأمريكي - الإسرائيلي دخلت الولايات المتحدة للمرة الأولى وبشكل مباشر لمساعدة إسرائيل عسكرياً بعد ازدياد قوة اللوبي المؤيد لإسرائيل في أمريكا، ثم بدأ نشاط هذا اللوبي يظهر بشكل علني في عهد الرئيس رونالد ريغان الذي بات مندفعاً في مشاريع حرب النجوم وعسكرة الفضاء، بعد أن ازداد التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل بعد سقوط الشاه في إيران عام 1979، ولغرض تحديد قوة اللوبي المؤيد لإسرائيل لا بد من الوقوف على ما يلي⁽¹⁾:

1. إن هذا اللوبي هو جزء لا يتجزأ من الإدارة الأمريكية ومصالحها وجاء تزايد قوته متزامناً مع بدء تبوء الولايات المتحدة لمكان الاستعمارين الفرنسي والبريطاني في الشرق الأوسط.
2. إن ارتباط اللوبي الصهيوني مرهون بمدى ارتباط إسرائيل بالولايات المتحدة وتمثل مصالح البلدين معاً.
3. إن ما يقال عن نفوذ اللوبي الصهيوني في الانتخابات الرئاسية للولايات المتحدة والتأثير عليها قد لا يكون مبالغ فيه بالرغم من أن نسبة عدد اليهود لا تزيد عن 3% من عدد سكان الولايات المتحدة وأنهم لا

(1) الموعد، مرجع سابق، ص 164.

يصوتون بشكل موحد، إلا ان ارتباط اللوبي يكون قويا في مجالي السلاح والنفط ذات المصلحة الكبرى في تسليح إسرائيل.

وبالرغم من عوامل قوة اللوبي الصهيوني المشار إليها آنفاً، إلا أن الوقائع السياسية تؤكد أنهم أصبحوا وبشكل تدريجي من أبرز مجموعات المصالح في الولايات المتحدة، وأن أغلب المرشحين لاستلام مناصب عليا في الولايات المتحدة يصغون بعناية إلى الرغبات التي يطرحها اللوبي، ويعملون على تنفيذها عند استلامهم لمسئولياتهم الحكومية، كما أن هذا اللوبي لا يحب أن توجه له الانتقادات من السياسيين الأمريكيين حتى وإن كان النقد في مصلحة إسرائيل أو فيه مسوغات منطقية، ويطالب أيضاً بمعاملة إسرائيل كما لو أنها الولاية الواحدة والخمسون مستنديين على مواقف النخب السياسية المنتمية إلى الحزبين الديمقراطي والجمهوري معاً والتي يخشون فيها من قبضة اللوبي حيث يعلم جميع السياسيين أن من يعترض على سياسات وتوجهات اللوبي الصهيوني، لا يملك حظاً كبيراً في أن يصبح رئيساً للولايات المتحدة⁽¹⁾.

كما أن عدم وجود إتفاق تحالف مكتوب بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لم يمنع من جعل طبيعة العلاقات بينهما من أن تتخذ شكلاً نموذجياً لما يطلق عليه "التحالف الضمني" وبموجبه تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بضمان أمن إسرائيل ضمن أهداف سياستها الخارجية في الشرق الأوسط التي شملت أيضاً ضمان تدفق النفط بأسعار معقولة، وفي هذا الإطار تبلورت رؤية واضحة تركزت بمرور الوقت تتعلق بالتعامل مع إسرائيل باعتبارها بوابة للتقرب من الولايات المتحدة وكسب ودها، هذه الرؤية كانت تعد من المسلمات الأساسية طوال العقود الأربعة التي تلت إعلان قيام "دولة إسرائيل"، أي لغاية العقد التاسع من القرن

(¹) ميريشايمر، جون. ج وستيفن م. والت (2007). اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية - بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ترجمة: أنطوان باسيل، ص 21.

العشرين، فاقدت العديد من دول العالم المختلفة على إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، كما حرصت دول أخرى على تطوير تلك العلاقات إلى مراحل أعلى، فوقعت إسرائيل اتفاقاً للتعاون الاستراتيجي مع تركيا في 23 فبراير 1996، كما وطدت علاقاتها مع إثيوبيا⁽¹⁾.

إن قيمة إسرائيل الاستراتيجية ليست هي المسألة الوحيدة التي تقف وراء الدعم الأمريكي لها وذلك لأن مسانديها يعتقدون استحقاقها الدعم غير المشروط فهي ضعيفة ومحاطة بأعداء، وأنها دولة ديمقراطية، وما عانى الشعب اليهودي من جرائم في الماضي لهذا يستحق معاملة خاصة، كما يعتقدون أن سلوك إسرائيل متفوق أخلاقياً على سلوك الآخرين، هذه الأسباب دفعت الولايات المتحدة لتزود إسرائيل بدعم دبلوماسي متواصل، فقد استخدمت الولايات المتحدة منذ عام 1982 حق الاعتراض "الفيتو" على 32 من قرارات مجلس الأمن التي تنتقد إسرائيل، وهو عدد يزيد عن إجمالي عدد مرات استخدامه هذا الحق من جانب جميع أعضاء مجلس الأمن دائمي العضوية الآخرين. كما إن واشنطن عمدت لتقديم مساعدات مباشرة اقتصادية وعسكرية جعلت من إسرائيل المتلقي الأضخم للمساعدات في العالم، منذ الحرب العالمية الثانية وذلك بدعمها لما يربو على 140 مليار دولار، وأن إسرائيل تتلقى منذ عام 2004 دعماً بنحو 3 مليارات دولار في شكل مساعدات مباشرة⁽²⁾.

أما عن تطورات العلاقات الإسرائيلية الأمريكية خلال العقد الأخير فقد أدركت إسرائيل أنها لا تستطيع احتلال مركز مرموق في مجتمع دولي قائم على التكتلات الاقتصادية بمفردها، الأمر الذي دفعها إلى التفكير لخلق كتلة اقتصادية تعمل على توظيفها لصالحها وتكسب من خلالها مركز مرموق في إطار المنافسات

(1) جاد، عماد، إسرائيل والتحالفات القلقة في المنطقة، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 132، شتاء 2007، ص 22.

(2) ميريشايمر، اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية، مرجع سابق، ص 28.

الدولية فكانت فكرة تكوين كتلة شرق اوسطية تلعب فيها دورا مركزيا هي الانسب لتوفير مزايا عديدة من أهمها⁽¹⁾:

1. ضمان الحصول على دور القوة المحورية في هذه الكتلة بفعل تقدمها الاقتصادي وقوتها العسكرية وتطورها التقني.

2. الحصول على مكاسب سياسية من خلال السماح لها بالتفاوض مع القوى الكبرى باسم هذه الكتلة.

3. تغليب الجانب الاقتصادي وتقديم مصالح دول هذا التكتل على الجانب السياسي الذي كان يبعد الوجود الإسرائيلي عن شبكة العلاقات الاقتصادية التي تحمل معها جوانب ايجابية مزعومة لدول المنطقة كافة.

في ظل هذه الأجواء عملت دوائر اليمين المسيحي الأمريكي المتطرف على طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير عام 2004 ومن تلك الدوائر برز الثنائي الخطير في إدارة الرئيس جورج بوش الابن، ريتشارد بيل مستشار وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد، ودوغلاس فايت وكيل وزارة الدفاع السابق، حيث لعبا دوراً كبيراً في استغلال هجمات الحادي عشر من سبتمبر لخلق أجواء تساعد على شن العدوان على العراق واحتلاله والإطاحة بنظامه وفرض تصورات لما أسمته الشرق الأوسط الكبير الذي يقوم على إعادة صياغة خارطة الجيوسراتيجية للوطن العربي تتضمن الانقضاخ على بقايا النظام العربي والعمل على طمس مقوماته الثقافية والحضارية عبر تنويبه في نطاق إقليمي جديد يمتد من بحر قزوين وشمال القوقاز شمالاً وشرقاً إلى المغرب العربي غرباً⁽²⁾.

(¹) عبد الحي، وليد (2004). إسرائيل والمصالح الغربية في الشرق الأوسط، في: الحمد 2، جواد، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط 7 - عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ص 617.

(²) وثيقة مشروع الشرق الأوسط الكبير.

إن جوهر هذا المشروع يقوم على المبادرة بضم إسرائيل إلى مجموعة الشرق الأوسط ودمجها بصورة فعلية في المشرق العربي وإدخالها في النسيج العربي وبالتالي تتجاوز عقدي صغر الحجم والعزلة الإقليمية منذ قيامها حيث تركت هاتين العقدين تأثيرات اقتصادية سلبية كبيرة على إسرائيل وباتت تشكل خطراً حيوياً على مستقبل كيانها، كما أن الاقتصاد الإسرائيلي يعاني من وجود دورة من الأزمات سواء في مستوى الصادرات أو الاستثمارات الخارجية مع تراخي معدلات النمو وتصاعد معدلات التضخم، فأصبح من الضروري لدى القادة الإسرائيليين وحلفائهم في واشنطن السعي لإيجاد الحلول الجذرية لدعم الاقتصاد الإسرائيلي إقليمياً ودولياً، وهذا لا يتم إلا عبر مشروع الشرق الأوسط الكبير.

المبحث الثاني

مشروع الشرق الأوسط الجديد

إن مشروع الشرق الأوسط الكبير لم يأت اعتباطاً من قبل الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وإنما جاء لمرامٍ كثيرة بعيدة المدى منها ما يخدم المصالح الأمريكية في هذه المنطقة الحيوية، ووجود إسرائيل التي التزمت الولايات المتحدة بضمان أمنها، وقد عبرت الولايات المتحدة عن الدوافع الكامنة وراء طرحها لهذا المشروع حيث لخصت ذلك بمساعدة الدول المعنية بهذه المبادرة وتطوير أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية بعد نشر الديمقراطية وتحقيق التقدم والاستقرار من خلال القضاء على أسباب التخلف التي تقف في وجه التقدم والتطوير.

ومن أجل تسليط الضوء على هذا المشروع، فسيتناول هذا المبحث المطالب التالية:

- المطلب الأول: الجذور الإيديولوجية لمشروع الشرق الأوسط الجديد
- المطلب الثاني: ظروف ولادة مشروع الشرق الأوسط الجديد

المطلب الأول

الجذور الإيديولوجية لمشروع الشرق الأوسط الجديد

إن نظام الشرق الأوسط الجديد كنظام إقليمي هو في طور التكوين والتبلور، وهو نظام اقتصادي سياسي يؤمن هيمنة للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على المنطقة العربية ويسلب العرب مواردهم الاقتصادية وإرادتهم السياسية. فقد جاءت فكرة إنشاء هذا النظام من قبل القادة الصهاينة، إذ أول من نادى به هو وزير الخارجية الصهيوني أبا أيان عام 1973 وطوره شمعون بيريز، عبر مطالبته

بإنشاء نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط يقضي على ما اسماء المطامع القومية الانعزالية التي يؤمن بها بعض الأطراف وتجعل من أمم المنطقة تجمعا متنافرا من المستويات الاجتماعية - الاقتصادية، والمستويات المعيشية المتدنية نتيجة انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، لذا فهو يدعو للنظر بجدية لحل هذه المشكلة عبر ربط دول المنطقة بأربعة أحزمة اقتصادية سياسية تتمثل في⁽¹⁾:

الحزام الأول: يتمثل في نزع السلاح حيث يقول بأن الشرق الأوسط ينفق قرابة 60 مليار دولار سنوياً، ولو جرى تقليص هذا المبلغ إلى النصف لأمكن توفير أموال طائلة لإغراض التنمية دون المساس بالأمن القومي لأية أمة.

الحزام الثاني: ويشمل المياه والتكنولوجيا الحيوية والحرب على الصحراء، ويهدف هذا الحزام لتوفير الغذاء وسد حاجات السكان في المنطقة.

الحزام الثالث: وهو الذي يتعلق بالسياحة التي يعتبرها صناعة مهمة قادرة في فترة زمنية وجيزة أن تدر الأرباح وتوفر فرص عمل كبيرة.

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية وبجهود حثيثة من أجل تطبيقه وذلك لان المنطقة العربية وبحكم ما تحويه من إمكانيات بشرية وموارد اقتصادية، وعناصر مادية متجانسة ومستندة إلى تاريخ حضاري، وبحكم تنامي الشعور القومي المعبر عن وحدة الانتماء ووحدة التاريخ والجغرافية، كل ذلك شكل عائقاً أمام الولايات المتحدة واعتبرته تحدياً سياسياً كبيراً لسياستها وتعمل على مواجهته من أجل فرض هيمنتها على المنطقة، وإن ما يميز الشرق الأوسط خلال فترة ما بعد الحرب الباردة التي انتهت بانتهاء الاتحاد السوفييتي هو تفاقم حالة التوتر وتصاعد الاضطرابات من جراء استمرار الصراع العربي - الصهيوني الذي كان احد

(¹) بيريز، شمعون (1994). الشرق الأوسط الجديد - عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، ص 79 - 80.

ميادين الحرب الباردة إذ اعتقد البعض انه بعد نهاية تلك الحرب فان الصراع سيجد طريقة إلى الحل، غير انه عاد للتفاقم بعد إجهاض المحاولات المتعددة لحله.

ويهدف مشروع الشرق الأوسط الكبير لإعادة هيكلة النظام في منطقة الشرق الأوسط وفي جميع مكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، إذ أن إقامة مثل هذا النظام فإنه سيخضع للاملاءات الأمريكية ويتخلى عن عرى العلاقات العربية السائدة كما انه يلبي الحاجة الملحة للإدارة في واشنطن التي تضع نصب عينيها مواجهة القوى الصاعدة في آسيا كالصين والهند.

إن الخلفية الذهنية لدى أصحاب مشروع الشرق الأوسط الكبير تركز على إنشاء هذا المشروع ليشمل دول المشرق الأدنى ودول الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا وإسرائيل، وإن الإصرار على استعمال مصطلح الشرق الأوسط ليس بريئاً وإنما له خلفية ومرامي سيئة يعود الغرض منها إلى سببين هما⁽¹⁾:

الأول: طمس معالم العروبة بكل صفاتها وإلغاء كلمة عربي وما تحمله من دلالات التخاطب والتعامل وسلخ الصفات القومية والعربية عن العرب واعتبارهم قبائل وطوائف لا تتعاون فيما بينها، لذا يجري استخدام "منطقة الشرق الأوسط" بدلاً عن "المنطقة العربية" و"بلاد الشرق الأوسط" بدلاً من "الوطن العربي" و"قضية الشرق الأوسط" بدلاً من "القضية الفلسطينية"، وتعبير "شمال أفريقيا" بدلاً من "المغرب العربي".

الثاني: ضم إسرائيل إلى مجموعة الشرق الأوسط ودمجها بصورة فعلية في المشرق العربي وجعل هذا الكيان جزءاً عضوياً وأساسياً من كتلة دول المنطقة العربية.

إن ولادة هذا المشروع كفكرة جاءت مع ولادة "إسرائيل" نفسها إلا إنها لم تكن مطروحة كما هو عليه الحال لأن "إسرائيل" كانت تعرف تماماً أنها تعيش في

(1) المخادمي، مرجع سابق، ص 41 - 42.

محيط معادي لها ورفض لوجودها، وان الشرق اوسطية تعني لـ "إسرائيل ناكيد الانتماء للشرق الأوسط والاندماج مع شعوب المنطقة وهو ما يعني الأمن الحقيقي لها، رغم ذلك فإن الشرق اوسطية ليست تسمية ذات جذور صهيونية بل هي رؤية عربية صهيونية لإعادة ترتيب المنطقة بهدف السيطرة عليها وعلى نحو يؤمن مصالح الغرب وذلك عندما بدأت المسألة الشرقية تتعمق في الشعور الغربي إزاء الأراضي الواقعة شرق أوروبا والتي لم تستبعد حتى أراضي أوروبا الشرقية التابعة آنذاك للسلطة العثمانية إلى أن تحررت من سيطرته⁽¹⁾.

ومن الرغبة الأوروبية بالثأر من الشرق وإحكام سيطرتها عليها كضمان لمصالحها وتحجيم أو إضاعة أي فرصة قد تبلور قوة أو موقف في المنطقة من جانب ومن الرغبة الصهيونية في خلق كيان لليهود في فلسطين يلعب الدور ذاته بالنسبة للغرب في المنطقة من جانب آخر، لذا فقد جاء توافق الرؤى والأهداف بين الصهيونية العالمية والأطماع الغربية في منطقة الشرق الأوسط ليؤكد على ماهية "الشرق الأوسط"⁽²⁾.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية وبعد إن أصبحت الوريثة الشرعية لبريطانيا فإنها تلعب دوراً كبيراً في تغذية "إسرائيل" حتى بات مفهوم الشرق اوسطية ببعده الفكري مرتبطاً بالفكر الاستراتيجي الأمريكي - الصهيوني، وأصبح من تقاليد واهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية، وما زيارات المسؤولين الأمريكيين للمنطقة إلا دليلاً قاطعاً على ذلك إذ يعتمد هؤلاء المسؤولين زيارة الكيان الصهيوني عند رغبتهم بزيارة دول المنطقة.

(¹) محمد، فاضل زكي (1975). الاستراتيجية الصهيونية والاعلامية في الشرق الاوسط - بغداد، وزارة الاعلام، ص 18.

(²) Edward. P. Dierjian, The Multilateral Talk in the Arab Israel peace process Washington, Institute For Near East policy Department of state Dispatch, October 11-1993, p 33. See also: Report pelletrean, The Multilateral Dimension of the peace process. Center for Contemporary Arab-studies Georgetown University D.C. April 7-1994.

1. الشرق اوسطية في الفكر الامريكي

لم تكن عقدة "الذنب الغربية" تجاه اليهود التي شاعت عقب الهولوكوست(*) ولا الدوافع التوراتية التي ينادي بها اليهود والصهاينة بأنهم شعب الله المختار وضرورة وجودهم في أرض الميعاد، كافية لإقامة "إسرائيل" في فلسطين، إن لم تكن مهمة تأمين المصالح الغربية في المنطقة والحيلولة دون بلورة نظام عربي موحد متجانس يكبح المطامع الخارجية، هما في أولوية أسباب قيام "إسرائيل". إذ كان الصهاينة الأوائل على علم ودراية كاملة بذلك، فتمت المزاججة بين ذلك كله لتحقيق شعارها "أرض إسرائيل من الفرات إلى النيل" مع تأمين المصالح الغربية بالمنطقة العربية وما حولها فتمخض ذلك عن قيام "إسرائيل" في هذه البقعة العربية الإستراتيجية بتعهد غربي دائم ومطلق لها⁽¹⁾.

فبعد تزايد الطلب العالمي على النفط وخصوصاً من قبل أوروبا واليابان، واحتمال المنافسة الدولية على هذه المنطقة الحيوية ولضمان استمرار المصالح الأمريكية في المنطقة فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأمين جملة من الأهداف تتلخص بما يأتي⁽²⁾:

- أولاً. منع أي قوة من السيطرة على المنطقة.
- ثانياً. احتواء أو تحجيم الدول العربية المناهضة للإمبريالية.
- ثالثاً. ضمان تدفق النفط لخدمة الإستراتيجية الأمريكية.

* الهولوكوست: كلمة يونانية تعني حرق القربان بالكامل، وتعني باللغة العبرية شواه وتترجم إلى العربية بكلمة المحرقة. وتستخدم هذه الكلمة في العصر الحديث للإشارة إلى إبادة اليهود أو تصفيتهم جسدياً على يد القوات النازية.

(¹) Jewish, settlement. Take High Ground in Battle For Peace, Christian séance Monitor , February 8 – 1995 , p 17.

(²) حسين، غازي فيصل. الجانب الإقليمي في مشروع الشرق الأوسط، مجلة آفاق عربية، العدد 3 آذار 1994، ص 19.

لذلك كانت التصورات الأمريكية تسعى لضمان تحقيق ما تقدم عن طريق التدخل لترتيب أوضاع المنطقة وإحلال تعاون إقليمي في المنطقة يكون مبنياً على أساسين هما:

الأول: جغرافي: ويضم دول المشرق العربي إلى جانب "إسرائيل" وتركيا.
الثاني: اقتصادي: ويعمل على تنشيط التبادلات التجارية والسلعية وفتح الأسواق الإقليمية.

كما أشار وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "ألكسندر هينغ" إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد التوصل إلى إجماع استراتيجي يمتد من تركيا إلى باكستان ليكون بمثابة ضمانة أساسية للاستقرار الإقليمي حتى يتم الحفاظ على المصالح الحيوية الأمريكية⁽¹⁾.

وقد حاولت الولايات المتحدة فرض مشروعها الشرق أوسطي عبر تناول عدد من القضايا تخلق تداخلاً بين أبعادها العالمية والإقليمية مثل: التسليح، اللاجئين، المياه، التعاون الاقتصادي، مع تأسيس نموذج للتكامل الاقتصادي والأمني على أسس إستراتيجية تخدم المنطقة اقتصادياً وتخفي وراءها هدف تفكيك النظام الإقليمي العربي، بعد الانتهاء من وضع معالجات لأسباب الصراع العربي - الإسرائيلي المتمثلة بالاحتلال للأراضي العربية، وفك أواصر الانتماء والروابط العربية الإسلامية، كالثقافية والحضارية والتاريخية واللغوية بين دول هذا النظام⁽²⁾.

(1) فهمي، عبد القادر محمد (1993). النظام الإقليمي: دراسة في النماذج المستقرة لمظاهر الازمة في العلاقات الغربية في التسعينيات - بغداد، جامعة بغداد مركز الدراسات الدولية، ص 8.

(2) المخادمي، مرجع سابق، ص 47.

2. الشرق اوسطية في الفكر الصهيوني

تنتلق الرؤية الإسرائيلية في تصوراتها أو سلوكها الإقليمي من ضرورات دورها الإستراتيجي الغربي في المنطقة، وقد اعتمدت "إسرائيل" ومنذ قيامها على سياسة المراحل الثقافية بداية من الغزو ثم التوسع، ويقول "بن غوريون" إن كل دولة على الأرض تتألف من الشعب والإقليم و"إسرائيل" لا تشذ عن هذه القاعدة إلا أنها لم تأت مطابقة لأرضها وشعبها، وإنما قامت على جزء من أراضي "إسرائيل فقط" (1).

ويقول شمعون بيريز:

"عندما بدأت القومية بالظهور والترسخ في الشرق الأوسط، أي في الوقت الذي تم التوقيع فيه على معاهدات سلام نهاية الحرب العالمية الأولى، عاشت المنطقة نزعتين متوازيتين: الأولى وهي حركة الوحدة العربية التي اعتبرت العرقية العربية هوية قومية، والثانية تميل ميلاً باتجاه الخصوصية، أي الاعتراف بأن لكل بلد عربي تاريخه وحضارته وفكره الخاص به. وقتها كان الفلسطينيون ينظرون إلى أنفسهم كعرب" (2).

وعليه ترى الصهيونية وحسب ما صرحت به جولدا مائير لصحيفة يدعوت أحرنوت في 13/4/1965، أن الانتماء القومي والهوية القومية العربية هي أهم العوامل المؤدية لحالة "ألا- أمن" التي تعيشها "إسرائيل" وأن تقويض المشروع القومي العربي يعد ضرورة وهدف إستراتيجي لوجود "إسرائيل" وأمنها حيث لا يمكن تصور وجود لها كدولة أمنية في ظل وحدة عربية لذا تبنت "إسرائيل" مخططات تفتيت المنطقة لتقويض المشروع القومي العربي كما روجت لمشاريع عديدة منها "مشروع برجنسكي عام 1979" الهادف إلى تقسيم منطقة الشرق

(1) رزق، سعد (د. ت). إسرائيل الكبرى - بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 543.

(2) بيريز، مرجع سابق، ص 56.

الأوسط إلى دويلات عرقية ودينية يجمعها إطار إقليمي كونه فدرالي كي يسمح لإسرائيل إن تعيش في المنطقة بعد أن تقضي على فكرة القومية العربية. ثم جاء "مشروع برنارد لويس 1990" الذي يدعو لتشجيع التمرد في المنطقة العربية من أجل حصول الأقليات على الحكم الذاتي "كالمارونيين في لبنان" و"الأكراد في العراق" و"الدروز والعرب في سوريا" و"الأقباط في مصر والسودان"⁽¹⁾.

إن المخططات الصهيونية جميعها سواء القديم منها أو الحديث ينطلق في قناعة "إسرائيلية" مفادها لكي تكون "إسرائيل" قوة سياسية في الشرق الأوسط يجب أن تتسع الخلافات بين العرب، وهنا تلاقت المخططات الأمريكية والصهيونية الرامية لإعادة أوضاع المنطقة ورسم خارطة جديدة لها عبر إيجاد صيغ ملائمة لإدخال إسرائيل في المنطقة وأدائها لأدوار مهمة فيها وإلغاء مواصفات الماضي المتعلقة بالجغرافيا التاريخية وسمات التاريخ الحضاري والثقافي التي تنتمي إليه دول المنطقة، والتشديد على الجغرافيا الاقتصادية المعاصرة، وهذا ما تجسد في المؤتمرات الاقتصادية التي عرفت بمؤتمرات "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" المنعقدة في الدار البيضاء 1994، وعمان 1995، والقاهرة 1997. ولا شك في أن "إسرائيل" قد حققت أجزاءً كبيرة من تلك المخططات بدعم من الولايات المتحدة، بعد إبرامها لاتفاقية التطبيع الاقتصادي مع تركيا، وتوقيع معاهدة السلام مع مصر في كامب ديفيد 1979، ومع الأردن في وادي عربة 1994، والتوصل لإعلانات أوسلو المتعلقة بالحكم الذاتي الفلسطيني خلال الأعوام 1993-1994-1995، ومن ثم النجاح في دفع بعض دول الخليج العربي وتونس والمغرب بفتح مكاتب تمثيل تجاري لإسرائيل لديها⁽²⁾.

(1) Loan Guarantees, to Israel, Hearing of the Foreign operations on the House Appropriation Commtte, Friday, February 21-1992, P 30.

(2) المخادمي، مرجع سابق، ص 47.

المطلب الثاني

ظروف ولادة مشروع الشرق الأوسط الجديد

تقع منطقة "الشرق الأوسط الكبير" في ثلاث قارات هي إفريقيا وآسيا وأوروبا، كما تطل على محيطين هما الأطلسي والهندي، وتشرف على أربعة بحار هي الأبيض المتوسط، الأحمر، الأسود وبحر قزوين. ولها حدود مع ثلاثة بلدان تضم أكبر تجمعات سكانية في العالم وتشكل أكبر الأسواق بالإضافة إلى أنها أكبر الاقتصاديات في العالم وهي روسيا الاتحادية والصين والهند⁽¹⁾.

إن هذه المنطقة تتحكم بأهم الطرق الحيوية والجوية والبرية والبحرية التي تربط بقاع العالم بعضها البعض، وهي تمثل أهمية خاصة في الصراعات الدولية وحسمها، غير أن القضية المهمة وربما الأهم في هذا السياق هو أن المنطقة غنية بالموارد الطبيعية، لاسيما النفط والغاز حيث تؤكد الإحصاءات المتوفرة من مصادر أمريكية وغيرها دولية إلى أن بلدين من بلدان المنطقة هما المملكة العربية السعودية وفيها "259 مليار برميل نفط" من الاحتياطي الثابت والعراق وفيه "112 مليار برميل نفط" وهذا الرقم الأخير لا يكشف عن حجم الاحتياطي العراقي الحقيقي إذ لم يجر الإعلان عنه والذي قد يصل إلى "432 مليار برميل" وفقاً لتقديرات الإدارة الأمريكية⁽²⁾.

لذا لم يبد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شئون الشرق الأوسط أثناء فترة الحرب الباردة واضحاً كون تواجدتها كان معتدلاً في حين كان نفوذها

(1) الأشهب، نعيم ومازن الحسيني (2005). مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية

– عمان، دار الشروق، ص 10.

(2) المرجع السابق، ص 11.

عظيماً⁽¹⁾، ومع أنها كانت تمارس الهيمنة من خلال الأنظمة التي كانت تدعمها بمختلف الوسائل فقد دفعت الولايات المتحدة نفسها بعد انهيار النظام الدولي ثنائي القطبية إلى تعميق هذه الهيمنة واقتحام المنطقة بقوة في مجال الرأسمال العالمي والتطلع إلى نسخ وتغيير ثقافات شعوب هذه المنطقة وتقاليدها الحية الموروثة⁽²⁾، ولكون منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق توتراً في العالم بسبب الصراع العربي - الإسرائيلي، فقد طرحت مشاريع سلام مختلفة منذ بداية الصراع في محاولة لحله، إلا أنه لم يكتب لها النجاح الحقيقي بفعل ظروف ومداخلات عديدة دفعت منطقة الشرق الأوسط للدخول في حالة من الاضطراب الدائم الذي يعد هو الأكبر في العالم، وخصوصاً أنها قد انسحبت لتشمل الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث الظواهر الجديدة التي لم يكن المجتمع الأمريكي قد أحس بها مثل "الإرهاب" وانتشار أسلحة الدمار الشامل والأصولية والتطرف والهجرة غير المشروعة وغيرها، فلجأت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بوش الابن بتسويق بعض الحجج كي تبرر عدوانها على العراق مثل توجيه التهم للرئيس العراقي بالتواطؤ مع تنظيم القاعدة، وحياسة أسلحة دمار شامل، ثم أضيفت لها مبررات تتعلق بأنها ستجعل العراق أنموذجاً يحتذى للديمقراطية في الشرق الأوسط. يضاف إلى كل ذلك ما كان يحمله صقور البيت الأبيض آنذاك "بوش الابن وديك تشيني وكولن باول وكوندليزا رايس ودونالد رامسفيلد وأبنته إليزابيث ومستشاره ريتشارد بيرل" وغيرهم، من الذين أعدوا دراسات وبحوث وتقارير قدمتها مراكز البحوث المرتبطة بالإدارة الأمريكية، حيث كانت تركز على الطابع السلطوي للنظم العربية الحاكمة إلى جانب مناهج التعليم والسياسات المتبعة في تلك النظم العربية التي يرون أنها قد ساعدت على بروز

(1) تاير، أ برادلي (2004). السلام الأمريكي في الشرق الأوسط - بيروت، الدار العربية للعلوم،

ترجمة: عماد فوزي شعبي، ص 15.

(2) الأشهب، مرجع سابق، ص 18.

وتنامي حالة التطرف والإرهاب والتعصب وكراهية الولايات المتحدة والغرب، وفي تلك الأجواء كانت ولادة مشروع الشرق الأوسط الجديد بعد أن صمم الرئيس بوش مهمة إعادة الهيكلة الشاملة للوطن العربي والعالم الإسلامي فيما يعرف "الشرق الأوسط الكبير"⁽¹⁾.

1. الشرق أوسطية والتسوية بعد مؤتمر مدريد:

تهدف عملية التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي وحسب مقترحات مؤتمر مدريد إلى إعادة صياغة العلاقات القائمة بين أطراف الصراع وإقامة منظومة إقليمية من العلاقات التعاونية التي تشمل القضايا الاقتصادية والسياسية والثقافية، حيث يمثل هذا الجانب أهمية خاصة في إطار عملية التسوية والترويج لها على اعتبار أن المنافع الاقتصادية التي تحصل عليها أطراف التسوية ستجذب الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة وتزيد التعاون في مجالات التجارة وحركة العمل وبالتالي فإن الرخاء الاقتصادي والتكامل الإقليمي سينجم عنه خفض في الإنفاق العسكري مما يسهل بدوره في إرساء السلام الإقليمي⁽²⁾.

وبعد التطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فقد طرحت العديد من الأفكار والبرامج والتصورات المستقبلية عن آفاق العلاقات والتغييرات الاقتصادية التي يراد بها أن تتحقق في إطار الترتيبات الإقليمية الجديدة واعتبرت هذه البرامج بمثابة مكونات أساسية لنظام إقليمي جديد هو النظام الشرق أوسطي، الذي يركز في أحد جوانبه إلى قاعدة اقتصادية تتمثل بالسوق الشرق أوسطية طبقاً للتصورات الإسرائيلية التي صاغها شمعون بيريز الذي طالب باعتماد هذه السوق وتبني دول المنطقة لسياسات اقتصادية انفتاحية مما يعني ذلك انتقال حر لرؤوس الأموال والأيدي العاملة والقيام بمشروعات اقتصادية

(1) المخادمي، مرجع سابق، ص 50.

(2) بيريز، مرجع سابق، ص 56.

مشتركة تلعب فيها "إسرائيل" دوراً محورياً، الأمر الذي يزيد من حل الرابطة العربية وتعرض الدول العربية لخطر سيطرة الدول الصناعية الإقليمية وخاصة منها الدول العربية الضعيفة إقتصادياً، إضافة إلى أن ذلك يعني تمديد الأوضاع الراهنة القائمة على التجزئة والتباعد والحفاظ عليها بوسائل جديدة⁽¹⁾، كما إن الذي يميز دعوة بيريز الشرق أوسطية أنها أكثر شمولية لكونها وظفت المتغيرات الدولية والإقليمية للترويج لمنطقتها، بغية تحقيق المنافع الاقتصادية من خلال اعتمادها على إستراتيجية المراحل في بناء السوق الشرق أوسطية حيث⁽²⁾:

أولاً: بناء علاقات لدول النظام الجديد مع سوق دول أوروبا عبر اتفاقيات موثقة وعلاقات وطيدة.

ثانياً: خلق سوق المشرق من ستة أطراف هي مصر وسوريا والأردن ولبنان وإسرائيل والفلسطينيين، وتشكيل سوق المغرب يكون موازياً لسوق المشرق ويتكون من ثلاث دول هي مراکش وتونس والجزائر.

ثالثاً: إيجاد نوع من الرابطة الداخلية بين الأسواق الثلاث.

وقد أورد شمعون بيريز في كتابه الموسوم "الشرق الأوسط الجديد" عدداً من القضايا الإقليمية التي تواجه عملية التسوية حيث اعتبرها مشكلات سياسية تخضع للمساومات وتبادل المصالح، ولعل أبرزها:

أ. المياه:

إن المياه والتكنولوجيا الحيوية والحرب على الصحراء تهدف إلى صبغ الشرق الأوسط بالخضرة وإمداده بوفرة من الأغذية تسد حاجات سكانه، هذه الفكرة جعلت للمياه مكانة مرموقة في حضارات الشرق القديمة ولا تزال تشغل ذلك المكان في السياسات المعاصرة والعلاقات بين الدول في هذه المنطقة، وهناك أربعة أسباب

(¹) غليون، برهان (1999). العرب ومعركة السلام - بيروت، المركز الثقافي العربي، ص 82.

(²) بيريز، مرجع سابق، ص 123.

لافتقار المنطقة إلى المياه وهي: الظاهرة الطبيعية والزيادة السريعة في عدد السكان والاستغلال الخاطئ والسياسة التي تفتقر إلى الترشيد المطلوب.

ويعتبر الانفجار السكاني عامل الخطر الأكبر إذ أنه لا يتناسب مع معدلات الزيادة في الإنتاج الغذائي الأمر الذي يزيد من حدة ورقة الفقر في وقت تتضاءل فيه رقعة المياه سنة بعد أخرى مما يؤدي إلى تدهور الحالة الصحية وتراجع مستويات المعيشة. ولعل مشكلة المياه في مصر بشكل خاص تدل على قدر من الخطورة حيث تدخل عوامل الجفاف في إثيوبيا والتبخر الشديد الحاصل على إضعاف قدرة السد العالي في المحافظة على معدلات التدفق المطلوبة لمياه نهر النيل، يقابل ذلك زيادة سريعة في عدد السكان حيث يقدر نفوس مصر حوالى 70 مليون نسمة، الأمر الذي يدعو لاتخاذ خطوات سريعة لمواجهة التهديد السكاني الذي يلوح في الأفق.

كما أن سوريا تعاني من مشكلة مشابهة حيث تعتبر الحلقة الأضعف في المثلث الذي يشكل حوض الفرات مع كل من تركيا والعراق بسبب انتشار عملية بناء السدود في تركيا على حساب وحقوق واحتياجات الدول المجاورة وعلى حساب نوعية المياه. وعليه فإن نقص المياه لا يعمل على إثارة النزاع العربي الإسرائيلي فحسب بل هو يؤدي لإنكاء الحروب الأهلية كما هو حاصل في السودان⁽¹⁾، رغم أن سبب هذه الحرب لا يعود بالأساس لذلك بل المقصود به هو ضرب النظام الوطني القائم في السودان الذي استطاع أن يحقق مكاسب اقتصادية وعسكرية خلال فترة حكمه.

ووفق السياق سابق الذكر ومن خلال كون موضوع المياه له إرث تاريخي في الفكر الصهيوني وتطلع استراتيجي في سياسة إسرائيل التوسعية فحدود إسرائيل المزعومة هي مع امتداد الأنهار العربية من الفرات إلى النيل، ومودى ذلك الحاجة الماسة للمياه خاصة بعد الهجرة المتزايدة لليهود والتوسع في بناء المستوطنات

(1) المرجع السابق، ص 143.

داخل الاراضي العربية المحتلة.. وان ذلك لن يتحقق إلا على حساب الموارد المائية العربية، فالأراضي العربية التي يتوجب على إسرائيل الانسحاب منها وفقاً لقاعدة التسوية "الأرض مقابل السلام" هي نفسها التي تستغلها لإدامة وجودها الاستيطاني وهي مياه الضفة الغربية، مياه الجولان، نهر الأردن والليطاني.

في الوقت ذاته تتصاعد مشكلة المياه في أغلب الدول العربية المحيطة بإسرائيل: "الأراضي الفلسطينية والأردن وسوريا" فضلاً عن وجود خلافات وتوترات مائية بين الدول العربية "دول المصب" وبين دول الجوار الجغرافي للوطن العربي "دول المنبع"، كما هو الحال في الخلاف "التركي السوري العراقي" والخلاف المصري الأثيوبي، ونتيجة لذلك تمحور الموقف الإسرائيلي إزاء قضية المياه على عدد من الثوابت حيث تنظر إلى النقص الحاصل في كمية المياه على أنه قضية إقليمية وليست أزمة تواجه "إسرائيل" وحدها لذلك يجب حل هذه القضية عن طريق التعاون الإقليمي وإقامة مشاريع مائية مشتركة وترشيد نظام الري المعمول به من قبل الدول العربية فتم تأسيس هيئة إقليمية للإشراف على التعاون الإقليمي في مجال المياه، وثم التعاون لتنفيذ مشروع أنابيب السلام التركية⁽¹⁾.

واقترحت إسرائيل سحب نسبة من مياه نهر النيل إلى قطاع غزة وصحراء النقب وطالبت بفتح قناة لربط البحر الأحمر بالبحر الميت، وفي كل المشاريع المطروحة تعطي لنفسها دوراً محورياً في تنفيذها سواء بلعب دور الناقل للموارد المائية أو المالك لتكنولوجيا تحلية المياه البحرية⁽²⁾.

(¹) محمد، قيس ناطق. تركيا وحرب المياه - بغداد، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 10، تموز 1993، ص 130.

(²) صبحي، محمد. أزمة المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف - القاهرة، السياسة الدولية، العدد 114، 1993، ص 126.

ب. النقل والمواصلات:

إن الانتقال من اقتصاد صراع إلى اقتصاد سلام سوف يعني حصر المصادر لتطوير بنية تحتية تلئم هذا العصر الجديد من السلام. كما أن بناء الطرق ومد خطوط السكك الحديدية وتحديد المسارات الحيوية وربط شبكات النقل وتحديث وسائل الاتصالات وتوفير النفط والماء وإنتاج البضائع والخدمات سوف يفتح حياة جديدة في الشرق الأوسط تماماً مثل الدم الذي يسري في العروق. هذا ما قاله شمعون بيريز، كما أضاف، أن الشرق الأوسط يعتبر حلقة الوصل بين الشرق والغرب والشمال والجنوب وعليه يجب فتح الحدود وضمان حرية التنقل وأن نسير على خطى الولايات المتحدة وأوروبا التي وضعت حداً للبعد القاري وبدأت عهداً جديداً من الإنتاج يمكن من خلاله للناس والآراء والمنتجات من الانتقال بحرية من مكان إلى آخر.

وتسعى إسرائيل لإنشاء طرق وإحياء وتشغيل الطرق القديمة و من أبرزها⁽¹⁾:

أولاً: خط سكة الحديد الذي أنشئه الاستعمار البريطاني للمنطقة والذي عمل حتى عام 1948 والذي يمتد من الحجاز مروراً بوادي الأردن ثم إلى دمشق مرتبطاً بحيفا حيث يمكن بواسطته شحن البضائع من ميناء حيفا إلى الأردن وسوريا.

ثانياً: توجد خطط لبناء ثلاث شبكات من الطرق السريعة وهي:

- ❖ الطريق الذي يخترق الشرق الأوسط من شمال أفريقيا إلى أوروبا بمحاذاة البحر عبر مصر وإسرائيل ولبنان وسوريا وتركيا.
- ❖ الطريق من شمال أفريقيا وصولاً إلى العراق والخليج العربي.
- ❖ الطريق الذي يربط سلسلة من الطرق بين غزة والخليل والقدس وعمان وحيفا والمفرق ودمشق.

(1) بيريز، مرجع سابق، ص 165.

جـ. السياحة:

تشكل السياحة أحد أهم المصادر الطبيعية في الشرق الأوسط حيث كانت هذه المنطقة تلعب دوراً حيوياً في تاريخ البشرية ولا زالت من ناحيتي الثقافة والأديان.. وتعاني منطقة الشرق الأوسط من مشكلة العنف الذي يترك آثاره السلبية على السياحة، فالعنف يفزع السياح والتهديدات بالحرب تعتبر من أخطر العراقيل أمام ازدهار السياحة.

إن الحروب الكبيرة ليست وحدها التي تعيق السياحة بل الحروب الصغيرة وإعمال العنف التي تتبع من دوافع دينية أو سياسية لها نفس التأثير، تبعد الملايين من الناس عن الشرق الأوسط سنوياً، حيث لاحظت وزارة السياحة الإسرائيلية انخفاض أعداد السياح الداخلين إلى إسرائيل بعد اندلاع الحرب الإسرائيلية ضد حزب الله اللبناني صيف عام 2006، وهي ترغب بزيادة أعدادهم إلى أربعة ملايين سائح بعد توقف الحرب من خلال إنفاق 250 مليون دولار على حملة السياحة، علماً أن أعدادهم خلال عام 2005 قد بلغت 1.9 مليون سائح.

ومن العوامل المساعدة على اجتذاب السياح إلى المنطقة هي فتح الحدود وتوفير بنية تحتية لخدمات متطورة في مجال النقل والمواصلات والتسويق المشترك للحملات السياحية حيث أن فتح الحدود يساعد السياح على زيارة عدة بلدان في المنطقة في رحلة واحدة، وهذا ما تسعى له "إسرائيل".

2. الشرق أوسطية والنظام الإقليمي العربي

منذ انتهاء الحرب الباردة، تتعرض النظم الإقليمية لعملية تغيير مكثفة وذلك بهدف استيعاب المتغيرات الناشئة والتكيف مع الحقائق الجديدة، ذلك لأن النظم الإقليمية كانت جزءاً من عملية المواجهة بين المعسكرين المتصارعين آنذاك، أما الآن فإن الوضع يأخذ أبعاداً مختلفة تبرز فيها الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بدلاً من الدوافع الإيديولوجية والعسكرية.

ولعل النظام الإقليمي العربي ومنذ العقد الاخير من القرن العشرين يكشف عن الكثير من الجوانب السلبية التي جاءت بفعل عوامل محلية وأخرى إقليمية بالإضافة للتأثيرات الدولية والتي شكلت تحديات استهدفتها في الصميم ومن هذه الجوانب السلبية^(١):

- أولاً: التسوية السياسية مع الكيان الصهيوني.
- ثانياً: الانقسام الأساسي الناتج عن دخول القوات الأمريكية والأطلسية إلى الأراضي العربية كقوة احتلال كما في العراق والتواجد في قواعد عسكرية ثابتة من خلال اتفاقيات أمنية مشتركة مع عدد غير قليل من الدول العربية وخصوصاً الخليجية منها.
- ثالثاً: الضعف الاقتصادي وتراجع التعاون الاقتصادي العربي.
- رابعاً: عجز المنظمة الإقليمية العربية عن أداء دورها المطلوب.

كل ذلك وأسباب أخرى جعلت من تصارع الأفكار حول مصير النظام الإقليمي العربي عوامل ساعدت على ظهور مشروعات تدعو لإعادة بناء النظام العربي من منظور استيعاب دروس الإخفاق، وأخرى تدعو إلى القفز المباشر على كل الحقائق المادية والمعنوية المرتبطة بالنظام العربي وكأنه لم يكن موجوداً أصلاً، والدخول بقوة إلى منظومة جديدة تحت مسمى الشرق الأوسط، أو بعبارة أخرى فإن المطروح إمام النظام العربي، إما تطوير ذاته وإعادة تحديد مهامه، أو محاولة إنهاء وجوده على نحو أو آخر.

من هنا يبرز الخطر الذي يتعرض له الأمن القومي العربي جراء مشروع الشرق الأوسط الجديد، يتركز بالدرجة الأولى في نقاط مركزية تتلخص بـ:

(١) أبو طالب، حسن. الاستقطاب الإقليمي ومستقبل القضية الفلسطينية، السياسة الدولية،

أ. تهميش وإضعاف الثوابت القومية: وهذا الأمر يتيح للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القطب الأوحـد أن ترسم صورة هادئة لملاحـ المستقبـل في طبيعة الترتيبات الإقليمية التي ستفرض على المنطقة العربية من خلال هذا المشروع⁽¹⁾.

ب. فرض هيمنة إسرائيلية على المنطقة: وذلك من خلال تفكيك النظام الإقليمي العربي واستبداله بالنظام الإقليمي الجديد الشرق أوسطي⁽²⁾.

ج. إشاعة الثقافة السياسية الجديدة القائلة بضرورة التركيز على السلام والتنمية ومن ثم التطبيع على قاعدة أن التنمية الاقتصادية المتوازنة هي الدعامـة الرئيسة للسلام الشامل⁽³⁾، الأمر الذي سيضفي إلى تحقيق حرية التجارة الخارجية وحرية تدفق رأس المال الأجنبي المتمثل بالشركات متعددة الجنسيات مع وضع شروط اقتصادية على الأنظمة السياسية العربية تتمثل بخصخصة العديد من القطاعات الحكومية والعمل بحرية الأسواق الداخلية الأمر الذي سيكرس التخلف والتبعية للدول الغربية.

د. تمزيق الهوية العربية من خلال الاختراق الثقافي للعالم العربي ودفعه لتبني سياسات ثقافية أجنبية تؤدي للتأثير على الحياة الفكرية فيه.

هـ. تحقيق الهيمنة الاتصالية على دول النظام الإقليمي العربي من أجل إخضاعها لنظم الاتصال الغربية من حيث الملكية والبناء والتوزيع والمضمون، الأمر الذي يؤدي لإضعاف ولاء الشعوب العربية لدولها

(1) السعدون، حميد حمد (2001). فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي - عمان، دار الطليعة، ص 126.

(2) الهزايمة، محمد عوض (2007). الفكر السياسي العربي المعاصر دراسة في الجانب التنظيمي - عمان، دار الحامد للنشر، ص 313.

(3) السعدون، مرجع سابق، ص 126.

وللانظمة السياسية السائدة فيها ويهيئ الفرص لعمليات الاختراق الامني
واسعة النطاق⁽¹⁾.

ومن مجمل وقائع التاريخ المعاصر فإن حقيقة أساسية تظهر بوضوح في
أهداف الإستراتيجية الغربية التي تحمل لواءها الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية
الحرب العالمية الثانية عام 1945 تجاه منطقة الشرق الأوسط. هذه الأهداف كانت
تركز على منع ظهور المشروع العربي والإسلامي من خلال زرع "إسرائيل" في
قلب المنطقة العربية، والسعي لإنشاء تحالفات جديدة تكون بديلاً عن ذلك المشروع
النهضوي العربي عبر إبراز "مفهوم الشرق أوسطية" كصيغة مناقضة للمصلحة
العربية، والعمل على حماية إسرائيل وجعلها حقيقة واقعة تنتمي إلى المنطقة ولها
الشرعية في الوجود والبقاء.

وعلى الرغم من تسبب العلاقات الخاصة التي تربط إسرائيل بالولايات
المتحدة بوضع الأخيرة في موضع العدو وليس الحليف أو الصديق بالنسبة للدول
العربية خاصة على المستوى الشعبي، الأمر الذي شكل عقبة حقيقية أمام
الإستراتيجية الأمريكية المتعثرة في الشرق الأوسط بسبب ما أحدثه التواجد
الأمريكي في العراق من نتائج عكسية مضادة لأمريكا بعد الرفض الشعبي
والمعادي لها، والذي برزت ملامحه بشكل واضح بعد انتشار ظاهرة التطرف
الديني في المنطقة، مما دفع الإدارة الأمريكية لتعديل إستراتيجيتها، فبدأت تنظر إلى
الشرق الأوسط وفق رؤية مستقبلية تقوم على بناء منظومة دفاعية موحدة لدول
المنطقة تحت مظلة غربية تكون لها قواعد بحرية أو أرضية قريبة من المنطقة،
ويكون الاعتماد على دول المنطقة في الدفاع عن نفسها بعد تزويدها بالأسلحة
الحديثة بدلاً عن التواجد العسكري المباشر للقوات الأمريكية في المنطقة، مع دفع

(1) كامل، ثامر وياسر المشهداني (2004). العولمة وفجوة الامن في الوطن العربي - عمان،

دار مجدلاوي للنشر، ص 150.

تلك الدول للتعاون معا والتدريب المشترك فيما بينها ومع الدول الاخرى التي لها مصالح في المنطقة كفرنسا وايطاليا، مع الاستمرار بالجهود الرامية لتحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير بالتعاون مع الدول الثمانية الكبار "فرنسا والمانيا وايطاليا واليابان وروسيا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة" التي تعهدت بتوسيع نطاق دعمها لدول المنطقة التي تنتهج سياسات إصلاحية اقتصادية تعليمية وسياسية، مع تشديد الجهود المتعددة الأطراف لإعادة الإعمار في أفغانستان والعراق.

الخاتمة

جاء التدخل الأمريكي في العراق ليشكل منعطفاً تاريخياً مهماً في العلاقات الدولية والإقليمية في أبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية، جراء ما خلقه من تداعيات أمنية ومستقبلية أثرت على العلاقات القائمة بين دول منطقة الشرق الأوسط، أو بينها وبين القوى الدولية التي ترتبط مصالحها الاستراتيجية بهذه المنطقة بشكل مباشر، حيث تحول العراق إلى ساحة حرب مباشرة بين الدول التي لها مصالح فيه وبعض الأطراف الإقليمية مما جعل من ملامح الشرق الأوسط تبدو قائمة بعد تصاعد حدة التوتر الذي صاحب مجيء القوات العسكرية كثيرة العدد والعدد، فأحدث أزمات متعاقبة في المنطقة أسفرت عن حصول تغير في طبيعة القضايا المطروحة وفي ترتيب أولوياتها، بعد أن غابت الحدود الفاصلة بين التأثيرات الداخلية أو الخارجية، مع أضعاف للأدوار المحلية وتعظيم الأدوار الإقليمية وتبلور تحالفات متعارضة في توجهاتها الدينية والمذهبية، مقابل تلاقيها في الاعتبارات المصلحية التي أنتجت تحديات أمنية واجهت الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط، دفعت الإدارة الأمريكية لإطلاق بعض التسميات على دول المنطقة تمثلت في دول الاعتدال ودول الممانعة. هذه التسميات التي لا تمت بصلة لواقع المنطقة وظروفها ومصالح دولها لا من قريب أو بعيد، جاءت لاعتبارات أمريكية صرفة فهي تطلق تسمية دول الاعتدال على الدول المؤيدة لسياساتها في المنطقة وتشمل: مصر والأردن ودول الخليج العربي أو ما يطلق عليه 2+6، مع إضافة جناح الموالاة في لبنان، والسلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بالرئاسة دون الفصائل الأخرى. أما دول الممانعة فهي من وجهة النظر الأمريكية تتكون من إيران وسوريا وحركة حماس، و جناح المعارضة في لبنان ممثلاً بالرئيس اللبناني أميل لحود المنتهية ولايته وحزب الله. وتحظى دول هذه المجموعة بتأييد شعبي وتعاطف جماهيري يستند على عدد من الحركات

والتنظيمات السياسية العربية اسلامية التوجه او قومية وحتى اليسارية، كون العلاقات بين أطراف محور الممانعة نمت وتطورت في ظل التهديدات الأمريكية المباشرة وغير المباشرة لكل طرف من هذه الأطراف.

إن السعي الأمريكي لإقامة تحالف مع الدول العربية التي تسميها محور الاعتدال إلى جانب إسرائيل جاء من أجل عزل وحصار إيران مع توفر فرصة لتوجيه ضربة عسكرية لها، والضغط على سوريا، وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة من استغلال التعليقات التي أبدتها عدد من قادة هذه المجموعة عندما جرى ربط الاحتلال الأمريكي للعراق بتنامي خطر تشكل الهلال الشيعي في قلب المنطقة العربية والذي عبر عنه في مطلع عام 2005 جلالة العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني حين حذر بقوله "بأنه من مصلحة إيران الشخصية أن تكون هناك جمهورية إسلامية" شيعية "في العراق، وإذا حصل ذلك، فإننا سنفتح على أنفسنا مجموعة جديدة من المشاكل لن تقتصر على حدود العراق" في حين أدلى الرئيس المصري محمد حسني مبارك بحديث عام 2006 قال فيه بأن: "معظم الشيعة موالون لإيران لا للدول التي يعيشون فيها".

غير أن الأطراف العربية قد أعادت النظر في حقيقة النوايا الأمريكية وبشيء من الحذر والترقب على اعتبار أنه ليس من مصلحة الدول العربية الوقوع في موقف يكونون فيه محاصرين بين محورين لا ينتمون إلى أي منهما فيصبحون خاسرين في الحالتين، ومهما تكن محصلة الصراع بين الطرفين، لكن ومع كل ذلك فإن مرد هذه التحذيرات جاءت بعد ظهور تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق التي ارتبطت مع وقوع كارثة تفكك الدولة العراقية، وما نتج عنه من جعل المجتمع مفككاً في مختلف المستويات السياسية والاجتماعية والدينية والعرقية، وأدت الحالة إلى ظهور تحديات هائلة باتت تواجه الشعب والدولة وتدفع باتجاه إحداث تطورات مأساوية لم يشهدها العراق عبر تاريخه القديم ولا الحديث، تأتي في مقدمة تلك التحديات:

1. انعدام الثقة بالجهود الامريكية في إجراء مصالحة حقيقية بين اطياف الشعب العراقي بعد السماح لتنامي أدوار الميليشيات المسلحة التابعة لتنظيمات سياسية بعضها حليف للولايات المتحدة كقوات بدر التابعة للمجلس الإسلامي الأعلى الناشط في الوسط الشيعي الأرستقراطي الذي جاء من إيران، والبعض الآخر معاد لدورها في العراق كجيش المهدي التابع للتيار الصدري الناشط في الوسط الشيعي الشعبي المعدم الذي عانى من جميع الظروف التي مرت بالعراق قبل إسقاط نظام الحكم فيه.

2. الطعن في شرعية العملية السياسية القائمة في البلاد: حيث تتوفر قناعات لدى غالبية أبناء العرب السنة في عدم شرعية العمل السياسي في ظل وجود الاحتلال، الذي نصب بعض السياسيين العائدين للعراق من الخارج، مما أنتج حكومة تهيمن عليها أغلبية شيعية سمحت لتزايد الدور الإيراني وتنامي نفوذه وسطوته الواضحة على أداء بعض الوزراء والمسؤولين، مع إصدار تشريعات تلبي توجهات ذلك الدور، كالسماح للمسافرين من أصول إيرانية بالعودة واكتساب الجنسية العراقية التي سحبت منهم في عهد النظام السابق.

3. ارتفاع سقف المطالب الكردية على حساب غالبية أبناء الشعب العراقي: جاء ذلك بعد حصول الأكراد على امتيازات كبيرة أقرها الدستور في ظل توازنات سياسية وعرقية سمحت لهم بالهيمنة على عدد من المناصب الحكومية البارزة، والحصول دون وجه حق على ما نسبته 20% من ميزانية الدولة طوال الأعوام الخمس الماضية، في حين أن تقديرات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في العراق تشير في إحصاءاتها إلى أنهم لا يستحقون أكثر من 14.5%، مع قيام الميليشيات الكردية بأعمال التطهير العرقي والتطهير القسري لعدد من المكونات العربية والتركمانية المتواجدة في محافظة كركوك وبعض مناطق محافظتي نينوى وديالى في مسعى لتكريد تلك المناطق بغية ضمها إلى إقليم كردستان العراق لاحقاً.

4. استمرار نشاط تنظيم القاعدة في العراق رغم الضربات الموجعة التي أثرت على عملياته المسلحة والانتحارية، بعد تلقيه لتلك الضربات من القوات الأمريكية المتعاونة مع الجيش العراقي الحديث الولادة الذي أعيد تكوينه على أسس طائفية وعرقية، أثارت موجة من الاستياء الشعبي دفعت القائمين عليه لإعادة النظر في كثير من خططهم وتوجهاتهم بغية إعادة اللحمة الوطنية بين صفوف أفراد هذا الجيش، الذي يبقى دوره دون مستوى الطموح جراء تدني تجهيزه وإعداده وتدريبه وتسليحه.

5. استمرار عمليات التهجير السكاني إلى داخل العراق وخارجه رغم انحسارها في أوقات متعددة بعد تطبيق خطة فرض القانون في العاصمة العراقية بغداد التي فقدت بريقها جراء تقطيع أوصالها بكتل كونكريتية وجدران فاصلة لبعض المناطق عن الأخرى، مما زاد من الانقسامات الاثنية والطائفية، وتقلص تقديم الخدمات إلى المواطنين وبالأخص منهم المهجرين، مع الضغط على القدرات الاستيعابية للدول المجاورة المضيفة للمهجرين.

6. تبلور حالة الصراع بين مكونات المجتمع العراقي التي تعتبر ظاهرة دخيلة لم يألفها أبناء الشعب تمثلت في:

- أ. اندلاع الحرب الطائفية "الشيعية - السنية" بعد تفاقم الأوضاع إثر تفجير مرقد الإمامين علي الهادي والحسن العسكري عليهما السلام في مدينة سامراء عام 2006، وبالأخص في بعض مناطق بغداد وامتداداتها ديالى وبابل وصلاح الدين والموصل والبصرة وكركوك.
- ب. بروز حالة من التوتر والصدام المسلح بين المكونات الشيعية - الشيعية وعلى وجه الخصوص في البصرة والعمارة والناصرية والديوانية والكويت، وتبلور تكتلات من عدد من العشائر العربية في مواجهة التنظيمات الحزبية الموالية لإيران.

ج. تنامي دور بعض الجماعات السنية المسلحة في مواجهة القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها العاملة في العراق.

د. تنفيذ تنظيم القاعدة لبعض العمليات الانتحارية ضد مراكز تواجد السكان كالأسواق الشعبية ومجالس العزاء التي تقام لضحايا التفجيرات.

كل ذلك دفع الإدارة الأمريكية لتلبية الطلبات التي أبداهما الجنرال ديفيد باتريوس قائد القوات الأمريكية في العراق والسفير الأمريكي رايان كروكر في بغداد لتأخير تنفيذ عمليات الانسحاب للقوات الإضافية العاملة في العراق لفترة محددة إلى ما بعد شهر يوليو 2008، بسبب اندلاع المواجهات المسلحة بين القوات الحكومية بقيادة رئيس الوزراء نوري المالكي المدعومة من القوات الأمريكية والقوات البريطانية من جهة، وتنظيمات التيار الصدري وجناحه العسكري جيش المهدي من الجهة أخرى، وذلك مطلع ابريل 2008 في محافظتي البصرة والنجف، وبعض المدن الرئيسية في محافظة بغداد كمدينة الصدر شرق العاصمة، ومدينة الشعلة شمالها، حيث صرح رئيس الوزراء بأن تنظيمات التيار الصدري تؤدي أدواراً تقلل من قيمة الدولة ومؤسساتها والعاملين فيها، خاصة في محافظة البصرة مما ساهم في تنامي ظاهرة الإرهاب من قبل ميليشيات جيش المهدي، ضد المواطنين والضغط على حريتهم، الأمر الذي زاد من التفاف بعض العشائر العربية حول رئيس الوزراء من أجل القضاء على تلك الأعمال وتخليص مناطق عديدة من سيطرة ذلك التنظيم عليها. كما أن قرار البيت الأبيض بالموافقة على بقاء القوات الإضافية يخدم توجهاتها العامة فيما يتعلق بالعراق، والتوجهات الأخرى المتعلقة بما تسميه الأعمال الإرهابية في هذا البلد الذي أصبح في فترات عديدة مركزاً لتجمع المناوئين لها، مما زاد من حدة المواجهة بينها وبين العديد من الأطراف الخارجية والمتمثلة بتنظيم القاعدة والذي أوقعت عملياته خسائر كبيرة في صفوف القوات الأمريكية وأطراف محلية أخرى كالتيار الصدري، وفصائل المقاومة العراقية التي نجحت في تكبيد الأمريكيين خسائر جسيمة جراء عملياتها الجريئة في أماكن متفرقة

من العراق، الامر الذي دفع الإدارة الامريكية للتباحث مع حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي للبحث عن مخرج من المأزق الذي وضعت نفسها فيه بعد حصول تطورات الأزمة المالية العالمية التي بدأت من الولايات المتحدة الامريكية، فضلاً عن وجود إجماع وطني في الأوساط السياسية العراقية على عدم تجديد فترة بقاء القوات الامريكية في العراق، حيث توصل الطرفان لعقد إتفاقية سحب القوات الامريكية التي صادق عليها البرلمان العراقي أواخر نوفمبر 2008. على اعتبار أن الغرض منها هو تحديد الأحكام والمتطلبات الرئيسة التي تنظم الوجود المؤقت للقوات الأميركية في العراق وأنشطتها فيه وانسحابها منه، وقد جاء في أهم البنود التي تتضمنها الاتفاقية العراقية الأميركية في ما يتعلق بانسحاب القوات وضمان أمن العراق، حسب النص الذي نشره الإعلام الرسمي العراقي بحيث تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الاراضي العراقية في موعد لا يتعدى 31 ديسمبر عام 2011 ميلادي، كما تضمنت الاتفاقية بنود أخرى تتعلق بردع المخاطر الأمنية التي قد يتعرض لها العراق وحول حقوق الولاية القضائية على أفراد القوات الامريكية والمتعاقدين معها ومستخدميه، وحول حق الاحتجاز لأي شخص الا بموجب قرار قضائي عراقي، بالإضافة لتطرق الاتفاقية لكيفية تطبيق الفصل السابع من قرار مجلس الأمن الخاص بالعراق رقم 1790 لسنة 2007 الذي ينتهي العمل به في 31 ديسمبر 2008 وذلك من أجل استرداد العراق مكانته القانونية والدولية التي كان يتمتع بها قبل تبني قرار مجلس الامن الدولي رقم 661 لسنة 1990 بحيث تقوم الولايات المتحدة بمساعدة العراق على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك بحلول يوم 31 ديسمبر عام 2008.

أما ما يتعلق بظاهرة الإرهاب الدولي، فإن العالم قد شهد في العقود الأخيرة الماضية قيام دولٍ عديدة بممارسة هذه الظاهرة باعتبارها أداة من أدوات عمليات الصراع السياسي الذي تخوضه ضد دولٍ أو تنظيمات أو جماعات أخرى، بما تمليه إمكانيات وظروف مستخدميها ضد من تختلف معهم عقائدياً أو أثنيّاً أو دينياً أو

سياسيا، والولايات المتحدة الامريكية واحدة من تلك الدول التي مارست الإرهاب ضد بعض أعدائها، فقد نفذت بعض الأعمال الإرهابية باعتبارها أداة من أدوات سياستها الخارجية، فعمدت إدارة الرئيس رونالد ريغان منذ استلامه لمهامه في البيت الأبيض عام 1981 للإعلان بأن تركيزها سينصب على محاربة الإرهاب الذي تقوم به الدول، غير أنها بدأت تتحول لممارسة الحروب ضد الشعوب بحجة محاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية وغيرها، فمثلاً شنت عدوانها المسلح على نيكاراغوا، في الحرب التي أطلق عليها "حرب الكونترا(*)"، ثم بدأت تمارس الإرهاب من خلال غطاء نموذج إرهاب الدولة وتحت أغطية الشرعية الدولية وذلك منذ أواخر القرن العشرين، حيث استخدمت أبشع أساليب الضغط على بعض الدول وفرض العقوبات عليها كما حصل ضد العراق والسودان وليبيا وسوريا، وحتى فرض القوة العسكرية على البعض الآخر.

أما الإرهاب الذي نتحدث عنه الولايات المتحدة الأمريكية وتعمل على محاربته، فإنه يرتبط بسياساتها الخارجية المتبعة في منطقة الشرق الأوسط المنحازة فيها منذ أكثر من نصف قرن إلى جانب إسرائيل، ليس فقط على حساب المبادئ التي يفترض أن تقوم عليها ما يسمى "الأمة الأمريكية" وهي مبادئ الحرية والديمقراطية وتقرير المصير، وإنما جاءت لتواجه المجتمع الدولي كله، فزرعت تلك السياسة مشاعر الكراهية واليأس والإحباط الذي ارتبط بما كانت تمارسه بالتعاون والتنسيق مع إسرائيل ضد شعوب العالم الإسلامي بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص، مما ساهم في ميلاد مقولة "الإرهاب يولد الإرهاب"، بعد أن خلق ظروفاً اجتماعية قاهرة واحتقانات نفسية وكبت شديد ولد الكراهية التي دفعت الأمور باتجاه ممارسة العنف، فالواقع العربي والإسلامي المحتقن جراء عقود

(*) كلمة الكونترا Contrás هي اختصار لحركة contraarrevolucionrios التي نشط من خلالها المسلحون المعارضون لحكم الجبهة السانينية في نيكاراغوا التي أعقبت الإطاحة بحكم أنستازيو سي موزا ديباي في يونيو 1979 واستمرت طوال عقد الثمانينات.

الاستعمار ثم عقود الهيمنة السياسية، اعقبتها عقود الضغط والحصار الاقتصادي والتهميش، مع عدم حل المشكلات القائمة إلا من منطلق الانحياز إلى عدوه، مع ما رافقه من ظروف قطرية ذاتية خاصة بكل قطر، مما أفرز هذه الظاهرة، التي يسميها الغرب بالتطرف الإسلامي، حيث أنها ظاهرة عربية كون العالم العربي منطقة متأخرة من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فعلى الرغم من أن الدول العربية استعادت استقلالها بعد نصف قرن أو يزيد من الاحتلال الاستعماري الأوروبي، إلا أنها أظهرت عجزاً يكاد أن يكون فريداً في بناء مجتمعات عصرية، لم يتفوق عليها في هذا المجال سوى المستعمرات الأفريقية السابقة، وتشير أغلب الإحصاءات الدولية إلى أن: نصف النساء العربيات أميات، وإن مستويات المعيشة في الدول التي تفتقر إلى النفط تتحدر منذ عقود لازدياد معدلات النمو السكاني بالمقارنة مع النمو الاقتصادي الضعيف، حتى بعض الدول النفطية فإنها تعاني من نفس المشاكل، في ظل ضعف القطاع الصناعي وغياب الابتكارات العلمية، فأغلب الدول العربية أضحت خاضعة لحماية الولايات المتحدة وتتخذ أوامرها والباقي من الدول يحظى بتمويل منها.

إن مجيء الحالة الفعلية لتنامي استخدام العنف والصدام والكره للولايات المتحدة، ساهمت هي به بعد حصول تجربة أفغانستان التي تعرضت عام 1979 لغزو عسكري شامل قام به الاتحاد السوفييتي السابق لحماية النظام العسكري الاشتراكي القائم في كابل، من ثورة مدعومة من الولايات المتحدة نفذتها قبائل تقليدية محافظة "أمراء الحرب" تسكن الجبال وتكره الإجراءات الجديدة للنظام الأفغاني آنذاك، فقامت أمريكا بتشجيع هذه القبائل وتسليحها على أمل إغراء الروس لغزو أفغانستان، التي تعتبر مقبرة للعديد من الجيوش الغازية في السابق، وما أن أصبح الروس في أفغانستان، اندفعت الولايات المتحدة إلى بناء حركة مقاومة ضدهم، أنضم إليها عدد كبير من الإسلاميين العرب للجهاد ضد المحتل الروسي، فأضاف هؤلاء العرب ثقلًا نوعياً للمقاومة وكفاءة قتالية عالية كون أغلبهم كانوا من

المتعلمين والمتقنين وممن يمتلكون خبرات مدنية مفيدة في مجالات الطب والهندسة وميادين أخرى، كما توافر لهم دعماً مباشراً من بعض الدول العربية في محاولة لهزيمة الروس، وهذا ما حصل بفعل تواجد "الأفغان العرب" الذين منحتهم أفغانستان فرصة تعرف بعضهم على البعض الآخر، مما أكسبهم تجربة فريدة في العلوم العسكرية والاستخبارية وغيرها جراء تعاملهم مع عدد كبير من الأجهزة المختصة في دول الجوار الأفغاني، ناهيك عما يحملونه من خبرة مكتسبة في تعاملهم مع تلك الأجهزة في بلدانهم، فكان برنامجاً دراسياً شاملاً وكانوا طلاباً نجباء دفعوا الروس للاستسلام والرحيل عن أفغانستان في عام 1989 تاركين وراءهم رفات وبقايا أربعين ألف قتيل.

ثم جاءت مرحلة انطلاق التفكير الاستراتيجي لقائد تنظيم القاعدة السعودي الأصل أسامة بن لادن، الذي قاتل في أفغانستان ثم أمضى بعض الوقت في السودان في ظل نظام ودي نسبياً ثم عاد إلى أفغانستان ثانية عام 1996، بعد انتصار حركة طالبان في الحرب الأهلية التي دارت رحاها هناك، ليبنى معسكرات للتدريب، ويبدأ التخطيط لعملية 11 سبتمبر، التي رسم لها رغم علمه بأن الولايات المتحدة سترد بقسوة على أفغانستان وستعمل على غزوها، حيث توقع بأن الأفغان سيخوضون حرب عصابات وحشية وطويلة ضدهم كما فعلوا مع الغزو السوفييتي. وكما توقع ابن لادن غزت الولايات المتحدة أفغانستان رداً على هجمات 11 سبتمبر 2001، غير أن التوقعات الأخرى لم يكتب لها النجاح فلم تحدث حرب العصابات، وسقطت كابل في منتصف نوفمبر 2001، ولم يكن هناك أكثر من ألف جندي أمريكي في كل أنحاء أفغانستان، وهرب أغلب عناصر طالبان وقياداتها نحو الجبال المحاذية لباكستان، ودمرت معسكرات التدريب التابعة لابن لادن وتفرق مقاتلوه، وجرى تنصيب حكومة جديدة في انتخابات محسومة النتائج.

ثم جاءت حرب احتلال العراق في مارس 2003 لتكون الهبة التي انتظرها ابن لادن بعد أن حرم والإسلاميون معه من إحراز النجاح المطلوب في أفغانستان،

فكانت التطلعات تتجه صوب العراق لتحقيق ما يصبوان له في مقاتلة الأمريكيين على أرض الرافدين، فأصبحت الفلوجة في عام 2004 عنواناً أولياً في تشكل الانطلاقة الواسعة لتنظيم القاعدة في العراق بفرعه المسمى التنظيم والجهاد بقيادة أبي مصعب الزرقاوي، ثم لتتصاعد باتجاه بغداد وديالى والانبار والموصل وسامراء وتكريت وكركوك وغيرها، كان القتال سجالاً بين الطرفين برزت فيه حالات الكر والفر، مع مناشدات مستمرة لابن لادن ومساعدته أيمن الظواهري للأمريكيين على مغادرة أرض العراق وسحب قواتهم من الشرق الأوسط.

ورغم انحسار عمليات القاعدة في العراق منذ مطلع عام 2008 إلا أنها لم تنته في ظل تنامي الخشية الأمريكية من حصول القاعدة على أسلحة الدمار الشامل التي باتت تؤرقها، مع وجود مؤشرات على تعاون وتنسيق إيراني مع تنظيم القاعدة، خاصة أن إيران تملك من القدرات التي تكفي لخلق نوع من التهديد الحقيقي للولايات المتحدة وحليفاتها وبالأخص منها إسرائيل، تختلف عن تلك القدرات التي كانت لدى العراق الذي أطلقت الولايات المتحدة ضده أبشع أنواع الأكاذيب الواهية لإقناع الشعب الأمريكي عما يشكله نظام الحكم فيه من تهديد إرهابي "بحجة كونه يسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وهي حجج كانت لا تستند إلى إثبات حقيقي لخضوع العراق خلال سنوات طويلة لعمليات التفتيش الدقيق والرقابة الصارمة.

أما بالنسبة لإيران التي تعلن صراحة بأنها تسعى للحصول على قدرات عسكرية نووية لتتحدى بها النفوذ الأمريكي في العالم وكسر احتكار إسرائيل للسلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط، فإنها تعتقد بأن حاجتها للتكنولوجيا النووية نابع من كونها دولة حديثة لا يمكن أن تعزل نفسها عن الدخول في أحد فروع التكنولوجيا الحديثة اللازمة لتقدم الأمم ومنها ما يتعلق بالجانب النووي، وفي مرحلة لاحقة تكنولوجيا الفضاء، علماً إن البرنامج النووي يعود إلى مرحلة حكم الشاه السابق الذي كان يخطط كي يكون برنامجه متضمناً إنشاء 22 مفاعلاً نووياً لإنتاج

23 ألف ميغواط من الطاقة الكهربائية، في حين ان خطة محمود احمدي نجاد تطمح لإنتاج ستة آلاف ميغواط من محطة بوشهر الأولى التي سيتم تشغيلها هذا العام 2008، وهذا الأمر يتفق مع الالتزامات المفروضة على إيران جراء توقيعها على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1968، كونها قد التزمت لفترة طويلة ببند هذه المعاهدة، غير أنه جرى التعرف على قيامها بممارسة أنشطة نووية خارج إطار المراقبة الدولية المكلفة بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما أفرع الولايات المتحدة وإسرائيل وجعلهما تطالبان المجتمع الدولي للضغط على إيران من أجل التخلي عن برنامجها النووي ذو التوجهات العسكرية، كما سجل حدوث مواجهة بين القيادة الإيرانية والمجتمع الدولي نتيجة إصرارها على الاستمرار بالبرنامج النووي، فتعرضت لعقوبات كثيرة من الولايات المتحدة التي تقف بكل قوة ضد تطوير هذا البرنامج الذي دفع إيران لاتباع سياسة خارجية جديدة تسعى من ورائها خلق توازنات جديدة في الشرق الأوسط، فكان لأدائها هذا الدور أهمية واضحة في إحداث تغييرات سياسية وعسكرية واقتصادية ودينية في المنطقة، فانصب تحركها نحو التدخل في الشأن العراقي في محاولة لمنافسة الولايات المتحدة على هذا البلد، خاصة أنها تحتفظ بعلاقات متميزة مع التنظيمات السياسية البارزة فيه التي تسيطر على المناصب الحكومية الرفيعة، كما لها موقع مؤثر في دعم عدد من الميليشيات الضالعة في أعمال العنف المستشري في الشارع العراقي، وهي بذلك قد حققت نفوذاً واسعاً وحضوراً قوياً في العراق بسبب امتداداتها السياسية والطائفية، وتولي حلفائها مقاليد السلطة في بغداد بغطاء أمريكي.

إن النفوذ الإيراني في العراق يمتد ليلتقي مع تحالفاتها الاستراتيجية الأخرى التي عقدتها في المنطقة، حيث التحالف مع سوريا الذي يأتي على رأس أولويات مشروع إيران الإقليمي الذي يبدأ من طهران متجهاً نحو الغرب الجغرافي حيث العراق ومنها إلى سوريا مروراً ببلدان وصولاً إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة،

مما يحقق تماساً مباشراً مع إسرائيل، ويضغط على الدول العربية الرئيسة التي لم تحقق الشيء الكثير في مسيرتها للتسوية السلمية في الصراع العربي - الإسرائيلي. كل هذا دفع الإدارة الأمريكية للنظر إلى إيران على أنها تسعى لإيقاع الأذى الكبير بالمصالح الأمريكية في المنطقة، وأنها قد بدأت بالارتقاء في استراتيجيتها إلى مرحلة فرض دورها الإقليمي على واشنطن وصولاً إلى تقاسم المصالح والنفوذ في المنطقة بينهما، خاصة أن الولايات المتحدة تعلم أن احتلالها لأفغانستان والعراق جعل منها جارة لإيران، وهي تحيط بها من كل الجهات الجغرافية، غير أن هذه الحقيقة قد تحسب لصالح إيران في حال اندلاع عمليات عسكرية بينها وبين الولايات المتحدة التي ستصبح قواتها في متناول الصواريخ الإيرانية التي ستطال أيضاً القواعد الأمريكية في العراق من الأراضي الإيرانية عبر قواتها بشكل مباشر، ومن الأراضي العراقية عبر قوات حلفائها من التنظيمات والأحزاب الشيعية بشكل غير مباشر، كما تتوفر لديها فرصة استهداف القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج عبر قواتها المنتشرة على الساحل الإيراني المطل على الخليج العربي، أما حقول النفط والغاز المنتشرة على ضفتي الخليج العربي فهي من المنشآت المهمة التي تقع ضمن الاهتمامات الأمريكية سواء في مستوى توفير الحماية لها، أو لكونها إحدى أهم عناصر الموازنة في أسواق النفط العالمية، إضافة إلى قدرة إيران على استهداف المنشآت العسكرية في شمال إسرائيل انطلاقاً من مواقع حزب الله في جنوب لبنان، كما لم يعد خافياً على واشنطن أن مدى صاروخ شهاب 3 يبلغ 1800 كم الأمر الذي يعني بأنه يصل إلى العمق الإسرائيلي من داخل إيران وأن خطورته تزداد إذا كان محملاً بالأسلحة الكيميائية التي تبلغ قدرة إيران على إنتاجها حوالي ألف طن سنوياً، مع وجود إمكانية امتلاك إيران للأسلحة البيولوجية.

لذا عمدت الولايات المتحدة على تطوير إستراتيجية جديدة للتعامل مع إيران، تستند على سياسة تتباين بين التصعيد الذي قد يصل إلى حد توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية، وعدد من الأهداف العسكرية المختارة داخل إيران،

والتهدة عبر مطالبة حلفائها الغربيين كدول الترويكالاورية وروسيا والصين لممارسة الضغط على إيران ومطالبتها بالتخلي عن برنامجها النووي على أمل إيجاد مخرج لحاجات إيران الضرورية من القدرات النووية للأغراض السلمية كإنتاج الطاقة الكهربائية، أو إجراء البحوث العلمية اللازمة لأغراض طبية أو زراعية، بالإضافة إلى أسلوب اللقاءات السرية الذي أعلن عنه مؤخراً.

إن الخلاف الأمريكي - الإيراني يتعدى الملف النووي الإيراني إلى قضايا أخرى من أبرزها: اتهام واشنطن لإيران بأنها تهدد أمن جيرانها وبالأخص دول الخليج العربي، وترعى الإرهاب الذي تمارسه بعض التنظيمات المتطرفة الناشطة في المنطقة، وتعارض جهود عملية السلام في الشرق الأوسط، ولا تعترف بإسرائيل وتتمنى زوالها خاصة أن الرئيس محمود أحمدى نجاد لا يخفى ذلك في تصريحاته التي اعتبر فيها أن محرقة اليهود من قبل النازيين "الهولوكوست" هي من بنات أفكار القادة الاسرائيليين، كما أن إيران متهمة بالتدخل في القضايا الإقليمية في كل من العراق ولبنان وفلسطين، بما يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل. لذا اضطلع اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة لأداء أدواراً تصب في مصلحة إسرائيل والذي دفع الرئيس الأمريكى بوش الابن لتبني مشروع الشرق الأوسط الكبير لخدمة مصالح إسرائيل في المنطقة، مع تركيزه على رؤى تسيطر عليها عوامل وأحداث هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، مع التأثير الواضح بتجارب شارون الذي أسماه بوش "أستاذي" و"رجل السلام"، الذي جاء إلى السلطة في إسرائيل تعبيراً عن القرار شبه الجماعي للمؤسسة الصهيونية بضرورة التخلص من الفلسطينيين، فكان هدف شارون يتعدى تدمير البنية التحتية للفصائل الفلسطينية ليمثل مشروعه تدمير السلطة الوطنية الفلسطينية أيضاً، من أجل فرض سيطرة قمعية مباشرة على الشعب الفلسطيني وإرغامهم على الرحيل عن الضفة الغربية وبهذا فهو يحقق هدف "الترانسفير" الذي كان يخطط له دائماً، مع نجاحه عام 2003 في الإبقاء على عملية السلام جامدة دون تحريك، وسحب الشرعية من

خارطة الطريق بعد ان فرض عليها 14 تعديلا، رافق ذلك حملة قتل منظمة ضد زعماء حركة المقاومة الفلسطينية حماس، فاغتيال مؤسس الحركة أحمد ياسين، وأحد أبرز قادتها عبد العزيز الرنتيسي، فكان استحالة عودة عملية السلام التي سعى لها بوش الابن عام 2003 عندما استدعى الى واشنطن محمود عباس المعين آنذاك رئيساً لوزراء السلطة الوطنية الفلسطينية فمثل هذا الفشل في عملية السلام نصر لأصدقاء إسرائيل في الساحة الأمريكية أمثال منظمة إيباك AIPAC ومنظمة ZOA^(*)، والمحافظين الجدد، والصهاينة المسيحيين، وحتى أعضاء الكونجرس من الحزبيين الديمقراطي والجمهوري المنحازين لإسرائيل، فانصبت جهود هؤلاء نحو تقديم المعونات الخارجية لإسرائيل من الولايات المتحدة خاصة في بروز بعض الأحداث المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط، وتحديدًا تلك التي لها علاقة بموضوع الصراع العربي - الإسرائيلي. فتلقت إسرائيل عام 2003 مساعدات تقدر قيمتها نحو 13.6 مليار دولار إضافة لمساعدة طارئة بقيمة 200 مليون دولار، حصلت بموجبها إسرائيل على أجهزة ومعدات إلكترونية متطورة سهلت عليها القيام بعملية اغتيالات للقادة الميدانيين للانتفاضة الفلسطينية آنذاك.

وفي الوقت الذي كان الدعم الأمريكي لإسرائيل يشمل النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاستخبارية، فإن الحكومات الإسرائيلية سعت إلى تقليص حجم المساعدات غير العسكرية على حساب نظيرتها العسكرية، فباتت المعونة الأمريكية السنوية لتل أبيب تركز على الجانب العسكري، خاصة بعد التحاق إسرائيل بحملة الولايات المتحدة في حربها على ما يسمى بظاهرة الإرهاب، ثم جاء الإعلان الأمريكي عام 2007 على زيادة حجم المعونة الأمريكية العسكرية إلى إسرائيل لتصل إلى 30 مليار دولار من أجل الحفاظ على تفوقها الاستراتيجي في الأسلحة على دول منطقة الشرق الأوسط، وهو ما أطلق عليه "التفوق النوعي

(*) ZOA: Zionist Organization of America.

لإسرائيل"، بالإضافة إلى اعطاء ضمانات لعدم تطبيق القرار 194 القاضي بحق العودة والتعويض.

ورغم تعالي الآراء والأصوات الأكاديمية والقانونية في الولايات المتحدة لوقف هذه المساعدات لأسباب عدة منها: استمرار إسرائيل في إحتلال الأراضي العربية، ورفضها تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالانسحاب منها، وانتهاكها لحقوق الإنسان، وإقامة الجدار الفاصل، ورفض عودة اللاجئين الفلسطينيين، والقيام بأعمال إرهابية تولد الحقد والكراهية ضد الولايات المتحدة الداعمة لها، وتأجيج سباق التسلح في المنطقة وخاصة النووي منها، إلا إن منطق العلاقة الخاصة الذي يربط الولايات المتحدة بإسرائيل ومصالحها الاستراتيجية معها دفعها لتعميق الالتزام بأمن وسلامة وتفوق إسرائيل ولو على حساب الأمور الأخرى المتعلقة بالعلاقة مع الجانب العربي.

ومن خلال ما جاء في الكتاب من معلومات وحقائق فقد تم التوصل إلى بعض النتائج المتعلقة بالمعلومات الواردة فيها، وكما يلي:

1. حدوث إخفاقات واضحة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أدت لبروز تحديات أمنية عديدة كان من أبرزها:

أ. ظهور التحدي العراقي للمظلة الأمريكية التي تفرض سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط: حيث نجح هذا التحدي في التصدي للولايات المتحدة وفق افتراضية أن تعرضه للهجوم من عدو أقوى بكثير منه يتعذر الاستمرار الناجح في التصدي له بشكل مباشر، إلا أن الشعب العراقي قد قرر القتال حتى الموت دفاعاً عن شرفه والقيم التي يؤمن بها، فكان التصدي للغزاة من عدد كبير من فصائل المقاومة العراقية الشريفة التي تستهدف إخراج قوات الاحتلال، وفق صيغ من العمل التي يصبح فيها إحراز النصر يبدو نسبياً في ظل الخيارات المرعبة التي خلقها الاحتلال وفرضها على الشعب، فما كان منه إلا الصمود والقتال رغم ما

تعرض له من اذى شديد وتدمير كامل للبنى الارتكازية لبلادهم وتشريد وتهجير وقتل الملايين منهم.

ب. حصول توازنات جديدة أدت لبروز دور القوى الإقليمية والمحلية الصاعدة في الشرق الأوسط: فقد ساهمت السياسة الخارجية الأمريكية الخاطئة في الشرق الأوسط بعد غزو العراق في أن تجعل من إيران قوة إقليمية كبرى جديدة في المنطقة، بعد أن أزالوا واشنطن بمساعدة الدول المتحالفة معها الحكومتين المنافستين لإيران في الشرق الأوسط هما: حكومة طالبان في أفغانستان، ونظام صدام حسين في العراق، فأضحى النفوذ الإيراني في العراق أكبر من نفوذ الولايات المتحدة، وبات لإيران وجود هام في أفغانستان، ولم يبق أمام واشنطن لتغيير هذه النتيجة غير المتوقعة على المدى القريب إلا إلحاق هزيمة عسكرية قاسية بإيران من أجل تقليص قواتها المكتسبة ودورها القوي في المنطقة، وإن هذا يتطلب اتباع سياسة خارجية جديدة توجب التعامل مع الدول العربية وفق وجهة جديدة، مما يؤدي لمطالبة الدول العربية بمواقف ضاغطة على إسرائيل الحليفة الأفضل للولايات المتحدة، من أجل إبداء تنازلات عن توجهاتها العدوانية تجاه دول المنطقة وهذا يعني فتح الملفات المتعلقة باستمرار احتلال الأراضي العربية منذ عام 1967. هذا الأمر سيعطي دفعا جديداً إلى القوى الأخرى الصاعدة في الشرق الأوسط والمتمثلة بحزب الله الذي أصبح يشكل أحد أبرز التهديدات المباشرة للوجود الإسرائيلي بعد النجاحات التي حققها في الصمود والتصدي لإسرائيل في أكثر من مواجهة مباشرة بينهما، كما ينسحب الأمر على حركة المقاومة الإسلامية حماس التي قامت بتنظيم جهودها ونجحت بعقد تحالفات مهمة مع إيران وسوريا وحزب الله، مع أفضلية مطلقة في غزة جراء ثقلها الاستراتيجي هناك.

2. وجود أطراف دولية وإقليمية فاعلة تدفع نحو استمرار تدهور الأوضاع في العراق وخلق الفوضى الخلاقة فيه، وذلك بعد إرتكاب الإدارة الأمريكية لأخطاء عديدة تتعلق بسوء التقدير للمعلومات التي توفرت لديها بوجود علاقة بين

العراق وتنظيم القاعدة، إلا أن هذه الإدارة قد وضعت العراق على رأس أولوياتها لسنوات طويلة جراء تأثير الأطراف الفاعلة في السياسة الأمريكية والمتمثلة في:

أ. المحافظين الجدد والقوميين المتطرفين: الذين سيطروا على السياسة الخارجية الأمريكية في إدارة الرئيس بوش الابن، ولم يخدعوا بالمعلومات الاستخبارية المظلمة عن علاقة العراق بتنظيم القاعدة، بل أنهم لفقوا هذه المعلومات لتبرير الغزو الذي كانوا ينتظرون تنفيذه منذ وقت طويل لأسباب أخرى تتعلق بتوجهات "منظمة مشروع من أجل قرن أمريكي جديد" التي طالبت باتباع سياسة تجمع بين القوة العسكرية و"الوضوح الأخلاقي" من أجل التحكم بالسياسة الخارجية الأمريكية بعد إحساسهم بنشوة النجاح الواضح في إسقاط المعسكر الشيوعي 1989-1991.

ب. اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة ومن ورائه إسرائيل: لم يكن العراق هدفاً مثالياً للمحافظين الجدد فحسب، بل إنه كان يعتبر الخطر الأكبر بالنسبة لإسرائيل، التي أمطرها صدام حسين بـ 39 صاروخاً بالستينياً خلال حرب الخليج الثانية عام 1991، إلا أن الروابط المتينة بين المحافظين الجدد الذين هم بالأصل صهيانية، وحزب الليكود المتطرف في إسرائيل، مع أداء اللوبي الصهيوني لدوره البارز في الضغط على الإدارة الأمريكية ورموزها من أجل اتخاذ سياسات تتماشى مع التوجهات الإسرائيلية، لذا كان هدف تدمير نظام صدام حسين يخدم أغراض إسرائيل.

هنا كان القرار الذي دفعت به هذه الأطراف لإحداث الفوضى الخلاقة في العراق بما يخدم الهدف العام في التغيير لكن في مجالات محددة ومراحل زمنية خاصة، من خلال استغلال عناصر داخل المجتمع العراقي التي تتطلع نحو هذا التغيير المطلوب ودعمها عبر تحريك الإعلام المحلي والعالمي واختراع رموز يمكنهم التوحد حولها، وزيادة الضغط الدولي تجاه القوى التي يعارضونها، وأن اختيار العراق ليكون هدفاً للحرب الاستباقية التي خططت لها الأطراف الدولية

والإقليمية الفاعلة، جاء بسبب موقعه الجغرافي الذي يعد عصب العلاقات في المنطقة حيث تتصل حدوده مع كل الدول الهامة في الشرق الأوسط: إيران والسعودية وتركيا وسوريا والأردن والكويت، لذا فإن استمرار تدهور الأوضاع في العراق سيجعل من التواجد الأمريكي على أراضيه أمراً منطقياً، وسيؤكد أن أمريكا هي القوة المهيمنة في المنطقة، وسوف يوجد عوامل محفزة لتغيير النظام في سوريا، وسيكتمل هدف فرض الحصار على إيران، فضلاً عن وجود الاحتياطات الضخمة من النفط التي يحتويها العراق والتي تسمح بالسيطرة عليها التحكم بجزء كبير من حركة النفط وأسعاره عالمياً.

3. نجاح المشروع النووي الإيراني في أن يكون تحدياً أمنياً بارزاً للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وذلك بعد تحول الخوف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني من مجرد توقعات أو معلومات قد يكون كثير منها مبالغاً فيه، إلى حقيقة واقعة بدأت مع حلول شهر أغسطس من عام 2005، حيث طردت إيران مراقبي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأزالت الأختام التي وضعت على منشآتها الخاصة بتخصيب اليورانيوم متحدية الولايات المتحدة ضمناً، وبأن تفعل ما تشاء بخصوص هذا الأمر، في ظل عدم قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية القيام بأي شيء ضد إيران سوى إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، بعد نفاذ جميع السبل التي استخدمتها لدفع إيران على التخلي عن برنامجها النووي، أما عن القدرات العسكرية والنووية الإيرانية فإن الولايات المتحدة تعلم جيداً بأن هذه القدرات هي السقف الأعلى لمشروع إيران الاستراتيجي تجاه منطقة الشرق الأوسط، وذلك لأنها نجحت حتى الآن في فرض حضورها الإقليمي دون الغطاء النووي، فكيف سيكون الحال عند تمكنها من إنتاج السلاح النووي خلال فترة قريبة، وهذا يعني أن الولايات المتحدة أمام خيارين لا ثالث لهما: فهي إما أن تتصرف بما ينسجم وتهديداتها بالهجوم على إيران، وهذا يعني بأنها تتجه مباشرة نحو المواجهة العسكرية الكارثية في الشرق الأوسط، مع أحداث أزمة اقتصادية

عالمية، او لا تقوم بمهاجمة إيران وهناك احتمالات عديدة أكثر تعقيداً، لكن اقل كارثية، لذا يعد المشروع النووي الإيراني تحدياً أمنياً بارزاً للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط خلال هذه المرحلة الزمنية.

وفي الختام فقد توصلنا في هذا الكتاب إلى ما يلي:

1. إن التحدي العراقي للمظلة الأمريكية على الشرق الأوسط قد دفع الولايات المتحدة الأمريكية لاحتلال العراق وتغيير نظام الحكم فيه الأمر الذي أفرز تداعيات عديدة كانت نتائجها مأساوية على الشعب العراقي جعلت من تركيز الإدارة الأمريكية على الأدوار التالية:

أ. تغيير المهمة العسكرية للقوات الأمريكية في العراق من مهمة احتلال هجومية إلى مهمة تنفيذ عمليات مقاومة للعمليات التي تؤديها عناصر المقاومة العراقية ومن ثم العمل بجدية لتوقيع إتفاقية سحب القوات بحيث لا تتجاوز مدة بقاء القوات الامريكية نهاية عام 2011.

ب. تكثيف تواجد القوات العسكرية الأمريكية في محافظة بغداد واعتبارها مركز النقل الرئيس في توفير الأمن والاستقرار.

ج. تهيئة مشروعات أشغال عامة وتوفير الخدمات البلدية الأساسية وضخ الأموال اللازمة لها مع توفير وظائف وفرص عمل للعاطلين من السكان، على أن يتزامن ذلك مع خفض مستويات العنف.

د. دفع الحكومة العراقية لاتخاذ خطوات عملية لتقليل حدة الانقسام الطائفي والأثني في البلاد تمهيداً لخلق ظروف أكثر ملاءمة للمصالحة الوطنية والوصول إلى صيغة توافقية لأسلوب وآليات الحكم في البلاد.

2. إن مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية لما تسميه ظاهرتي الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل جاءت بعد تهديدها من قبل بعض القوى الإسلامية المعادية لها والتي وصلت إلى السلطة في عدد من دول المنطقة، وما رافقها من حدوث صحوه إسلامية، دفعت الولايات المتحدة لدراسة هذه الحالة بالاعتماد على

المنهج الاستشراقي، فكانت الرؤى التي تتعرض للأسباب الموضوعية للصحة الإسلامية مبنية على عدد من العنوانين الرئيسة التي تركز على:

أ. الظروف: وهذه تتعلق بفشل النماذج السياسية والاقتصادية والبنية الفكرية الموالية للغرب في حكم الدول بالإضافة إلى عدم قدرتها على إيجاد حلول لأزمات المنطقة المستعصية مثل الصراع العربي - الإسرائيلي، مع تعاظم السلطة الدينية في الإسلام السياسي.

ب. المسارات: وتتمثل بميلاد حالة الانبعاث الإسلامي لدى القوى السياسية والتنظيمات والأفراد، مع توفر التمويل الخارجي للتشدد الديني.

ج. الأحداث المحفزة: وتشمل:

- اندلاع الثورة الإيرانية واستمرار نظام حكمها في إيران منذ عام 1979.
- مساهمة الحرب الأفغانية منذ الاحتلال السوفييتي لأفغانستان عام 1979.
- اندلاع حرب الخليج الثانية عام 1991.
- أحداث 11 سبتمبر 2001 وبدء ما يسمى بالحرب العالمية على الإرهاب.
- غزو العراق عام 2003.

3. إن طريقة تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع القوى الصاعدة في الشرق الأوسط قد أخذ أشكالاً متعددة فهي تنظر للصراع في منطقة الشرق الأوسط على أنه يقوم بين المعتدلين والمتشددين، وهي تحاول بخطوات محددة تحت مظلة الغطاء السياسي لدفع هذه القوى على التخلص من بعض الأوضاع والسياسات التي تراها أمريكا ضرورية لتحقيق تطبيع في العلاقات بينهما، والتي تتعلق بالاتي:

أ. تخلي إيران عن البرنامج النووي الطموح الذي يهدف لإنتاج السلاح النووي.

ب. التخلص من أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها جميع الدول والقوى السياسية في المنطقة عدا إسرائيل وعدم إنتاج أو استخدام الصواريخ

بعيدة المدى التي يتراوح مداها "1000-1500 كم"، مع التخلص من منظومات الصواريخ المضادة للصواريخ.

ج. احترام حقوق الإنسان في الدول المعنية كإيران وسوريا ولبنان.

د. ضرورة إنهاء العداء التاريخي لإسرائيل من هذه الأطراف.

4. إن تبرير الولايات المتحدة الأمريكية دعمها لإسرائيل خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كان يقوم على أنهما مهددتان من قبل جماعات إرهابية تعود أصولها إلى العالمين العربي والإسلامي، ومن قبل دول لقبت "بالمارقة" تساعد هذه الجماعات وتسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل، مما يعطيها حرية التصرف في التعامل مع بعض هذه الجماعات، خاصة تلك المتواجدة في فلسطين المحتلة، وفرضت على الولايات المتحدة تعقب هذه الجماعات وعلاقاتها مع إيران وسوريا، مما بلور تحالفاً لما يسمى الحرب على الإرهاب.

5. إن الولايات المتحدة الأمريكية قد صممت ومن قبل الرئيس بوش شخصياً، مهمة إعادة هيكلة الوطن العربي والعالم الإسلامي عبر ما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الكبير، وخيرت العالم بين تأييد خطواتها فيما يسمى بمحاربة الإرهاب، مع الربط بين "الإرهابيين" وانتشار أسلحة الدمار الشامل، فتلاقت بذلك المصالح الأمريكية والإسرائيلية في إعادة صياغة خريطة المنطقة من خلال تسويق صفقة ملائمة لإدخال إسرائيل في منطقة ينزع عنها مواصفات الجغرافيا التاريخية وسمات التاريخ الحضاري والثقافي، ويشدد فيها على الجغرافيا الاقتصادية في نظام السوق العالمية.

وأخيراً هناك تغيرات جذرية في السياسة الخارجية الأمريكية جاءت بعد انهيار وفشل اليمين المحافظ في الانتخابات الرئاسية مع نهاية عام 2008 وفشل مشروعه في المنطقة، وبروز الحزب الديمقراطي برئاسة باراك أوباما ومحاولة تغيير صورة أمريكا في العالم ومحاورة الأعداء قبل الأصدقاء واستبدال استخدامات القوة العسكرية بالحوار، علّ وعسى أن يتغير الحال في الشرق الأوسط، وأن يتم

التعامل مع قضاياها وشعوبه ودوله بشيء من العدالة والانصاف، وإستبدال مبدأ استخدام القوة العسكرية بالحوار من اجل تغيير الوضع في الشرق الاوسط من خلال التعامل مع قضاياها وشعوبه بشيء من العدالة والانصاف ومحاولة إيجاد حلول جوهرية لقضية العرب المركزية بعد انشاء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، والابتعاد عن سياسة الانحياز المطلق لإسرائيل وتناسي المصالح الوطنية لشعوب المنطقة، إذ إن حق تقرير المصير أطلقه الرئيس ودرو ويلسون في العشرينات من القرن الماضي ويعتبر من المبادئ القانونية التي أقامت عليها الأمة الأمريكية حضارتها، يضاف لذلك الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان وحرياته أليس من الانصاف أن تتعدل سياسة الولايات المتحدة في المنطقة بهذا الاتجاه ؟ وتنتهي حالة عدم الاستقرار القائمة في المنطقة منذ عدة عقود، أم أن عدم الاستقرار مطلوباً لتحقيق رغبات أمم أخرى وإستمرار الدور السياسي المهيمن ١٢.

إن استخدام القوة العسكرية لن يفضي الى شيء حقيقي دائم على الأرض عندما يتعلق الأمر بحقوق وطنية مشروعة لأنها موجودة بالوجدان والضمير الانساني، وهذا لا يمكن نزرعه بقوة السلاح، فقد آن الأوان لسياسة خارجية أمريكية تستند الى المبادئ والقيم الاخلاقية التي أرسى قواعدها البناء الأوائل، فنزرع تلك القيم عن السياسة الخارجية الأمريكية يطيح بها الى مستويات متدنية ويجعلها قريبة من شريعة الغاب، فالقوة ليست هي الحق دائماً وإنما الحق قوة، والأمل معقود على الاجيال لتفهم هذه الحقيقة والعمل على تحقيقها، فقد أثبت التاريخ السياسي المعاصر فشل سياسات اليمين المحافظ برمتها، التي أفضت الى زعزعة وتشويه صورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، لذا يستوجب الأمر من الساسة الأمريكان تحسين وتعديل هذه الصورة .

قائمة المراجع

1. المصادر:

❖ القرآن الكريم.

2. المراجع العربية:

❖ أبو ألوفاء، أحمد. ظاهرة الإرهاب الدولي، السياسة الدولية، العدد 161، يوليو 2005.

❖ أبو رمان، محمد. جدل العلاقة بين القاعدة والتنظيمات المسلحة في العراق، السياسة الدولية، العدد 169، يوليو 2007.

❖ أبو عرقوب، ابراهيم (2004)، ملخص تاريخ القضية الفلسطينية، في: الحمد، جواد (تحرير)، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط7 - عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.

❖ أبو طالب، حسن. نحو نموذج لتنظيم التعاون عبر الاقاليم، السياسة الدولية، العدد 118، 1994.

❖ أبو طالب، حسن. الاستقطاب الإقليمي ومستقبل القضية الفلسطينية، السياسة الدولية، العدد 168 ابريل 2007.

❖ أحمد، يوسف أحمد (2003). المواقف العربية من العدوان على العراق "أفتّ

أولية"، في: نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى (محررون)، العدوان على العراق خريطة أزمة.. ومستقبل أمة - القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.

❖ الأزعر، محمد خالد. واقع القضية الفلسطينية وآفاقها.. منظور استراتيجي، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 - ربيع 2007.

- ❖ الأسمر، خلود (2005). انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية - الإسرائيلية - عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.
- ❖ الأشعل، عبد الله. تطور الجهود القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب، السياسة الدولية، العدد 149، يوليو 2002.
- ❖ الأشقر، جليب (2004). الشرق الملتهب الشرق الأوسط في المنظور الماركسي - بيروت، دار الساقى، ترجمة سعيد العظم.
- ❖ الأشهب، نعيم ومازن الحسيني (2005). مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية - عمان، دار الشروق.
- ❖ الاصبحي، أحمد محمد (2000). قراءة في تطور الفكر السياسي، ج 3 - بيروت، دار البشير.
- ❖ أنيس، إبراهيم وآخرون (1972). المعجم الوسيط - القاهرة، دار المعارف.
- ❖ البسيوني، سمير زكي، الشباب الإيراني والسياسة الخارجية.. من الثورية إلى البراجماتية، السياسة الدولية، العدد 168 ابريل 2007.
- ❖ بروان، سيوم (2004). وهم التحكم القوة السياسية الخارجية في القرن الحادي والعشرين - بيروت، شركة الحوار الثقافي، تعريب: فاضل جكتر.
- ❖ بريماكوف، يفجيني (2004). العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق - الرياض، مكتبة العبيكان، تعريب: عبد الله حسن.
- ❖ بكري، محمود (1991). جريمة أمريكا في الخليج - القاهرة، العربية للطباعة والنشر.
- ❖ بيريز، شمعون (1994). الشرق الأوسط الجديد - عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ.
- ❖ تاير، أ برادلي (2004). السلام الأمريكي في الشرق الأوسط - بيروت، الدار العربية للعلوم، ترجمة: عماد فوزي شعبي.

- ❖ تركي، أحمد السيد. أبعاد إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، السياسة الدولية، العدد 164، ابريل 2006.
- ❖ تشومسكي، نعوم (2004). الهيمنة أم البقاء السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم - دار الكتاب العربي، ترجمة سامي الكعكي.
- ❖ تشومسكي، نعوم وجليبير الأشقر (2007). السلطان الخطير السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط - بيروت، دار الساقى، ترجمة ربيع وهبة.
- ❖ تقي، أحمد السيد، أبعاد إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، السياسة الدولية، العدد 164 ابريل 2006.
- ❖ تقي الدين، سليمان. لبنان بين التجاذبات الإقليمية والدولية والاستقطاب الطائفية والمذهبية، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129- ربيع 2007.
- ❖ توفيق، سعد حقي (2002). النظام الدولي الجديد - عمان، الأهلية للنشر.
- ❖ تيم، فوزي أحمد (2004). القوى السياسية الفلسطينية، في: الحمد 2، جواد، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط 7 - عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.
- ❖ ثابت، أحمد. مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي.. دورة القوة والتوازن الدولي الجديد، السياسة الدولية، العدد 171 يناير 2008.
- ❖ جاد، عماد، إسرائيل والتحالفات القلقة في المنطقة، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 132، شتاء 2007.
- ❖ الجاسور، ناظم عبد الواحد، عراق ما بعد الحرب: قراءة في الخريطة الحزبية، السياسة الدولية، العدد 159 يناير 2005.
- ❖ جربوعة، محمد (2001). أسامة بن لادن وظاهرة العنف الديني لماذا؟ - بيروت، النداء للنشر.
- ❖ الجمل، سيار. المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 184، حزيران 1996.

- ❖ جمعة، محمد. الازمة الفلسطينية وعلاقات حماس الاقليمية، السياسة الدولية، العدد 170 اكتوبر 2007.
- ❖ جواد، سعد ناجي (2000). تداعيات المشكلة الكردية - عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط
- ❖ جواد، سعد ناجي. جدلية العلاقة بين التجارب الدولية والإقليمية والاستقطابات المذهبية - الطائفية - القاهرة، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 ربيع 2007.
- ❖ الجلبي، عصام (2003). تعقيب ضمن وقائع الندوة التي عقدت في الصين بتاريخ 27 - 30 أيار 2002، في: آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين - عمان، منتدى الفكر العربي.
- ❖ الحارثي، فهد العرابي (2004). أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية.. والعدل - بيروت، أسبار للدراسات والبحوث والأعلام.
- ❖ حرب، أسامة الغزالي. الإرهاب والسياسة الدولية، السياسة الدولية، العدد 112، ابريل 1993.
- ❖ حرب، أسامة الغزالي. هل أستوعب الأمريكيون درس 11 سبتمبر 2001، السياسة الدولية، العدد 147، يناير 2002.
- ❖ حسيب، خير الدين. العراق.. إلى أين؟، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 344، اكتوبر 2007.
- ❖ حسين، عدنان السيد. مستقبل حزب الله.. بين الدور الداخلي والروابط الخارجية، السياسة الدولية، العدد 166 اكتوبر 2006.
- ❖ حسين، غازي فيصل. الجانب الإقليمي في مشروع الشرق الأوسط، مجلة آفاق عربية، العدد 3 آذار 1994.
- ❖ حمزاوي، عمر. صراع فتح وحماس.. التصعيد الأمريكي - الاوربي لأهداف إقليمية، السياسة الدولية، العدد 170 اكتوبر 2007.

- ❖ حمودة، عمرو كمال. النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، السياسة الدولية، العدد 164 ابريل 2006.
- ❖ الحمد 1، جواد (2002). الديمقراطية في الوطن العرب مؤشرات وآفاق - عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.
- ❖ الحمد 2، جواد (2004). المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط 7 - عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.
- ❖ خطاب الرئيس جورج بوش الابن في 20 سبتمبر 2001.
- ❖ خطاب الرئيس جورج بوش الابن في 20/1/2002.
- ❖ الخطيب، نادر زايد (2005). حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي - عمان، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان.
- ❖ الخوري، كابي، قراءات من حصاد المراكز البحثية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 344 اكتوبر 2007.
- ❖ خميس، خلود محمد، الأبعاد الإقليمية لحرب الصومال، السياسة الدولية، العدد 168 ابريل 2007.
- ❖ دايار، جوين (2008). الفوضى التي نظمها الشرق الأوسط بعد العراق - بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ترجمة بسام شيحا.
- ❖ دراج، عمر ونادية محمود مصطفى "محررون" (2003) مصر والأمة ماذا بعد العدوان على العراق - القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.
- ❖ الدسوقي، أبو بكر، حزب الله.. النشأة والدور والمستقبل، السياسة الدولية، العدد 166 اكتوبر 2006.
- ❖ دياب، أحمد. السياسة الأمريكية تجاه الصين بين المشاركة والاحتواء، السياسة الدولية، العدد 163 يناير 2006.
- ❖ راشد 1، سامح. العراق المحتل.. تقويض الدولة والنظام، السياسة الدولية، العدد 164 ابريل 2006.

- ❖ راشد 2، سامح. إيران وسوريا.. التحالف حول لبنان، السياسة الدولية، العدد 166 أكتوبر 2006.
- ❖ رزق، سعد (د.ت). إسرائيل الكبرى - بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- ❖ رمضان، عصام صادق، الأبعاد القانونية للإرهاب الدولي، السياسة الدولية، العدد 85 يوليو 1986.
- ❖ رفعت، سعيد. نظرة إستراتيجية إلى المنطقة وقضاياها المتفجرة، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 - ربيع 2007.
- ❖ الرشيدى، أحمد حسن (2003). النظام العربى وجامعة الدول العربية فى ظل الأزمة الأمريكية العراقية، فى: نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى (محررون)، العدوان على العراق خريطة أزمة.. ومستقبل أمة - القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.
- ❖ ساد جاد بور، كريم. توجيهات لمقاربة إيران، المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 344، أكتوبر 2007.
- ❖ سعيد، محمد السيد. الشرق الأوسط وعودة سياسات المحاور والأحلاف، السياسة الدولية، العدد 168 أبريل 2007.
- ❖ السعدون، حميد حمد (2001). فوضوية النظام العالمى الجديد وآثاره على النظام الإقليمى العربى - عمان، دار الطليعة.
- ❖ سعد الله، صلاح (2006). المسألة الكردية فى العراق - القاهرة، مكتبة مدبولي.
- ❖ سعيد، محمد قدرى (2002). الحروب الأمريكية فى القرن العشرين، فى: الإمبراطورية الأمريكية، ج 3 - القاهرة، مكتبة الشروق الدولية.
- ❖ السعيد، فؤاد (2003). الأبعاد الثقافية للعدوان على العراق وآثارها على المجتمع المصرى، فى: دراج، عمر ونادية محمد مصطفى (محررون)، مصر

والامة ماذا بعد العدوان على العراق - القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة.

❖ سليم، محمد السيد (1998). تحليل السياسة الخارجية - القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.

❖ سليم، محمد السيد (2004). تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين - القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع.

❖ سيرل، مارسيل (1992). أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد - الكويت، دار سعاد الصباح، ترجمة، حسن نافعة.

❖ شاش، طاهر (2001). العلاقات الأمريكية مع العالم العربي وإسرائيل، في: الإمبراطورية الأمريكية، ج 1 - القاهرة، مكتبة الشروق.

❖ شبلي، سعد شاكِر (2001). إيران وأمن الخليج - بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، دراسة غير منشورة.

❖ شحاتة، رضا (2002). اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو روسيا المعاصرة، في: الإمبراطورية الأمريكية، ج 3 - القاهرة، مكتبة الشروق الدولية.

❖ الشوربجي، منار (2003). صنع قرار الحرب ضد العراق: الولايات المتحدة الأمريكية من الداخل، في: نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى (محررون)، العدوان على العراق خريطة أزمة.. ومستقبل أمة - القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.

❖ شكري، معتز. المعضلة الأمنية في العراق، السياسة الدولية، العدد 165 يوليو 2006.

❖ الشيخ، نورهان. السياسة الروسية في المنطقة العربية: المنطلقات وحدود الدور، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 - ربيع 2007.

- ❖ صبحي، محمد. أزمة المياه في المفاوضات المتعددة الاطراف - القاهرة، السياسة الدولية، العدد 114، 1993.
- ❖ عاروري، نصير. الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط: حسابات النجاح والفشل، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 - ربيع 2007.
- ❖ عبد السلام، محمد، الاستراتيجيات الجديدة لاستخدام الأسلحة النووية، السياسة الدولية، العدد 164 ابريل 2006.
- ❖ عبد المجيد، وحيد. مصر وقطاع غزة. معضلة علاقة خاصة جداً، السياسة الدولية، العدد 170 اكتوبر 2007.
- ❖ عبد الحي، وليد (2004). إسرائيل والمصالح الغربية في الشرق الأوسط، في: الحمد2، جواد، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط 7 - عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.
- ❖ عرفات، إبراهيم. روسيا والشرق الأوسط.. أية عودة، السياسة الدولية، العدد 170 اكتوبر 2007.
- ❖ العزام، عبد المجيد (1998). عملية صنع السياسة الخارجية الاردنية - عمان، وزارة الثقافة.
- ❖ علي، أحمد إبراهيم (2004). النظام العالمي الجديد وحرب الخليج - بيروت، دار صادر.
- ❖ علي، مغاوري شلبي، الاقتصاد الإيراني بين العقوبات الدولية واحتمالات الحرب، السياسة الدولية، العدد 168 ابريل 2007.
- ❖ العناني، خليل. اللوبي النفطي الأمريكي.. النفوذ وآليات التأثير، السياسة الدولية العدد 164 ابريل 2006.
- ❖ العناني، خليل. مأساة العراق.. عدوى التفكك في الحوار العربي، السياسة الدولية، العدد 168 ابريل 2007.

- ❖ عيسى، حامد محمود (1992). - فؤاد الكردية في الشرق الأوسط - القاهرة، مكتبة مدبولي.
- ❖ غالي، بطرس بطرس. الأمم المتحدة ومواجهة الإرهاب، السياسة الدولية، العدد 127، يناير 1997.
- ❖ غانم، إبراهيم البيومي. الرؤية العربية لتركيا الجديدة، السياسة الدولية، العدد 169 يوليو 2007.
- ❖ غليون، برهان (1999). العرب ومعركة السلام - بيروت، المركز الثقافي العربي.
- ❖ الغنام، محمد. الإرهاب في الديمقراطية الغربية، السياسة الدولية، العدد 107، يناير 1992.
- ❖ فوكوياما، فرانسيس (1992). نهاية التاريخ - بيروت، دار العلوم العربية، ترجمة حسن الشيخ.
- ❖ فؤاد، محمد نبيل (2003). البعد العسكري للأمن القومي المصري في ظل التهديدات الأمريكية والتحالف الأمريكي - الإسرائيلي، في: دراج، عمر ونادية محمود مصطفى (محررون)، مصر والأمة ماذا بعد العدوان على العراق - القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.
- ❖ الفهداوي، خالد سليمان (2006). القضية الكردية والحل المنشود التاريخ - الواقع - المستقبل - دمشق، الأوائل للنشر.
- ❖ فهمي، وليد حسن. الولايات المتحدة والحرب على الإرهاب.. الجدل السياسي والقانوني، السياسة الدولية، العدد 166، أكتوبر 2006.
- ❖ فهمي، عبد القادر محمد (1993). النظام الإقليمي: دراسة في النماذج المستقرة لمظاهر الازمة في العلاقات الغربية في التسعينيات - بغداد، جامعة بغداد مركز الدراسات الدولية.

- ❖ قاسم، عبد الرحمن (د.ت). كردستان والأكراد دراسة سياسية واقتصادية - بيروت، المؤسسة اللبنانية للنشر.
- ❖ - قبيسي، هادي (2008). السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظة الجديدة والواقعية - بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.
- ❖ قهوجي، رياض. الخيارات العسكرية للمواجهة الأمريكية - الإيرانية، السياسة الدولية، العدد 168، أبريل 2007.
- ❖ قنديل رياض، الخيارات العسكرية للمواجهة الأمريكية - الإيرانية، السياسة الدولية، العدد 168 أبريل 2007.
- ❖ قنديل، حنان. الصين والعرب: الواقع.. المشكلات.. والفرص، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 - ربيع 2007.
- ❖ كامل، ثامر وياسر المشهداني (2004). العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي - عمان، دار مجدلاوي للنشر.
- ❖ كمالي، عجمي أحمد (1986). الشرق الأوسط والصراع الدولي - بيروت، دار النهضة العربية.
- ❖ كمال، محمد (2003). الولايات المتحدة ومسألة تغيير النظم في العالم العربي، في: نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى (محررون) العدوان على العراق خريطة أزمة.. ومستقبل أمة - القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.
- ❖ كشك، اشرف محمد. أمن الخليج في السياسة الأمريكية، السياسة الدولية، العدد 164 أبريل 2006.
- ❖ الكعكي، عجمي أحمد (1986). الشرق الأوسط والصراع الدولي - بيروت، دار النهضة العربية.
- ❖ كيالي، ماجد. التجاذب الإيراني - الأمريكي في الصراع على الشرق الأوسط، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 130 - صيف 2007.

- ❖ الكيالي، عبد الوهاب وكامل الزهيري (1974). الموسوعة السياسية - بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- ❖ كيرلس، كريمة (2001). الولايات المتحدة وإسرائيل وعلاقات من نوع خاص جداً، في: الإمبراطورية الأمريكية، ج 3 - القاهرة، مكتبة الشروق.
- ❖ اللباد 1، مصطفى. قراءة في مشروع إيران الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 - ربيع 2007.
- ❖ اللباد 2، مصطفى. العامل الكردي في السياسة التركية، السياسة الدولية، العدد 169 يوليو 2007.
- ❖ لمعي، القس إكرام (2001). أمريكا و 11 سبتمبر، في: الإمبراطورية الأمريكية، ج 3 - القاهرة، دار الشروق الدولية.
- ❖ مجدوب 1، طه (2001). "السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين" في: الإمبراطورية الأمريكية، ج 1 القاهرة، مكتبة الشروق.
- ❖ مجدوب 2، طه (2001). الهيمنة الأمريكية والوجود الأمريكي في الخليج والشرق الأوسط، في: الإمبراطورية الأمريكية، ج 2 - القاهرة، مكتبة الشروق.
- ❖ مجدوب 3، طه (2001). الهيمنة الأمريكية في القارة الآسيوية: الصين - الشرق الأوسط - إيران، في: الإمبراطورية الأمريكية، ج 3 - القاهرة، مكتبة الشروق.
- ❖ محمد، خديجة عرفة. الصين وأمن الطاقة رؤية مستقبلية، السياسة الدولية، العدد 164 ابريل 2006.
- ❖ محمد، قيس ناطق. تركيا وحرب المياه - بغداد، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 10، تموز 1993.

- ❖ محمود، أحمد إبراهيم (2002). العراق وأسلحة الدمار الشامل: أبعاد الصراع مع الولايات المتحدة ولجنة اليونسكوم - القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- ❖ محمود 2، أحمد إبراهيم، أمريكا والإرهاب: عالم جديد.. الشكل الرئيسي للصراع في الساحة الدولية، السياسة الدولية، العدد 147 يناير 2002.
- ❖ محمود 3، أحمد إبراهيم، الأبعاد الإقليمية لحرب الصومال، السياسة الدولية، العدد 168 أبريل 2007.
- ❖ محمود 4، أحمد إبراهيم (2003). عملية التفتيش الدولي في العراق: الأبعاد والدلالات، في: نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى، العدوان على العراق خريطة أزمة ومستقبل أمة - القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- ❖ محمود، خالد وليد (2007). آفاق الأمن الإسرائيلي الواقع والمستقبل - بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- ❖ المخادمي، عبد القادر رزيق (2005). مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق والأهداف والتداعيات - بيروت، الدار العربية للعلوم.
- ❖ مخيمر، أسامة، المواجهة الأمريكية - الإيرانية.. تصعيد أم تهدئة؟، السياسة الدولية، العدد 168 أبريل 2007.
- ❖ مرقس، سمير (2003). الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية الثروة والدين والقوة: الموقف من الشرق الأوسط والعراق في: نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى (محررون) العدوان على العراق خريطة أزمة.. ومستقبل أمة - القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.
- ❖ مرسى، مصطفى عبد العزيز. المأزق العربي ومصادر التناقضات العربية وتأثير العوامل الإقليمية والدولية، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 - ربيع 2007.

- ❖ المشاقبة، أمين (2006). التربية الوطنية في الأردن - عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر.
- ❖ المشاقبة، أمين (2008). المخاطر والتحديات في الاتجاهين الغربي والعربي منظور عربي، الكويت.
- ❖ مصطفى، باسل صلاح. الملامح الجديدة للسياسة النووية الأمريكية، السياسة الدولية، العدد 164 ابريل 2006.
- ❖ مصطفى، نادية محمود (2003). نزع أسلحة العراق، بالقوة.. آخر حلقات المسلسل، في: العدوان على العراق خريطة أزمة.. مستقبل أمة، نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى (محررون) - القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.
- ❖ مظلوم، جمال. التعاون الصيني - الروسي في إطار منظمة شنغهاي، السياسة الدولية، العدد 164 ابريل 2006.
- ❖ المعلم، عادل (2002). هل أمريكا علمانية أم متدينة، في: الإمبراطورية الأمريكية، ج 3 - القاهرة، مكتبة الشروق الدولية.
- ❖ الموعد، حمد (1991). إسرائيل والمتغيرات الدولية - دمشق، دار كنعان.
- ❖ موسى، عمرو. الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129، ربيع 2007.
- ❖ ميريشايمر 1، جون ووستيفن والت. اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 327 مايو 2006.
- ❖ ميريشايمر 2، جون. ج ووستيفن م. والت (2007). اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية - بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ترجمة: أنطوان باسيل.

- ❖ النصر اوي، صلاح. العراق.. تحولات سياسية وتوازنات هشة، السياسة الدولية، العدد 169 يوليو 2007.
- ❖ نوار، إبراهيم. الخيار النووي الإيراني.. رؤية تحليلية، السياسة الدولية، العدد 171 يناير 2008.
- ❖ نور الدين 1، محمد. تركيا والعالم العربي.. علاقات محسوبة، السياسة الدولية، العدد 169 يوليو 2007.
- ❖ نور الدين 2، محمد. دور التركي في الشرق الأوسط: الهواجس والضوابط، شؤون عربية، العدد 129 ربيع 2007.
- ❖ الهزايمة، محمد عوض (2007). الفكر السياسي العربي المعاصر دراسة في الجانب التنظيمي - عمان، دار الحامد للنشر.
- ❖ هنتغتون، صومائيل (1999). صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي - مصراة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، نقله إلى العربية: مالك عبيد أبو شهيو ومحمود محمد خلف.
- ❖ هيرش، سيمور (2005). القيادة الأمريكية العمياء الطريق من 11 أيلول إلى سجن أبو غريب - بيروت، الدار العربية للعلوم، ترجمة: مركز التعريب والترجمة.
- ❖ هيلر، مارك وآخرون (1984). التوازن العسكري في الشرق الأوسط - عمان، دار الجليل للنشر، أعداد مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب، ترجمة نبيه الجزائري.
- ❖ هيكل، محمد حسنين (2006) الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، ط 6 - القاهرة، دار الشروق.
- ❖ وثيقة خطاب الرئيس جورج بوش أمام الكونغرس الأمريكي بتاريخ 20 سبتمبر 2001.
- ❖ وثيقة ميثاق الأمم المتحدة 1945.

- ❖ وثيقة ميثاق جامعة الدول العربية.
- ❖ وثيقة الدستور العراقي المؤقت عام 1958.
- ❖ وثيقة الدستور العراقي عام 2005.
- ❖ وثيقة معاهدة سيفر عام 1920.
- ❖ وثيقة مشروع الشرق الأوسط الكبير عام 2004.
- ❖ وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1737 لعام 2006.
- ❖ وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1747 لعام 2007.
- ❖ وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1838 لعام 2007.
- ❖ وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1804 لعام 2008.
- ❖ وثيقة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 42/159 لعام 1987.
- ❖ وثيقة تقرير المجموعة الرئاسية الأمريكية عام 2005.
- ❖ وثيقة مراجعة الوضع النووي الأمريكية عام 2002.
- ❖ وثيقة قواعد العمليات النووية المشتركة الأمريكية عام 2005.
- ❖ وثيقة مذكرات الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الصادرة في 2007/8/6.
- ❖ ولد أباه، السيد (2004). عالم ما بعد 11 سبتمبر الإشكالات الفكرية الإستراتيجية - بيروت، الدار العربية للعلوم.

3. المراجع الأجنبية:

1. Aron, plowman (1970). "Soviet Russia and Middle East". London, Haphi press.
2. Bensahel, Nora and Daniel L. Byman (Edited) (2004) "The Future Security Environment in the Middle East: Conflict, Stability, and Political Change", Prepared for the United States Air Force, Approved for Public Release; Distribution Unlimited, RAND Project AIR FORCE.
3. Bromley, Mark (2002). "Planning to be surprised: The US Nuclear Posture Review and its Implications for Arms Control".
4. Charles Herman, Policy Classification, in , The Analysis of International Politics, edite, James Rosenau, Free Pres. New York. 1972.

5. Danyal, Yourgen, "Ensuring Energy Security", *Foreign Affaires*, vol.85, Mar-Apr, 2006.
6. Edward. P. Dierjian, *The Multilateral Talk in the Arab Israel peace process* Washington, Institute For Near East policy Depart-ment of state Dispatch, October 11-1993.
7. See also: Report pelletrean, *The Multilateral Dimension of the peace process*. Center for Contemporary Arab-studies Georgetown University D.C. April 7-1994.
8. Elliott, Florence and Michael Summer skill (1961). "A Dictionnary of politics" (U.S.A.: Penguin Books).
9. Freilich, Chuck, "Speaking a bout the Unspeakable: U.S – Israeli Dialogue on Iran s Nuclear Program", *Policy Focus*; no.77, Washington Institute for Near East Policy, (December 2007).
10. Grand Larousse Encyclopedique, (1964). Paris: Librairie Larousse, Tome Dixieme.
11. Gould, Julius (e.d) (1964). "A Dictionary of the social Sciences"— London: Tavistock Publications Limited.
12. International Crisis Group [ICG], "The Israel – Palestinian Conflict: Annapdis and after, "Middle East Briefing, no.22 (20 November 2007).
13. Jeffrey White, the Potential of Escalation in the Hizb Allah Israel Conflict, *Policy Watch*, no. 1132. July 26- 2006.
14. Jewish Settlement, Take High Ground in Battle For peace, *Christian Séance Monitor*, February 8-1995
15. Kiesling, John Brady (2006). "Diplomacy Lessons Realism for – an Unloved Super Power" Washington, Potomac Books, Inc, D.C.
16. Lenzowski, G, (1982). "The middle East in world Affairs "New- York. Connell University pres.
17. Loan Guarautes, to Israel, Hearing of the Foreign operations on the House Appropriation Commtte, Friday, February 21-1992.
18. See also: Peter Rassel, A peace Divide at Israel, *The New-York Times*, Sunday, March 15-1992.
19. Ray Takeyh, "Time for Détente with Iran", *Foreign Affaires*, vol. 86, Mar-Apr, 2007.
20. Roy C. Macridis, "How Foreign Policy is Made" *Foreign Policy in Word Politics*'. Roy C. Macridis (Princeton, N.J: Prentic-Hall. 1958).
21. Scott D. Sagan, "How to keep the Bomb from Iran", *Foreign Affaires*, vol.85, Sep-Oct. 2006.
22. The Israel –Palestinian Conflict: Annapolis and After, International Crisis Group, Middle East Briefing, no. 22, (20 November 2007).

23. U.S. Army Operational Concept for Terrorism Counteraction. TRADOC Pamphlet No. 525.37.1984.
24. William Little et al, (1967). The Shorter Oxford English Dictionary – London: Oxford University Press.

4. مواقع على الشبكة العنكبوتية العالمية – الانترنت:

- ❖ أحمد، سيد أحمد (2007). المشكلة الكردية وتوازنات المصالح الإقليمية، الموقع الإلكتروني: www.alkhaleej-ae/articles/show
- ❖ رياض، محمد (2001). وراء الحديث عن (النظام العالمي الجديد) ومشروع عالم (أحادي القطب) مجلة النبأ العدد 54 شباط 2001، الموقع الإلكتروني: www.annabaa.org/nba54/aw/ama.htm
- ❖ شبكة الصارم العراقي – البصرة، 18 أغسطس 2006 الموقع الإلكتروني: [http://www. Albasrah.net](http://www.Albasrah.net)
- ❖ شبكة CNN الإخبارية (2007). الموقع الإلكتروني: <http://arabic.cnn.com/2007/middle east/4/9/shilte.lebanon/index>.
- ❖ شبكة الموسوعة الحرة، الموقع الإلكتروني: <http://ar.wikipedia.org/wiki>
- ❖ العبيدي، سعد (2001). الحرب النفسية في النظام العالمي الجديد واتجاهات التحصين في المنطقة العربية والإعلامية، مجلة النبأ، العدد 55 آذار 2001، الموقع الإلكتروني: [www.annabaa.org/nba55/harbnafsia- htm](http://www.annabaa.org/nba55/harbnafsia-htm)
- ❖ غلوم، إبراهيم (د.ت). مصطلح الثقافة وسط انحياز الخطاب، الموقع الإلكتروني: <http://www.balagh.com/thaqafa/thaqafa.htm>
- ❖ القرضاوي، يوسف (2007). تحديات في الفكر الإسلامي، الموقع الإلكتروني: <http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147508464>
- ❖ كاتزمان، كينيت (2007). ثقل الولايات المتحدة على إيران، الموقع الإلكتروني: <http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/Featured Topics/ Display/ Topice/ 0, 1670, 486, 00.html>.

- ❖ لبد، عماد سعيد (2004). المعونات الامريكية "إسرائيل - مصر - السلطة الوطنية"، مجلة رؤية العدد 278 آذار 2004، الموقع الالكتروني:
www.mogawama.org
- ❖ منور، هشام (2007). طبيعة المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل وماهيتها، الموقع الالكتروني: www.alasr.ws/index.cfm
- ❖ هويدي، أمين، الموقع الالكتروني:
http://www.balagh.com/islam/cp03dre5e.htm
- ❖ مذهب العمليات النووية المشتركة (2005). الموقع الالكتروني:
Doctrine for Joint Nuclear Operations:
www.globalsecurity.org/wmd/library/policy/dod/jp3_12fc2_15mar
2005.htm
- ❖ الشرق الأوسط في مذكرات بيل كلينتون (2007). الموقع الالكتروني:
http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m.mutabaat-s-ahtm
- ❖ وكالة الأنباء العراقية (2008). إحتلال العراق الأكبر كلفة في تاريخ أمريكا. والعدد الحقيقي للضحايا العراقيين قد يبقى مجهولاً، الموقع الالكتروني:
www.iraq-ina.com/showthis.php?tnid=26198
- ❖ منظمة أيباك، 2007، الموقع الالكتروني:
www.aipac.org/Publications/AIPACAnalysesIssueBriefs/Aid_to_Israel_Issue_Brief.pdf.

جدول زمني بالأحداث السياسية الواردة في الدراسة

توقيع اتفاقية تسليم المجرمين ومواجهة الجرائم بين الملك الفرعوني تحتتمس الثالث وحاتوسيل أمير الحوثيين.	1281
معركة جالديران بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية التي قسمت منطقة كردستان بينهما.	1514
معاهدة أماسيا بين الدول العثمانية والدولة الصفوية بشأن القضية الكردية.	1555
معاهدة زهاو بين الدول العثمانية والدولة الصفوية بشأن القضية الكردية.	1639
معاهدة أرضروم الأولى.	1823
معاهدة أرضروم الثانية.	1847
اتفاقية طهران بشأن القضية الكردية.	1911
اتفاقية الأستانة وبروتوكولها بشأن القضية الكردية.	1913
اندلاع الحرب العالمية الأولى.	1914
معاهدة سايكس بيكو	1916
الثورة البلشفية في روسيا	1917
معاهدة فرساي في فرنسا على أثر انتهاء الحرب العالمية الأولى.	28 يونيو 1919
فرض نظام الانتداب البريطاني على العراق بموجب قرار مجلس الحلفاء الأعلى.	25 أبريل 1920
معاهدة سيفر المنبثقة عن مؤتمر الصلح في باريس.	10 أغسطس 1920
اتفاقية لوزان بين الدول الأوربية التي عالجت قضية الأكراد بالاتفاق مع مصطفى كمال أتاتورك.	1923

اغتيال الملك اليوغسلافي ألكسندر ووزير الخارجية الفرنسي لويس بارتو.	1934
اتفاقية عصبة الأمم المتحدة للحد من ظاهرة الإرهاب.	16 نوفمبر 1937
تأسيس حزب هيو في كردستان العراق.	1939
الملا مصطفى البارزاني يقود العمليات المسلحة ضد القوات الحكومية في شمال العراق.	1944
تأسيس حزب رزكاري في كردستان العراق.	1945
إلقاء الولايات المتحدة للقنبلة النووية الأولى على مدينة هيروشيما اليابانية في الحرب العالمية الثانية.	6 أغسطس 1945
إلقاء الولايات المتحدة للقنبلة النووية الثانية على مدينة ناغازاكي اليابانية في الحرب العالمية الثانية.	9 أغسطس 1945
تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في كردستان العراق.	1946
تفجير فندق داود في القدس من قبل عصابة مناحيم بيغين.	1946
إعلان مبدأ الرئيس الأمريكي ترومان.	12 مارس 1947
مذبحة دير ياسين التي نفذها مناحيم بيغين وعصابته.	1948
إعلان قيام دولة إسرائيل.	1948
توقيع اتفاقية جنيف التي اعتبرت المرتزقة مجرمين دوليين.	1949
إنشاء حلف شمال الأطلسي.	1949
إنشاء حلف بغداد - المعاهدة المركزية.	1954
العدوان الثلاثي البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على مصر.	1956
مذبحة كفر قاسم على يد الإرهابي أرئيل شارون.	1956
وصول شارل ديغول إلى السلطة في فرنسا.	1958
إعلان الوحدة بين مصر وسوريا.	1958
إعلان الجمهورية وإسقاط النظام الملكي في العراق.	14 يوليو 1958

1959	بداية جهود الأمم المتحدة الرامية لنزع أسلحة الدمار الشامل.
1959	تأسيس منظمة أيباك "اللجنة الإسرائيلية الأمريكية للشؤون العامة".
1961	تولي الرئيس جون كيندي مهامه كرئيس للولايات المتحدة.
1961	اندلاع ثورة الفلاحين الأكراد في شمال العراق ضد قانون الإصلاح الزراعي الذي أصدرته الحكومة.
ديسمبر 1961	إعلان الأمم المتحدة المبادئ المشتركة لتحقيق نزع أسلحة الدمار الشامل.
سبتمبر 1962	توالي الصفقات العسكرية الأمريكية مع إسرائيل.
1963	عقد معاهدة حظر التجارب النووية في الجو وتحت الماء من قبل مؤتمر نزع السلاح في جنيف.
1966	عقد معاهدة حظر استخدام الأسلحة النووية والأسلحة ذات الدمار الشامل من قبل مؤتمر نزع السلاح في جنيف.
1966	انشاء المعهد الشرعي الإسلامي في لبنان على يد رجل الدين الشيعي محمد حسين فضل الله.
مارس - مايو 1966	تحقيق قوات البيشمركة الكردية للانتصار في معركة هندرين ضد القوات الحكومية العراقية، وفق خطة وقيادة وإشراف إسرائيلي.
1967	عقد معاهدة منع الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية من قبل مؤتمر نزع السلاح في جنيف.
5 يونيو 1967	نكسة حزيران التي شنت فيها إسرائيل الحرب على دول المواجهة العربية مصر وسوريا والأردن واحتلال سيناء والجولان وما تبقى من القدس.

- 1968 عقد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية التي تلزم الدول النووية بعدم نقل هذه الأسلحة إلى الدول الأخرى.
- 1969 تولى الرئيس ريتشارد نيكسون مهامه في البيت الأبيض.
- 1969 تعديل أسم لجنة نزع السلاح إلى مؤتمر نزع السلاح ضم في عضويته 31 دولة وأخذ من جنيف مقراً له.
- 10 ابريل 1969 طرح الملك حسين مشروعه الذي طالب فيه إنهاء جميع الأعمال العدوانية بين الطرفين العربي والإسرائيلي مقابل الاعتراف بالاستقلال السياسي لكل دول المنطقة "الأرض مقابل السلام".
- 21 أغسطس 1969 إحراق المسجد الأقصى من قبل سائح يهودي.
- 1970 الإدارة الأمريكية تطرح مشروع روجرز لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي.
- 1970 عقد معاهدة حظر إيداع الأسلحة النووية والأسلحة ذات الدمار الشامل في قاع البحر من قبل مؤتمر نزع السلاح في جنيف.
- 1972 عقد معاهدة منع إنتاج وتطوير وتخزين الأسلحة الجرثومية والسامة من قبل مؤتمر نزع السلاح في جنيف.
- 7 مارس 1973 صحيفة هآرتس الإسرائيلية تنقل خبر معرفة الأمريكيين تفاصيل عملية الليطاني قبل انطلاقها.
- 6 أكتوبر 1973 اندلاع حرب أكتوبر على الجبهتين المصرية والسورية ضد إسرائيل.
- 6 مارس 1975 توقيع إتفاقية الجزائر بين صدام حسين ممثلاً للقيادة العراقية والشاه محمد رضا بهلوي ممثلاً عن إيران.

- 1977 فوز حزب الليكود بالانتخابات الاسرائيلية لأول مرة في تاريخ إسرائيل.
- 1977 عقد معاهدة منع استخدام الأساليب الفنية لتغيير البيئة من قبل مؤتمر نزع السلاح في جنيف.
- 1977 تصريح الخبير الإسرائيلي مردخاي فانونو إلى صحيفة الصاندي تايمز كشف فيه امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية.
- نوفمبر 1978 انشاء حزب العمال الكرستاني التركي الحديث بزعامه عبد الله أوجلان.
- فبراير 1979 نجاح الثورة الإسلامية في إيران وسقوط نظام الشاه محمد رضا بهلوي.
- 1979 وصول أسامة بن لادن إلى أفغانستان لأول مرة.
- 1979 إعلان مشروع برجنسكي الهادف الى تقسيم منطقة الشرق الأوسط الى دويلات عرقية ودينية يجمعها إطار إقليمي كونفدرالي.
- 1979 توقيع معاهدة السلام الاسرائيلية - المصرية في كامب ديفيد.
- يناير 1980 إعلان مبدأ الرئيس الأمريكي جيمي كارتر.
- ابريل 1980 اعدام رجل الدين الشيعي والمفكر البارز محمد باقر الصدر وشقيقته بنت الهدى من قبل نظام الحكم في العراق.
- 22 سبتمبر 1980 اندلاع حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران.
- 1982 مذبحه مخيمي صبرا وشاتيلا في لبنان من قبل القوات الاسرائيلية.
- 1981 مهاجمة مفاعل تموز النووي العراقي من قبل الطائرات الاسرائيلية في غارة على بغداد.

- الإعلان في طهران عن تأسيس المجلس الاعلى للثورة الإسلامية
في العراق. 1982
- أبرام اتفاقية السماح لجيشي العراق وتركيا بعبور الحدود الدولية
بينهما لمطاردة العناصر الكردية المسلحة. 1982
- الاجتياح الإسرائيلي للأراضي اللبنانية ودخوله العاصمة بيروت
على أثر مطاردته للقوات الفلسطينية المتواجدة في لبنان. 1982
- أعلن ألكسندر هيغ وزير الخارجية الأمريكي الأسبق معرفة بلاده
بالاجتياح الإسرائيلي للبنان. 1982
- اغتيال الرئيس المصري محمد أنور السادات. 6 أكتوبر 1982
- اغتيال رئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي. 1984
- تأسيس حزب الله في لبنان بعد انقسام حركة أمل الشيعية. فبراير 1985
- الطائرات الاسرائيلية تشن غارة على مقر منظمة التحرير
الفلسطينية في معسكر سلوى بتونس. أكتوبر 1985
- إصدار الأمم المتحدة لقرارها الرقم 42/159 المتعلق بظاهرة
الإرهاب. 7 أكتوبر 1987
- الانتفاضة الفلسطينية الكبرى. 8 ديسمبر 1987
- الإعلان عن تأسيس حركة حماس الفلسطينية بالتزامن مع
الانتفاضة الفلسطينية الكبرى. 14 ديسمبر 1987
- إعلان وقف إطلاق النار في حرب الخليج الأولى بين العراق
وإيران. 8 أغسطس 1988
- الجمعية العامة للأمم المتحدة تنظر الى المرتزقة كمجرمين
يهددون السلام الإقليمي للدول الأفريقية. 1989
- إجبار القوات السوفيتية على الانسحاب من أفغانستان. 1989

إعلان مشروع برنارد لويس الذي يدعو لتشجيع التمرد في المنطقة العربية من أجل حصول الأقليات على الحكم الذاتي.	1990
اجتياح القوات العراقية للأراضي الكويتية.	2 أغسطس 1990
صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 678 ضد العراق.	29 نوفمبر 1990
اندلاع حرب الخليج الثانية.	16 يناير 1991
انتهاء الأعمال الحربية في معركة الخليج الثانية.	28 فبراير 1991
خطاب الرئيس بوش الابن أمام مجلسي الكونغرس الأمريكي.	6 مارس 1991
صدور قرار مجلس الأمن الدولي 699 - 700 بشأن أسلحة العراق المحظورة.	17 يونيو 1991
صدور قرار مجلس الأمن الدولي 715 الذي أقر خطة الرقابة الدائمة لمنع العراق من إنتاج أسلحة الدمار الشامل.	11 أكتوبر 1991
بدء أعمال مؤتمر مدريد للسلام بين العرب وإسرائيل.	أكتوبر 1991
إجراء الانتخابات التشريعية في كردستان العراق بعد انسحاب المؤسسات الحكومية والقوات المسلحة من الإقليم.	1992
عقد المباحثات المتعددة الأطراف في موسكو بين الجانبين العربي والإسرائيلي استكمالاً لما جرى في مدريد 1991.	يناير 1992
تولي الرئيس بيل كلينتون مهامه في البيت الأبيض.	يناير 1993
إتباع إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لسياسة الاحتواء المزدوج تجاه العراق وإيران.	يناير 1993
توقيع اتفاقية السلام الأردنية - الإسرائيلية في وادي عربة.	1994
اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية للقضاء على الإرهاب الدولي.	9 ديسمبر 1994
لجوء حسين كامل المشرف على التصنيع العسكري العراقي إلى الأردن.	1995

1999-1996	تولي بنيامين نتنياهو مهامه رئيساً لوزراء إسرائيل.
23 فبراير 1996	توقيع اتفاقية التعاون والتدريب العسكري بين تركيا وإسرائيل.
1996	تصاعد حدة القتال بين الحزبين الكرديين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في شمال العراق.
27 مارس 1996	صدور قرار مجلس الأمن الدولي 1051 الذي حدد آلية الرقابة على حركة الصادرات والواردات العراقية.
26 يناير 1998	توجيه خطاب مجموعة المحافظين الجدد إلى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بشأن استخدام القوة ضد العراق.
1998	صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يؤكد التزامها بالقضاء على الإرهاب.
1998	التوقيع في القاهرة على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب.
1998	تفجير سفارتي الولايات المتحدة في تنزانيا وكينيا.
ديسمبر 1998	انهيار عمليات التفتيش الدولية في العراق.
	شن هجومات صاروخية وجوية في عملية ثعلب الصحراء من قبل القوات الأمريكية والبريطانية ضد العراق.
1999	اغتيال المرجع الديني الشيعي البارز محمد محمد صادق الصدر والد السيد مقتدى الصدر في محافظة النجف.
سبتمبر 1999	إعلان حزب العمال الكردستاني التركي وقف إطلاق النار من جانبه ضد القوات التركية.
25 فبراير 1999	إلقاء القبض على الزعيم الكردي التركي عبد الله أوجلان في كينيا.
30 يونيو 1999	تقديم تقرير مركز عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل إلى الكونغرس الأمريكي.

- ديسمبر 1999 صدور قرار مجلس الامن الدولي 1284 الذي شكل لجنة الانموفيك التي تتعامل مع العراق.
- 25 مايو 2000 تحرير حزب الله اللبناني لبعض الأراضي في الجنوب من الاحتلال الإسرائيلي.
- ديسمبر 2000 انتفاضة الأقصى للشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة.
- 11 سبتمبر 2001 قيام تنظيم القاعدة باختطاف أربع طائرات مدنية أمريكية دمرت اثنتين منها برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك وهاجمت الثالثة مقر وزارة الدفاع "البنتاغون" وسقطت الرابعة في ولاية بنسلفانيا.
- 20 سبتمبر 2001 خطاب الرئيس بوش الابن أمام الكونغرس الذي أطلق فيه شعار الحرب العالمية على الإرهاب.
- 2002 إطلاق أحد العسكريين الصينيين تهديدات عن استعداد بلاده لاستخدام الأسلحة النووية في حالة وقوع هجوم أمريكي ضدها في إطار نزاع حول تايوان.
- 20 يناير 2002 خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن الذي لم يخف فيه حقيقة وجود إمكانية لتوجيه ضربة إستباقية ضد إيران لمنعها من امتلاك أو استخدام أسلحة الدمار الشامل.
- 2002 بدء الحرب الأمريكية على أفغانستان.
- 2002 وزارة الدفاع الأمريكية تصدر وثيقة مراجعة الوضع النووي.
- خريف 2002 فوز حزب العدالة والتنمية التركي بالانتخابات التشريعية وتشكيله الحكومة منفرداً بالسلطة.
- 20 سبتمبر 2002 إعلان إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة في خطاب للرئيس بوش الابن.

- نوفمبر 2002 صدور قرار مجلس الامن الدولي 1441 الذي اعتبر الفرصة الأخيرة لاستكمال عملية إزالة أسلحة العراق ذات التدمير الشامل.
- 2003 تصاعد التوتر المسلح على الحدود الهندية الباكستانية.
- الإعلان في بغداد عن تأسيس جيش المهدي كجناح عسكري للتيار الصدري في العراق بزعامة السيد مقتدى الصدر.
- 2003 عرض تقرير كولن باول وزير الخارجية الأمريكي أمام مجلس الأمن الذي تضمن بعض الأكاذيب عن النشاطات العراقية في مجال أخفاء أسلحته عن فرق التفتيش الدولية.
- مارس 2003 رفض البرلمان التركي السماح لقوات التحالف الأمريكية والبريطانية باستخدام الأراضي التركية لشن العدوان على العراق.
- 19 مارس 2003 بدء القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها بشن هجومها على العراق.
- 12 ديسمبر 2003 تبني الجمعية الأوروبية لإستراتيجية مناهضة انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- 9 ابريل 2003 سيطرة القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها على العاصمة العراقية بغداد وإسقاط نظام الحكم فيها.
- فبراير 2004 الولايات المتحدة تطرح مشروع الشرق الأوسط الكبير.
- صدر مذكرة اعتقال بحق رجل الدين الشيعي السيد مقتدى الصدر بتهمة الاشتراك في اغتيال رجل الدين الشيعي عبد المجيد الخوئي يوم 10 ابريل 2003.
- ابريل 2004

4 ابريل 2004	صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1540 الذي يطلب من جميع الدول وضع تشريعات من أجل ضمان أمن المواد النووية وتشديد السيطرة على تصديرها وتحريم التجارة النووية.
2 سبتمبر 2004	صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1559 الذي اعتبر سابقة أولى في المجلس كونه يعالج مشكلة داخلية هي المشكلة اللبنانية. إطلاق الرئيس الفرنسي جاك شيراك تهديدات عن إمكانية استخدام بلاده للأسلحة النووية ضد دول تستخدم وسائل إرهابية ضد فرنسا.
مارس 2005	وزارة الدفاع الأمريكية تصدر وثيقة قواعد العمليات النووية المشتركة.
30 يناير 2005	إجراء انتخابات الجمعية الوطنية العراقية.
24 سبتمبر 2005	صدور قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإدانة إيران لانتهاكها الالتزامات المفروضة عليها بموجب معاهدة منع الانتشار النووي لعام 1968.
15 أكتوبر 2005	إجراء عملية الاستفتاء على الدستور العراقي الجديد.
15 ديسمبر 2005	إجراء انتخابات مجلس النواب العراقي الجديد عقب الاحتلال الأمريكي.
6-8 مارس 2006	صدور قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإحالة الملف النووي الإيراني الى مجلس الأمن الدولي.
4 ابريل 2006	تفجيرات دهب في سيناء المصرية واتهام الداخلية المصرية لأربعة فلسطينيين ينتمون لحركة حماس بتنفيذها.
يوليو 2006	الحرب الاسرائيلية ضد قوات حزب الله اللبناني.

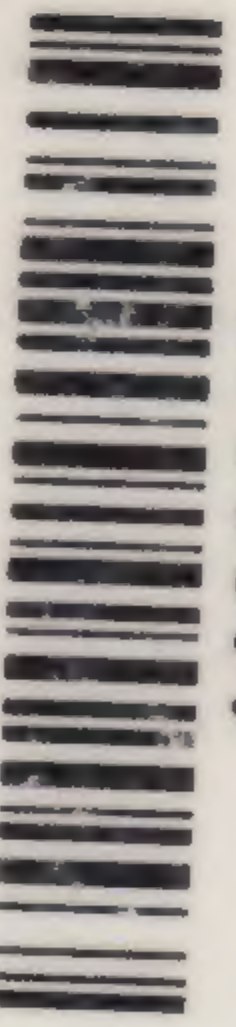
31 يوليو 2006	صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1696 الذي أعاد التأكيد على الالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما طالب إيران تعليق الأنشطة المتصلة بتخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة النووية.
14 أغسطس 2006	صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701 الذي أعلن وقف إطلاق النار في الحرب الاسرائيلية ضد حزب الله اللبناني.
23 ديسمبر 2006	صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1737 بموجب المادة 41 من الفصل السابع حيث حدد الخطوات الواجب اتخاذها من قبل إيران.
ديسمبر 2006	فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية الفلسطينية.
يناير 2007	انطلاق خطة فرض القانون المعدة من الحكومة العراقية للسيطرة على الوضع الأمني المتدهور في بغداد.
يناير 2007	قيام الولايات المتحدة بإلقاء القبض على عدد من الدبلوماسيين الإيرانيين العاملين في سفارة بلادهم في بغداد.
فبراير 2007	زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية الى مصر والأردن.
7 مارس 2007	انسحاب حزب الفضيلة الإسلامي العراقي من كتلة الائتلاف العراقي الموحد الحاصل على أكبر مقاعد في البرلمان العراقي.
24 مارس 2007	صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1747 طالب إيران اتخاذ الإجراءات التي حددها مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودون تأخير بما يؤدي لحل المسألة النووية المتعلقة بإيران.
29 مايو 2007	انطلاق المحادثات بين الولايات المتحدة وإيران بشأن العراق في بغداد.

- نوفمبر 2007 عقد اجتماعات مؤتمر أنابولس بالولايات المتحدة الأمريكية لأطراف الصراع العربي - الإسرائيلي.
- 7 ديسمبر 2007 صدور تقرير الاستخبارات الأمريكية حول الملف النووي الإيراني.
- يناير 2008 زيارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن الى منطقة الشرق الأوسط شملت الأراضي المحتلة والكويت والبحرين والامارات والسعودية ومصر.
- 4 فبراير 2008 إعلان إيران قيامها بإطلاق أول صاروخ الى الفضاء.
- 3 مارس 2008 صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1803 الذي شدد العقوبات التجارية والاقتصادية المفروضة على إيران بموجب قراراتين سابقين.

التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد الحرب الباردة)



Bibliotheca Alexandrina



1126317



9 789957 326449

مطبعة خلاوة
Halawa
Printing Press

هاتف : ٧٧٥٥٢٥
فاكس : ٧٧٤٠٥٢٥



دار الحamed للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - ص.ب. 366 عمان 11941 الأردن
هاتف : 6231081 فاكس : 6235594
E-mail: dar_alhamed@hotmail.com
daralhamed@yahoo.com
www.daralhamed.net